الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس –
كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا
1830 – 1780

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تاريخ

مشروع: تاريخ الديبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

إعداد الطالب:
❖ معطى الله مختار

تحت إشراف:
❖ الدكتور: شقرون الجيلالي

نوقشت يوم 01 أكتوبر 2015م

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. لونيسي ابراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
د. شقرون الجيلالي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د. بوشنافي محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د. قنون حياة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مناقشة

السنة الجامعية: 2014 – 2015 م / 1435 – 1436 هـ

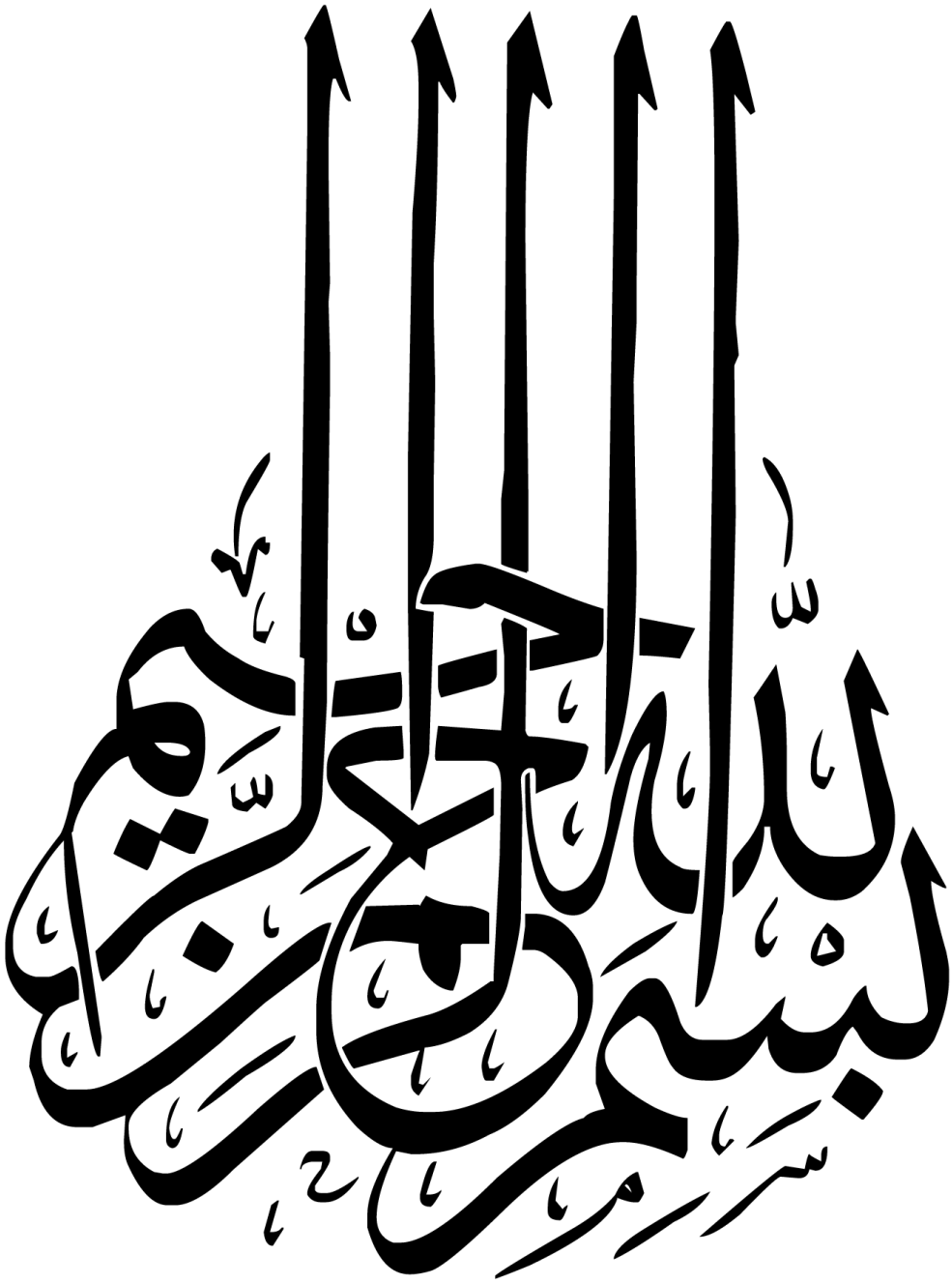
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أحمد الله تعالى الذي لا تعد نعمه ولا تحصى فضائله على ما أنعم به علي من نعمه الجسيمة وآلائه العظيمة، ومن جملتها إتمام هذه الدراسة على هذا الوجه.

أسأله تعالى أن يتقبلها منّي وأن يتجاوز عني ما وقع فيها من خطأ أو سهو فإنه غفور رحيم.

ابتداء أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الدكتور شقرون الجيلالي حفظه الله تعالى ورعاه على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات وملاحظات هامة كان لها عظيم الأثر في إتمام هذا العمل.

وقد أعطاني من وقته رغم كثرة مشاغله، ولم يأل جهدا في نصحي وتوجيهي فكان نعم الأستاذ.

كما لا يفوتني في هذا المقام العظيم أن أتوجه بعميق الشكر والعرفان والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة والذين دون شك سأستفيد من توجيهاتهم ونصائحهم، والتي ستكون لنا استزادة في العلم.

كما لا يفوتني أن أسجل شكري إلى كل من وجدت منه عونا ومساعدة من أساتذة قسم التاريخ وزملائي وجميع القائمين على المكتبات ومؤسسات الأرشيف وأفراد أسرتي.

إهداء

أهدي عملي هذا إلى:

أبي رحمه الله؛

وأمي حفظها الله؛

وإخوتي وأخواتي رعاهم الله؛

وزوجتي صانها الله؛

وأبنائي فلذة كبدي: ياسمين، أيمن عبد الرحمن ومحمد إسلام وفقهم الله؛

وأساتذتي الأفاضل أكرمهم الله و أجزل لهم المثوبة؛

وكل من أعانني من قريب أو بعيد؛

و إلى كل طلبة العلم في كل مكان.

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج : الجزء

د . م . ج : ديوان المطبوعات الجامعية.

د . ت : دون تاريخ الطبع.

ش . و . ن . ت : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.

ص : صفحة

ط : طبعة

ع : عدد

م : ميلادي

م. م. و : محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر.

م . و . ج . ك : المؤسسة الوطنية ، الجزائر للكتاب ، الجزائر.

هـ : هجري

ثانيا: باللغة الأجنبية

A . C . C . M : Archive de la Chambre de Commerce de Marseille.

A . N . P : Archives Nationales de Paris.

AR . M . R . E : Archives du Ministère des Relations Extérieures Quai D'Orsay, Paris.

Art : Article.

Cie : Compagnie.

ED : Edition.

Imp : Imprimerie.

M.D : Mémoires et Documents.

O . P . U : Office des Publication Universitaires .

P : Page.

Pub : Publication.

RA : Revue Africaine.

R.O.M.M : Revue d'occident Musulman et de la Méditerrané.

T : Tome

Vol : Volume

مقدمة

مقدمة

عاشت الجزائر في ظل الحكم العثماني ما يزيد عن ثلاثة قرون (1518م ــ 1830م)، ولم تحظ هذه الحقبة من تاريخ الجزائر الحديث بالعناية الكافية من الدارسين الجزائريين والعرب عامّة حتّى الآن. فمعظم الدراسات التي تناولت هذه الفترة، كانت بأقلام الأوروبيين خاصّة الفرنسيين، وهي لا تعطي لنا صورة صادقة وشاملة عن حقيقة تاريخ الجزائر آنذاك.

وقد اعتمد أصحاب تلك الدراسات أمثال " بربروجر BERBRUGGER ودان DAN ودو غرامون DE GRAMMONT وإسكر ESQUER " على الأرشيف الأوروبي وبعض الروايات المحلية، وأهملوا الأرشيف العربي والعثماني الذي يعتبر مصدرا مهما لدراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ممّا أفقد البحث التاريخي روحه وجوهره ألا وهو تلمس الحقائق كما حدثت، وليس كما يشتهي أصحابها، ويزداد الأمر التباسا كلّما تعلق البحث بموضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية، فتظهر الكثير من المبالغات والاستنتاجات القاسية تجاه المخالف، ممّا يدفع بأهل الإنصاف إلى الحذر في التعاطي مع هذه الكتابات.

إنّ الأحكام المسبقة التي يتناقلها بعض المؤرخين حول إهمال الإيالة لمسألة التوثيق أمر يفنده الواقع، فلعل من أهم ما أكده الباحثون المهتمون بتاريخ الجزائر أنّ الفرنسيين لّما احتلوا الجزائر قد وجدوا في مقراتها الإدارية المركزية والإقليمية كميات هائلة من الوثائق تقدر بمئات من السجلات، وعشرات الآلاف من الرسائل والتقارير والأوامر ونصوص المعاهدات وغيرها من الوثائق، التي تغطي مختلف مراحل العهد العثماني[1]. وكان وراء عناية الجزائريين بوثائقهم عوامل عديدة، أهمها الإدارة المعقدة التي كانت قائمة في البلاد باعتبارها مقاطعة تابعة بصفة أو بأخرى للدولة العثمانية، والالتزامات التي كان على تلك الإدارة الوفاء بها تجاه القوى الخارجية، وتكفلها بحماية مصالح البلاد عامّة في الداخل والخارج، ذلك بالإضافة إلى عامل الشريعة الإسلامية التي

---

[1] - عبد الجليل التميمي: **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس 1983، المقدمة. وكذلك ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 9 وما بعدها.

تعطي أهمية كبرى للتوثيق، وتحث المسلمين على تدوين معاملاتهم في جميع المجالات، لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ .... وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً..." (من الآية 282 من سورة البقرة)[1].

ومّما يدل على أنّ الجزائريين كانت لهم إدارة ذات أرشيف كثيف، أنّ الباشا كان له كاتب خاص مكلف بالبحث في الأرشيف عن الوثائق التي يكون في حاجة إليها لفهم مسألة معينة تتعلق بمصالح الدولة الداخلية أو الخارجية، وكان ذلك الكاتب يشكل مع كتاب ثلاثة آخرين يجلسون إلى جانب الباشا في الديوان " الأمانة العامّة للدولة ". وذلك الكاتب أو الخواجة، هو الذي قصده السيد فاليير (Valière) عند كلامه عن حوادث عام 1756م في حولياته عن الجزائر المقتبسة من أرشيف القنصلية الفرنسية، فذكر أنّ الباشا استقبل القنصل الفرنسي روني لومير(RENE LEMAIRE) (1690 ــ 1697م) مع أحد مساعديه في الديوان، فقدم له أحد الخواجات الكبار وثيقة كتبت باللغة التركية لقراءتها، وفيها أنّ وكيل الشركة الإفريقية في الجزائر تعهد في أوّل يناير 1694م بدفع مبلغ ألفي قرش للباشا وألف أخرى لمساعديه في كلّ سنة، وقال له ذلك الخواجة بأنّ غض النظر عن عدم الوفاء بذلك الالتزام لا يعني أبدا التخلي عن المطالبة به. وبعد ذلك أعطيت لوكيل الشركة مهلة للبحث عن النسخة المقابلة لتلك الوثيقة في أرشيف إدارته. وفي نهاية الأمر أجبر على الوفاء بذلك الالتزام[2].

وتثبت بعض الوثائق التي لا تزال تحتفظ بها المكتبة الوطنية بالجزائر أنّ الجزائريين كانوا شديدي الحرص على العناية بوثائقهم والحفاظ عليها. فكانت سجلاتهم تتكون من ورق أملس ملائم للكتابة وشديد المقاومة، وتجلد بجلد فاخر ومنمق يعطيها منظرا جميلا ويحميها من مؤثرات

---

[1] - خليفة حماش: **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي**، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1988م، ص 69 .

[2] ــ شايو لوسيان: **نصوص خاصة بتاريخ الجزائر في القرن الثامن عشر** (بالفرنسية)، طولون، 1979م، ص 139.

العوامل الخارجية[1]، وكانت الرسائل تكتب على ورق جيّد وكبير الحجم ومقاوم أيضا، ويتولى كتابتها خطاطون محترفون يخرجونها بشكل منظم جميل[2]. وعلى الرغم من يد العبث التي ضربت رصيد الوثائق الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي، فإنّ ما حفظه الزمن لنا من ذلك الرصيد، ولو كان قليلا وأغلبه ليس أصليا، يدل على أنّه كان به عند وقوع الاحتلال وثائق تعود بتاريخها إلى أكثر من قرن ونصف قبل ذلك. وأثبت المختصون في تاريخ الجزائر في العهد العثماني أنّ الجزائريين كانوا آنذاك يرتبون وثائقهم وفق أرقام تسلسلية[3] لكي يسهل عليهم الرجوع إليها عند الحاجة.

وتلك العناية الفائقة بالوثائق لدى الجزائريين هي التي جعلت عشرات الآلاف ــ إن لم نقل مئات الآلاف ــ من الوثائق تتراكم في مقراتهم الإدارية، حتّى أنّ ألبير دوفو (Albert Devoulx) الذي عينته الإدارة الفرنسية في عام 1848م كأوّل محافظ لأرشيف الجزائر العثماني، ذكر بعد بضع سنوات من تعيينه بأنّ نحو مائة ألف وثيقة من وثائق الإدارة العثمانية مرّت على يديه[4]. وذلك بعد مرور نصف قرن، كان كلّه عبثا وإهمالا عانت منهما تلك الوثائق على يد جنود الحملة الفرنسية وضباطهم[5]. وكان دوفو (Albert Devoulx) في الواقع يدرك أهمية تلك الكنوز الوثائقية التي اؤتمن عليها، ومرد ذلك إلى ثقافته الشرقية التي ورثها عن أبيه الذي تعلم اللغة

---

[1] ــ راجع السجل رقم 3180 بالمكتبة الوطنية الجزائرية على سبيل المثال، وكذلك سجلات رواتب الجيش الانكشاري بالمكتبة نفسها: رقم 1960 وما بعده.

[2] ــ يوجد حول ذلك رسائل بايات الجزائر رقم 1642 و 1903 بالمكتبة الوطنية الجزائرية، ورسائل حسين باشا باي بتونس، رقم 9/8، 76/28، 71/31، 84/80 بالملف الأوّل من المجموعة 223 بالأرشيف الوطني التونسي، دار الباي، تونس، ورسالة حسن باشا إلى الملك الإنجليزي عام 1208 هـ / 1794م في: F .O.95، مجلد 19/ 3، ورقة 192، بدار المحفوظات البريطانية (P. R. O) بلندن.

[3] ــ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 23.

[4] ــ **المرجع السابق**، ص 17، وقد ذكر دوفو عبارة آلاف الوثائق أيضا في مؤلفه حول " الرئيس حميدو "، الجزائر 1859م، ص 17 (بالفرنسية). وكذلك الترجمة التي وضعها محمد العربي الزبيري للمؤلف نفسه، الجزائر 1972، ص 11.

[5] ــ **المرجع السابق**، ص14 وما بعدها. و أيضا ناصر الدين سعيدوني: **المرجع السابق**، ص 16.

العربية في الجزائر[1]. والأدلة المثبتة تؤكد أنّه كان يمضي وقتا طويلا في مطالعتها، ويبذل جهودا كبيرة من أجل استخراج المعلومات التاريخية التي تحتوي عليها، ومنها السجلات والوثائق التي نشرها مترجمة إلى اللغة الفرنسية، ولا تزال تشكل المصدر الأساس لكثير من الباحثين في تاريخ الجزائر العثماني، ومنها سجل التشريفات، وسجل الغنائم البحرية، ووثائق حول مساهمة الجزائر في حرب الاستقلال اليونانية، ووثيقة عهد الأمان لعام 1171هـ ، ذلك بالإضافة إلى أعماله حول الرئيس حميدو، وثكنات الانكشارية، وتاريخ الجزائر العام[2]، وكذلك مشروعه حول نظام الجزائر السياسي والعسكري في العهد العثماني الذي كان ينوي إنجازه، ويلحق به خمسمائة وثيقة غير منشورة[3].

ومن هنا تظهر أهمية موضوع البحث ــ العلاقات البريطانية* مع إيالة الجزائر ــ من خلال المصادر الأجنبية وبعض الأوراق الأرشيفية العثمانية، والتي بفضلها يمكننا إبراز بعض الظلال الخفية لسياسة الإيالة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، دون إهمال الاسترشاد في طرحنا بما كتبه المؤرخون الجزائريون من أصحاب نزعة البحث الموضوعي النزيه ــ فيما نعتقد ــ ، والذين

---

[1] ــ عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص 16، دلفان: **تاريخ باشوات الجزائر من 1515 إلى 1745**، جورنال آزياتيك (المجلة الأسيوية)، أبريل ــ جوان 1922، (بالفرنسية)، ص ص 175 ــ 177.

[2] ــ يقصد به دراسة أركيولوجية وطوبوغرافية حول الجزائر في العهود الثلاثة: الروماني والإسلامي والعثماني، الذي نال عليه دوفو جائزة أحسن مؤلف من أكاديمية الآثار في عام 1870م، ويوجد الآن بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 286 بقسم المخطوطات.

[3] ــ ناصر الدين سعيدوني: **المرجع السابق**، ص 18.

* - قد نتداول في بحثنا أحيانا كلمة بريطانيا وأحيانا إنجلترا دون تفريق باعتبار أن: النظام الملكي البريطاني هو خط الخلافة المباشرة لكل من دول الاتحاد الملكي إنجلترا وإسكتلندا وإيرلندا الشمالية حالياً. بالنسبة لهذه الدول يختلف ملوكها لسبب بسيط أن تاريخ انضمامها هو تاريخ احتساب عاهل الدولة وكان هناك 12 من ملوك بريطانيا العظمى والمملكة المتحدة شكلت المملكة في 1 مايو 1707م مع اندماج مملكة إنجلترا ومملكة إسكتلندا، التي كانت في اتحاد رمزي يعرف تحت اسم بيت ستيوارت مند 24 مارس 1603م. في العام 1801م اندمجت مملكة إيرلندا ضمن اتحاد بريطانيا العظمى ليصبح اسما ثلاثيا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا .بعد الحرب الايرلندية التي اندلعت في ديسمبر1922 م، أعلن انفصال القسم الجنوبي من إيرلندا في 21 أبريل 1927 م وأما الجزء الشمالي فقد فضّل البقاء تحت سيادة التاج البريطاني.

ذكروا مساوئ الأتراك العثمانيين ومحاسنهم خلال تقلدهم زمام البلاد الجزائرية، من أمثال: أبي القاسم سعدالله، وسعيدوني ، وبلحميسي.

وتعود أسباب اختياري لهذا الموضوع بالذات إلى العوامل الآتية:

أوّلا: استحواذ فرنسا على النصيب الأوفر من الدراسات الخاصة بعلاقة إيالة الجزائر بالدول الأوروبية، بحكم الظروف التّاريخية " مسألة الاحتلال ".

ثانيا: رغبتي في البحث في مواضيع العلاقات الدولية من زاوية تاريخية، خاصّة وأنّني في مرحلة التدرج كنت دائما أميل إلى مثل هذه الدراسات، وفق المناهج الحديثة في البحث.

ثالثا: رغبتي في تسليط الضوء على صفحة مضيئة من تاريخ الجزائر، فالتاريخ لايزال يذكر أنّ هناك دولا عظمى كـــ: بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية كانت تطلب ودّ الجزائر وتدفع لها الالتزامات والضرائب والهبات.

رابعا: التشجيع الكبير الذي وجدته لدى المشرف الدكتور شقرون الجيلالي في الخوض في مثل هذه المواضيع، كما أنّ احتكاكي ببعض زملائي الذين تناولوا في بحوثهم علاقة الإيالة بمختلف الدول الأوروبية زادتني شغفا لإبراز طبيعة العلاقة الجزائرية ببريطانيا في فترة الحكم العثماني.

وتتمثل إشكالية البحث في دراسة: " استراتيجية بريطانيا في علاقتها بإيالة الجزائر في أواخر عهد الدايات، وأثر ذلك على الكيان الجزائري "، وفي سياق هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التّالية:

أوّلا – من الجانب البريطاني :

ـــ ما هي دوافع وأهداف التواجد البريطاني في حوض البحر المتوسط رغم بعد أراضيها عنه ؟

ـــ وما هي الوسائل التي انتهجتها في تحقيق هذه الدوافع والأهداف ؟

ـــ وما هي العوامل الداخلية والخارجية التي أعاقتها عن بلوغ مطامعها ؟

ـــ وما هو جوهر التنافس الذي قام بينها وبين الدول الأوروبية الأخرى خاصة فرنسا حول الامتيازات بإيالة الجزائر ؟

ـــ وما هي الأسباب التي ساهمت في تأجيج الصراع بين بريطانيا والجزائر ؟

ـــ وما هو مقدار مساهمة بريطانيا في تقويض الكيان الجزائري ؟

ـــ وهل كانت واعية بخطورة حملاتها العسكرية في تهيئة الأرضية لاحتلال فرنسا للجزائر ؟

ـــ وأخيرا ماذا كان موقفها من الاحتلال الفرنسي للجزائر ؟

ثانيا – من الجانب الجزائري:

ـــ ما هي الأوضاع التي أحاطت بالإيالة في أواخر عهدها وتسببت في تراجع تأثيرها الدولي وذهاب هيبتها ؟

ـــ وما مدى مساهمة هذه الأوضاع في تزايد أطماع الدول الأوروبية ومنها بريطانيا في مقدراتها ؟

ـــ وما هي السبل التي انتهجتها في ضبط استراتيجية علاقتها مع الدول الأوروبية خاصة بريطانيا في حالتي القوّة والضعف ؟

ـــ وما مدى إدراكها لحجم التغيرات التي شهدها العالم من حولها من ضعف للخلافة العثمانية وبروز الوفاق الأوروبي بعد مؤتمر فيينا 1815م ؟

ولمعالجة جميع هذه الإشكاليات يقتضي المنهج العلمي أن يبدأ الباحث موضوعه وهو على جهل به، فإن لم يتهيأ له هذا الجهل وجب أن يصطنعه فيتجاهل موضوعه ويحاول أن ينسى كل ما يعرفه بشأنه، فلا يضع في مستهل دراسته رأيا ويعمل طول بحثه على تأييده أو نقضه فإنّ ذلك من شأنه أن يلفت الباحث لكل ما يؤيد وجهة نظره، ويعميه عن كل ما ينقضه ويبعث في عقله الشك في أمره، ولذلك كانت غايتنا من وراء بحث العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا (1780 ــ 1830م) هي البحث نفسه، والسّعي إلى معرفة المجهول من آفاق الموضوع والقناعة بهذه المعرفة.

وانطلاقا من هذا اتبعنا في دراسة هذه الرسالة في مختلف فصولها ومباحثها منهجين علميين معروفين في مجال الدراسات التاريخية، وهما:

أوّلا – المنهج التّاريخي الوصفي: وقد استخدمناه في سرد الأحداث التّاريخية ووصفها وترتيبها حسب التسلسل الزمني في تتبع مسار العلاقات البريطانية الجزائرية.

ثانيا – المنهج التحليلي النقدي: الذي يعتمد على تجميع الأحداث التاريخية، ثم غربلتها والتعليق عليها، وقد لجأنا إليه في تحليل ونقد النصوص المعتمدة في البحث من مصادره المتوفرة ــ بقدر الإمكان ــ أو المراجع التي كتبت حول موضوع البحث " العلاقات البريطانية مع إيالة الجزائر "، بهدف ربطها بعضها ببعض، والوصول إلى استنتاجات لأحكام جزئية أو عامّة تلقي الأضواء على الأحداث التي وقعت.

وعلى ذلك فقد قسمنا موضوع الدراسة إلى مدخل وثلاثة فصول:

أوّلا – المدخل:

خصصناه إلى بيان أهمية البحر المتوسط في كل الأزمنة، كمكان تجمع واختلاف وتفرقة، بفعل تعدد المجتمعات على ضفافه الذي أفرز اختلافا ثقافيا نتج بدوره عن الحضارات المتتالية التي عرفتها هذه المنطقة، ثمّ أدرجنا مسألة ارتباط الجزائر بالخلافة العثمانية وأثر ذلك في علاقاتها بمحيطها، ثمّ تتبعنا مسار العلاقات الجزائرية البريطانية من بداية نشأة إيالة الجزائر إلى حدود تناول أحداث الحقل الزماني للبحث 1780م ــ والذي نراه ضروريا ــ كأساس تبنى عليه جميع عناصر البحث اللاحقة، وكمؤشر على تسلسل الأحداث وتراكمها، فالمستقبل نتاج الماضي.

ثانيا – الفصل الأوّل:

تناولنا فيه أوضاع الجزائر في أواخر القرن 18 ومطلع القرن 19م سياسيا، عسكريا، اقتصاديا واجتماعيا، دلالة على تأثير هذا العوامل في توجيه بوصلة العلاقات بين الجزائر ومختلف الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا، فأوضاع الداخل لها انعكاس على السياسة الخارجية لأيّ بلد حيث

تراعى الظروف الداخلية في اتخاذ القرارات الهامّة كقطع العلاقات أو ربطها، وإعلان الحرب أو الجنوح إلى السلم، أو إقامة المعاهدات.

أمّا الفصلان المتبقيان ــ الثاني والثالث ــ فارتأينا التعرض فيهما لسيرورة العلاقات الجزائرية البريطانية من سنة 1780م، ــ بداية الحقل الزمني للبحث ــ وهو تاريخ دخول الإسبان في مفاوضات مع الإنجليز رغبة منهم في استبدال مدينة وهران بجبل طارق، الذي كانت قد احتلته انجلترا منذ سنة 1704م[1]، مع العلم أنّ المفاوضات لم تنته إلى نتيجة. ويمتد الفصلان إلى نهاية الإيالة ككيان ودخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر سنة 1830م، ولضبط الخطة بما يناسب التحولات التي شهدتها العلاقات بين الجانبين الجزائري والبريطاني من حالة التأرجح بين فترات السلم والحرب إلى الصدام والقطيعة مع انعقاد مؤتمر فيينا 1815م والذي عبر فيه الساسة الأوروبيون عن وفاق بينهم لمواجهة ظاهرة القرصنة وإلغاء الرق وتحطيم قوى الجزائر العسكرية. اعتبرنا هذا المؤتمر نقطة الانعطاف التي تحدّ بين الفصلين.

ثالثا – الفصل الثاني:

ارتأينا تخصيصه لطبيعة العلاقة بين الجزائر وبريطانيا من سنة 1780م إلى سنة 1815م بكلّ ما حوته من مواجهات عسكرية ومعاهدات واتفاقيات، والعناصر المؤججة للتوتر والصراع بين الطرفين من قبيل: القرصنة، ومعاملة الأسرى، وافتدائهم، ومسائل الإتاوات والهدايا، إضافة إلى التطرق إلى التنافس البريطاني الفرنسي حول الامتيازات التجارية والاستراتيجية في الإيالة، ثم ذكر تأثير النزاعات الدولية القائمة آنذاك على مسار العلاقات الجزائرية البريطانية كنشوب الثورة الفرنسية، وحملة نابليون على مصر، والحروب النابليونية والثورة الأمريكية.

---

[1] - Jean CAZENAVE : **Les Gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole de cette ville**, Revue Africaine N°71 (1930), p298.

(جون كازيناف، **حكام وهران خلال الاحتلال الإسباني لهذه المدينة**، المجلة الإفريقية، عدد 71 (1930م)، ص298).

رابعا – الفصل الثالث:

عالجنا فيه تغير سياسة بريطانيا نحو إيالة الجزائر باتباع أسلوب الصدام المسلح من خلال الحملات المنظمة " الحملة الإنجليزية الهولندية عام 1816م، بقيادة اللورد إكسموث (Exmouth)، و "الحملة الإنجليزية عام 1824م، بقيادة الأميرال هاري نيل (Harry Neal)"، وجاءت هذه الهجمات بعد حصول الوفاق الأوروبي بفعل المؤتمرات التي عالج فيها الساسة الأوروبيون المجتمعون المسألة الجزائرية: مؤتمر فيينا 1815م، ومؤتمر إكس لاشبيل 1818م،إضافة إلى مساهمة الجزائر في الجهود الحربية للخلافة العثمانية في حروبها ضدّ القوى العظمى آنذاك: روسيا وبريطانيا وفرنسا، خاصة في معركة نافارين 1827م. وأخيرا وضحنا موقف بريطانيا من الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج التي تمّ التوصل إليها بعد دراسة المادة العلمية، وتبويبها ومناقشتها وتحليلها طبقا للمناهج المعتمدة، ومراعاة لتوجيهات الأستاذ المشرف. وقد دعمنا البحث بمجموعة من الملاحق نراها تخدم الموضوع.

إن ضرورة الإلمام بجوانب هذا الموضوع تقتضي العودة إلى المصادر والمراجع التي عالجته من مختلف زواياه، والتي قمنا بحصرها ــ على حسب ما توفر لدينا من وقت وإمكانيات ــ وهي مبثوثة في آخر الكتاب " قائمة البيبليوغرافيا " ويمكن التأكيد على أهمها:

1 – الأرشيف الوطني: اعتمدت الدراسة فيه على الوثائق المعروفة بـــ " خط همايون "، وهي وثائق مصورة أحضرها الأستاذ أحمد توفيق المدني من أرشيف رئاسة الوزراء بإستنبول، وهي محفوظة بأرقامها في الأرشيف الوطني للجزائر ببئر خادم، تغطي معظم العهد العثماني، وقد كلّف الأستاذ فكري طونا بترجمتها إلى اللغة العربية.

2 – مجموعة وثائق تاريخ الجزائر العثماني بالمكتبة الوطنية الجزائرية: تمّ الاعتماد على مجموعة 3190 وهي مراسلات إلى باشوات الجزائر من الباب العالي من وكلائهم من مختلف مدن الدولة العثمانية، وتشمل الفترة ما بين (1748 ــ 1830م) وأغلبها يعود إلى عهد حسين باشا، ولهذه المجموعة أهمية كبرى لاحتوائها على عدد كبير من المراسلات.

3 – المجلة الإفريقية: بمجموع مقالاتها التي اهتمت بالموضوع خاصة ما كتبه:

بلاي فير " وكان كثير التركيز على انجلترا "

R.L.PLAFAIR : << Episodes de l'histoire des relations de la grande Bretagne avec les états barbaresques avant la conquête Française >>, in R.A (N°22) , 1878, pp 305 – 320 / 401 – 433 et (N°23), 1879 , pp 40 – 470 et (N°24), 1880, pp 22 – 36 /147 – 160 /193 – 214.

4 – سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب الدكتور أبو العيد دودو.

يذكر هذا الأخير في تعليقه عليه: " جاء هذا الكتاب حافلا بالوقائع والأحداث التاريخية، التي يتعذر العثور عليها في مصدر آخر. لقد حاول الكثير ممن أرّخوا للحملة الفرنسية أن يتحدثوا عن أوضاع الجزائر الداخلية، ولكن ما كتبوه عنها لا يتعدى الملاحظات العابرة، التي تبدو تافهة إذا ما قورنت بالصورة التي يقدمها لنا بفايفر ".

5 – كاثكارت: مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي.

يذكر مترجم الكتاب في مقدمته: " ... وأمّا قيمة الكتاب في نظري، فهي بالغة الأهمية، بما يقدمه من المعلومات وأكثرها ممّا يصفه وصف شاهد عيان للأحداث... وتمتاز هذه الوثيقة عن غيرها من الكتب والدراسات التي وضعت بعدها من حيث أنّها يوميات تعكس انطباعات حيّة وأحداثا وقعت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، سجلها كاتبها باليوم وأحيانا بساعة وقوعها ". ثمّ يضيف: " ... والفصل الذي خصصه لوصف الشؤون البريطانية في الجزائر، على الرغم من إيجازه، أعتبره ذا قيمة كبيرة، من حيث أنّه يمثل ثمرة اتصالات ومبادلات شخصية ومعلومات يستقيها المؤلف من الداي حسن مباشرة، أو من بعض قناصل الدول الأوروبية ".

6 – راي إروين: العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة، ترجمة إسماعيل العربي.

يقول مترجم الكتاب في مقدمته: " والكتاب مهم، من وجهة نظر التاريخ العام لعلاقات الدول البحرية الأوروبية، لأنّه يعطينا فكرة عن طبيعة الروابط التي تربط هذه الدول بدول المغرب بصفة عامّة (والجزائر بصفة خاصة).

7 – جون. ب . وولف: الجزائر وأوروبا 1500 ــ 1830م، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله.

يذكر المترجم والمعلق عن الكتاب: " ...يكفي أنّ الكتاب يعالج العلاقات الأوروبية ــ الجزائرية في حجمها الدولي وفي محتواها الاقتصادي ــ السياسي، بينما عالج المؤلفون الآخرون هذا الموضوع في الغالب معالجة دينية أو وطنية ضيقة. كما أوضح دور المنافسة الأوروبية وأثرها على العلاقات الجزائرية، وأبرز دور هذا التنافس على التجارة والتكتل العسكري والسمعة والاستراتيجية، ولاسيما بين فرنسا وبريطانيا وهولندا..".

8 – " مذكرات أحمد الشريف الزهار "، تحقيق أحمد توفيق المدني، وهو من المصادر المهمة ويغطي الفترة الممتدة ما بين 1754 ــ 1830م، وقد تمّ الاستفادة منه في العديد من الجوانب التي تخص دايات هذه الفترة " بداية بذكر ولاية علي باشا بوصباع (1754م ــ 1766م)، وانتهاء بذكر ولاية حسين باشا (1818 ــ 1830م) " مع توضيح مسائل الهدايا، والقناصل، وأمور مختلفة أخرى.

9 – حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، وهو من المصادر المهمة أيضا، حيث يسرد مؤلفه ظروف انحطاط حكومة الأتراك وسقوطها.

إلى جانب هذه المصادر والمراجع اعتمدنا على مؤلفات أخرى، من قبيل ما دوّنه جمال قنان "معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 ــ 1830م)، " العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790 ــ 1830م)، وما كتبه محمد العربي الزبيري " التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 ــ 1830م "، وغير ذلك من المؤلفات التي تناولت الموضوع.

وممّا يلاحظ عن المصادر الأجنبية أنّها تميزت بالغزارة والتنوع من حيث المعلومات، لأنّها شملت أخبارا دوّنها أسرى وقناصل ورحالة، لكن ما يؤاخذ عليها أحيانا تشويه تاريخ الجزائـــر في

هذه المرحلة، ونكتفي بالتدليل على ذلك تفسير كثير منهم الهزائم الأوروبية أمام الجزائر بالعوامل الطبيعية، وليس إلى مقاومة أو بطولة السكان أو الجيش. كما نجدهم يشيعون ألفاظا بعينها كقولهم القبائل العربية والبربرية، حتّى لا يعترفوا بوجود شعب جزائري. إضافة إلى وصفهم الأوجاق التركية بجيش احتلال، وأنّهم جماعة وحوش وقراصنة وجلادي المسيحيين.

وفي ختام هذا التقديم لا يسعني إلاّ أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف على المذكرة " الدكتور شقرون الجيلالي " الذي أرشدني وأفادني بنصائحه، وكان خير موجه خلال مراحل البحث الصعبة، كما أتوجه بالشكر إلى كل الذين ساعدوني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع، والله من وراء القصد، وهو خير معين.

المدخل

يتأثر الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في العلاقات الدولية تأثرا كبيرا بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم. إن دولا صغيرة الرقعة قد خلفت بفضل موقعها الجغرافي أثرا في التاريخ لم تخلفه دول أكثر سعة مزودة بموارد أكثر تفوقا. لقد أشار رادزل عام 1897م إلى أن "هناك مواقع ذات أهمية سياسية ". ولقد احتفظت هذه الإشارة بالجانب الأكبر من قيمتها خلال نصف القرن الأخير.

لاشك في أن النفاذ إلى البحر هو أحد هذه المواقع المفضلة. إن الأرض التي لها واجهة ساحلية، ذات أفضليات من الناحية التجارية: فالبحر يقدم تسهيلات في الحركة بثمن بخس، في حين أن إنشاء طرق المواصلات البرية باهض التكاليف. وهو، على الرغم من أخطار الملاحة يؤمن استقرارا أكبر في العلاقات مع الخارج لأن التخلص في البحر من عدو راغب في قطع الطريق، أكثر سهولة منه في البر. لقد كانت هذه الميزات ملموسة جدا في القرن الثامن عشر فأصبحت تزداد أهمية أكثر فأكثر في القرن التاسع عشر.[1]

أوّلا – الوضع الدولي في البحر الأبيض المتوسط في العصر الحديث:

لعب البحر الأبيض المتوسط دورا نشيطا جدا في الحياة الدولية، فهو منطقة اتصال ومبادلات وتلاق بين حضارات القارات الثلاث أوربا وآسيا وإفريقيا، وملتقى طرق هذه القارات، وفي الوقت ذاته طريق عبور دولية، عبّر عن ذلك أولاندو ريبيرو (ORLANDO RIBIERO) بقوله: "إنّه مهد الحضارات، ومركز العالم "[2]

وقد كان الحوض المتوسطي محط تنافس الإمبراطوريات والقوى العظمى لاحتكار امتيازاته الاستراتيجية والتجارية وحماية المكتسبات الاستعمارية، لذا فهو معبر للبواخر التجارية والحربية.

وكانت الخريطة السياسية للعالم في العصر الحديث مشكلة من عدة إمبراطوريات من ضمنها الإمبراطورية العثمانية التي ضمت الكثير من البلدان العربية مشرقا ومغربا تحت حكمها عدا المغرب الأقصى الذي ظهر فيه نظام شريفي جديد. فمنها من أصبح ولاية تابعة لمقر الخلافة مثل

---

[1] - بيير رينوفان و جان باتيست دوروزيل: **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة: فايز كم نقش، تقديم: نور الدين حاطوم، منشورات بحر المتوسط، بيروت – باريس ومنشورات عويدات، بيروت – باريس، ط2، 1982م، بيروت – باريس، ص 28.

[2] - **خطاب الرئيس البرتغالي ماريو شواريس:** مجلة مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 5، مايو 1995، ص 42.

مصر وسوريا والعراق وفلسطين، والبعض الآخر كان على شكل إيالات (أوجاق) كإيالة الجزائر وإيالة تونس وإيالة طرابلس (ليبيا). وكانت هذه الإيالات مستقلة في اتخاذ القرار السياسي، وتابعة روحيا فقط للخلافة العثمانية[1]، ووصل نفوذ حكم الأتراك إلى جنوب شرق أوربا (البلقان).

وفي شمال غرب الحوض المتوسطي إمبراطوريتا البرتغال وإسبانيا اللتان تراجع نفوذهما، وإمبراطوريتا فرنسا وانجلترا اللتان ظهرتا كأكبر قوة تنافس الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على امتيازات متعددة، ودويلات أخرى كإيطاليا وجنوة والبندقية وغيرها، وكانت كلها مرتبطة بمعاهدات صداقة وسلام مع دفع ضريبة سنوية[2]، وإمبراطورية النمسا وروسيا القيصرية اللتين لعبتا دورا بارزا في تحريض الشعوب البلقانية بهدف الانفصال عن مركز الخلافة العثمانية، وسعي روسيا الوصول إلى المياه الدافئة.

وفي أقصى الغرب تم ميلاد دولة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م، أنشأت مؤسساتها السياسية كالكونغرس، ودخلت مسرح العلاقات الدولية بقوة[3].

ثانيا – أهمية البحر الأبيض المتوسط في رسم العلاقات الدولية:

اكتسى البحر الأبيض المتوسط الصبغة العالمية خلال القرن الثامن عشر باعتباره محور العلاقات الدولية التي كانت قائمة على أساس حماية كل دولة لمصالحها التجارية. وكانت الخريطة العالمية تتشكل من الدول الأوربية في شمال الحوض المتوسطي من جهة، والتي كانت في صراع دائم فيما بينها من أجل حماية كل واحدة لمصالحها التجارية في البحر الأبيض المتوسط، باعتباره المحور لمرور البضائع والأشخاص[4]. والدولة العثمانية من جهة أخرى والتي كانت الخلفية الرئيسية والخلافة الروحية للعالم الإسلامي. وكانت تلك الدولة تشكل عائقا لسفن الدول الأوربية نظرا

---

[1] - ألتر عزيز سامح: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، الطبعة الأولى، ص ــ ص 110- 126.

[2] - رزق لبيب يونان: **محاضرات في تاريخ أوروبا في القرن الثامن عشر**، كلية الآداب، جامعة سيد محمد بن عبد الله، فاس، 1981، ص 80 .

[3] - Nevis Allan et Steele Henry : **Histoire des Etats-Unis**, Economica, paris, 8éme Ed. 1989, p.144.

[4] - أنيس محمد: **الدولة العثمانية والشرق العربي**، القاهرة، المكتبة الأنجلو ــ مصرية، بدون تاريخ، ص 171.

لتواجد أسطولها الحربي الذي كان يتصدى للسفن التجارية التي لم تكن ملتزمة بدفع إتاوات لها. وقد امتد حكمها على أوسع رقعة من ساحة الأمصار الإسلامية (المشرق والمغرب العربيين عدا المغرب الأقصى). وكانت الخلافة العثمانية محط أنظار المسلمين[1]، ولو كانوا خارج حدودها، وكانت الدولة العثمانية أقوى دولة إمبراطورية إسلامية تحرص على مساعدة المسلمين في كل بقعة وتعد نفسها مسؤولة عنهم وحاميتهم، ولذلك استجابت للجزائريين بمجرد استنجادهم بها لطرد الإسبان.

وقد كان العثمانيون يشكلون قوة بحرية بعد دخولهم في البحر الأبيض المتوسط، وكانوا يقومون بملاحقة القراصنة الأوروبيين. وكانت الدول الأوروبية تقدر تلك القوة البحرية نظرا للأسطول الحربي الذي كانت تملكه. واستطاع العثمانيون تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة إسلامية. وكانت استجابتهم للجزائريين بدافع الوازع الديني الذي كان يمليه عليهم. وتحركت أساطيلهم نحو الجزائر للدفاع عن شرف الجزائريين وطرد الإسبان من المنطقة.

وكان العثمانيون يرفعون شعار الإسلام، ويعدون أنفسهم المدافعين عنه وعن دياره، واستعانوا في هذه المهمة بالجيش الانكشاري الذي أعدوه أحسن إعداد فكان أداة أساسية في نشر الإسلام خاصة في الجنوب الشرقي لأوروبا.

ومرت هذه الإمبراطورية كغيرها من الإمبراطوريات في العالم بمرحلة القوة التي ظهر فيها حكاما من أهمهم سليم الأول وابنه سليمان القانوني الذي يصفه المؤرخون من أمثال كلو (**CLOT**) ، ورو (**ROUX**) "بسليمان الرابع"[2].

وبلغت الدولة العثمانية ذروة قوتها وأوج ازدهارها خلال القرن السادس عشر الميلادي فامتدت حدودها من القوقاز وإيران شرقا إلى أبواب فيينا وبلاد المغرب غربا، ومن جنوب روسيا وبولندا شمالا إلى الحبشة والمحيط الهندي جنوبا، وراحت تمنح الامتيازات التجارية للدول غير المتحاربة معها، وفتح الموانئ أمام التجار الأجانب، وعواصمها أمام القناصل والسفراء الأوروبيين.

---

[1] - ستودارت لوثروب: **حاضر العالم الإسلامي**، تعريب: عجاج نويهض، المجلد الثاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1972، ص ص 278- 289.

[2] - LAMOUCHE Colonel : **Histoire de la Turquie**, Payot, paris, 1953, pp. 90- 102.

- PETERS Richard.F : **Histoire des Turcs de l'empire à la démocratie**, traduit de l'Allemand par Lucien Piau, Payot, Paris, 1966, p.p 65- 66.
- CLOT André : **Soliman le magnifique**, Fayard, paris, 1983, p 250.
- ROUX Jean Paul : **Histoire des Turcs**, Fayard, paris, 1984, pp 299- 302.

وبذلك اصطبغت هذه الإمبراطورية بالصبغة العالمية فبسطت نفوذها، ووطدت حكمها في القارات الثلاث. وفي عهد سليمان القانوني 1520 – 1566م استأنفت سياستها القائمة على الغزو والجهاد في سبيل الله ضد العالم الصليبي الغربي بقدرة وتفوق منقطع النظير، بعد " اكتسابها قوة عظيمة، واعتراف العالم الإسلامي بها كقيادة سياسية ودينية جديدة "[1].

ومع بداية القرن الثامن عشر برزت معالم ضعف الدولة العثمانية بسبب الفساد الإداري الذي أدى إلى نشأة الأسرة القرمانالية التي حكمت ليبيا (1711– 1735م)، والتي استقلت استقلالا داخليا عن السلطنة العثمانية، ومؤسس هذه الأسرة أحمد القرمانالي الذي امتد سلطانه إلى كل من طرابلس وبرقة وفزان. وفي أواخر حكم هذه الأسرة هاجمت الأساطيل الغربية الموانئ الليبية، لكنها تعرضت للهزيمة. وفي النهاية عاد الحكم العثماني إلى البلاد عام 1735م[2].

كما دخلت تونس تحت الحكم العثماني عام 1573م بعد استنجاد الحسن الحفصي العثماني، فتمكن القائد التركي درغوث باشا من دخول القيروان، والقائد سنان باشا من الاستيلاء على الحصون وأسر محمد الحفصي، واعتقله بالأستانة حيث توفي بها.

ومن بين مجاهدي هذه الحركة البحاران التركيان عروج وشقيقه خير الدين اللذان ظهرا كقوة مضادة للقرصنة الأوروبية"[3]. ولما عجزت مدينة الجزائر عن مواجهة التهديد الإسباني، سارع سكانها إلى الاستنجاد بالأخوين لدفع الخطر المحدق بمدينتهم وعقب ذلك انضمت الجزائر إلى السلطة العثمانية عام 1518م، فتدعمت الدولة العثمانية بقوة عسكرية جديدة في الغرب، وثبتت الحكم التركي بها. والذي مر بمراحل تاريخية هامة مرحلة البيلربايات 1518– 1588م،

---

[1] – السيد سيد محمد: **دراسات في التاريخ العثماني**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1996، ص 79.

[2] – شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي، العهد العثماني**، ج8، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1991، ص 518.

[3] – صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1993، الطبعة السادسة، ص ص 18– 19.

- RAYMOND André : **Histoire de l'empire Ottoman, les provinces des Arabes XVI^e^-XVII^e^**. Lib. Arthème Fayard, Lille, 1989, pp 406- 407.

– يحي جلال: **السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة**، القاهرة، 1960، ص ص. 14– 15.

مرحلة الباشوات 1588- 1659م، مرحلة الآغوات 1659- 1671م، مرحلة الدايات 1671- 1830م)[1].

وأهم ما يستحق الوقوف عنده من أحداث هذا العصر هو تمكن الجيش الجزائري من تصفية الوجود الإسباني نهائيا في كل من وهران والمرسى الكبير سنة 1792م، بعد مصادمات عسكرية ابتدأت منذ سنة 1708م[2]. وبقيت الجزائر تحت حكم العثمانيين مرتبطة معها روحيا فقط[3]، فيما حققت استقلالها في اتخاذ القرار السياسي تجاه الدول الأجنبية إلى غاية دخول الاستعمار عام 1830م.

نشأة العلاقات البريطانية و تطورها مع إيالة الجزائر إلى منتصف القرن 18:

جاء الإنجليز إلى البحر الأبيض كتجار، وكبحارة خواص، وكقراصنة ابتداء من أواخر القرن السادس عشر[4]، وكان ظهور سفنهم نادرا. ولكن عندما تحصلت الملكة إليزابيت[5] على معاهدة مع السلطان العثماني مراد خان (الثالث) أعطيت الموافقة للشركة المعروفة باسم شركة المشرق (أو تركيا) بإرسال قناصل وإجراء المعاملات الاقتصادية في مدن الموانئ بالدولة العثمانية. كما أعطي للتجار والبحارة الإنجليز امتيازات[6] مشابهة لتلك التي يتمتع بها الفرنسيون.

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر في التاريخ**، الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص و ص 14- 15.

- زاهية قدورة: **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص ص 488- 489.

[2] - المدني أحمد توفيق: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1492**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، الطبعة الثالثة، ص 180.

[3] - عبد القادر نور الدين: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965، ص 86.

[4] - ج ب.وولف: **الجزائر وأوروبا 1500 ــ 1830**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2009م، ص 241.

[5] - إليزابيث الأولى (7 سبتمبر1533 م ــ 24 مارس1603 م)كانت الملكة الحاكمة لإنجلترا، وإيرلندا من 17 نوفمبر1558 م حتى وفاتها. لُقبت بالملكة العذراء، و إليزابيث العصر الذهبي، و الملكة المباركة الفاضلة، وهي الحاكم الخامس والأخير من سلالة تيودور، وهي ابنة الملك هنري الثامن.

[6] - بدأ العمل بنظام الامتيازات الأجنبية عام 1536م، على إثر تحالف عقده السلطان سليمان القانوني مع نائبة ملك فرنسا ووالدة فرانسوا الأوّل، وفق معاهدة وقعها سفير فرنسا في الآستانة آنذاك المسيو جان دي لافين مع سر=

وكان المفترض أنّ الشركة الإنجليزية التركية (شرق المشرق ــ الليفنت Levant) هي المسؤولة في عهد الملكة إليزابيت، على تعيين القناصل الإنجليز في مدن الموانئ العثمانية، وكان من الصعب تعيين قنصل في الجزائر عندئذ لعدم وجود نشاط تجاري هام في هذه المدينة " مدينة الحرب" التي كانت تكرس كلّ جهدها تقريبا لهجومات رياسها البحريين.

=عسكر السلطان سليمان القانوني في فبراير 1536م، وسميت منذ ذلك الوقت بـــ " نظام الامتيازات الأجنبية "، واشتملت المعاهدة على ستة عشر بندا، أكثرها إجحافا بحق العثمانيين هي البنود الرابع والخامس والسادس والسابع. فقد أتاحت لفرنسا تحقيق مصالح تجارية وسياسة وقضائية لم تكن تحلم بها أيّة دولة أوروبية.

ينص البند الرابع على أنّه " لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعي سندات بخط المدعى عليه أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنسي وفي حال وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعاوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل "

ونص البند الخامس على أنه " لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية او الحكم ضد تجار رعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور للباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي". أما البند السادس فيذكر أنه " لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أو السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين، بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي" وأخيرا فإن البند السابع يسامح الفرنساوي في سرقته للعثماني فيذكر " لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منهم بضائع أو استدان منهم نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا، وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزما بشيء.

انظر: محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان عباس حقي، بيروت: دار النفائس، ط5، 1986م، ص252.

أما باقي الدول الأوروبية وبخاصة إنجلترا فقد تأخرت نظريا في تمتعها بنظام الامتيازات الأجنبية، غير أن سفنها – من الناحية العملية – كانت تدخل الموانئ العثمانية تحت راية العلم الفرنسي، وهو ما أتاح لها الاستفادة مما كانت تتمتع به فرنسا.

انظر: قيس جواد العزاوي: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الدار العربية للعلوم، بيروت ، لبنان، ط1، 1994م، ص ص18 – 19.

ومع ذلك " فقد انضمت إنجلترا إلى معاهدة الامتيازات عام 1579م، كما انضمت هولندا عام 1612م، وتبعتها دول أخرى"

انظر:

Robert Mantant : **Histoire de la Turquie**, (Paris : PUF, 1975), p33.

ورغم هذه المعاهدة بين السلطان والملكة، فإنّ الرياس الجزائريين اعتبروا في البداية هذه السفن الإنجليزية هدفا لنشاطهم، كما أنّ باشا الجزائر خضر (1595 ــ 1599م) رفض منح السفن الإنجليزية رسائل المرور الآمن، بل أنّه أخبر ممثل شركة المشرق أنّه يتوقع أنّ بحارته يستولون على بعض الغنائم الإنجليزية. ولكن هذه الغنائم كانت قليلة، لأنّ السفن الإنجليزية كانت مسلحة جيّدا وكانت قادرة في العادة على أن تحمي نفسها بنفسها، والواقع أنّه بعد أن نجح خمسة تجار من الإنجليز في إيقاع الهزيمة بقطعة من أسطول دوريا Doria [1] سنة 1586م، أظهر باشا الجزائر " سروره العظيم بهم وأبدى استعداده للترحيب بهم، ووعدهم بتوفير جميع حاجاتهم، معلنا على الملأ في المدينة (الجزائر) بأن لا يتعرض إليهم أحد بسوء في أعمالهم أو في أشخاصهم أو في بضائعهم، ومن يفعل ذلك فقد عرض نفسه لعقوبة الموت. "[2] فوجد بحارة السفن الخاصة والقراصنة الإنجليز ملجأ آمنا لهم في موانئ الإيالة الجزائرية. لقد كانت حربهم مع الدولة الإسبانية، وهذا ما جعلهم حلفاء أو على الأقل شركاء لرياس شمال إفريقية.

وبعد وفاة إليزابيت أعلن خليفتها، جيمس الأوّل[3] أنّ زمن الحرب مع إسبانيا قد انتهى، ومن الطبيعي أنّ هذا التحول سرعان ما لوحظ في الجزائر. ومع ذلك فإنّ القراصنة الإنجليز كانوا ما يزالون محل ترحيب في الموانئ الجزائرية حيث كانوا يعلمون الرياس المسلمين كيفية بناء وسير السفن الطويلة التي تعتمد في مسيرها على الرياح ويمكنها اختراق المحيط الأطلسي. ولكن التجار الإنجليز لم يعودوا آمنين كما كانوا من قبل إذا ما أبحروا عبر البحر الأبيض في اتجاههم إلى المشرق للتجارة. وإنّ السفير الإنجليزي في استانبول، قد وجد نفسه لا يستطيع الضغط كثيرا على (السلطات العثمانية) لوقف النهب " غير الشرعي " للسفن الإنجليزية من قبل رياس شمال

---

[1] - القرصان أندريا دوريا هو رجل حرب جنوي، ولد سنة 1481، يعد من أميرالات البحر الكبار في القرن السادس عشر، كان مرتزقا خدم بعمارته البابا إينوسونو ملك نابل و العديد من الأمراء ، بعد أعمال قرصنة عديدة عين على رأس الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط في عهد فرنسوا الأول، و هاجم شارل كان سنة 1528م ، فأصبح أهم أمير بحري إسباني في البحر المتوسط بهذه الصفة قاد و شارك في العديد من الحملات على بلدان المغرب، بعد وفاته سنة 1560م، استمرت عائلته في خدمة ملوك إسبانيا خلال القرن السادس عشر

أنظر: صالح عبّاد: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514– 1830م**، دار هومة، الجزائر ط2 ، 2007، ص58.

[2] - ج. ب. وولف: **المرجع السابق**، ص 241.

[3] - جيمز الأول أو جيمس الأول (إدنبرة -1566 هِيرفوردشِير، إنكلترا 1625 م) هو ملك إنكلترا وإيرلندا (1603– 1625 م) وملك إسكتلندا أيضا (1567– 1626 م) باسم جيمس السادس، والدته هي الملكة ماري ستيوارت. زوجته هي أبنة فريدريك الثاني ملك الدانمارك آن من الدانمارك.

إفريقية. ذلك أنّ سلطة السلطان لم تعد تحمي بسهولة سفن الدول التي يفترض أنّها صديقة لنظامه والتي هي في نفس الوقت في سلام مع إسبانيا. ففي سبتمبر سنة 1602م كتب كبير أمراء البحر الإنجليز إلى القنصل بالجزائر وإلى السفير في استانبول يحتج على احتجاز السفينة (ماريغولد Marigold) في عرض المحيط الأطلسي وفقد حوالي 1730م جنيه استرليني. وفي إحدى المعارك أيضا سقط نصف أسطول الصيد الإنجليزي المتألف من ثلاثين سفينة فريسة في أيدي البحارة الجزائريين خارج شواطئ نيوفاونلاند.

وهكذا فإنّه ابتداء من العقد الثاني للقرن السابع عشر أصبح أسطول البحارة المنطلق من الجزائر يشكل تهديدا خطيرا لحركة السفن البريطانية. ولم يكن يظهر أنّ هناك طريقة سهلة للتوصل إلى حل. فقد كتب السيد فرانسيس كوتنغهام Cottingham السفير الإنكليزي في إسبانيا ، سنة 1617م قائلا: " بعد السبع السنوات الأولى من حكم جيمس، إنّ أربعمائة وستة وستين انجليزي أسرهم الجزائريون واسترقوهم، بينما لم تفعل الحكومة الإنجليزية أيّ شيء نحوهم"[1]. وكل ما فعلته هذه الحكومة هو منحها الترخيصات للضباط البحارة الإنجليز ليخرجوا في حملات ضدّ القراصنة، وهي التراخيص التي أعطت لهؤلاء الضباط حق الاحتفاظ لأنفسهم بأيّ شيء قد يقع في قبضتهم ودون دفع أيّ مبلغ إلى السلطات البحرية. لكن كانت هناك اقتراحات في كل من مدريد ولندن للقيام بحملة حربية إنكليزية – إسبانية مشتركة ضد الجزائر. ولكن عندما أصبحت هذه العملية ممكنة، تراجع الإسبان عن العمل المشترك مع الإنكليز أعدائهم السابقين.

وقبل نهاية العقد الثاني من القرن السابع عشر طالبت عدة عرائض من الأرقاء الإنكليز بالجزائر بتدخل الملك، كما طالب عدد من التجار الإنكليز من القيادة الجزائرية العليا بالحماية، فكانت حملة بريطانيا الأولى على مدينة الجزائر.

حملة مانسيل 1620م:

غادرت الأرمادة الإنكليزية متوجهة إلى البحر الأبيض مكونة من ست سفن حربية عادية وعليها مائتان وثلاثون مدفعا نحاسيا واثنا عشر سفينة تجارية وعليها مائتان وثلاثة وأربعون مدفعا

[1] - R.L.PLYFAIR : **Episodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les Etats Barbaresques. Avant la conquête française**. Revue Africaine N°.22 (1878). pp 305 et 306.

حديديا من العيار الصغير. وكان مجموع جنود العمارة حوالي 500 رجل يقودهم السيد روبير مانسيل Mansel نائب أميرال انجلترا[1].

وصل مانسيل أمام الجزائر في آخر شهر نوفمبر سنة 1620م، ولكن هذه الحملة كانت بدون نتيجة. فقد سارع الباشا خضر (1620 – 1621م) بإرسال كلمات معسولة حول " تعليمات رئيسه (السلطان) بمعاملة الإنكليز بكل صداقة واحترام "، وبعد عدة أيام أبحر مانسيل مبتعدا حين أنذر الطقس باقتراب عاصفة. وقد نجح في تحرير حوالي أربعين من الأرقاء الإنجليز، جميعهم كانوا مسنين، بينما بقي المآت الآخرون من الإنكليز في الجزائر[2].

إنّ الرد الإنكليزي على استرقاق الإنكليز ونهب السفن الإنكليزية يبدو ضعيفا حقا، ولكن البحرية الإنكليزية سنتي 1620 _ 1621م كانت ضعيفة وكانت الخزينة الإنكليزية غير مستعدة للقيام بعملية طويلة المدى وغالية الثمن وبعيدة عن الشواطئ الإنكليزية، ولاسيما إذا كانت عملية موجهة ضد عدو من الصعب الحصول عليه. إن الرياس البحارة كانوا حقا يشكلون تهديدا، ولكن في تلك اللحظة كانت الأحداث في أوروبا (حرب الثلاثين سنة)[3] أكثر خطورة على المملكة.

---

[1] -R.L.PLYFAIR : **Op. Cit,** pp.305 et 306.

[2] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثالث، ط7 ، ص 123.

[3] - عاشت أوروبا أزمة خطيرة، ابتداء من سنة 1618م، امتدت لمدّة ثلاثين عاما، وحربا طاحنة شاركت فيها كل دول أوروبا الوسطى، وحتّى دول شمال أوروبا، وبدأت هذه الحرب في ألمانيا لأسباب دينية، وفي شكل ثورة قام بها البروتستانت في بوهيميا ضدّ الإمبراطور الكاثوليكي، وكانت في الواقع ضدّ أطماع الأسرة الحاكمة النمساوية لتحويل الإمبراطورية الانتخابية والاتحادية الألمانية إلى دولة مركزية وراثية، على شكل مملكة فرنسا، وبدأت كمجرد حرب أهلية في ممتلكات أسرة النمسا، ولكنها تحولت إلى حرب ألمانية، ثمّ تحولت بعد ذلك شيئا فشيئا، إلى حرب أوروبية عامّة، شاركت فيها علاوة على الدول الألمانية والنمسا، كلّ من الدانمرك، والسويد، والأقاليم المتحدة، وإسبانيا، وفرنسا، التي أصبحت عنصرا فعالا في هذه الحرب، ابتداء من سنة 1635م.

انظر: جلال يحي: **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتّى الحرب العالمية الأولى**، الجزء الثاني، دار المكتب الجامعي الحديث، د ط، د ت ط، ص 17.

المعاهدة الجزائرية الإنجليزية 1622م " توماس روي ":

ولكن في السنة الموالية قررت الحكومة الإنكليزية فعلا ضرورة عقد معاهدة مع الجزائر، وتعيين قنصل إنكليزي ليسهر على التجارة الإنكليزية، وليحاول الحصول على حرية الأرقاء، ويمنع الإنكليز من أن يصبحوا أعلاجا، وأخيرا يحافظ على الجزائر حتى لا تنضم إلى أعداء إنكلترا في حالة وقوع حرب.

قام السيد توماس روي (Roe)، السفير الإنكليزي لدى الباب العالي بعقد معاهدة مع "أولئك في الجزائر " خلال مارس سنة 1622م، وهي المعاهدة التي يفترض فيها أنّها حققت السلام بين الدولتين على دعائم ثابتة. فقد نصّت على تعيين قنصل إنكليزي في الجزائر، وعلى أنّ التجار الإنكليز سيأتون بالأقمشة وغيرها من البضائع (المعدات الحربية) إلى الجزائر لبيعها. ووافق الملك الإنكليزي على إعادة شراء سبعة عشر " تركيا " كان مانسيل قد باعهم في إسبانيا مبادلة مع عدد مشابه من الأرقاء الإنكليز في الجزائر. وكذلك يمكن تحرير أرقاء آخرين إنكليز عن طريق الشراء.

وقد وافق الملك جيمس الأول على المعاهدة، وعيّن جيمس فريزل (Frizell) ليكون قنصلا[1].

إنّ هذه المعاهدة ستصبح القاعدة التي قامت عليها كلّ الاتفاقات المقبلة بين البلدين، كما أنّها تعتبر أول اعتراف من قبل الحكومة الإنكليزية بأن الجزائر كانت من حيث الواقع، مجتمعا شبه مستقل، وعلى رجال الدول الأوروبية أن يتعاملوا مباشرة مع الباشا، والآغا، والديوان بدل الباب العالي بإسطنبول. فقد أصبحت الإيالة الجزائرية تسيطر على سياستها الخارجية الخاصة، ومن ثمّة فإن أي مفاوضات ناجحة يجب أن تتم في الجزائر نفسها.

نقض الإنجليز لمعاهدة روي:

ولكن قبل أن يجف حبر المعاهدة، بدأ الإنجليز بالإخلال ببنودها، حيث كان التجار الإنكليز ينقلون بضائع العدو ومسافريه من مرسى إلى آخر، وقد رفضوا تسليم الجميع عندما طلب البحارة الجزائريون منهم ذلك. وكان أيضا ضباط البحر الإنكليز يأسرون ويبيعون الأتراك والجزائريين كأرقاء، فتقدم الجزائريون بشكواهم. وكذلك خلال حرب انجلترا مع إسبانيا سنة 1625م أجبرت سفينة إنجليزية خاصة أحد الرياس الجزائريين على تسليم السفينة الإسبانية التي

---

[1] - ج. ب. وولف: المرجع السابق، ص 257.

كان الرايس قد استولى عليها كغنيمة. وطبيعي أن الرايس احتج على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، هناك البعثة الرسمية الجزائرية التي أرسلت إلى لندن لتقبيل يد الملك شارل الأول، وإهدائه خيولا وأسودا وفهودا، كما أنها أرسلت لكي تحاول الحصول على تعويض على الانتهاكات المقصودة للمعاهدة من قبل البحارة الإنجليز. ولكن حظ هذه البعثة لم يكن أفضل مما سبق. فقد ترك الملك شارل الأول أمر الاهتمام بهم والترفيه عليهم إلى شركة المشرق (أو تركيا)، وكانت هذه الشركة حذرة حتى لا تصرف أموالا كثيرة. وكانت هدايا الملك شحيحة. وهكذا فشلت البعثة. وقد اقترح باكنغهام بأن على الملك أن يرسل هدية أخرى إلى الجزائر، ولكن يبدو أنها لم تساعد كثيرا. وكان هناك مشكل في الجزائر أيضا، فالرياس البحارة وملاكو سفنهم لم يكونوا سعداء بمعاهدة تمنعهم من الاستيلاء على السفن الإنجليزية. ذلك أن العلم الإنجليزي كثيرا ما شوهد في البحر الأبيض خلال العشرينات من القرن السابع عشر. وكان الرياس دائما يذكرون الباشا والآغا بأن مهمة الجزائر هي الحرب وأن الاستيلاء على سفن الأعداء وبحارتهم يجلب الثروة للإيالة[1].

وقد جاءت فرصة حسنة لتبرير نقض المعاهدة وإعلان الحرب على إنجلترا حين هاجمت سفينة حربية إنجليزية سفينة للبحارة الجزائريين وأحرقتها، فكان من نتائج ذلك أن وضع جيمس فرانزيل (Franzel) المسكين، القنصل الإنجليزي، في الحديد ورمي به في السجن.

استئناف الحرب ووصول البحارة الجزائريين إلى شواطئ بريطانيا:

إن الحرب التي حصلت بعد ذلك بين إنجلترا والجزائر دلت على أنها كانت في صالح الجزائر، فبالرغم من أن سفن الشركة التركية (أو شركة المشرق) كانت عادة سفنا مسلحة تسليحا جيدا وتكاد تكون محصنة ضد هجمات البحارة الجزائريين، فقد كانت توجد سفن إنجليزية أخرى في البحر الأبيض وفي المحيط الأطلسي وفي القنال الإنجليزي (المانش) والبحر الايرلندي وعند ضفاف نيوفاوندلاند، وهي السفن التي كانت هدفا سهلا للرياس. وكان أجرأ هجوم هو الذي قام به العلج مراد رايس، الذي نزل في بلتيمور على الساحل الإنجليزي نفسه[2]، وحمل معه مئات الرجال الإنجليز والنساء والأطفال لبيعهم في سوق الرقيق بالجزائر، ممّا تسبب في تحريك المشاعر في

---

[1] - ج. ب. وولف: **المرجع السابق**، ص ص 298 ــ 299.

[2] - عبد اللطيف بالطيب: **أمير البحر مراد رايس الأصغر الجزائري من الجزائر إلى إيرلندا**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 ، ص 9.

إنجلترا. إن بحرية شارل الأول كانت غير قادرة على حماية حركة السفن الإنجليزية وحتى حماية المدن الساحلية من تسرب سفن البحارة الجزائريين.

ولم يمض وقت طويل حتى تهاطلت الرسائل على الملك وكبار المسؤولين في الكنيسة من الأرقاء بالجزائر أو من عائلاتهم بإنجلترا تناشدهم للنجدة. وكثير من هذه الرسائل لها طابع الرثاء، فتشكلت لجنة لدراسة وضعية هؤلاء، حيث خلصت إلى ضرورة نهج طريقة أخرى مع البحارة الجزائريين أثبت الوقت نجاحها: جعل الحرب ضد شمال إفريقية كمشروع خاص بالبحارة المغامرين ورجال الأعمال. وهذا الإجراء قد يجعل الحرب تشمل كل الدولة العثمانية،

لقد كان عدد الإنجليز في الأسر، بعد سنة 1634م، قد استمر في الزيادة. وقد قدر هنري روبنسون عددهم بخمسة آلاف أسير سنة 1640م ، وهو عدد كاف لتوليد موجات متوالية من العرائض الموجهة إلى الملك وإلى البرلمان.

البرلمان الإنجليزي يناقش قضية الأرقاء:

وعندما أخذ البرلمان في مناقشة قضية الأرقاء الإنجليز قرّر المجلس، لإسعافهم تخصيص المخالفات المفروضة على الأعضاء المتخلفين عن أداء الصلاة، وهو القرار الذي لم يأت بالطبع إلاّ بنقود قليلة. وفي يناير 1641 ــ 1642م تمّ اقتراح برنامج أكثر أهمية: فقد فرض مجلس العموم ضريبة واحد بالمائة على الواردات والصادرات لتوفير المال لفداء الأرقاء. وقد وافق مجلس اللوردات على ذلك في الخامس من شهر ماي من نفس السنة. إنّ هذا هو أوّل اعتراف من أيّ حاكم أو برلمان بأنّ الدراهم التي تجبيها الضرائب الملكية يمكن استعمالها في الفداء. أمّا في البلدان الأخرى فإنّ الحمل كانت تتحمله البلديات أو الكنائس، ومعظمه كانت تتحمله المؤسسات الخيرية.

وأوّل محاولة لاستعمال هذه النقود للفداء[1] وقعت سنة 1645م عندما غادر إدمون كاسن (cassen) انكلترا على ظهر سفينة محملة بالبضائع والنقود لفداء الأرقاء في الجزائر. وكان كاسن

[1] ـ لقد كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مدخول الجزائر، فالمصادر الأوروبية تشير إليهم بأنّهم كانوا عبيدا أو أرقاء في كامل الأراضي العثمانية، بينما تعتبرهم الجزائر أسرى حرب.

انظر: حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، الجزائر: دار الهدى، 2007، ص 64.

أيضا قد تمّ اعتماده كقنصل. وأعطى صلاحيات عقد معاهدة للسلام والأمن مع الإيالة الجزائرية.. وقد وصل إلى الجزائر سنة 1646م ومعه نقود فداء الأرقاء ولقب قنصل. واستقبله الباشا والديوان بتشريفات واضحة وأكدوا له أن الجزائر مستعدة لعقد السلام مع انكلترا، سلام "يدوم مادام العالم."

تمكن كاسن من عقد معاهدة جديدة لم تكن في الحقيقة سوى تأكيد لتلك التي عقدها السيد توماس روي منذ حوالي خمسة وعشرين سنة مضت. وبناء عليها فإن السفن الانكليزية في الجزائر ستجد استقبالا حسنا ولا يساء إلى طاقمها سواء "بالإساءة اللفظية أو الفعلية." وحددت التعريفة الجمركية بعشرة في المائة، ولا يمكن مصادرة أملاك الشخص الانكليزي الذي مات في الجزائر. كما لا يجوز لأي انكليزي أن يسترق ولا لأي سفينة انكليزية أن تؤخذ كغنيمة. ومنذ هذا الحين تتبادل السفن الحربية للأمتين التحية في البحر. كما أن السفن الجزائرية ستجد استقبالا حسنا في الموانئ الانكليزية. ولكن مشكل الأرقاء الانكليز في الجزائر عندئذ كان أكثر صعوبة. فقد كانوا في ملكية الخواص، ولذلك فإن حريتهم متوقفة على شراء حقوق مالكيهم. وقد اكتشف كاسن بأنّ عدد الأرقاء كان عاليا ، فأرسل إلى انكلترا أسماء مائتين وستّة وأربعين انكليزيا استطاع أن يحررهم (أكتوبر 1646م)، ولكنه أقر بأنّه لم يستطع أن يعيد شراء أكثر من شطر من مجموع الأرقاء. ويبدو أنّ كاسن قد بقي في الجزائر إلى وفاته سنة 1651 أو 1652م.

بعد كاسن عيّن روبير براوني[1] (Brawne) قنصلا جديدا ولم يكن تابعا لشركة المشرق: فقد كان له راتب ثابت يقدر بأربعمائة جنيه سنويا، بالإضافة إلى النقود التي يأخذها لتقديمها هدايا ضرورية لخلق علاقات طيبة، وكل ذلك كانت تدفعه خزينة الدولة. كما أن التعليمات التي تلقاها كانت أيضا أكثر مباشرة وأكثر جفاء من التعليمات التي تلقاها الذين سبقوه: إذا تعرض أي شخص أوبضاعة للاستيلاء من على سفينة إنجليزية، أو أي نوع آخر من أنواع العنف المخل بالمعاهدة ضد أي إنجليزي فسيكون عليك أن تطالب بإرجاعه (والتأكيد على هذه الجملة بالتسطير تحتها موجود في الوثيقة نفسها). فإذا لم يتحقق شيء من وراء مطالبك فإنك ستكتب إلى لندن وأيضا إلى الأسطول الإنجليزي في البحر الأبيض حتى يمكنه أن يظهر نفسه أمام المدينة المذكورة (الجزائر) ويفعل ما قد تأتيه به التعليمات لفعله...[2]

---

[1] - Fisher sir Godfrey : **Légende Barbaresque** , Traduit par : Hallal Farida : O.P.U , Alger, 2000, p300.

[2] - ج. ب. وولف: **المرجع السابق**، ص 306.

حملة روبير بليك (1653م):

ومع تصاعد أعمال القرصنة خاصة من قبل البحارة التونسيين الذين كانوا يستولون على الغنائم الإنجليزية ويسترقون البحارة الإنجليز. أرسل كروميل[1] أمير البحر روبير بليك (Blake) إلى البحر الأبيض المتوسط على رأس عمارة إنجليزية محكمة التنظيم. كان يقود عمارته من على متن سفينته سان جورج ذات الستّين مدفعا والمائة والخمسين رجلا[2] لمعاقبة البحارة التونسيين وإجبارهم على الاعتراف بالحقوق الإنجليزية، وأن يعمل على أن تعترف الجزائر أيضا بالحقوق الإنجليزية. إن أوامر كروميل تدل على توجه جديد سيتطور في العلاقات بين إيالات الشمال الإفريقي وحكام أوروبا. وكان بليك قد كلف بأنه عندما يصل أمام الجزائر يأخذ القنصل عنده على ظهر السفينة ويبحث معه حقيقة الأحوال. كما نصت الأوامر إليه أنه أذا اقتضى الحال فإن عليه أن يطالب بإرجاع أي شخص أو أي سفينة أو بضاعة احتجزت بطريقة غير شرعية. وأي أسير قد يحرره، عليه أن يحمله على سفنه أولا، ثم يرسله إلى بلاده بواسطة أية سفينة تجارية متوفرة عندئذ. كما منح ترخيصا بالتعاقد على بنود السلام التي يراها مناسبة وضرورية. وفي حالة الرفض، فإنه بإمكان بليك استعمال القوة " ... ومهاجمتهم إمّا في البر أو في البحر، وحاربهم، واقتلهم، واذبح كل الأشخاص الذين يعترضون سبيلك. " وقد اشتملت الأوامر التي تلقاها أيضا على مراقبة القوات الفرنسية الإسبانية، بالإضافة إلى مساعدة أهل البندقية في حربهم في جزيرة كريت. ولكن بليك تجاوز الجزائر وتوجه مباشرة إلى تونس.

إن توقفه الأول بحلق الوادي لم ينتج عنه سوى خيبة الأمل. فقد أخر التونسيون حركته بكلمات خداعة، ثم إنه قام بزيارة ثانية لهم بعيد ذلك بقليل فوجدهم فيها " أكثر تصلبا وأكثر تشددا من ذي قبل، مضيفين إلى عنادهم كثيرا من الجسارة والاحتقار، رافضين أي تعامل بالحسنى واللياقة. " فقد رفضوا منحه الماء وأطلقوا النار على مراكبه. وكانت مؤونة بليك لا تكفيه، ولذلك انسحب بعيدا ليراقب الوضع من البحر، وأرسل جزءا من أسطـــوله إلى إيـــطاليا للتزود

---

[1] - أوليفر كروميل (25 أبريل1599- 03 سبتمبر 1658) قائد عسكري وسياسي إنجليزي، اعتبره نقاده أحد القادة الديكتاتوريين، يُعرف بأنه هزم الملكيين في الحرب الأهلية الإنجليزية. جعل إنجلترا جمهورية وقاد كومنولث إنجلترا .

[2] - بلاي فاير: **المرجع السابق**، ص ص 317 ــ 320.

بالخبز وغيره من المؤونة، وأثناء تحرك قوي للأسطول الإنجليزي، كانت تسع سفن تونسية إمّا أغرقت وإمّا أحرقت، وذلك في مقابل أربعة وعشرين قتيلا وأربعين جريحا من الإنجليز.

أمّا في الجزائر فإنّ تعليمات بليك القاضية باستعمال القوة قد جاءت بنتائج طيبة. وقد كتب هو نفسه قائلا: " إنّ الباشا والديوان قد رحبوا به... بتشريف لائق وتقدير وقدموا له هدية ثمينة تتمثل في قطيع من الحيوانات... ووافقوا بكلّ استعداد على التفاوض على تحرير الأرقاء الإنجليز مقابل فدية مخفضة، كما تعهدوا بعدم الاعتداء على السفن الإنجليزية.[1] " ولكن حدث له مشكل صغير: ذلك أنّه بينما كانت سفنه راسية أمام الجزائر سبح عدد من الأرقاء الهولنديين نحوها ثم حملهم بحارتها على ظهورها. إنّ هذا كان مطلقا ضد المعاهدة وأدّى في الحال إلى احتجاجات. وكان البحارة الإنجليز الذين أصروا على عدم تسليم الأرقاء المعذبين أخذوا في جمع الدراهم لفدائهم ــ دولارا على كلّ بحار ــ واشتروا لهم حريتهم. ويبدو أنّ الجزائريين كانوا راضين بهذا الحل، لأنّهم أكدوا من جديد موافقتهم على المعاهدة التي كان كاسن قد فاوض عليها منذ عدّة سنوات خلت.

وفي منتصف القرن السابع عشر لم يكن كروميل أكثر نجاحا من شارل (الأوّل) في السيطرة على القراصنة الإنجليز، وأصحاب السفن الخاصة، وضباط التجارة البحرية، فالسفن الإنجليزية كانت تحمل بضاعة العدو ومسافريه وترفض تسليم ذلك إلى الرياس الجزائريين. وهذا ضابط إنجليزي حمل الحجاج المسلمين كمسافرين على سفينته، بما في ذلك مبعوث السلطان، ثمّ باعهم إلى تاجر من البندقية. وقد كتب الباشا عن ذلك (إلى الحكومة الإنجليزية) قائلا: " إنّنا متأكدون من أنّهم جعلوا أرقاء وأن بضاعتهم قد قسمت. إنّنا نرجوكم أن تقدموا الضابط إلى العدالة. " وقد ذهب الباشا إلى التهديد بأنّ الجزائريين سيلجؤون إلى الثأر " لأنّنا لا نستطيع التخلي عن مبعوث سلطاننا المفدى " وبينما كان الحق مع الجزائريين في الاعتراض على السلوك الإنجليزي، فإنّ الرياس لم يكونوا أيضا غرباء عن الإخلال بمواد المعاهدة. فقد كتب القنصل براوني إلى الوزير ثورلو (Thurloe) قائلا: " إنّ هؤلاء الناس يلحون في المطالبة بالعدالة لأنفسهم، ولكنهم لا يفعلون هم نحوها شيئا... " وقد أوضح ذلك بقوله أنّ الجزائريين كانوا قد احتجزوا الإنجليز الذين استولوا عليهم في السفن الأجنبية، وصادروا بضائع (إنجليزية) من سفينة قد تحطمت، كما أنّهم " حدّدوا إقامة " القنصل. وأضاف إلى ذلك قوله: " منذ بضعة شهـــور لاحظت أنّ معاملتهم لنا

[1] - صالح عبّاد: المرجع السابق، ص 127.

مختلفة كثيرا عمّا كان يجب أن تكون عليه.. " إنّ دخول بليك إلى البحر الأبيض لم يكن في الظاهر غير إجراء مؤقت. وإذا كان الحكام الإنجليز لم يستطيعوا السيطرة على بحارهم، فإنّ الجزائريين لم يكونوا مستعدين للسيطرة على رياسهم، ولعل المشاكل الداخلية في الجزائر جعلت ذلك من المستحيل[1].

إنّ السنوات الأخيرة في عقد 1650 ــ 1660م شهدت حل كثير من المشاكل التي كانت تزعج حكام أوروبا منذ أكثر من قرن. فالحروب الدينية التي تولدت عن حركة إصلاح الكنيسة قد انتهت. وسلام ويستفاليا (1648م)[2] قد أنهى الحرب الألمانية، وسلام البيريني (1659م)[3] قد حلّ مؤقتا النزاع بين مملكتي فرنسا وإسبانيا، ومعاهدة أوليفيا (Olivia) (1660م)[4] قد وفرت السلام لمنطقة البلطيق.

أنتج ربع القرن الذي جاء بعد سنة 1660م تغييرات جذرية في المؤسسات السياسية والعسكرية الأوروبية، وهي التغييرات التي سيكون لها على المدى البعيد تأثيرات هامّة على جماعات البحارة في شمال إفـــريقية. حيث ظهرت البحرية الفرنسية القوية ووازتها صناعة بحرية في

---

[1] - في سنة 1659م تمرد الإنكشاريون على إبراهيم باشا بسبب تأخر الجراية .ألقوا عليه القبض ورموا به في السجن. جمع البولكباشي خليل مدبر العملية الديوان الذي أعلن نهاية نظام الباشوات، لكنه سمح للباشا بالبقاء في الجزائر لتمثيل السلطان فيها دون أدنى تدخل في شؤون الحكومة، التي تبقى من شأن الديوان، الذي يترأسه آغا الانكشارية. هكذا استولت الانكشارية على الحكم، بصفة مباشرة فأصبح البولكباشي خليل أول آغا، في عهد سلطة الأغوات.

انظر:

Grammont, (H.DE) : **Histoire d'Alger sous la domination turque 1515 – 1830**, E. Le roux, Paris, 1887.

[2] - تعتبر معاهدة وستفاليا ذات أهمية خاصة في التاريخ الأوروبي الحديث فهي أولى المعاهدات التي نظمت شؤون أوروبا إلى حد ما، وأول معاهدة اتخذت الطابع الدولي فقد وضعت حدا للحروب وأدّت إلى نهاية عصر الإصلاح الديني.

انظر: فرغلي علي تسن: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص74.

[3] - وقعت هذه المعاهدة في 7 نوفمبر 1659 ، والتي أنهت الحرب بين فرنسا والهابسبورغ الإسبانية التي امتدت منذ 1635م.حيث قضت بإمضاء حكم فرنسا في أوروبا .

[4] - معاهدة تمت بين السويد و بولندا عام 1660 و التي أقرت للكاثوليك الحق في ممارسة شعائرهم الدينية في إقليم ليفوني الذي تنازلت عنه بولندا للسويد.

كلّ من انجلترا والأراضي المنخفضة مما خلق سباقا بحريا تولدت عنه أساطيل بحرية لم يكن في مقدور إيالة الجزائر أن تتسابق معها، وهذا يعني أنّ تجارة أهم الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا ــ إنجلترا ــ هولندا) ستصبح لعبة خطرة بالنسبة للرياس، ماعدا إذا كانت هذه الدول في حرب ضد بعضها البعض. لقد أصبح الجزائريون متخوفين من القوة البحرية الإنجليزية،

معاهدة لاوسون (1662م):

لكن بعد وفاة الأميرال بلاك عاد الرياس إلى مهاجمة السفن التجارية الإنجليزية. أرسل الملك شارل الثاني سنة 1661م، الكونت ساندويتش في مهمة تتعلق بتسوية مشاكل القرصنة مع الجزائر، إلا أنه لم يصل إلى هذه التسوية المرغوبة، تعرض محمد بن رقية التلمساني لحملة سندويتش على مدينة الجزائر فقال: " في دولة رمضان بولكباشي أتت عمارة الإنجليز بثلاث وعشرين سفينة كبارا، وأراد أن يجدد الصلح بينهم وبين أهل الجزائر، غير أن الشروط التي اشترطها رفضتها الجزائر، فقصف المدينة والحصون، فرد الأتراك بالمثل، وعند المغرب من نفس اليوم أقلعت السفن الإنجليزية تحمل رجالها إلى بلادهم خائبين خاسرين "[1] وبعد أن تعرضت الجزائر لزوبعة بحرية حطمت الكثير من سفنها على رصيف الميناء أبرمت معاهدة جديدة (سنة 1662م) مع الأميرال سيرجون لاوسون، استجابت لمعظم الشروط الإنجليزية، حيث خلقت نظام مرور بحري وافق الجزائريون على احترامه، فهو يحدد باثنين عدد الرجال الذين يصعدون على ظهور السفن الإنجليزية لتفتيش قوائم ركابها وبضائعها، كما حاولت المعاهدة تحقيق السلم بين البلدين من جديد و تضمن حرية التجارة وتوقف أعمال القرصنة وتحرير العبيد الانجليز مع دفع المبلغ الذي تم بيعهم به لأول مرة في السوق " تنظيم إعادة شراء الأرقاء الإنجليز "، كما تمنع استرقاق الانجليز مستقبلا[2].

لكن هذه المعاهدة لم يكتب لها الدوام بسبب حادثة هدية عروس شارل الجديدة التي منح لها ميناء طنجة على أنّه صداقها. ولا يمكن تموين هذا الميناء من البر، وقد كان بعيدا عن إنجلترا. ولذلك فإنّ معظم تموينه واحتياجاته كانت تجيئه من إسبانيا عبر مضيق جبل طارق. وهذا النقل

---

[1]- جمال قنان: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500 – 1830)**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص 90 و 91.

[2] - ويليام سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب و تعليق: عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر 1980، ص 150 .

كان يتم في سفن صغيرة تحمل علم الملك الإنجليزي، ولها رخصة من حاكم طنجة، ولكن جميع البحارة كانوا يتكلمون الإسبانية، وكانوا حقا إسبانا، ولكنهم كانوا رعايا شارل الثاني، مع إنجلترا. بينما البحارة الجزائريون قد نظروا إلى هذه السفن على أنّها هدفهم المفضل وأنّ طاقمها مرشح للرق. ومن الطبيعي أن يحتج حاكم طنجة.

قرّر الإنجليز العمل بحسم. فقد كانت المؤسسة البحرية الجزائرية ما تزال ضعيفة، وكانت معظم فوهات مدافعها من الحجم الصغير. بل إنّ سفن الجزائر الحربية الثلاث لم تدخل البحر خلال صيف 1663م. وقد أرسل شارل رسالة إلى الباشا يخبره فيها أنّ السيد جون لوسون (Lawson) متوجه إلى الجزائر ليحصل على ترضيات نتيجة الإخلال بالمعاهدة. وقد وصل أمير البحر لوسون إلى الجزائر سنة 1664م، ومعه نسخة من معاهدة سنة 1662م، التي كان السلطان العثماني قد صادق عليها. وفي الحال أطلق الجزائريون ثماني سفن إنجليزية (كانت محتجزة)، ولم يستطع لوسون أن يبقى ليرى ماذا سيحدث في مسألة المفاوضات، لأنّ الحرب الإنجليزية ــ الهولندية التي اندلعت تتطلب منه الحضور في المياه الأطلنطية ، ولكن الضابط توماس ألان (Allen) تولى القيادة واستمر في المفاوضات. وبعد تصادم بحري قصير وقوي مع الأسطول الإنجليزي، وقع الجزائريون على معاهدة وافقوا فيها على وقف " التدخل " مع المسافرين على السفن الإنجليزية وأن يحترموا بنود معاهدة سنة 1662م. وقبل أن يعود ألان إلى إنجلترا ترك الضابط نيقولا باركر (Parker) ليتولى مكان براوني كقنصل. وكان ألان يعتقد أنّ المعاهدة ستضمن عهدا من السلام. لكن الجزائر لا تستطيع أن تبقى في سلام مع كل من إنجلترا وفرنسا[1]. ومع شيء من الإلحاح من قبل القنصل الفرنسي " الأب جان دوبورديو " Père Jean Armanddubourdieu " 1661–1673م، بدأ الرياس بالتدخل في حركة السفن الإنجليزية، ولا سيما مع تلك السفن التي تحمل الحبوب والزيت والفواكه وغيرها من المواد الغذائية من إسبانيا إلى طنجة، مما أدّى إلى توقيف السفن الإنجليزية وتفتيشها في كثير من المناسبات. وقد قررت الحكومة الإنجليزية في لندن، أن استعراضا بحريا يجب أن يكون كافيا لجعل الجزائريين يعترفون بالحقوق الإنجليزية. ولكن سرعان ما تفطن الإنجليز أن إنجلترا كانت بعيدة جدا عن الجزائر. فكانت تحتاج إلى قوة أعظم لتشكل تهديدا.

[1] ـ يقصد بالسلام بين الجزائر وفرنسا: الاتفاقية التي أبرمها الحاج علي آغا بتاريخ 07 مايو 1666م والتي أكدت بها معاهدة 1628م بين البلدين، والقاضية باحترام الصلة وتوطيد العلائق التجارية مع تحرير الأسرى.
أنظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **المرجع السابق**، ص 165.

بعثة توماس آلان 1668م:

وفي آخر صيف سنة 1668م، وصل السيد توماس ألان إلى الجزائر ليطالب بالترضيات. ولكنه لم يكن لديه سوى قسم صغير من الأسطول فرد جميع أعضاء الديوان الشكاوى الجزائرية ضد إنجلترا. ولم يصغوا إلى أقوال المدعي الإنجليزي، بل طلبوا تعيين قنصل إنجليزي يمكن التفاهم معه، وحين أصبح واضحا للضباط الإنجليز أنهم لن يحصلوا على طائل، عزموا على إرسال السفن النارية إلى الميناء لحرق الأسطول الجزائري الذي كان راسيا هناك. وقد فشل المشروع لعدم وجود الرياح المواتية، ولكن الجزائريين تفطنوا إلى الخطة وادعوا في الحال أنهم على استعداد للمفاوضات. ووافقوا على إعادة العمل بمعاهدة سنة 1662م وإضافة بعض المواد إليها. غير أنه لم يكد آلان يغادر الميناء حتى أوقفت السفينة الإنجليزية (ويليام أوف لندن) من قبل السفينة الجزائرية (شجرة البرتقال): فبيع أربعون مسافرا إسبانيا رقيقا، وصودرت جميع بضائعها، حتى تلك التي تعود إلى الطاقم. وبحلول أبريل سنة 1669م كان لدى وارد قنصل بريطانيا بالجزائر مجموعة من الانتهاكات المشابهة[1]. ومن الواضح أن قطعة بحرية صغيرة ليست كافية للتأثير على الجزائريين.

إحصاء القوات الجزائرية وإرسال أرمادة توماس آلان 1669م:

وإذن فهي الحرب. فقد أرسلت القيادة البحرية بلندن الأوامر بإحصاء القوات البحرية الجزائرية. فكان الإحصاء أن لدى الجزائر خمسا وعشرين سفينة حربية متوفرة. وهي تحمل بين ستة عشر وأربع وأربعين مدفعا، ومجموع الطاقة النارية للقوات البحرية الجزائرية سبعمائة وثمان وأربعين مدفعا، معظمهما من العيار الصغير. وقد تألفت أرمادة (أسطول) توماس آلان الجديدة من ثلاث وعشرين سفينة معظمها من الدرجة الثالثة والرابعة (كانت سفن الدرجة الثالثة تحمل من أربعين إلى خمسين مدفعا) مع طاقة نارية أعظم بكثير من طاقة البحرية الجزائرية مضافا إليها المدافع الموضوعة على الرصيف البحري. (المول). وبالإضافة إلى ذلك كانت الأرمادة المذكورة تضم مجموعة من السفن النارية وسفن الكتشس (Ketches) وسفن التموين. وكانت تعليمات توماس ألان قد كتبها جيمس، دوق أوف يورك (York). وكانت التعليمات تقوم على " التغلب بالقوة " على أيّ سفينة جزائرية قد تلقاها في الطريق إلى الجزائر. وعندما يصل إلى المدينة فعليه أن

---

[1] - في سنة 1668م، وبعد أن ألحق البنادقة أضرارا بأسطول الرياس جعلهم يستولون على كل ما يجدونه في طريقهم. انظر: غرامون: **العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر في القرن السابع عشر** ، المجلة الإفريقية، عدد 23، 1879، ص 341.

يطلب إطلاق سراح الإسبان، بالإضافة إلى الإنجليز، الذين أسروا على السفن الإنجليزية، وكذلك إرجاع جميع البضائع المصادرة. وأخيرا تجب معاقبة الرياس المذنبين. فإذا وافق الجزائريون على ذلك، فإنّ توماس ألان يمكنه تجديد المعاهدة، مع التأكيد لهم (للجزائريين) بأنّ الضباط الإنجليز لن يحملوا للبيع أيّ جزائري أو تركي إذا كان من الأرقاء. فإذا لم يتوصل توماس ألان إلى أيّ اتفاق، فإنّه بإمكانه أن يهاجم ويغرق سفن الجزائريين في الرصيف البحري (المول) وأيّة سفن أخرى في المرسى. إنّ أوامر جيمس (دوق يورك)، كانت قوية بالمقارنة مع الأوامر المحتشمة التي كان جدّه، جيمس الأوّل قد أصدرها لمانسيل[1].

وصل توماس ألان إلى الجزائر في أوّل سبتمبر سنة 1669م، وقد حيّا المدينة، وجاءته سفينة من الرصيف البحري (المول)، ولكنه لم يرسل رسالته إلى الرصيف، لأنّه كان يأمل أن يحرق الأسطول الجزائري تلك الليلة. ولكن الرياح لم تكن مواتية، ولذلك فإنّه أرسل في اليوم التالي مطالبه بإرجاع الإنجليز والإسبان الذين أسروا من على سفن إنجليزية. كما أنّه أخذ في إيقاف جميع السفن الداخلة إلى الجزائر واحتجز طاقمها وركابها. وعندما كان الجواب الجزائري على مطالبه غير مرض، قام بإحراق سفينة جزائرية حربية احتجزت مؤخرا، وهي ذات أربع وعشرين مدفعا. ثمّ عرض تبادل المساجين ولكن الجواب كان من جديد غير مرض، وهكذا أصبحت الجزائر وإنجلترا في حالة حرب. وقام الجزائريون هذه المرة فقط باحتجاز القنصل الإنجليزي وارد في داره ولم يرموا به في السجن، ولكن الجزائريين أعلنوا أنّهم غير خائفين من الإنجليز، فسفنهم كانت أسرع، كما أنّهم كانوا متأكدين من أنّ انجلترا غير مستعدة أن تحارب حربا غير حاسمة. وقد أبحر أسطول توماس ألان دون معاهدة،

حملة توماس وفان غنت (1670م):

غير أنّه رجع في الربيع التالي على رأس عشر سفن حربية. وانضم إلى أمير البحر الهولندي فان غنت (Van Ghent) لمطاردة البحارة الجزائريين. ودارت الحرب ضدّ الجزائر: ففي شهر أوت أغرق الإنجليز أكبر سفينة للتجارة، وفي شهر سبتمبر استطاعت القوات البحرية الإنجلو ــ هولندية أن تدخل في معركة قرب راس سباريل (Sparrel) وأن تغرق أو تحرق أثناءها سبعا من أكبر السفن الجزائرية بما في ذلك أربع ذات أربعة وأربعين مدفعا. وخسر الجزائريون ألفين ومائتي رجل، وعددا من أبرز قوادهم المهرة. وقد جاء توماس ألان بهذه الأخبار إلى الجزائر

[1] - بلاي فاير: المرجع السابق، ص 341 و 342.

فأقر الحكام بأنّ الأخبار يجب أن تكون حقيقية لأنّ الأسطول كان قد تأخر طويلا عن ميعاده، ولكن الديوان أمر بعقوبة الموت لكلّ من يقترح إنهاء الحرب. وكان هناك خمس سفن جديدة في الورشات تكاد تكون جاهزة للإبحار، وكان الجزائريون على يقين من أنّ على توماس ألان أن يغادر محطته لأنّ فصل الشتاء يقترب وهو ما فعله حقا.[1]

حملة إدوارد سبراغ 1671م على بجاية:

ولكن الإنجليز رجعوا في السنة الموالية، ففي ربيع سنة 1671م وصل السيد إدوارد سبراغ (spragg) أمام بجاية حيث وجد سبعا من أحسن السفن الجزائرية راسية خلف كتلة خشبية (boom) محصنة. وقد عرف ضابطان شابان كيف يشقان تلك الكتلة (cut the boom) بحيث تستطيع السفن النارية (الإنجليزية) الدخول إلى الميناء. فكان الهجوم ناجحا كل النجاح: فقد تحطمت سبع سفن تماما، بما في ذلك ثلاث عمرها أقل من سنة. وسبح أحد الأرقاء الهولنديين إلى الأسطول، وأخبر أنّ ثلاثة آلاف ومائة رجل قد قتل، وأنّ جميع صناديق معدات الجراحة قد أحرقت عن آخرها، ولذلك فإنّ كثيرا آخرين ربما يموتون لعدم وجود الأدوية، من حروقهم وجروحهم، وقد فقد سبراغ سبعة عشر قتيلا وواحدا وأربعين جريحا. وعندما وصلت هذه الأخبار إلى الجزائر كان رد الفعل اغتيال القنصل الإنجليزي ونهب مقر القنصلية، وفي شهر جويلية ظهر الأسطول الإنجليزي قبالة مدينة الجزائر فأحرق ثلاثة مراكب جديدة وأغرق أخرى، كما أحدث تخريبا في رصيف الميناء[2] كانت هذه العمليات الإنجليزية الشرارة التي أشعلت فتيل اضطرابات معقدة في الجزائر أدت إلى إنهاء نظام الآغاوات ومجيء نظام الدايات تحت رعاية الرياس.

---

[1] - ج.ب. وولف: **المرجع السابق**، ص 328.

[2] - غرامون: **العلاقات**، ص 341 و 342.

مرحلة الدايات والدعوة إلى التفاوض 1671م:

كان أوّل عمل قام به الداي المنصب الحاج محمد الترك[1] هو دعوة الإنجليز للتفاوض حول معاهدة جديدة. وقد أصر سبراغ على تثبيت النصوص الواردة في المعاهدات السابقة مع إضافة مواد تؤكد حق فداء الأرقاء الإنجليز بثمن البيع الأصلي، بالإضافة إلى ضمانات أقوى بالنسبة لحركة النقل بين طنجة وإسبانيا. ولكنّه لم يستطع أن يبقى أمام الجزائر مدّة طويلة، لأنّ شارل الثاني استدعاه ليكون في مياه القنال الإنجليزي (المانش) تحضيرا للهجوم الانجلو ــ فرنسي المشترك ضدّ الأراضي المنخفضة. وقد ترك وراءه القنصل، جون وارد ليكمل بقية التفاصيل. وكانت هذه هي القاعدة العامّة في ذلك العهد: النزاع في أوروبا يأخذ دائما الأسبقية على أية حركة على الساحل المغربي سواء كان الأمر يتعلق بمعاقبة مجموعات البحارة الأتراك أو بالتفاوض معهم.

تطور السفن في سنوات الثمانين من القرن السابع عشر:

في حدود سنوات الثمانين (من القرن السابع عشر) برزت السفن ذات المائة والعشرة مدافع ــ وهي عبارة عن قلعة عائمة ــ قد جعلت سفن سنوات الخمسين في الدرجة الثالثة. ولا يمكن لدولة صغيرة مثل إيالة الجزائر أن تطمح إلى بناء مثل هذه السفن ولا أن تطمح إلى الوقوف ضدّ هجوم مركز من قبل الدول البحرية. غير أنّ الوضع لم يكن فقط وضع دولة صغيرة من البحارة في مقابل الدول البحرية (الكبيرة)، فخلال هذه السنوات (منذ 1665م) كانت الدول البحرية تتنافس ضد بعضها البعض. وقد حول الملك الإنجليزي والملك الفرنسي قواهما البحرية سنة 1672م ضد الهولنديين. ولم يكن لهما سفن فائضة يعاقبان بها البحارة الجزائريين.

قتل القنصل وارد واستخلافه بـــمارتن[2]:

لقد خلقت المعاهدة التي أبرمها أمير البحر، سبراغ مشاكل. فقد نصت على فدية الأرقاء الإنجليز بسعر البيع الأصلي، ولكن في الحقيقة لم يكن يوجد سوى *d* 4,4416 من الجنيهـــات في

---

[1] - هو أول دايات الجزائر وكان يعرف من بين أصحابه بقبطان رايس ولكبر سنه كان يدعى بابا حاجي، كانت ولايته سنة 1082هـــ - 1672م، استعان على تحمل أعباء الحكومة بصهره بابا حسن جاويش، وإن أول عمل قام به من الأعمال السياسية إلغاء المعاهدة المنعقدة مع حكومة فرنسا سنة 1076هـــ - 1665م.

[2] - صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 132.

غرفة (برلمان) لندن للفداء، بينما هناك مائتان وثلاثة وثمانون رقيقا يقدرون بـــ 22,369,245 6*d* من الجنيهات، وكانوا مستعدين للافتداء رغم أن هذا الرقم لا يشمل جميع الأرقاء الإنجليز في الجزائر. ولكن المعاهدة جمدت أسعار هؤلاء الأرقاء. فمالكوهم لا يستطيعون بيعهم ولا يوجد لدى الحكومة الإنجليزية إلا حظ ضئيل لتوفير الدراهم اللازمة لفدائهم. وقد حدثت مظاهرات في الجزائر من قبل المحتجين، وقتل القنصل الإنجليزي وارد. وكان خلفه القنصل مارتان Martin أن يلقى نفس المصير ولكنه بطريقة ما عرف كيف يستعطف الداي ليحميه. وفي يوليو سنة 1674م كتب الداي إلى شارل الثاني يحثه على إرسال النقود للفداء، ومما قاله: " إذا لم تفدهم سنرسل إليك قنصلك ... وسيكون ذلك فرصة لإنهاء السلام معك. "[1]

بعثة جون ناربورو:

وفي هذه الأثناء كان السيد جون ناربورو (Narborough) في طريقه إلى الجزائر ومعه النقود للافتداء. ولكن الأوامر التي عنده كانت تسمح له بعقد السلام أو الحرب: " حسبما تراه صالحا".

وقد أرسل ناربورو في شهر نوفمبر قائمة بالذين افتداهم، فكانت تضم مائة وتسعة وثلاثين شخصا، بثمن قدره 56,248 قطعة من نوع ثمانية. ثمّ أضاف بريزبان (Brisbane)، وهو مستشار القنصلية قائمة بمائة وخمسة وثلاثين خلال شهر ديسمبر. وكان بريزبان حذرا فلاحظ أنّ الملك كان " ملتزما بافتداء أولئك الأرقاء الذين كانوا موجودين سنة 1671م فقط ". أمّا الأسرى الذين أسروا بعد ذلك فليسوا داخلين في المعاهدة ".

التوسع التجاري الإنجليزي:

بعد تأكيد الداي الحاج محمد الترك لالتزاماته أمام الإنجليز ووفاء هؤلاء بدفع فدية أسراهم توسع نشاط التجارة الإنجليزية، ولم يمر وقت طويل حتّى خلق هذا التوسع التجاري الإنجليزي مشاكل مع الجزائر، فقد كانت السفن الإنجليزية تبحر وبين طاقمها " غرباء " كانت السفن الإنجليزية تبحر بجوازات سفر مزورة من القيادة البحرية نفسها، وكان الضباط الإنجليز يرفضون تسليم المسافرين الذين كانوا أعداء للإيالة. والنتيجة: أصبح الرجال الإنجليز أرقاء، واحتجزت السفن الإنجليزية كغنائم، وجعل القنصل الإنجليزي نفسه غير محبوب في الجزائر. وفي يوليو سنة

[1] - ج.ب. وولف: المرجع السابق، ص 332.

1676م أرسل شارل الثاني من جديد ناربورو إلى الجزائر ليطلب التعويض والمعاقبة بالنسبة للاعتداءات الماضية، والضمانات بشأن المستقبل (ونصت التعليمات التي أخذها) على أن لا يكون " متصلبا جدّا في هذه المطالب لأنّ هناك أشياء صغيرة قد يقع التغاضي عنها" ولكن عليه أن يتشاور مع القنصل. فإذا لم يحصل على أيّة ترضية فإنّ من حق ناربورو أن يعلن الحرب.

ولكن ناربورو لم يبحر في الحال. ففي أكتوبر وصلته قائمة بالسفن الحربية الجزائرية: اثنتان بخمسين مدفعا، وخمس بأربعين، وواحدة بثمانية وثلاثين، واثنتان بستة وثلاثين، وثلاث بأربعة وثلاثين، وثلاث بثلاثين، وواحدة بأربعة وعشرين إلى جانب عدد من السفن الصغيرة، قوّة كلّ منها من عشرة إلى عشرين مدفعا. وكان القنصل طالما أنذر، منذ عشر سنوات، بأنّ الأسطول الجزائري كان أدنى بقليل مما كان عليه، ولكنه مسلح تسليحا قويا. وكانت أحواض السفن في الجزائر قادرة على بناء السفن من نوع الفرقاطة ذات الخمسين مدفعا. ولكن الذي أبقى ناربورو في انجلترا لم يكن هو حجم البحرية الجزائرية، وإنّما هو أمر آخر. ففي التاسع من أبريل سنة 1677م تزوج من الآنسة إليزابيث كولمادي (Colmady) ولم يمنحه بيبيس (Pepys) وزير البحرية الوقت لشهر عسل طويل إذ سأله، عن قصد، قائلا: " متى تسمح لك أحوالك الجديدة بالنظر في أحوالك القديمة وتنفيذها؟ ".

حملة ناربورو الثانية 1677م:

أبحر ناربورو نحو البحر الأبيض في شهر أغسطس سنة 1677م، معلنا عن نيته في التوجه إلى الجزائر للمطالبة " بالترضيات ... عن الإساءات الكثيرة والاعتداءات التي حدثت لرعايا الملك... " ولم يمكث حتّى يحصل على " الترضيات ": ففي شهر سبتمبر استولى انطلاقا من طنجة على أربع سفن للبحارة الجزائريين تحمل بين سبعة عشر واثنين وعشرين مدفعا، كما حارب عددا آخرا من السفن التي تمكنت من الهروب، ولكن بعد أن تكبدت خسائر جسيمة[1]، ثمّ أنّه وهو في طريقه إلى الجزائر تغلب على السفينة (وردة الجزائر) التي كانت قوتها ستة وأربعين مدفعا، وأسر ضابطها العلج الألماني (إنّ هذه المصادمات البحرية لم تكن انتصارات سهلة بالنسبة للإنجليز، فقد قتل الضابط هيرمان (Herman) وهو ضابط السفينة (سيفير Sappire) أثناء المحاربة ضد السفينة (الجزائرية) ـــ الحصان الذهبي ـــ وأثناء التصادم بين السفينة (غيرنسي Guerencey) ـــ 52 مدفعا ـــ والجزائرية (الحصان الأبيض) ـــ 50 مدفعا ـــ حاول الجزائريون عدّة مرات أن

[1] -Garrot Henri: **Histoire générale de l'Algérie** , (Alger – 1910),pp 506-507.

يصعدوا، ولكنهم أجبروا على التقهقر مع خسائر جسيمة للطرفين، واحتجزت كما هي تقريبا سفينة جزائرية ذات طابقين (decks) وتحمل 54 مدفعا، وقد أصبحت هي (التايقر ـــ الفهد ـــ) الإنجليزية ذات الست والأربعين مدفعا، وسحبت ثلاث سفن لناربورو وسفينتين جزائريتين إلى الشاطئ واحدة تدعى (شجرة الليمون) ـــ 32 مدفعا ـــ والأخرى تدعى (قالباش calabash) 46 مدفعا ـــ وقامت بإحراقهما، ولكن طاقمهما تمكن من الهروب[1].

وكل هذا دون إعلان الحرب، ومع ذلك فإنّه كان مستغربا عندما وجد الجزائريين " مصممين وعازمين... على عدم التعامل ... ولا الإنصات لأيّ نوع من السلام، بل إنّهم أطلقوا النار على مركبي عندما اقترب من الرصيف..." وبهذا الجواب غادر ناربورو الجزائر بعد أربعة أيّام في الميناء، وتوجه إلى ليفورنيا لبيع أسراه. فقد أمره (وزير البحرية) بيبيس بتحرير المسيحيين وشنق الأعلاج وبيع المسلمين.

معاودة الحرب:

وربما يكون بعض الرياس الجزائريين قد رحب بهذا الهجوم الذي جاء دون الإعلان عن الحرب. وكان الرياس " قد بدأ يعتريهم اليأس من الحصول على الغنائم " وهاهم الآن أخذوا في الاستيلاء على السفن الإنجليزية. وعندما حاول القنصل مارتان أن يحررها بمقتضى المعاهدة " كاد أن لا ينجو بحياته "" كان يشعر بالحزن، ولاحظ أنّ الحرب قد كلفت مئات الجنيهات والأرقاء، بينما السلام مدعوما بالرشوة، كان لا يكلف إلاّ القليل. وكان له الحق أن يشعر هذا الشعور لأنّه كان قد وضع في الحديد ونجا فقط " باحتجازه " بحكم صداقته مع الداي وصداقة صهر الداي. بينما شهدت السنة والنصف التاليين مائة وسبعا وخمسين سفينة تجارية انجليزية احتجزت كغانم، وحوالي أربعة آلاف رجل أصبحوا أرقاء. وبحلول ربيع سنة 1678م كانت رسائل مارتان قد أصبحت احتجاجات تثير الشفقة: فقد كان يعامل معاملة المجرم.

يعود فشل ناربورو في عقد السلام، جزئيا إلى انتشار الطاعون في الجزائـــر (ويبدو أنّ مارتان كان أحد ضحاياه).

---

[1] - Clowes Wm Laird : **The Royal Navy** , Vols ,2 and 3, London, 1898, pp 451 – 453.
- Dayer Florence E : **The Life of Admiral sir John Narbrough**, London, 1931. pp 165 _ 169.

معاهدة هولندا المخجلة 1679م:

وخلال شهر أبريل 1679م، وقع الهولنديون أوّل معاهدة وافقوا فيها على دفع " الإتاوة " التي وصفها القنصلان الفرنسي والإنجليزي بأنّها "مخجلة ". كانت معاهدة سنة 1679م أكثر معاهدات السلام التي وقعت بين الجزائر ودولة أوروبية تعقيدا: فقد اهتمت بنودها الواحد والعشرون بكل أنواع المشاكل، بما في ذلك اليهود الذين يتعاملون مع أبناء جنسهم في الجزائر وأمستردام، ولكن أساس المعاهدة كان اتفاقا على منح داي الجزائر المدافع الثقيلة cannons والصواري وكور المدافع، والبنادق والرصاص والبارود والحبال، والأشرعة وغيرها من المعدات البحرية، سواء في شكل هدية لضمان المعاهدة أو في شكل هدية سنوية مستمرة. وقد اكتملت شروط المعاهدة بين الجزائر والأراضي المنخفضة بإضافة اتفاقات سنة 1680م وسنة 1681م[1] زادت في صدمة القنصلين الإنجليزي والفرنسي.

إنّ المعاهدة الجزائرية مع الأراضي المنخفضة قد عقدت الأمور مع الإنجليز فقد أزالت حركة السفن الهولندية من احتمال الغنائم، ومن ثمة أعطت أهمية أكثر لفرصة الاستيلاء على الغنائم الانجليزية. كما أنّ المعاهدة أعطت نموذجا جديدا في التعاهد للحكام الأوروبيين، نموذجا لا يرضى الإنجليز بالموافقة عليه طالما اعتقد ضباطهم البحريون بأنّ القوة هي التي تجعل إيالات شمال إفريقية تقبل الاتفاق على الشروط الإنجليزية.

تسلم هيربيرت قيادة الأسطول الإنجليزي سنة 1680م وتغير موازين القوى:

ولكن ذلك تغير سنة 1680م، عندما تولى البحار أرثر هيربيت (Herbett)، قيادة أسطول البحر الأبيض. فقد استطاع أن يستولي على سفينتين جزائريتين صغيرتين، وأن يجبر أخرى (ذات أربعة عشر مدفعا) على أن تلجأ إلى الشاطئ ولكنه لم يستطع أن يجبر السفن الجزائرية الرئيسية على التوقف والدخول في معركة. فكانت أجواف السفن الإنجليزية متعفنة، بينما السفن الجزائرية كانت رشيقة. ولكن أمير البحر استولى في السنة التالية، بعد أن نظف سفنه على (الحصان الذهبي)

---

[1] - درعي فاطمة: **القناصل والقنصليات الأجنبية في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء المصادر الغربية**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2014 – 2015، ص 175.

ـــ 39 مدفعا ـــ (وردة الجزائر) ـــ 22 مدفعا ـــ وعلى (جنوة الكبيرة) ـــ 36 مدفعا " وكان عليها حوالي تسعمائة تركي وجزائري ومائتان من الأرقاء المسيحيين. وقد كتب أمير البحر إلى لندن بأنّ الجنود (الجزائريين) كانوا ميالين إلى السلام ولكن الرياس كانوا ضدهم. وقد اقترح بابا حسن الذي كان في خطر على حياته إذا عقد السلام معاهدة مثل تلك التي وقعت مع الهولنديين ولكن الإنجليز لم يعيروا ذلك اهتماما.

ويعتقد هير بيث أنّه كان بإمكانه أن يحصل على معاهدة فورا لولا أن عددا من التجار الإنجليز في الجزائر قد نصحوا الداي بأنّ انجلترا لا يمكنها احتمال مصاريف استعراض بحري طويل. غير أنّ الوضع تغير سنة 1681م، وكان الداي مستعدا للمفاوضة، ومع ذلك فإنّ حضور البحرية الإنجليزية لم يكن وحده هو الذي حقق السلام. ذلك أنّ نزاع الجزائريين مع فرنسا كان في الأفق، ولم يكن الداي يريد أن يكون في حرب مع دولتين بحريتين في نفس الوقت.

المعاهدة القطب 1682م:

بين الداي حسن (1682 – 1683م) والملك شارل الثاني (1660 – 1685م) والتي تخلت بموجبها بريطانيا عن 350 قطعة بحرية تجارية وذلك إثر هزيمة مني بها الأسطول البريطاني تحت قيادة الأميرال هيربرت في معركة مع الأسطول الجزائري، وقد انتهزت بريطانيا تدهور علاقات الجزائر وفرنسا في عهد الداي بابا حسن فسارعت للحصول على معاهدة سلم مع الجزائر وصفها القسيس لوفاشي (Le vacher) بأنها مخزية لبريطانيا[1]، ووصفها غارو (Garrot) بأنها معاهدة سلم مهينة لكل من بريطانيا وهولندا[2].

إنّ المعاهدة الجديدة ستكون هي القطب الذي تركزت عليه العلاقات الأنجلو ـــ جزائرية مدة المائة سنة التالية. ويعود استقرارها بدون شك إلى أنّ انجلترا قد برزت بعد عقد التسعينات (من القرن السابع عشر) كأوّل دولة بحرية في العالم ثمّ أنّ الحضور الإنجليزي في البحر الأبيض قد

[1] - Garrot Henri : **Op. Cit,** p 506.

[2] - درعي فاطمة، **المرجع السابق**، ص 37.

ضمنته، بعد معاهدة يوتريخت[1](Utrecht). القواعد البحرية الإنجليزية في مضيق جبل طارق وفي غربي البحر الأبيض. فلا حاجة إلى المملكة الإنجليزية لدفع (الإتاوة) لضمان سلامة تجارتها.

إنّ الأهمية الحقيقية للحرب البحرية الإنجليزية التي استطاعت أن تغلب وتغرق بفعالية الوحدات البحرية الخاصة للبحارة الجزائريين، والقصف الفرنسي الذي عاقب المدينة (الجزائر) عقابا عنيفا[2]، لم تصبح بارزة تماما مدّة ربع قرن آخر. وبين 1689 و 1714م جرت حربان عظيمتان شملت القوات العسكرية لأوروبا الغربية " حرب البروتستانت (حلف أوجزبرغ 1688) ضدّ لويس الرابع عشر، وحرب الوراثة الإسبانية ". وعندما انقشعتا كان حوض البحر الأبيض والناس الذين يعيشون على ضفافه تحت وضع سياسي ــ عسكري جديد ومختلف اختلافا واسعا، كما حدث توازن جديد للقوة كان مسؤولا على توجيه جديد لجماعات البحارة في شمال إفريقية.

---

[1] - وقعت هذه المعاهدة في سنة 1713م، ومن أهم شروطها أخذ إنجلترا بعض مستعمرات فرنسا في أمريكا " هي المؤثرات الاقتصادية والتنافس على المستعمرات والصراع في البحار " كم أخذت جزيرة منورقة وجبل طارق.

انظر: فرغلي علي تسن: **المرجع السابق**، ص 91.

[2] - المقصود بالقصف الفرنسي العنيف حملة ديكين على مدينة الجزائر سنتي 1682 و 1683م، ذكر محمد بن رقية التلمساني: أن الخسائر المادية والبشرية التي حاقت بمدينة الجزائر من جراء قصف سنة 1682 هي كما يلي: " هدموا بها قدر مائة دار و سقط منها بومبا في الجامع الجديد وأخرى في الجامع الكبير واستشهد من المسلمين قدر عشرين نفسا ... "

انظر: جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619 – 1830م**، الجزائر: دار هوما، دون طبع، 2012، ص 111.

الفصل الأول

أوضاع الجزائر الداخلية في أواخر القرن 18

ومطلع القرن 19

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

المبحث الثاني: الأوضاع العسكرية

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية

لقد عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني (1780 ــ 1830م) تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة، فرغم المحاولات التي قام بها بعض الدايات لإصلاح أحوال البلاد، إلاّ أنّ نتائجها كانت محدودة إذ جاءت في وقت متأخر تفاقمت فيه الأوضاع الداخلية وتعدّدت الغارات الخارجية.

ويرجع التدهور العام الذي تعرضت له الجزائر إلى تآزر عوامل داخلية وخارجية أثرت تأثيرا بالغا على الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ويعنى هذا الفصل برصد العوامل التي كانت وراء تدهور الأوضاع في الجزائر آنذاك.

المبحث الأول

الأوضاع السياسية

إنّ الظاهرة البارزة التي ميزت الفترة الأخيرة من العهد العثماني عن سابقتها هي انتشار موجة من الاضطرابات في مختلف أنحاء البلاد. ممّا تسبب في عدم استقرار نظام الحكم، فقد تولى الحكم في الفترة الممتدة من عام 1790م إلى 1830م ثمانية دايات وتمّ اغتيال ستة منهم.[1]

فإذا تتبعنا التسلسل التاريخي للأحداث التي مرت بها الجزائر منذ بداية العهد العثماني عام 1519م، فإنّنا نجد أنّ عوامل الضعف ليست حديثة العهد، بل يرجع تاريخها إلى فترة الباشوات (1587 ــ 1659م)[2] حيث حدّدت فترة حكم كلّ واحد منهم بثلاث سنوات، وتميزت هذه الفترة بكثرة الاضطرابات والفوضى، وكنتيجة لعجز الباشوات في تسيير نظام الحكم وارتباطهم

---

[1] - (G) ESQUER: **Les Commencement d'un Empire**, La prise d'Alger, Paris , 1929 ,P.16

[2] – بدأ في ذلك العهد تسلط الجنود على الباشوات، فانتشرت سلسلة من الاضطرابات الداخلية: ثورة القبائل، وثورة الكراغلة، واشتداد التنافس بين طائفة الرياس وفرقة الانكشارية.

بالتنفيذ أكثر من محاولة التطوير عمل هؤلاء على استتراف خيرات البلاد والاستحواذ على جزء من عوائد الجهاد البحري لصالحهم الخاص[1]، مثلما فعل علي باشا (1637 ــ 1639م) الذي أخذ الضرائب التي جمعها وتوجه بها نحو القسطنطينية[2]، فكان هذا العامل سببا في تدهور الأوضاع في المنطقة التي يحكمونها، ممّا ساعد الآغوات وهم قادة الجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الأوجاق [3] الذي يرأسه عادة أحد الآغوات لتوفير الاستقرار الداخلي والوقوف أمام قوّة الرياس المتزايدة.

وتحولت الجزائر في عهد الآغاوات (1659 ــ 1671م) إلى نظام عسكري بفعل الاضطرابات التي سادت هي الأخرى في المنطقة، لانعدام التسيير الحسن للبلاد، فكانت نهاية أغلب الآغاوات هي القتل لتمسكهم بهذا المنصب، أو لعجزهم عن دفع رواتب الجنود، من ذلك ما حدث لخليل آغا (1659م ــ 1660م)، فحينما انتهت مدّة حكمه رفض الالتزام بمبدأ الديوان القائم على استلام السلطة للشخص المنتخب لمدّة شهرين، فتمردت الانكشارية وهاجموه وقتلوه وعينوا رمضان آغا عام 1661م، وبعد شهرين خلفه شعبان آغا الذي انتهت حياته شنقا لمحاولته الاعتداء على إبراهيم آغا.[4] فاستدعى الأمر تغييرا آخرا استقر فيه رأي أعضاء الديوان على نوع جديد من الحكم بعد 1671م، وهو حكم الدايات الذي امتد مـــــا بين (1671م ــ 1830م) الذين كانوا ينتخبون في أوّل الأمر من طائفة الرياس (1671م ـــ 1689م)، ثمّ استرجع الأوجاق نفوذهم

---

[1] - ERNEST WATBLED :**Paches-paches deys**, in R.A, A17, N° 99, mai 1873, p438.

[2] - De Grammont Henri- Delmas : **Op. Cit**, p 160.

[3] - في الجزائر كان لمصطلح الأوجاق ثلاثة معان، فكان يستعمل من جهة بمعنى (أورته – Orta) أي وحدة عسكرية من وحدات الجيش الانكشاري الموجود بالجزائر والبالغ عددها 420. كما كان يستعمل من جهة ثانية بمعنى " الجيش النظامي "، ذلك فضلا عن استعماله لديه على الإيالة ذاتها.

للمزيد راجع:

Deny (J) : **Les registres de solde des janissaires**, in R.A, (N° 61), 1920, p36.

[4] – د. محمود علي عامر: **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، دمشق: جامعة دمشق، ص 74.

فأصبح الداي يختار من بين ضباط الانكشارية، ويمارس سلطة شبه مطلقة في مجال جمع الضرائب وحفظ الأمن الداخلي[1]

كان للداي مطلق الصلاحية في التصرف في شؤون الإيالة، لا يحد من نفوذه إلاّ الديوان الذي يتكون من كبار الموظفين والقادة العسكريين لتقديم المشورة والنصح للداي، وامتد هذا النظام إلى غاية 1830م.

ويجمع الباحثون المختصون في تاريخ الجزائر الحديث على أنّ القرن السابع عشر، كان بمثابة العصر الذهبي للجزائر، ويرجع الفضل في ذلك إلى طائفة الرياس التي تقوم بدور مزدوج تمثل في تدعيم القطاع الاقتصادي بنشاطها البحري، والتصدي للغارات الخارجية التي كان يشنها الأوروبيون. ولكن شأن الجزائر أخذ يتضاءل منذ القرن الثامن عشر[2]، إذ أخذت عوامل الضعف في التزايد، ممّا أدّى إلى تفاقم الأوضاع السياسية وعجز الحكام على مواجهة ومتابعة التطورات السريعة التي طرأت على المستوى الداخلي والخارجي.

إنّ سبب إخفاق الحكام في السيطرة على مجريات الأحداث كان نتيجة لعدّة عوامل داخلية وخارجية، فبالنسبة للعوامل الداخلية نجد أنها تمثلت في:

سياسة التجنيد التي اتبعها الحكام، حيث يرجع تأسيس الجيش الانكشاري بالجزائر إلى عام 1520م حينما أرسل السلطان سليم الأوّل إلى خير الدين ألفين من الجنود الانكشارية، وأتبعهم بعد ذلك بأربعة آلاف من المتطوعين من الرعية مع إعطائهم الامتيازات والحقوق المادية والأدبية التي يتمتع بها الجيش الانكشاري في استانبول. ونظرا لحاجة الدولة العثمانية للجنود وتناقص دور

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي في الفترة العثمانية 1800 ــ 1830م**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م، ص 23.

[2] – صلاح العقاد: **المغرب العربي ...، المصدر السابق**، ص31.

" الدوشرمة "[1] في تغطية الجانب العسكري، أعطى للإيالة حرية تنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية، وبصفة خاصة في الأناضول[2]

وكانت عملية " الدوشرمة " تتم بعد إصدار السلطان لفرمان بموجبه يكلف ضباط الجيش الانكشاري بجمع أبناء المسيحيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين عشر وخمسة عشر سنة، ليختار أقواهم وأصلحهم للخدمة العسكرية[3]

تعتبر عملية تجنيد المتطوعين من أهم المميزات التي ربطت إيالة الجزائر بالباب العالي طيلة العهد العثماني، والمعروف أنّ الجزائر كانت باستمرار بأمس الحاجة لعملية التجنيد لغرض تدعيم قوتها العسكرية التي كانت تتصدى للاعتداءات الخارجية المتكررة، والقوى الداخلية المعارضة[4].

لكن ما يؤسف له أنّه في أواخر عهد الإيالة، اتبع الحكام سياسة تجنيد خاطئة، فعندما كانت الجزائر في حاجة إلى جنود جدد لتدعيم صفوف جيشها، قامت السلطة الحاكمة بإرسال وفد إلى تركيا لتجنيد الجنود، ولكن أعضاء الوفد المكلفين بتلك المهمة لم يلتزموا بطريقة التجنيد التي كانت متبعة في العهود الأولى. وقد قال حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر الفترة الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر عن عملية التجنيد: " كان من أسباب انحطاط البلاد إرسال مندوبين إلى أزمير يجمعون الأجناد، وبدلا من أن يتبع هؤلاء المندوبون الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند في الميليشيا إلاّ الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة، فإنّهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأيّ كان حتّى لأناس كانوا قد أدّبوا وأدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيين ختنوا

---

[1] ـ الدوشرمة : كلمة تركية معناها الجمع، وهي الطريقة المعتمدة في جمع الصبيان، وإجبار أبناء النصارى على الانخراط سراّ في فرقة الانكشارية وتدريبهم لخدمة الدولة العثمانية في شتّى المجالات، لمزيد من التفاصيل راجع: عبد العزيز الشناوي: **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، القاهرة، 1980م، ص 473.

[2] ـ كانت عملية التجنيد تتم كل خمس سنوات من المناطق الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وخاصة من اليونان، مقدونيا، ألبانيا، صربيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك وأرمينيا.

انظر:

Weissman : **Les janissaires, études de l'organisation militaire des Ottomans**, imp. Orient, Paris, 1964 op. cit, p 12.

[3] ـ دائرة المعارف الإسلامية، (**مادّة دوشرمة**)، المجلد 9، ص 319 ــ 320.

[4] ـ حنيفي هلايلي: **بنية الجيش...، المرجع السابق**، ص 15.

أنفسهم "[1]. وللتأكيد على ذلك فقد وجه تقرير إلى السلطان سليم الثالث في عام 1219 هـ / 1804م يطلب منه السماح بإرسال حوالي خمسين شخصا من الأشقياء الذين أحدثوا الفوضى في قرية " درمنجلير " بجزيرة قبرص إلى الجزائر، وذلك على متن سفينة جزائرية حضرت لتجنيد المتطوعين كما يرى التقرير بأنّ الهدف من التجنيد هو دفع هؤلاء إلى الجهاد، وإصلاح أنفسهم وتهذيبها "[2]

وقد تعتبر سياسة التجنيد هذه من إحدى العوامل الأساسية التي كانت وراء تدهور الأوضاع، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، نظرا لما ترتب عليها من نتائج وخيمة فبعدما كان الجنود يدافعون عن البلاد، أصبحوا مصدر ومنبع الفوضى والضعف الذي ساد البلاد. وهكذا تمكن المجندون من السيطرة على الحكم، ممّا سمح لهم بتسيير شؤون البلاد حسب أهوائهم، وبالتالي أصبحوا أصحاب الحل والعقد يعينون ويعزلون الحكام وفقا لأغراضهم. " وصارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها ترتكب المخالفات ضدّ البدو والقبائل"[3].

وقد سمحت تلك الظروف التي سادت البلاد، بأن يتولى الحكم مجموعة من الحكام التي كانت تنقصها الكفاءة، فيمكن أن يكون الرجل الراغب في منصب الداي شبه أمّي، وأن يكون ابن فلاح، وكمثال على ذلك ما رددده الداي بابا علي شاوش لأحد عبيده واصفا حالته قبل توليه منصب الباشوية: " لاحظ دور الصدفة في حياة الإنسان وكيف توصله إلى قيادة الرجال، فمنذ أربعين سنة كنت أرعى الأغنام في إحدى قرى آسيا، واليوم أنا ملك عظيم "[4] أو مجموعة من الحكام تنقصها القدرة على وضع حدّ لتجاوزات الجنود، بل أصبحت عاجزة حتى عن حماية نفسها من دسائس ومؤامرات الجنود. وكانت أوّل ضحية افتتح بها القرن التاسع عشر هو الداي

---

[1] ـ حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص149.

[2] ـ **خط همايون**، 1219/3374 هـ.

[3]– حمدان بن عثمان: **المصدر السابق**، ص 149.

[4] ـ محمد بوشنافي: **الجيش الانكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1700 ــ 1830)**، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2000 ــ 2001، ص 156.

مصطفى ولحقه بعد ذلك أحمد خوجة، فالأوّل بسبب تعاطفه مع التجار اليهود، لّما أمر البايات بتسليم كلّ الاحتياطات من القمح لليهود خاصة بكري وبوجناح في فترة مجاعة كبيرة رغبة في الزيادة في التصدير[1] حيث تحركت الانكشارية بتاريخ 28 جوان 1805م ضد اليهود، وتمكن أحد جنودها يدعى يحي من اغتيال نافتالي بوجناح. في اليوم التالي توسعت الحركة وقتل من اليهود 10 أشخاص، كما قتل أزيد من ثمانين شخصا من غيرهم[2]. حاصرت الانكشارية التي انضم إليها السكان الداي مصطفى باشا، فوعد بطرد اليهود كلّهم من البلاد، وشرع في تنفيذ وعده بطرد ثلاثمائة عائلة إلى تونس ولفورنا، كما حجز ممتلكات بوجناح، إلاّ أنّ الانكشارية ألقت القبض عليه ثمّ اغتالته[3]. وأمّا الثاني فقد كان عيّن مكان الداي مصطفى بعد أنّ دبر بنفسه مؤامرة اغتياله، فهو الذي كان يهتف في كلّ مكان بسقوط الداي[4]. وزع الداي الجديد القمح "لجميع العسكر المتزوجين " و " اطلع على ما في الخزينة فرأى أن يبيع جميع ما بها من مصوغ وحجر كريم وجوهر وفرق ذلك على السماسرة، ينادون به في الأسواق، وباع من ذلك شيئا كثيرا، وحصل للناس من ذلك ربح كبير، وبقي على ذلك الحال أيّاما، ثمّ أرجع الباقي للخزنة لأنّه شيء كثير[5] و " لمكافأة الميليشيا رفع أجور أفرادها. ولكنه عزل وقتل البايات للاستيلاء على أملاكهم

---

[1] - E. VAYSSETTES : **Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj-Ahmed**, Revue Africaine N° 3, 1859, p265.

أو. فايسيت: **تاريخ بايات قسنطينة الأواخر منذ 1793 إلى سقوط الحاج أحمد**، المجلة الإفريقية عدد 3 (1858 – 59) ص 265.

[2] - L. Châles FERAUD : **Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805**, Revue Africaine N° 18 (1874), p318.

(ل. شارل فيرو: **يوميات كاتب رسمي في العهد التركي في مدينة الجزائر من 1775 إلى 1805م**، المجلة الإفريقية، عدد 18 (1874) ص318 .

[3] ـ العربي الزبيري : **تأسيس شركة بكري وبوجناح**، مجلة " الأصالة "، عدد مارس ــ أبريل، 1975، ص 123.

[4] ـ حمدان: **المصدر السابق**، ص 150.

[5] ـ أحمد الشريف الزهار: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974م، ص 95.

وثرواتهم[1]. فكان مصيره مثل سابقه.

والجدير بالذكر أنّه كلّما تمّ تعيين حاكم جديد، صحبه تغيير شامل في سلك الوزراء والبايات والموظفين الكبار، إذ يقوم الحاكم الجديد بتعيين العناصر التي وقفت إلى جانبه أثناء الانقلاب[2]

وقد تأثرت الإدارة المحلية بما كان يجري على مستوى الإدارة المركزية، إذ يقوم الباي الجديد بدوره على مستوى البايلك بعزل معظم الموظفين الذين سبق لهم أن اشتغلوا مع الباي المعزول. وقد يرجع ذلك إلى أنّ الباي الجديد لم يعد يثق في الموظفين السابقين الذين تربطهم علاقة وطيدة بالباي المعزول. وهكذا يكون الباي الجديد قد أبعد احتمال وقوع المؤامرات ضدّه. كما أنّه يفضل تعيين موظفين جدد حتّى يتمكن من جمع الرشاوى التي تمكنه من تعويض المصاريف التي سبق له أن دفعها للداي وأعوانه مقابل حصوله على منصب الباي[3].

وقد أدّى هذا التغيير المستمر في هيئة الموظفين إلى عدم استقرار الحكم، خاصّة أنّ الموظفين الجدد أصبحوا لا يفكرون في أمور البلاد، بل همهم الوحيد هو جمع المال، لأنّهم كانوا يعلمون أنّ مدّة توليهم لن تطول، ولكي يعادوا مرّة أخرى لابد عليهم من إرضاء الداي وحاشيته من الوزراء والمحظوظين بالهدايا. وهذه الهدايا ضرورية للتعيين في الوظائف الإدارية في السلطة التركية، حتّى الدايات كانوا يدفعونها بطريقة غير مباشرة، وكما أنّ بعض البايات كانوا يتصرفون تصرفات سلبية في البايالك التي يحكمونها، فعندما تكثر الشكاوى ضدّهم، يقوم الداي بنقلهم إلى مناطق أخرى عوضا عن عزلهم، كما حدث ذلك مع الباي عثمان الذي كان بايا على بايلك الغرب عام

---

[1] - أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص146 ــ 152 .

انظر أيضا: GARROT (H) : **Histoire générale de …, Op. Cit**, P 625

[2] - DETASSY (L): **Histoire du Royaume D'Algérie**, Henri dusouzet, Amsterdam, 1725, P233.

[3] - JULIEN (CH.A): **Histoire de L'Algérie contemporaine**, T1, (La conquête et les débuts de la colonisation) 1827 – 1871, P.U.F, Paris, 1964, P4, C.A

1798م، فقد قال عنه الزياني: " لم يلتفت لما كلفه الله من أمور الرعية، بل جعل ذلك نسيا منسيا"[1]،فرغم تصرفاته الطائشة عيّن مرّة أخرى على بايلك الشرق عام 1804م، وبقي في الحكم إلى أن لقي مصرعه في إحدى المعارك ضدّ ابن الأحرش الثائر، وهذا دليل على ما وصلت إليه السلطة المركزية من ضعف، لأنّ مثل هؤلاء الموظفين كان يجب عزلهم نهائيا عن الحكم، بينما نجد بعض الموظفين والقادة الذين يستحقون التشجيع والتقدير لما كانوا يقدمونه من جهد وإخلاص في عملهم، يعزلون أو يقتلون كما حدث ليحي آغا[2] الذي كان قائدا بارعا في عهد الداي حسين (1818 ــ 1830م) ولكنّه راح ضحية مؤامرة أعدّها له بعض أعدائه ممّا جعل الداي يضطر إلى إصدار أمر بقتله.[3]

ورغم ذلك، فإنّ الفترة الأخيرة من العهد العثماني، عرفت نخبة من الدايات كانت في مستوى الأحداث، إذ كانت تمتاز بكفاءة عالية وقدرة قوية في تسيير أمور البلاد، واستطاعت أن تصمد ردحا من الوقت أمام التحديات التي طرأت على الساحة الداخلية والخارجية، ونذكر من هؤلاء الدايات، علي خوجة (1817 ــ 1818م)، الذي حاول أن يعيد للجزائر مجدها القديم، وقد أدرك أنّ فساد الجيش وتدهوره قد أعاق حركة ازدهار البلاد، فسارع حينئذ إلى إصلاح أحواله، وجعل بين الجنود جواسيس يلتقطون له الأخبار عنهم، وقتل خلقا كثيرا بيده، ونفى بعضهم،[4] فكاد علي خوجة أن يفلح في سياسته الإصلاحية، خاصة بعد أن استخدم فرقا من الأهالي الزواوة

---

[1] – محمد بن يوسف الزياني: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تحقيق وتقديم : المهدي البوعبدلي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص206.

[2] – تولى يحي آغا قيادة الجيش في عام 1817م، وقد تمكن من إخماد عدّ انتفاضات داخلية، وتم اغتياله بالبليدة عام 1827م.

[3] – أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص162 ــ 163.

أنظر أيضا:

ROBIN (N): **Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la Grande Kabylie**, R.A, N°17.1873, P.140

[4] – أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص136.

والكراغلة بدلا من الانكشارية[1] ولكن الموت كانت أسرع منه، إذ راح ضحية الطاعون بعد ستّة أشهر من توليه الحكم.[2] وذلك في مارس 1818م، هذا الوباء الذي أتى على الكثير من الناس. لقد مات من جرائه أكثر من 14 ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها في سنتي 1817 و 1818م، وعلى ثلثي سكان مدينة عنّابة. لقد ضرب كلّ الجهات الجبلية منها والصحراوية[3]

لقد اتبع علي خوجة سياسة محكمة ورشيدة، ممّا سمح له بأن يحقق ما لم يحققه أسلافه، وهو القضاء على جزء كبير من قوّة الانكشارية حيث أحاط نفسه بجنود من الزواوة والكراغلة، بلغ عددهم مائة جندي، ثمّ أخذ يصفي محيطه فعزل وقتل آخرين ونفى الخزناجي إلى تلمسان وخوجة الخيل إلى مستغانم وشنق الآغا وأضاف نائبين آخرين لوكيل الحرج فصاروا أربعة، ثم نقل مقر الإمارة من قصر الجنينة إلى القصبة، و كذلك فعل مع الخزنة ، فبعد أن فتحها أمر خدمه" أن يحملوا على أربعمائة بغل ما بها من الذهب، ففعلوا ما أمرهم به وحملوا كلّ ذلك على البغال وحمل كذلك ما بها من بقية المال، والسلاح المحجر والأثاث الثمين وأواني الذهب والفضة والفراش ". أثارت عملية نقل مقر الحكم إلى القصبة حفيظة عناصر الانكشارية. اتفق بعضهم على قتله و لما علم بالمؤامرة أمر برّاحه يدعو الناس إلى الالتفاف حوله " فهرع الناس إلى القصبة، و فيهم كبراء العسكر، فامتلأت القصبة بهم وأعطاهم السلاح، وكثرة الناس بقوا خارج القصبة، فلما رأى العسكر ذلك علموا أنهم لا طاقة لهم عليه". استسلم الكثير منهم. قام الشاوش بعمليات اعتقال في صفوف المتآمرين. ألقوا القبض على سبعة منهم، هم كبارهم. أمر الداي " بقطع رؤوسهم عند باب القصبة إهانة لهم، لأن العسكر الذي يستوجب القتل يخنق في دار سركاجي ". تواصلت عمليات البحث عن البقية في الوقت الذي انشغل فيه هو ببناء القصبة و تحصينها أكثر وخصص نحو ثلاثمئة مـــن البغال يحملـــون بقية المال من الخزنة القديمة إلى الخزنة

---

[1] –BOYER: **le problème KOULOUGHLI dans la régence d'Alger,** R.O.M.M. N° Spécial, 1970, P92.

[2] – محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية: "**رسالة الداي حسين إلى السلطان العثماني** " رقم الوثيقة 22556 / 1232 هـــ (باللغة العثمانية).

[3] ــ سعيدوني: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ج 2 ، ص 127.

الجديدة في كل ليلة. ونتيجة لسياسته هذه، حاولت عناصر محلة طابور الشرق بقيادة خليفة باي القضاء عليه لكنّه نجا من مكرهم،[1] وممّا زاد من محبّة الأهالي لعلي خوجة، زواجه بابنة المفتي المالكي[2] بمدينة الجزائر واستطاع علي خوجة بهذه العلاقة أن يؤثر في نفوس الأهالي ويتلقى دعمهم ومساعداتهم كلّما كان بحاجة إليها،[3] وهكذا تمكن من وضع أسس جديدة للتطور والإصلاح، وقد يعتبر نقل مقر الحكم إلى القصبة تحولا هامّا في السياسة الجزائرية، إذ حاول الحكام الاعتماد على الأهالي للتخلص من فرقة الانكشارية.[4]

وقد اختار علي خوجة خليفته قبل وفاته، حرصا منه على استمرار البلاد وازدهارها، ووقع اختياره على حسين الذي كان يتولى منصب خوجة الخيل حيث كان يثق في أمانته وقدرته، فقد كان على جانب لا بأس به من الثقافة الإسلامية والأخلاق الكريمة مستظهرا للقرآن الكريم، وتلقى معلوماته الحربية بمدرسة البارون دي طوط باستنبول، وجاء إلى الجزائر كأحد جنود الحامية الأتراك، وتقلب في وظائف ومناصب سامية، وكان فيما تولاه من الوظائف المدنية بالجزائر إمامة الصلاة بالقصر والكتابة في مخزن الزرع بدار الإمارة كما أنّه تولى من مناصب الحكومة وزارة البحرية برتبة خوجة الخيل، وقال الزهار:" إنّ ابن مالك صهر علي خوجة أخبر أعضاء حكومة المرحوم أنّه قبل وفاته أوصى الولاية لحسين باشا "،[5] ولاشك أن ذلك يدّل على حسن نية علي خوجة ورغبته الملحة في الإصلاح، إلاّ أنّ ما ورد في رسالة الداي حسين الموجهة إلى الباب العالي بعد موت علي خوجة، تنفي كلّ الأعمال الصالحة التي شرع الداي السابق في تنفيذها، إذ جاء فيها: " للعلم الهمايوني أنّه قد حصل أن تمرد شخص مجنون يدعى (مكريلي علي) على السلطة

---

[1] – أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص144.

[2] – هو الحاج مصطفى بن الشيخ ابن مالك، الزهار: **نفس المصدر**، ص 141.

[3] – إسماعيل سرهنك: **حقائق الأخبار عن دولة البحار**، ترجمة وتحقيق: عبد الوهاب بكر، ج1، مصر: دار الكتب والوثائق القومية ، 2010، ص372.

[4] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964، ص و 264 ــ 265.

[5] – الزهار: **المصدر السابق**، ص141.

والحكم مع بعض أتباعه المفسدين في 26 من شهر شوال الشريف من سنة 1232هـ الموافق لـ (1816م)، وهاجم مع جماعته قصر الباشا غفلة ثمّ اقتحموا القصر وقتلوا عمر باشا، ونصب علي المجنون نفسه دايا على الجزائر خلفا لعمر باشا المقتول... واستمر في حكمه مدة ستة أشهر، إلا أنّه كان ظالما وقاسيا إلى أقصى حدّ في حكمه على الشعب، لدرجة أنّ أهالي الجزائر والمجاهدين الموحدين عانوا من ظلمه...

ولهذا فهم قد التجأوا إلى الله القدير رافعين شكواهم منه إليه كي ينقذهم من ظلمه وطغيانه، ويخلصهم من عذابه وتسلطه، كان الله سبحانه وتعالى قد استجاب لهم حين أخذه أخذ عزيز مقتدر حيث توفي بمرض الطاعون الذي كان منتشرا في البلاد آنذاك".[1]

لاشك أنّ ما ورد في هذه الرسالة يثير لدى الباحث عدّة تساؤلات منها: كيف يكون الشعب الجزائري ساخطا من داي كان يسعى إلى تحسين أوضاعه وتحريره من طغيان الانكشارية. هل كان بإمكان علي خوجة كسر شوكة الانكشارية بمفرده لولا مساعدة الأهالي له؟.

والمرجح أنّ الشعب كان يشكو من مظالم الانكشارية، والدليل على ذلك، أنّه بمجرد ما أتيحت له الفرصة، حاول أن يستغلها حيث وقف إلى جانب علي خوجة ضدّ العدو المشترك. فلهذا يمكن القول أن ما قام به علي خوجة وما بذله من جهد وحزم لا يتطابق إطلاقا مع الأوصاف التي وصفه بها الداي حسين، فإذا كان الأمر كذلك فما هو غرض الداي حسين من الإساءة إلى علي خوجة ؟

كان هدف الداي حسين هو إقناع السلطان محمود الثاني (1808 ــ 1839م) على أن يصدر فرمان تعيينه دايا على الجزائر، وكان يسعى في نفس الوقت إلى كسب ثقة الباب العالي حتى يحصل على المساعدات التي كانت الدولة تبعثها كما جرت العادة كلمّا تمّ تعيين داي جديد، خاصّة إذا علمنا أنّ الجزائر كانت في تلك الفترة في حاجّة ماسة إلى تلك المساعدات لتخفيف حدّة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها، ولتواجه في نفس الوقت ضغوط الدول الأوروبية،

[1] – م م و: **المصدر السابق**، رقم الوثيقة 22556 / 1232 هـ.

ويوضح لنا ذلك ما ورد في نهاية رسالة الداي حسين التي جاء فيها: " فإذا وصل المرسول إليكم، نرجو من المقام الشاهانية أن يتولانا بحسن حمايته ورعايته، ويصدر أوامره الشاهانية لإرسال ما تبقى من الإحسانات الهمايونية إلى الأوجاق المعمورة من مهمات ومدافع وغيرها، لأنّها ما زالت موجودة في الأستانة المحروسة، كما نرجو أيضا أن تنال دائما رضا المقام الشاهاني وعطفه ورعايته".[1]

ومهما كانت المقاصد، فإنّ الداي حسين سار على نفس السياسة التي رسمها علي خوجة، إذ قرب إليه مجموعة كبيرة من الأهالي والكراغلة، وتنفيذا لسياسته هذه، عيّن الحاج أحمد بايا على قسنطينة، رغم أنّه من الكراغلة، وهذا دليل على الحنكة السياسية التي كان يتمتع بها الداي حسين، لأنّه كان يعلم جيّدا أنّ والدة الحاج أحمد من أسرة بن قانة الواسعة النفوذ في جنوب قسنطينة ومنطقة بسكرة، ومن ثمّ فلا يستبعد أن يكون الداي حسين يرمي من وراء تعيينه لأحمد باي كسب نفوذ تلك الأسرة لصالحه. وقد عرضته سياسته هذه، لمحاولتي اغتيال، فمنذ ذلك الحين فضل أن يصدر أوامره من وراء أسوار القصبة وأن يختار حراسه من الأهالي، الذين دعمهم بفرقة انكشارية جديدة، جندها من الولايات العثمانية المشرقية.[2]

وبفضل هذه السياسة تمكن الداي حسين من تولي الحكم لمدة اثني عشر سنة إلى أن جاءت الحملة الفرنسية عام 1830م لتضع حدّا للحكم العثماني في الجزائر.

وقد يتساءل المرء عن العوامل التي كانت تتحكم في كلّ الأحداث التي ذكرناها أو بالأحرى لماذا انحرف الجنود عن مهمتهم الأساسية المتمثلة في الدفاع عن البلاد؟

كانت مظاهر قوّة البحرية الجزائرية في العهد العثماني تضمن للدولة مداخيل معتبرة تأتي من أربعة مصادر أساسية: حمولات السفن بالغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى،

---

[1] – م م و: المصدر السابق، رقم الوثيقة 22556 / 1232 هـ

[2] – حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص144.

والإتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية تحت تدابير اتفاقيات لحماية سفنها من استيلاء القراصنة، والمراسيم المحصلة من المؤسسة البحرية بذاتها، وذلك من خلال الإذن بالإرساء.

لقد كانت غنائم الجهاد البحري موردا للرزق ومصدرا مهما للثروة وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد الجزائري. فقد كانت مهنة مربحة في نظر كثير من المؤرخين المحدثين تنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع والعشر[1]، وتحظى بـــ 12 بالمائة من أسعار السفن المحتجزة[2]، وتضع تحت تصرفها كل الأسلحة المصادرة في عمليات القرصنة باعتبارها غنائم حرب مشروعة، كما أنّها تنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى الأوروبيين. وفي هذا السياق فإنّ إسبانيا وحدها كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش لافتداء أسراها البالغ عددهم ما بين 200 و 300 أسير[3] ولكن تدهور الأوضاع الاقتصادية في أواخر العهد العثماني أدّى إلى قلة الموارد المالية الداخلية والخارجية، فأصبحت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا، ممّا صعب من مهمة الحكام في تسديد رواتب الجنود، وفي هذه الحالة غالبا ما كان مصيرهم العزل أو الاغتيال، فلا يبقى في الحكم إلاّ من له القدرة على توفير الرواتب في الوقت المحدّد. ومثال ذلك ما حصل للداي حسن خوجة الذي أزاحته الانكشارية بسبب تأخر موعد دفع الأجور، بينما تعرض الخليفة محمد بكداش (1707–1710م) فاتح وهران من الإسبان سنة 1708م إلى الإعدام بسبب المرتبات[4]. فكان الحكام يرون أن الحل الوحيد لتعويض العجز المالي، هو الرفع من قيمة الضرائب المقررة على الأهالي، ولتحقيق هذا الهدف أطلق الدايات عنان الجباة في جمع الضرائب حتّى أصبحت تجمع دون مراعاة أيّة سياسة أو قانون أو خطة معينة. وقد قال أجرتو (AGRETAUD) في هذا الصدد: " ففي القرن

---

[1] -Père DAN : **Histoire de Barbarie et de ses corsaires des royaumes des villes d'Alger ; de Tunis ; de Salé et de Tripoli** , 2emme édition, Paris ,P.Rocdet, 1637 , page 83.

[2] -Tachrifat : **Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**, Pub. Par A. Devoulx , Alger imp. Du gouvernement, 1852.p 48

[3] - Tubert Defof (G) : **un état présent du royaume d'Alger en 1648**, in, R.H.C.M, N°6-7 , 1969,P. 24.

[4] - Galibert ,(Léon) : **l'Algérie ancienne et moderne** , éd , Furue et Cie, Paris ,1844.

الثامن عشر وأوائل التاسع عشر انهارت الحالة الاقتصادية، ففرضت ضرائب أثقلت عاتق الشعب، وكان الجباة من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية الضرائب".[1]

من ذلك: كان الباي إبراهيم (1814 ــ 1816م) يطارد قبائل أولاد نايل، في بايليك التيطري . كانت القبائل الرحل في هذا البايليك مراقبة في تحركاتها من طرف قبيلة ولاد مختار الغرابة، كانت قبيلة ولاد مختار قبيلة أجواد يقودها لخضر بن قويدر في هذا الوقت. في يوم من الأيام أخبر هذا القائد الباي بأن ولاد نايل، الذين رفضوا دفع الضريبة، قد عسكروا في مجدل، سار الباي إليهم من المدية رفقة ثلاثين صبايحيا في البرواقية، نظم طابوره من مائة زبنطوط يمتطون البغال، سار إلى أم العظم، أين انظم إليه خمسمائة وخمسين فارس من عبيد الدوابر وأولاد مختار، سار بهم إلى عين وسارة ثم إلى مجدل ليلا فباغت أولاد نايل في أول الصباح وغزاهم ففروا إلى جبل بطن ذروة الذي يهيمن على مجدل، لاحقهم الزبنطوط و ألقوا القبض على 12 فردا منهم [2]

وهذا ما جعل أيضا أحد الدارسين يقول عن سياسة الضرائب وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي ما يلي: " كانت المحلات تترك وراءها الخراب والدمار، وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والعجول، حتى أنّ النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد أن ينهار، نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها".[3]

لقد أدّت تلك المظالم التي كانت ترتكب ضدّ الأهالي إلى نشوب عدّة انتفاضات، وانتشار حركة التمرد في عدّة جهات من البلاد، منها: انتفاضة القبائل (1804 ــ 1810 ــ 1824)، والدرقاوية في شرق وغرب البلاد (1804 ـــ 1805م)، والنمامشة في الأوراس (1818م)، ووادي سوف في الجنوب (1824)، والتيجانية في الجنوب الغربي (1818م)[4].

---

[1] – مارسيل أجريتو: **الوطن الجزائري**، ترجمة: عبد الله نور، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1959، ص 24 ــ 25.

[2] - Federmann Henri et Aucapitaine L.Baron Henri : **Notes sur l'histoire et l'administration Beylik de Titri**, Revue Africaine N°9 (1865) et 11(1867).

[3] – العقاد: **المغرب العربي ...**، **المرجع السابق**، ص 157 ــ 158.

[4] - ESQUER: **OP. CIT**. P 16.

وقد عجلت تلك الانتفاضات بانهيار الحكم العثماني، إذ استنزفت البلاد جزءا كبيرا من إمكانياتها المادّية والبشرية لإخمادها، ولا شك أن النفقات التي أنفقتها الدولة لإخماد تلك الانتفاضات كانت أكثر ممّا كانت تجمعه من الضرائب. ومن هنا نفهم أنّ الحكام قد أخفقوا في سياستهم الجبائية. ولقد لخص أحد الدارسين هذا الوضع قائلا:" تميزت الفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر بالاضطرابات المتواصلة وبالعنف الشديد، وبتوتر العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وبتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقد أدّى كل هذا إلى نهاية عهد دام ثلاثة قرون".[1]

والظاهرة التي تلفت الانتباه، هي أنّ معظم وأخطر الانتفاضات التي عمّت مختلف أرجاء البلاد في مطلع القرن التاسع عشر، كان على رأسها الطرقيون،[2] هؤلاء الذين لعبوا دورا هامّا في إنهاء الخلافات والخصومات بين النّاس أفرادا وجماعات بفضل مكانة شيوخها ومقدميهم فمثلت دور الحكم، وقللت من الخلافات والمشاكل بين الناس[3] كما أمّنوا دور الوساطة في النزاعات التي قامت في المنطقة السهبية بين الحضر والبدو الرحل ووضعوا أنفسهم رهنا لخدمة السلم، حيث استطاع سيدي يحي بفضل نفوذه وتأثيره الديني وتوجيهاته الحكيمة بسط الهدوء وفض النزاعات في الواحات المختلفة بالجنوب الشرقي للجزائر، كما ساهم رجال التصوف في توحيد الكثير من

---

[1] – مولاي بلحميسي: **سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، أعمال الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء الأوّل، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م، ص 197.

[2] – أرزقي شويتام : نهاية **الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800 ــ 1830م**،الجزائر: دار الكتاب العربي ، 2011، ط2، ص36.

[3] - يوسف بن حيدة: **الطرق الصوفية في الجزائر وبلاد المغرب ودورها في نشر الوعي والإخاء والتضامن الاجتماعي**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2010 ــ 2011م.

القبائل التي اغتصبت جزءا من ملكية القبائل الأخرى[1]، كما تركت السلطة لبعض الزوايا تسيير الشؤون القضائية في الأرياف[2] وتعاونها معها في حالة فرار المجرمين ، حيث أنّه لو فر جندي ولجأ إلى زاوية ما يتفاوض الباي سرا مع مقدمها، وهذا بطلب منه قطع المئونة عنه وإجباره على تسليم نفسه إلى القضاء[3].

ولمعرفة السبب الذي دفع بالطرقيين إلى قيادة الانتفاضات، يجب استعراض المراحل التي مرّت بها سياسة الحكام الدينية خلال العهد العثماني.

لقد كانت علاقة الحكام بالطرقيين طيبة في مجملها، وهذا منذ عهد خير الدين الذي تولى الحكم في عام 1519م، ويرجع هذا التقارب الذي وقع بين الطرفين إلى عاملين أساسين هما: العقيدة المشتركة، والخطر الخارجي، الذي كان يهدّد الجزائر في بداية العهد العثماني وما قبله، إذ قام الإسبان بشن عدّة غارات متتالية ضدّ الجزائر، أضخمها هجوم شارل الخامس[4] 1541م فقام شيوخ الصوفية؛ بتوجيه وتسيير شعوب المنطقة نحو ساحات الحرب حاملين راية الزاوية أو الطريقة التي ينتمون إليها والتي ترمز إلى استقلاليتهم ، ويسيّر الشيخ الصوفي مقاتليه الموزعين عبر مناطق الجهاد والدفاع إلى غاية تقرير مصير الحرب[5]. ولا ننسى أنّه نتيجة لهذه الغارات قدم العثمانيون إلى الجزائر بطلب من سكانها، وكان الطرقيون في العهود الأولى يحظون بالاحترام والطاعة، كما كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة في المجتمع. وكان الحكام يستشيرونهم في عدّة مسائل.

---

[1] - صحراوي عبد القادر ، **التصوف والمتصوفة في الجزائر العثمانية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2008 _ 2009م ، ص 98.

[2] - **نفسه.**

[3] - De paradis (V) : **Alger aux 18eme siècle**, R.A., 1889, P67.

[4] ــ حملة شارل الخامس أو شارلكان : هي حملة قادها ملك إسبانيا بدعم من البابوية (يوحنا الثالث) من أجل تحطيم الجزائر العثمانية والانتقام من مسلمي الجزائر العثمانية، انظر : المدني أحمد توفيق ، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492م ــ 1792م)**، الجزائر، دار البصائر، 2007م، ص260.

[5] - Robin (N) : **Notes historiques sur la grande Kabylie,** R.A , 1876, P48.

وهكذا أصبح الطرقيون يلعبون دور الوسيط بين العثمانيين بوصفهم حماة الإسلام والقبائل شبه المستقلة،[1] القاطنة في المناطق الجبلية والصحراوية. إلاّ أنّه مع مرور الوقت، بدأت العلاقات تتأزم بين الحكام والطرقيين لكي تنفصم في مطلع القرن التاسع عشر، والسبب في ذلك يرجع إلى سياسة الحكام الداخلية، ويعزو " بواي ــ BOYER " سبب القطيعة إلى زوال الخطر الخارجي بعد تحرير مدينة وهران من التبعية الإسبانية.[2] ،وهكذا فقد العثمانيون حلفاء كان لهم وزن كبير ودور هام في الأوساط الشعبية. فبعد ما كان الطرقيون يلعبون دور الوساطة بين السلطة الحاكمة والقبائل شبه المستقلة، أصبحوا في مطلع القرن التاسع عشر يدافعون عن الشعب، خاصة في المناطق الريفية، ولم يكتف الطرقيون بذلك، بل كانوا يقودون الانتفاضات بأنفسهم. أمّا في المدن حيث النفوذ العثماني القوي، فقد بقي الطرقيون والعلماء والأعيان أوفياء للسلطة، نظرا لارتباط مصالحهم بالحكومة.[3]

يتضح ممّا سبق، أنّ الحكام ارتكبوا عدّة أخطاء في سياستهم المتعلقة بالطرقيين من ذلك إخلالهم بالقواعد الدينية المتمثلة في المساواة الدينية والتواطؤ مع التجار اليهود والأجانب الأوروبيين أصحاب الامتيازات، وتهميش رجال الدين[4] بل وفرض المطالب المخزنية عليهم[5] ربما ذلك يعود لعدم فهمهم لتلك العلاقة التي كانت تربط الطرقيين بالسكان، إذ كان السكان يؤمنون بالطرقيين أكثر ممّا كانوا يؤمنون بالحكام، ويرجع ذلك إلى نفوذهم الروحي، والدليل على ذلك، أنّه بمجرد ما تحرك الطرقيون ضدّ المظالم التي كان يرتكبها البايات والجنود، وجدوا مساعدة وتأييدا مطلقا من الأوساط الشعبية. وهكذا يمكن القول أنّ الحكام كان بإمكانهم إخماد تلك

---

[1] – محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، مطابع ألف باء الأديب، دمشق، 1969 ، ص 77.

[2] - BOYER (P): **Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger XVI XIV,** R.O.M.M. N° 1, 1966, P 37

[3] - **Ibid** , P 48.

[4] ــ حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ط1.

[5] _ Farkous (s) : **Aperçu de l'histoire de l'Algerie des phénicien a l'intendance 814 AVJC/ 1962** , traduit par Benamor Salah, Dar El-Ouloum , Alger, 2007, P 111 .

الانتفاضات التي نشبت في مطلع القرن التاسع عشر، لو أنّهم عرفوا كيف يحافظون على علاقاتهم القديمة ومعاملتهم الطيبة للطرقيين.

وهكذا وجد الحكام أنفسهم معزولين عن الأهالي وحتّى عن أبنائهم الكراغلة، إذ رفضوا الاندماج في الأوساط الشعبية بسبب شعورهم الطبقي.[1] فبعد أن تزوج بعض عناصر الجيش الانكشاري من نساء جزائريات و أنجبوا منهن أطفالا. وهؤلاء هم الكراغلة أي أبناء الانكشارية. و من الطبيعي أن يطمح هؤلاء إلى مهنة آبائهم. ولكن غير المتزوجين من الانكشارية نظروا إلى هؤلاء الأبناء على أنهم خطر عليهم، فإذا وقع أي نزاع مع السكان فإن أولئك الأبناء قد ينضمون إليهم بدل الانضمام إلى الفرقة الانكشارية. وهكذا عمل الانكشاريون منذ البداية إلى الحد من عدد الكراغلة المسموح لهم بالتسجيل في فرقتهم ثم استصدروا قوانين تمنع صعودهم إلى مراكز القوة أو المسؤولية في الفرقة. ربما لو حاول الحكام دعم صفوفهم بالأهالي والكراغلة، كما فعل علي خوجة والداي حسين، لعرف حكمهم نوعا من الاستقرار، يمكن الحكومة من الاستغناء عن الانكشاريين المجندين، ممّا يوفر لها مبالغ ضخمة، خاصّة أنها كانت في حاجّة ماسة لها في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني، ولكن الحكام فضلوا الاستمرار في سياسة التجنيد التي تمخضت عنها نتائج وخيمة كما سبق الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل، وبالرغم من ذلك، فإنّه كان من الممكن التقليل من نفقات الجنود والموظفين العثمانيين لو قام الحكام بفتح المناصب العليا في الدولة للأهالي، إلاّ أنّ معظم المناصب كانت في يد العثمانيين بينما كان الأهالي يتولون مناصب ثانوية. وقد أشار حمدان بن عثمان خوجة إلى سبب إبعاد الكراغلة من الحكم، فقال:" وضع الأتراك ثقتهم في اليهود لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم.[2] وأعتقد أن هذا هو السبب الحقيقي الذي جعل العثمانيين لا يندمجون في أوساط الأهالي، كما ساعدت عملية التجنيد المستمرة من الولايات المشرقية على عدم انقطاع العثمانيين عن دولتهم الأصلية.

---

[1] – فارس: **المصدر السابق**، ص144.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص 158.

وقد ساعد هذا الضعف الذي طرأ على الحكومة على ظهور عنصر جديد على ساحة الأحداث ساهم إلى حدّ كبير في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، ونقصد بذلك عنصر اليهود[1]، ففي أواخر القرن الثامن عشر، تمكن اليهود من استغلال الظروف الحرجة التي كانت تمر بها البلاد ليحتكروا معظم النشاط التجاري، وسمح لهم ذلك بأن يتدخلوا في شؤون الحكم، وأن يكون لهم وزن كبير في توجيه سياسة الجزائر الداخلية والخارجية.[2] ومن العوامل التي ساعدت اليهود على احتكار التجارة الخارجية إيالة الجزائر، اعتماد الدولة على أعمالهم التجارية نظرا لاستحالة التجار الجزائريين التعامل مع البلدان الأوروبية. وخاصة خلال القرن الثامن عشر حيث منعت الدول الأوروبية السفن التجارية الجزائرية الاقتراب من موانئها مستعملين أساليب التعذيب والقتل والحرق، ومن هنا جاءت الحاجة إلى استعمال التجار اليهود[3]. و الملاحظ أنه خلال الفترة (1792-1830م) حاربت الدول الأوروبية جميع المحاولات الرامية إلى تكوين أسطول تجاري جزائري، وهو الأمر الذي أضر بمصالح التجار الجزائريين، وأجبرهم على الانسحاب من ميدان التجارة الخارجية. لقد ظلت الطبقة التجارية الجزائرية عاجزة عن منافسة الشركات اليهودية، بسبب التنظيم الاحتكاري للدولة العثمانية في المجال الاقتصادي. فمنذ القرن السابع عشر كان بيع الحبوب و المنتوجات الحيوانية لا يسمح بشحنها إلا للحكومة. و تعود أسباب هذه الأوضاع إلى أن الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام الاحتكاري، لم تكن تذهب لخزينة الدولة، فدور الحكومة في هذه العمليات كان يقتصر في الحقيقة على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية. بينما أرباح الوساطة مع الخارج يفوز بها التجار اليهود و الشركات الأوروبية تحت غطاء الوساطة التي تقوم بها مع الأسواق الأوروبية. ومن الواضح أن مثل هذه المعاملات التجارية

---

[1] ــ عبد الله شريط، **مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الاجتماعي**، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م، ص 150-160 .

[2] – أرزقي شويتام : **المرجع السابق**، ص39.

[3] ــ Emerit ,(M) : **L'essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIIe siècle,** in, C.T, N°11, 1955, PP.363-369.

التي نتجت عن نظام الاحتكار، أصبحت متناقضة مع مصلحة الدولة ومضرة بالاقتصاد الجزائري.[1]

وبالإضافة إلى كلّ هذه العوامل، هناك مجموعة أخرى من العوامل الخارجية التي كان لها تأثير بالغ في الأوضاع السياسية، وهي تتمثل في الحروب المتعدّدة التي كانت تخوضها الجزائر ضدّ تونس والمغرب الأقصى. وتعدّ تلك الحروب نتيجة لذلك الصراع التقليدي الذي عرفته دول المغرب العربي منذ أقدم العصور. وكان العامل المحرك لهذا الصراع، هو قضية الحدود، إذ كانت حدود الدول الثلاث[2] قبل مجيء العثمانيين غير مستقرة، ولكن بمجرد أن دخل العثمانيون الجزائر، رسموا الحدود النهائية بين الجزائر وجارتيها، إلا أنّ ذلك لم يضع حدّا للصراع القائم بين دول المغرب العربي. فقد قام التونسيون بعدّة محاولات للاستيلاء على منطقة قسنطينة وعنّابة والقالة. كالحملة الكبيرة التي أرسلها حمّودة باشا على الشرق الجزائري سنة 1807م ووضعها تحت قيادة سليمان كاهية[3]، وكان ردّ فعل الجزائريين إزاء تلك المحاولات قويا، حيث شنّوا حملات تأديبية ضدّ التونسيين.[4] وقد تدخلت الدولة العثمانية في عدّة مناسبات لحل النزاع بين الجزائر وتونس، لكن دون جدوى، وحول هذه القضية ورد في رسالة الداي عمر (1815م) الموجهة إلى السلطان العثماني محمود الثاني ما يلي: " ليكن في علم المقام الشاهاني أنه كان قد صدر فرمان شاهاني عالي قبل أربع سنوات بخصوص التصالح مع التونسيين... إلاّ أنّ الذين كانوا يتولون الحكم آنذاك، لم يضعوا الفرمان موضع التنفيذ... وبعد اطلاعي عليه، قمت فورا بالامتثال لمضمونه الشريف والعمل بمقتضاه، وحررت رسالة إلى التونسيين أذكرهم فيها بالوحدة والأخوة القائمة بين الجزائر وتونس، وأحثهم على الطاعة والامتثال للحكم ومضمون الهمايوني الذي صدر في هذا الموضوع، والإقدام على دفع الهدايا إلى الجزائر كما جرت العادة... غير أنّ الرسالة المرسلة إلى باشا تونس

---

[1] – Gallissot (R) : **Le Maghreb précolonial**, mode de production archaïque ou mode de production féodal, in, la pensée, N°142, 1968, P.87.

[2] – الدول: الدولة الحفصية في تونس، وعبد الوادي في الجزائر، والمرينية في المغرب الأقصى

[3] - L.FERAUD **: Un Vœu D'ussein Bey**. Revue Africaine. N°.7(1863). Pp. 86 et 87.

[4] - BOUABBA**: Les Turcs au Maghreb central du 16es du 19es** S.N.E.D, Alger 1972, .P42.

قد وقعت خارج تونس في يد ابنه الذي أخبر والده بمضمونها، وهو غير راغب في تنفيذ المطلوب منهم".[1]

إنّ ما ورد في هذه الرسالة يؤكد أنّ هدف الجزائر من شنّ حملاتها ضدّ تونس لم يكن الغرض منها احتلالها أو الاعتداء على شعبها، لأنّ ذلك يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، بل كانت الجزائر تطالب تونس بأن تحترم المعاهدات التي أبرمتها معها وهذا ما يؤكدّه حمدان خوجة حيث قال:" إنّ هذه الحروب لم تكن من أجل التنافس على السلطة، ولكن كان الغالب يدخل تونس منتصرا، فيخلع الباي الحاكم وينصب الباي الجديد ثمّ يقيم معه معاهدات... ولم يحاول الغالبون ولو مرّة واحدة الاستيلاء على تونس، أو الاستحواذ على ممتلكات الأهالي التي ورثوها عن آبائهم أو التي حصلوا عليها بمجهوداتهم الخاصّة. لقد كانوا دائما يحترمون الأملاك بما فيها من عقارات ومنقولات، ولم يتسببوا أبدا في قلب النظام الاجتماعي، وإنّما كانوا يغادرون البلاد بعد إبرام المعاهدات مباشرة".[2]

ومهما كانت دوافع الحرب القائمة بين البلدين، فإن نار الفتنة بين الجزائر وتونس بقيت مشتعلة[3] **رغم المحاولة التي قام بها الداي علي في عام 1817م لإخمادها، إذ أرسل مبعوثين إلى باي تونس للتباحث معه في سبيل الصلح بين البلدين، ولكن الحكومة التونسية عارضت محاولة الصلح، وبقي الحال كذلك حتّى عام 1821م حيث تدخلت الدولة العثمانية ووضعت حدّا للصراع بين البلدين. وقد قال الزهار عن نهاية هذا الصراع: " ولما وصلت الفرمانات والرسل لأميري البلدين عندئذ تمّ الصلح وفرح جميع المسلمين واستبشروا بإطفاء هذه الفتنة ".**[4]

---

[1] – م م و "**رسالة الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني**" رقم الوثيقة 31210 / 1231هـ. (باللغة العثمانية).

[2] – حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص 113 ــ 114.

[3] – لمزيد من التفاصيل عن هذه الحروب، انظر: الشيخ الحاج أحمد المبارك: **تاريخ حاضرة قسنطينة**، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1952، ص 15 ــ 16.

[4] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 147.

أمّا عن العلاقات الجزائرية المغربية، فالأمر يختلف كثيرا عمّا كانت عليه العلاقات الجزائرية التونسية، إلاّ أنّ معظم الحملات العسكرية كانت تقوم بها المغرب. إذ شنت الجيوش المغربية عدّة حملات ضدّ الجزائر منها حملة 1648م من قبل أشراف تافيلالت تحت حكم الشريف مولاي محمد انطلاقا من سجلماسة نحو الغرب الجزائري، لقد قدم الناصري وصفا لتلك الحملة في كتابه الاستقصاء: "... توجه بعد ذلك إلى تلمسان وخرب بواديها وقتل الكثير من سكانها، ومن أفراد حاميتها التركية.." ثمّ حاول مولاي إسماعيل سلطان المغرب سنة 1693م أن يواصل سياسة أسلافه التوسعية وذلك على حساب الأراضي الجزائرية الغربية، حيث كان هدفه الاستيلاء على ماشية القبائل أنكاد وأوحى للناس أنّه يريد أن يستولي على مدينة الجزائر ليطرد الأتراك منها، ولم تتوقف تلك الحملات إلاّ بعد أن تدخلت الدولة العثمانية عام 1701م حيث طلبت من مولاي إسماعيل أن لا يتعدّى على الجزائريين. ولكن في مطلع القرن التاسع عشر أخذت الاعتداءات المغربية شكلا مغايرا، تمثل في تدعيم المغرب للطرقيين الدرقاويين،[1] الذين ثاروا ضدّ سياسة الحكام آنذاك.[2]

وإلى جانب هذا الصراع الذي نشب بين أقطار المغرب العربي، دخلت الدول الأوروبية كطرف ثان فيه، فمنذ أن تمّ طرد المسلمين من الأندلس عام 1492م، بدأ الإسبان في شن غاراتهم العدوانية ضدّ الجزائر ثمّ تلتها غارات أوروبية أخرى قامت بها البرتغال وفرنسا وانجلترا وهولندا وغيرها من الدول الأوروبية. وبالـــرغم من شدّة تلك الغارات وتعدّدها، فإنّـــها باءت بالفشل،

---

[1]– الدرقاوية نسبة إلى عبد الله محمد العربي بن أحمد البوبريحي الدرقاوي ولد بين زروال وسمي بالدرقاوي نسبة إلى قبيلة درقة التي ينحدر منها جدّه يوسف أبو درقة، توفي في 08 ديسمبر عام 1823م، ودفن ببويريحي. بدأت الطريقة الدرقاوية قبل السلطان المغربي مولاي إسماعيل، فأنشأت فروعا لزاويتها في مختلف أنحاء المغرب والجزائر، وهي شاذلية. وكان أتباعها على الأخص من أهل المدن، ولكن كان لها عدد كبير من الأنصار بالأطلس والمتوسط، غير أنّ الدرقاويين ينتمون إلى النسب الإدريسي، ومن كبار شيوخهم العربي الدرقاوي معاصر مولاي سليمان ومولاي عبد الرحمان، وله دور بارز في إثارة أتباع حركته في الجزائر، انظر إبراهيم حركات: **التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية**، مطبعة الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص 59.

[2] - PH. DECOSSE BRISAC: **les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête d'Alger 1830 – 1837,** La Rose, Paris, 1931, P.3.

إذ كانت الجزائر في العهود الأولى من الحكم العثماني تتمتع بقوّة بحرية هائلة تصدّت لكل الحملات، إلاّ أنّه بعد أن تدهورت أوضاع البلاد، عجزت الجزائر على الصمود أمام الضربات القوية والمكلفة التي كانت تتلقاها منذ أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، خاصّة ذلك التحالف الذي وقع بين الدول الأوروبية والولايات المتحدّة الأمريكية، ممّا جعلهم يضعون حدّا للتفوق الجزائري إمّا بإبرام معاهدات سلام أو بالقيام باستعراضات بحرية للتهديد.[1]

وقد أدّت الضغوط الأوروبية هذه إلى اغتيال وعزل بعض الدايات والوزراء، ممّا كان يسبب اضطرابا في الأوضاع السياسية، وعلى سبيل المثال كان سبب إقدام الانكشارية على اغتيال الداي عمر[2] هو إبرامه لمعاهدة مجحفة مع الأميرال الإنجليزي " اللورد أكسموث "(EXMOUTH) بعد الحملة التي شنها ضدّ الجزائر في عام 1816م.[3]

وهكذا فإنّ الغارات الأوروبية جاءت نتيجة تدهور أوضاع الجزائر الداخلية سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا، كما يمكن اعتبارها من جهة أخرى سببا في ضعف البلاد، نظرا لتأثيرها السلبي في الأوضاع العامّة. وقد كان الحكام يواجهون ثلاث جبهات قتال: الجبهة الداخلية المتمثلة في سيطرة الجيش على مقاليد الحكم، والانتفاضات الريفية، أمّا الجبهة الثانية، فكانت على الحدود التونسية والمغربية، وأخيرا الجبهة الثالثة التي كانت تمثلها الدول الأوروبية بمواقفها المختلفة والتي انعكست بطبيعة الحال على الأوضاع العسكرية.

---

[1] - BOYER: **La vie quotidienne à Alger à la ville de l'intervention Française,** Hachette, Paris, 1962, P 17.

[2] – قال الزهار عن عمر باشا كانت دولته وأيامه كلّها عكس ومصائب: الجراد والغلاء ومصيبة موت حميدو، ومصيبة الانكليز، **المصدر السابق**، ص 127.

[3] - GARROT**: OP. CIT**. P.637.

المبحث الثاني

الأوضاع العسكرية

عندما عجز خير الدين عن طرد الإسبان من المدن الجزائرية التي استحوذوا عليها قبل مجيء العثمانيين، فكر في أن يلحق الجزائر بالدولة العثمانية في عام 1519م، عندئذ طلب من السلطان سليم الأوّل (1512 ــ 1520م) أن يرسل له عددا من الجنود ليساعدوه على استرجاع تلك المدن من الإسبان، وإخضاع بعض القبائل الجزائرية المتمردة، خاصة تلك القاطنة في غرب البلاد، فرحب السلطان بمطلب خير الدين، وأرسل له ألفي جندي، وفي نفس الوقت وصل إلى الجزائر أربعة آلاف جندي متطوعون، قادمون من تركيا.[1] ومنذ ذلك الحين، أصبحت الجزائر تجند جنودها من الأراضي العثمانية، وكلّما كانت البلاد في حاجة إلى جنود جدد ترسل بعثات إلى المشرق لتتولى مهمة التجنيد. كما كان للجزائر مجموعة من الوكلاء في مختلف الموانئ المشرقية لنفس الغرض. وكان الوكلاء في العهود الأولى لا يقيدون في سجلات التجنيد إلاّ العناصر التركية المسلمة.[2] التي كانت تتمتع بأخلاق طيبة وسمعة جيّدة وقدرة عالية على حمل السلاح. وكانوا يجندون الجنود من الولايات العثمانية الأوروبية، إلاّ أنّ النسبة الكبيرة كانت تأتي من الأناضول.[3]

وعند وصول الجنود إلى الجزائر يوزعون على الفرق التي كانت تعرف بالأوجاقات[4] والتي كان يصل عددها إلى 424 أورطة. وكان متوسط كل أورطة 30 جنديا[5] ويعين على رأس كل

---

[1] - WEISSMANN (N): **Les janissaires ..., Op. Cit,** P.59.

[2] - DE PARADIS. Venture: **Tunis et Alger au 18^{em} siècle**, Mémoires et observations rassemblés et présenté par Joseoh Cuoq, Edit : Sindbad, Paris, 1983 ,P 23.

[3] - M. COLOMBE: **Contribution a l'étude du recrutement de lodjaq d'Alger dans les dernières années de la régence**, R.A. N 86 . 87 PP.171.172

[4] – كان هذا المصطلح يطلق في بداية الأمر على فرقة صغيرة من الجنود، ثمّ أصبح يطلق على كلّ الجيش.

[5] - N. WEISSMANN: **Op. Cit**, P.62.

أورطة ضابط. أمّا الجندي، فكان ينضم إلى صفوف الجيش برتبة جندي بسيط أو يولداش[1] ثمّ يتدرج في الرتب حتّى يصل إلى رتبة آغا.[2] وكان يتم اختيار الدايات والضباط من هؤلاء الجنود.[3] وبالإضافة إلى ذلك، كان الحكام يرسلون فرقا من الجنود إلى البايات لمساعدتهم في تسيير أمور أقاليمهم، كحراسة القلاع الموزعة في أهم مناطق البلاد، والخروج في محلات[4] عسكرية لجمع الضرائب، ومن هؤلاء الجنود أيضا تنضم مجموعة إلى صفوف البحرية.[5]

وكان الجندي يقضي عامه الأوّل في إحدى الحاميات، ثمّ يرسل في عامه الثاني في محلة. وفي العام الثالث يأخذ الجندي إجازة يسمح له خلالها بممارسة النشاط التجاري.[6] أمّا عن عدد الجنود الإجمالي، فإنّه يختلف من مصدر إلى آخر، فقد ورد في تقرير الجنرال " هولن ــ HULIN " الفرنسي عام 1802م، أن القوات الجزائرية كانت تقدر بـــ 14 ألف جندي تركي وكرغولي، و 3 إلى 4 آلاف فارس.[7]

---

[1] – يولداش ــ yoldash، كلمة عثمانية مركبة من كلمتين ــ يول ــ YOL وتعني الطريق، داش DASH وتعني الرفيق، رفيق الطريق.

[2] – كان الآغا يتولى منصب قائد الجيوش لمدّة شهرين فقط، ثمّ يعزل ويعرف بعد ذلك بالآغا المعزول، إلاّ أنّه يحتفظ بمنصبه في الديوان

[3] - DETASSY: **OP.CIP**, P207.

[4] – محلات جمع محلة، وكانت المحلة تخرج إلى الأرياف لجمع الضرائب مرتين في السنة، في فصل الخريف والصيف.

[5] - Mémoire de M.D Thainville , 1809. Mémoire de M'thedenat sous commissaire des relation commerciales , Algérie 1790.1827.T14. AR. M.R.E .FRANCE.

[6] – جاء في تقرير " تيدانا ــ THEDENAT " أنّ 500 جندي كانوا يرسلون إلى باي قسنطينة و200 جندي إلى باي التيطري و300 إلى باي معسكر، قبل تحرير مدينة وهران من الإسبان عام 1792م.

[7] - Mémoire du GL HULIN M. et D. Algérie 1790 – 1827, T14, AR. M.R.E .FRANCE

أمّا الضابط " بوتان ـــ BOUTIN " الذي أوفده نابليون إلى الجزائر في عام 1808م، فقد قدر عدد الجنود بـــ 15 ألف جندي من بينهم 5 آلاف من الكراغلة والأهالي، وقال أنّ عدد الفرسان غير ثابت، إذ يختلف من ظرف إلى آخر.[1]

هذا بالنسبة للعهد الأخير من الحكم العثماني، بينما في العهود الأولى كان عدد الجنود يصل أحيانا إلى 20 ألف جندي.[2] والملاحظ، هو أنّ عدد الجنود كان دائما في تناقص مستمر، ويعود ذلك إلى عدّة أسباب، سوف ترد في موضعها من الدراسة.

ولقد كانت مهمة الجنود الأساسية في العهود الأولى من الحكم العثماني، هي الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن الداخلي بوازع ديني بحت، وتمكنوا بفضل هذا الدافع الديني والتنظيم المحكم من تحقيق عدّة انتصارات، والتصدي لجميع الغارات التي كانت الدول الأوروبية تشنها ضدّ الجزائر. ولكن مع مرور الوقت، انحرف الجنود عن مهمتهم الجوهرية، وحل محل الدافع الديني الدافع المادّي، إذ أصبح الجنود يولون اهتماما متزايدا للجانب المادّي، كما كانوا يهتمون بالسياسة، ممّا سمح لهم بتشكيل طبقة ممتازة في المجتمع،[3] وبالتالي أصبحوا يتصرفون في أمور البلاد حسب أهوائهم وأغراضهم. فكلّما حاول الداي المساس بمصالحهم وامتيازاتهم أو تأخر عن دفع مرتباتهم، كان مصيره العزل أو الاغتيال.[4]

فلما شعر الحكام بضعف وفساد الجيش نتيجة الصراع الذي ظهر بين المشاة وطائفة الرياس حول الحكم، واهتمامه بالجانب المادّي، وتدخله في الشؤون السياسية، سمحوا للأهالي والكراغلة بالانضمام إلى صفوف الجيش لخلق نوع من التوازن، إلاّ أنّ هذه الفئة كانت غير قادرة على

---

[1] - Mémoire de BOUTIN 1808.

[2] - H. DE. GRAMMONT : **Histoire d'Alger …, Op. Cit,.** P.240

[3] - GAFFAREL (P): **L'Algérie histoire conquête et colonisation**, imp. De l'institut, Paris, 1883, P.13.

[4] - DETASSY: **OP.Cit**, P207.

الوصول إلى المراتب العليا، لأنّ عناصرها يعزلون بمجرد ارتقائها إلى مرتبة ضابط.[1] وقبل الشروع في شرح العوامل المؤثرة في الأوضاع العسكرية، سنحاول أن نعطي لمحة موجزة عن البحرية الجزائرية وذلك حتى تكتمل لدينا الصورة عن مختلف القوات العسكرية الجزائرية.

إنّ الجيش الذي عرفته الجزائر في بداية العهد العثماني، كان في الواقع يتكون أساسا من رجال البحر، إذ كان العثمانيون الأوائل الذين دخلوا الجزائر في مطلع القرن السادس عشر من هؤلاء الرجال، لذا يمكن القول أنّ النواة الأولى للجيش الجزائري كانت بحرية، ومنذ ذلك الحين، عرفت البحرية الجزائرية تطورا كبيرا من حيث عدد السفن والرجال. وكان خير الدين أوّل من وضع أسسها، إذ جعل من ميناء الجزائر قاعدة بحرية هامّة، وذلك بعد أن طرد الإسبان من صخرة " البنيون " التي كانت تشرف على مدخل ميناء الجزائر في عام 1529م. وقد تحكمت طائفة الرياس ابتداء من تاريخ وجودها في الجزائر بطريقة شديدة الانتظام من حيث التوظيف والتنظيم والتمويل والعمليات الحربية.[2] وقد أصبحت الطريقة الجزائرية بدورها مثالا يحتذى به بالنسبة لرجال الطائفة في تونس وطرابلس وكذلك جمهورية أبر رقراق[3].

ولا شك أنّ اهتمام الجزائريين بالأسطول الحربي، كان نتيجة لتلك التطورات التي طرأت على ساحة البحر المتوسط، ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر، إذ كان الجزائريون يدركون جيدا أن تحرير سواحل إفريقيا من السيطرة البرتغالية والإسبانية، وحماية أنفسهم من الاعتداءات الأوروبية الصليبية، وخدمة الاستراتيجية العثمانية يحتم عليهم إعداد أسطول قوي يواجهون به الموقف الخطير، ولهذه الاعتبارات كلّها، أولى الجزائريون من البداية

---

[1] - DE PARADIS: **OP.Cit**, P.236.

[2] – وليام سبنسر: **المرجع السابق**، ص60.

[3] - شكل قسم من المهاجرين الأندلسيين المطرودين من إسبانيا، جمهورية عند مصب نهر أبي رقراق، وكونوا حركة الجهاد البحري، وفي سنة 1627م استقلوا عن الحكم السعدي بفاس وكونوا جمهوريات صغيرة في كلّ من القصبة والرباط وسلا.

انظر: محمد رزق: **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16و 17م** ، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1991، ص ص 112 ــ 117.

اهتماما خاصّا للقوّة البحرية، وهذا ما يفسر سبب عدم اعتنائهم بالأسطول التجاري. وقد كان الأسطول الجزائري في عهده الأول يتكون من بحارة عثمانيين، إلاّ أنّه في أواخر القرن السادس عشر، انضمت إليه العناصر المسيحية الوافدة من مختلف الدول الأوروبية، خاصة تلك المطلة على البحر المتوسط. وقد تمكن هؤلاء الأسرى " المرتدون ــ RENEGATS " المعروفون بالأعلاج أو المهتدين أن يتولوا مناصب عليا في البحرية الجزائرية، بما فيها منصب الحاكم.[1] رغم أصولهم المختلفة: (إغريق، إسبان، مايورقيون، نابوليتانيون، كورسيكيون، سردانيون، فرنسيون، إنجليز، هولنديون)، وكان يتم ذلك بعد اعتناقهم الإسلام. وقد ذكر هايدو أنّ الأعلاج كانوا يشكلون حوالي ثلثي الشخصيات القيادية في الأسطول الجزائري. فذكر أنّ ستة وثلاثين رايسا كانوا يقودون السفن بأكثر من خمسة عشر مجدافا، كان اثنان و عشرون منهم من الأعلاج. وإلى جانب هؤلاء الأعلاج، انضمت إلى البحرية الجزائرية عناصر أخرى من المسلمين والأهالي.[2]

وقد فتح الحكام الأبواب لكل من يرغب في الانضمام إلى البحرية الجزائرية، بشرط أن يكون قد اعتنق الإسلام. وكان الوصول إلى المراتب العليا أمرا صعبا للغاية، إذ يجب على البحار البسيط أن يتحلى بشجاعة كبيرة ومهارة عالية في إتقان فنون البحرية، " وقبل أن يتعين كقبطان كان عليه أن يجتاز بنجاح امتحانا يجريه عليه ديوان الرياس".[3]

وقد كان الحكام يتولون قيادة الأسطول بأنفسهم ممّا سمح للبحرية الجزائرية بأن تحقق في فترة قصيرة نجاحا كبيرا. وقد ساعدها على ذلك عوامل أخرى، كالقوّة البشرية والثروة الخشبية التي كانت تزخر بها غابات البلاد،[4] والموقع الجغرافي الممتاز الذي كانت تتمتع به الجزائر، علاوة على

---

[1] – فارس: **المرجع السابق**، ص93.

[2] – سبنسر: **المرجع السابق**، ص61.

[3] – **نفسه**: ص61

[4] - SHAW (Dr) : **Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc**., et de cet état, Trad, de l'Anglais avec des nombreuses augmentation par J.M Cathy, Paris, Malin, 1830, 2 vol, p 194.=

الإدارة المحكمة. وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة على أن تعرف الجزائر توسعا كبيرا وأن تكون لها بحرية قوية، أصبح دورها لا يقتصر على ممارسة النشاط البحري فقط، بل كان بإمكانها خوض حرب حقيقية.[1]

وكانت البحرية الجزائرية تلعب دورا مزدوجا يتمثل في التصدي للغارات الأوروبية المتتالية، وتموين البلاد بالبضائع التي كانت بحاجة إليها. ولهذا يمكن أن نعتبر البحرية إحدى الدعائم للاقتصاد الجزائري. وقد تمكن الرياس بفضل نشاطهم هذا من كسب شعبية واسعة واحترام وتقدير لدى عامّة سكان الجزائر.[2]

وقد اقتصر نشاط البحرية الجزائرية في القرن السادس عشر على البحر المتوسط والتصدي للاعتداءات الأوروبية، إلاّ أنّه امتد في القرن السابع عشر إلى سواحل أوروبا الجنوبية، وبالتالي تغير موقف الجزائريين الدفاعي إلى موقف هجومي. كما امتد نشاطهم إلى المحيط الأطلسي، إذ وصلوا إلى انجلترا وإيرلندا وإيسلندا.[3]

ويرجع الفضل في تحقيق هذا التفوق إلى نوعية السفن التي كانوا يستعملونها حيث كانت تمتاز بميزتين هما: الانخفاض والسرعة، ممّا سمح لها بأن تنفذ عملياتها الحربية بكلّ نجاح.[4]

وقد وصف الأوروبيون هذا الجهاد والنشاط الذي كانت تقوم به البحرية الجزائرية بـــ : " القرصنة ـــ PIRATERIE " بينما فسروا اعتداءاتهم الصليبية المظهر والاقتصادية الجوهر، بأنّها

=ورد في كتاب ـــ SHAW ـــ أنّ البحرية الجزائرية كانت مهمة، لكن ما يثير الدهشة هو قلّة الأخشاب في الجزائر لصناعة السفن، وعدم وجود الصواري والحبال والأشرعة، كان هذا الوضع في عام 1725م، أي الفترة التي بدأت فيها الثروة الغابية تتدهور.

[1] - CAT (E) : **Petite histoire de l'Algérie , Tunisie, Maroc**, Adolphe Jourdan, Alger, 1889, P269.

[2] - **IBid**, P270.

[3] - **IBid**, P285.

[4] – فارس: **المرجع السابق**، ص 91.

دفاع عن النفس. وحول هذه المسألة قال " كات ــ CAT ": قد رأينا خلال القرن السابع عشر الهولنديين والإنجليز والبنادقة وفرسان مالطة والجنويين والنابليين يحاربون البحارة الجزائريين، إلاّ أنّ حماس الجزائريين المتزايد وصيانتهم الرائعة لأساطيلهم، سمحت لهم بأن يصمدوا أمام الأعداء.[1] وأضاف " كات ــ CAT " قائلا: " لم يقوموا وحدهم بالقرصنة، بل هناك الإنجليز والهولنديون وأناس من مختلف الأمم كانوا يمارسون القرصنة ببشاعة وعنف".[2]

ومعنى ذلك أنّ القرصنة التي اهتمت بها الجزائر وحدها، إنّما كانت فيما يبدو ممارسة عامّة شاركت فيها كلّ الدول البحرية آنذاك. وأنّ سلوك الجزائريين البحري، إنّما كان في معظمه ردّ فعل لاعتداءات الأوروبيين. وقد قال " سلفاتور بونو ــ SALVATOR BONO " في ها الصدد: " إنّ القراصنة الجزائريين قد تعرضوا أوّل الأمر إلى قراصنة أوروبيين لا يقلون عنهم جرأة ومهارة. وهم لم يكونوا على أعمال دفاعية ضدّ المسلمين فحسب، بل كانوا يبدون نشاطا قويا، إذ ينهبون سفن وسواحل البلاد الإسلامية.[3]

ومهما كان من أمر، فإنّ البحرية الجزائرية وصلت في القرن السابع عشر إلى أوج عظمتها، إذ كان الجزائريون خلال تلك الفترة يحاولون قدر الإمكان الحفاظ على عدد سفنهم. وكان الحكام يرغمون أصحاب السفن، كلما فقدوا عددا منها، على تعويضها في أقرب وقت ممكن لمواجهة الغارات الخارجية.[4]

---

[1] - CAT: **OP.CIT**, P291.

[2] - CAT: **OP.CIT**, P291.

انظر أيضا حول قضية القرصنة، جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا** ...، المرجع السابق ، ص 249 ــ 252.

[3] – سلفاتور، بونو: **العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد العثماني**، ترجمة: أبي القاسم بن تومي، مجلة الأصالة، تصدر عن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، العدد: 6 ــ 7، ص 102.

[4] - SHAW: **OP.CIT**, P.196.

لكن هذه الحالة تغيرت في أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأ الأسطول الجزائري يتضاءل تدريجيا.[1] وهكذا بدأ الأسطول يتدهور بصفة مستمرة حتّى وصل عدد سفنه في عام 1762م إلى 18 قطعة بمختلف أنواعها. وكان عدد مدافعها يتراوح بين أربعة أو خمسين مدفعا، ومعظم هذه السفن قد أصبحت قديمة وغير مجدية.[2] وانخفض العدد في عام 1769م إلى 17 قطعة.[3]

وقد استمر الأسطول الجزائري في تقلصه حتّى بداية القرن التاسع عشر ليعرف بعد ذلك نوعا من الانتعاش الذي دام حتّى عام 1815م. ويرجع هذا الانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية إلى معاهدات واتفاقيات السلام التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول الأوروبية كالسويد والدنمارك والبرتغال وإسبانيا، وإلى انشغال الدول الأوروبية بحروب نابليون بين الفترة الممتدة من 1805م إلى 1815م، إلاّ أن ما جاء في تقرير القنصل الفرنسي في الجزائـــر" دبيوا تانفيل ــ THAINVILLE" يخالف ما ورد في المصادر الأخرى، حيث قال: " يمكننا القول أن ليس هنالك في الجزائر ولا بحارا واحدا ممتازا ".[4]

ومهما قيل عن البحرية الجزائرية، فإنّها عرفت في مطلع القرن التاسع عشر قائدا بحريا يستحق الذكر، ألا وهو الرايس حميدو،[5] الذي نظم البحرية الجزائرية وأعطاها روحا جديدة، ممّا مكنه من تحقيق عدّة انتصارات حاسمة، لكنّه ما لبث أن توقف الانتعاش الذي عرفته البحرية

---

[1] - DETASSY: **OP. CIT**, PP264. 265.

[2] – أبو القاسم سعد الله: " **عن النشاط العسكري والتجاري للجزائر في القرن 18م / 12هـــ** " المجلة المغربية، السنة 11 العدد 34، ص 195.

[3] - GRAMMONT: **Histoire d'Alger …, OP. CIT**, P240.

[4] - THAINVILLE: **Mémoire sur Alger 1809**. Pub. par G. ESQUER, lib Champion, Paris, 1929, P.140.

[5] – قال عنه ديفو ــ DEVOULX ــ ،الرايس حميدو بن علي لم يكن تركيا ولا كرغليا، بل عربيا من الذين استوطنوا المدينة منذ زمن طويل، كان حميدو نشيطا كريما لبقا رشيقا ظريفا مع جميع الناس كبارهم وصغارهم الأمر الذي جعله محبوبا لدى العموم: ديفو، ألبير: **الرايس حميدو**، ترجمة محمد العربي الزبيري، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1972، ص 10 ــ 11.

الجزائرية. ومما يجب التأكيد عليه كما يذكر المؤرخ جون وولف (J.Wolf) بأن البحرية الجزائرية كانت عبارة عن " مشروع خاص " في معظم الفترة العثمانية. ذلك أن السفن كانت مملوكة من قبل الرياس أو الأغنياء الذين يمكن اعتبارهم منظمة من ملاكي السفن، وكان للداي والآغا ورجال الديوان وسائل معينة للسيطرة على البحرية، و تتمثل في تنظيم مشاركتهم في الفوائد، ومنح الرخص للإبحار، ومحاولة إجبار الرايس على احترام المعاهدات. وقد تغير هذا النوع من التملك خلال القرن الثامن عشر، إذ أصبحت الحكومة الأكثر استقرارا و تدريجيا أصبح الداي يتحكم في معظم سفن البحارة. ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح الأسطول مملوكا للدايليك (الداي و وزراؤه) و أضحى الرياس تحت سيطرة وزير البحرية.[1]

وقد ترجع أسباب تدهور الأسطول الجزائري إلى عوامل داخلية وخارجية. وكانت العوامل الداخلية تتمثل في تدهور صناعة السفن في الجزائر نتيجة القرار الذي أصدره الداي مصطفى في عام 1799م، فمنح بموجبه حق استغلال الغابات الواقعة بين " بجاية والقل " لكل من اليهوديين "بكري وبوشناق". وقد سمح هذا الاحتكار بشراء الأخشاب مباشرة من الأهالي بأثمان أقل مما كانت عليه في العهود السابقة، وهذا ما جعل الأهالي ينصرفون عن ممارسة هذا النشاط. وتسبب هذا الوضع في تكديس الأخشاب على الشواطئ وعدم نقلها إلى ورشات صناعة السفن.[2]

أمّا العوامل الخارجية، فتمثلت في فقدان الأسطول الجزائري عدّة قطع أثناء المعارك البحرية التي خاضها ضدّ الأساطيل الأوروبية. وازدادت أحواله تفاقما، ابتداء من منتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجة الحملات التي شنها عليه الأسطول الأمريكي في عام 1815م، والأسطول الإنجليزي في عام 1816م.[3] ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك أسطول قوي على النحو الذي كان عليه في القرن السابع عشر. وجاءت بعد ذلك معركة " نافرين ــ NAVARIN " باليونان لتقضي عليه نهائيا في عام 1827م.

---

[1] ــ خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص 145-146 .

[2] - GARROT: **OP.CIT**, PP.654. 655.

[3] – لمزيد من التفاصيل عن الحملات الإنجليزية أنظر الفصل الثالث.

أمّا عن العوامل المؤثرة في الأوضاع العسكرية، فإنّه يمكن إرجاع سبب تدهور تلك الأوضاع إلى عوامل عديدة، كان أهمّها:

التنافس بين القوتين العسكريتين البحرية والبرية:

فقد نتج عن التنافس الذي نشب بين القوتين عدم استقرار نظام الحكم، إذ مرّ بأربعة عهود متباينة. وقد كان الغرض من هذا التنافس هو محاولة كل قوّة السيطرة على مقاليد الحكم حيث كان الجنود يدركون جيّدا أنّ الحفاظ على امتيازاتهم المادية مرهون بمدى تحكمهم في السلطة،[1]

لذا أصبح المحرك الأساسي للتنافس يتمثل في العامل الاقتصادي الذي كان له تأثير سلبي على تصرفات وسلوك الجنود، علما بأنّ طائفة رياس البحر قد هيمنت على النشاط البحري منذ العهود الأولى من تأسيس الإيالة واستحوذت على مداخيل الغنائم.

وهكذا بعدما كانت مهمة القوات الأساسية هي الدفاع عن البلاد، أصبح شغلها الشاغل هو قبض المرتبات، فإذا تأخر الحكام عن دفعها في الوقت المقرر، عمّت الفوضى والاضطرابات التي غالبا ما تودي بحياة الحكام.[2]

لكنه رغم اشتداد التنافس بين القوتين، فإنّ هناك نوعا من التكامل بينهما، نتيجة المصلحة المشتركة، فإذا كانت القوّة البرية تتولى مهمة الدفاع عن البلاد، والحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي، فإنّ القوة البحرية كانت توفر جزءا من مرتبات الجنود بفضل العائدات والغنائم البحرية التي كانت تزود بها خزينة الدولة.[3] ومن هنا يمكننا القول أنّ المصلحة المشتركة قللت نسبيا من حدّة الصراع، خاصة بعد أن سمح البيلرباي محمد باشا ابن صالح رايس للانكشارية في عام 1568م

---

[1] - BOUABBA: **OP. CIT**,P34.

[2] - DETASSY: **OP. CIT**, P.207.

[3] – محمد خير فارس: **المرجع السابق**، ص 96.

بالانضمام إلى البحرية، وممارسة النشاط البحري.[1] لكن ذلك ساهم في تقهقر حركة الجهاد البحري[2]

وإذا كان الصراع بين القوتين ضعيف التأثير على الحياة العامّة في العهود الأولى من الحكم العثماني، فإنّ ذلك يرجع إلى الحالة الاقتصادية الجيّدة التي كانت عليها البلاد، إذ سمحت الثروة الهائلة للحكام بأن يتغلبوا على كلّ المصاعب.

الانكشارية وتغير أوضاعهم الاجتماعية:

بعد أن كان الانكشاريون في بداية الأمر يعيشون عزابا في ثكناتهم حيث وهبوا حياتهم لخدمة الوطن، فإنّ الوضع قد تغير في العهود الأخيرة، إذ سمح لنسبة كبيرة منهم بالزواج، ممّا جعلهم يرتبطون أكثر بأسرهم، وبالتالي أصبحوا يتخلون عن دورهم العسكري. كما سمح للجنود بممارسة المهن المختلفة، وفتح محلات تجارية أثناء فترة استراحتهم. وقد ساعدهم ذلك على كسب أموال طائلة حيث يصبح كل جندي في آخر أيّامه غنيا.[3]

وبالرغم من الضعف المبكر الذي طرأ على الجيش، فإنّه لم يكن خطيرا لأنّ حالة البلاد الاقتصادية كانت جيدة، فلهذا تمكن الحكام من السيطرة على الوضع، والتغلب على الانتفاضات والاضطرابات بجميع أشكالها، إلاّ أن الأمر قد اختلف لّما بدأت موارد البلاد تتضاءل في أواخر القرن الثامن عشر. والظاهرة التي ميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، هي انتشار الفوضى واشتداد العنف. فقامت الانكشارية بتحطيم عظمة الداي، كما كانت ترتكب الأخطاء تلوى

---

[1] – محمد خير فارس: **المرجع السابق** ، ص 95.

[2] - جوليان شارل أندري: **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830**، تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1983، ج2، ص 335.

[3] - DEPARADIS: **OP. CIT**, P34.

الأخرى. وكان هذا الوضع في صالح اليهود الذين عرفوا كيف يبسطون نفوذهم على اقتصاد البلاد.[1]

قلة وفود الجند من المشرق:

لقد كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية انعكاس سلبي على الأوضاع العسكرية حيث قامت الحكومة بتقليل عدد الجنود المجندين من المشرق. خاصة وأنّ عمليات التجنيد كانت تكلف خزينة الإيالة مبالغ باهظة، فعلاوة على مصاريف إقامة الجنود الذين كانت النفقات تجري عليهم في الخان بسخاء، كانت الإيالة تدفع مرتبات الدائيات و الإمام والعاملين في الخان، ومن أجل تغطية هذه المصاريف أرسل أحمد باشا مبلغ ثلاثة عشر ألف قرش إلى الباش دائي رفقة الرايس حاميدو، وخلال رحلته إلى أزمير عام 1807م، و حسب ما ورد في أحد السجلات الإدارية فقد بلغت مصاريف الخان خلال الفترة الواقعة بين 19 فبراير 1825 إلى 25 ديسمبر 1828 مبلغ 5870 قرشا أي بمعدل مائة وثلاثين قرشا في كل شهر، وقال تانفيل في هذا الصدد: " أصبح عدد المجندين من المشرق منذ عدّة سنوات ضئيلا، فهل يمكن إرجاع ذلك إلى سياسة الحكومة التي اعترفت بعدم قدرتها على توفير مرتبات الجيش الضخمة، خاصة أنّ إمكانياتها قد أصبحت محدودة نتيجة قلّة وارداتها البحرية؟".[2]

لا شك أنّ التقليل من المجندين لم يرجع إلى قلّة إمكانيات الجزائر فحسب، بل كان الحكام يتجنبون في السنوات الأخيرة تجنيد الجنود من المشرق، لأنّهم كانوا يعلمون أن الانكشارية أصبحت غير صالحة، إذ فقدت كلّ الخصال التي كانت تمتاز بها في العهود الأولى، ولم تعد قوّة محاربة بالمعنى المفهوم، بل كانت فئة مميزة.[3]

---

[1] – مولاي بلحميسي: **المرجع السابق**، ص 200.

[2] - THAINVILLE: **OP. CIT**, PP. 131. 132.

[3] – عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي 1516 ــ 1922م**، مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ط1، ص 114.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الانكشارية في الجزائر كانت مطابقة لمثيلتها في مختلف ولايات الدولة العثمانية. فأصبحت في القرن الثامن عشر عامل ضرر للجيش أكثر منها عامل نفع له في الحرب. وقد سمحت لها أوضاعها القوية التي اكتسبتها داخليا بأن تسيطر بها على الحياة السياسية في تغيير السلاطين واغتيالهم. كما كانت مصدر فوضى وتمرد، فهي من ناحية قد أسهمت في بناء مجد الإمبراطورية في البداية، ومن ناحية أخرى تسببت في انحطاطها في النهاية.[1]

وعلى العموم، فإنّ عدد الجنود القادمين من المشرق قد تضاءل خاصة بعدما قام السلطان محمود الثاني بالقضاء على الفرقة الانكشارية في عام 1826م.[2]

وقد زاد عدد الجنود في التناقص نتيجة الحصار الذي فرضته فرنسا على السواحل الجزائرية بين عامي 1827 ــ 1830م. ونظرا لهذا الخطر الخارجي الذي كان يهدّد الجزائر، كتب الداي حسين (1818 ــ 1830م) إلى السلطان محمود الثاني طالبا منه قوات عسكرية. وقد جاء في رسالته:" منذ عدّة سنوات، لم يحصل الأوجاق على الفرق العسكرية من الأناضول، وهو بحاجة إلى فرق تركية، فلذا نرجو منكم الموافقة على إرسال بعض الفرق من مدينة أزمير والمناطق الساحلية الأخرى".[3] وتعكس الأرقام التالية عدد المجندين في المشرق خلال العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني.

ففي الفترة الممتدة من عام 1801 إلى 1810م وصل عدد المجندين إلى 2264 مجندا، ومن عام 1810 إلى 1820م بلغ عدد المجندين 4115 مجندا، أمّا في العقد الأخير 1820 ــ 1830م، انخفض عدد المجندين إلى 2154 مجندا.[4]

---

[1] - WEISSMANN: **OP. CIT**, P.2.

[2] - JULIEN: **OP. CIT**,P.3.

[3] - BOYER: **La vie quotidienne**..., P.98.

[4] - COLOMBE: **OP. CIT**, P.180.

انتشار الأوبئة:

لقد انتشرت في الجزائر خلال العهد العثماني عدّة أوبئة خاصة وباء الطاعون الذي أودى بحياة عدد كبير من السكان ومن ضمنهم الجنود.[1] ففي سنة 1786م انتشر مرض الوباء بالمغرب انتشارا فاحشا فعم القطر التونسي، وشمل شرق الجزائر وهو ما اشتهر بين الناس يومئذ باسم " حبوبة الأمجاد " فبلغ عدد الوفيات يوميا الخمسمائة نسمة ! ... و استمر هذا الوباء يرتاد الجزائر في كل سنة إلى عام 1211 هـــ/ 1796 م فازداد فيه مفعوله بين الناس حتى أنه بلغ عدد الهلكى بالعاصمة 14334 نسمة، منهم 1774 يهوديا و 613 نصرانيا، ويقال أن ذلك نشأ عن عدوى تسربت إلى الجزائر بواسطة رجل مريض يدعى " ابن سماية " قدم على ظهر مركب جاء من أرض الروم ؟..[2] وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه العوامل لم تكن مقصورة على الجيش البري فقط، بل كان لها تأثير أيضا على الجيش البحري.[3]

---

[1] - BOYER: **OP. CIT** , P.98.

[2] ــ عبد الرحمان الجيلالي : **المرجع السابق**، ص 263 .

[3] – لمزيد من التفاصيل عن الأحوال الصحية، انظر ناصر الدين سعيدوني: **الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي**، مجلة الثقافة، العدد 92، سنة 1986، ص 101 ــ 111.

المبحث الثالث

الأوضاع الاقتصادية

القطاع الزراعي والثروة الحيوانية:

لقد كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، نظرا لكون المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا، إذ يقدر بعض المؤرخين نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90 % إضافة لاتساع الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ. وقد سمح تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية. ويمكن تقسيم تضاريس البلاد إلى ثلاث مناطق متباينة.

1 ــ المنطقة الشمالية: تنتشر فيها السهول الشاسعة نسبيا والضيقة المنحصرة بين الجبال. وتتميز هذه السهول بوفرة المياه وخصوبة التربة، وهي في بعض الجهات سوداء وفي جهات أخرى حمراء، ولكنّها في جميع الحالات خصبة حيث أنّها مشربة بالنترات.[1]

2 ــ المنطقة الوسطى (الهضاب العليا): تتميز أراضيها بالارتفاع النسبي، وهي تقع بين سلسلتين جبليتين هما: الأطلس التلي والأطلس الصحراوي تغطيها حشائش قصيرة، وتتلقى كمية متوسطة من الأمطار، كما تنتشر فيها المراعي الفسيحة، لذا تعتبر منطقة رعوية بالدرجة الأولى، إلاّ أنّها تساهم بقسط كبير في إنتاج الحبوب.

3 ــ المنطقة الجنوبية: وهي أكبر المناطق مساحة، أراضيها قاحلة تغطيها الرمال، إلاّ أنّها تنتشر فيها واحات خضراء مزروعة بالنخيل. ولقد ساعد تنوع التضاريس والمناخ على وفرة كلّ أنواع المحاصيل الزراعية،[2] وفي هذا الشأن قال القنصل الفرنسي في الجزائر" ديبوا تا نفيل ": "مهما

---

[1] – وليام شالر: **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824م)** ، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، 1982، ص 29.

[2] – لمزيد من التفاصيل عن المناخ والتضاريس وحياة السكان في كل هذه المناطق، أنظر:

DESPOIS : **l'Afrique du nord,** T1, P. U. F, Paris, 1964.

كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر، فإنّها منتجة، ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر، فكانت نتيجته جيّدة".[1]

وكانت الأراضي الزراعية الجيدة تقع في سهل متيجة والمناطق الشرقية والغربية من البلاد، إلاّ أنّ أراضي الغرب كانت أقل إنتاجا، بينما كانت الأراضي الفقيرة في منطقة التيطري.[2]

أمّا عن سبب ضعف الزراعة في الناحية الغربية، فإنّ ذلك يرجع إلى تمركز الإسبان في مدينة وهران، ممّا جعل الفلاحين ينصرفون عن الأراضي الزراعية، فركزوا نشاطهم على رعي المواشي، لأنّ ذلك يسمح لهم بالتنقل كلما هاجمهم الإسبان.[3]

ولقد كانت كلّ منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل، فكانت كمية كبيرة من القمح تنتجها بجاية وسهل متيجة الخصب، والسهول العليا حيث كانت المنطقة الواقعة بين سطيف و قالمة المنطقة الرئيسة للحبوب خاصة ناحية وادي زناتي إلاّ أنّ أجوده كان يأتي من نواحي تلمسان[4] وكان القمح الجزائري ممتازا ينافس محاصيل الدول الأخرى في الأسواق العالمية، ويؤكد ذلك شالر بقوله: " وهذا القمح مشهور في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته لصنع " المكارونة " وغير ذلك من أنواع العجائن"[5]، وقد شجع الباي محمد الكبير إنتاج الحبوب في الناحية الغربية بتشجيعه تصديرها نحو الخارج، و معلوم أن الاهتمام بالحبوب قد ازداد منذ عهد هذا الباي والباي صالح في الشرق، أمّا الخضر والفواكه،

---

[1] - THAINVILLE: **OP. CIT**, P144.

[2] - DEPARADIS: **OP. CIT**, P98.

[3] – نوشي وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تعريب: رابح سطنبولي وآخرون، الجزائر: مكتب قصر المنشورات الجامعية، 1984، ص 142.

[4] - DESTRY (S): **Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours**, Edit 3, Toursadmame et cie, imprimeuse, Librairies, 1845, p 132.

[5] – شالر: **المصدر السابق**، ص 30.

فكانت تزرع في البساتين الواقعة بضواحي المدن[1] وفحص مدينة الجزائر حيث نجد بعض الأراضي تنتج من أجل السوق.

بينما اختصت المناطق الجبلية الواقعة في شمال البلاد بزراعة الأشجار المثمرة كالتين والزيتون وغيرها[2]. وكان التين يجفف ويباع في مختلف جهات البلاد، كما يصدر منه نحو الخارج مثل الزيت.

وكانت المنطقة الواقعة بين الأطلسين التلي والصحراوي وشط الحضنة والحدود المغربية هي المنطقة الرئيسية لتربية الماشية خاصة الضأن منها، أما في جنوب الأطلس الصحراوي فانصب اهتمام السكان هناك على تربية الماشية، من أغنام وإبل وكذا إنتاج التمور، واكتست خاصة تربية الإبل أهمية لكون هذا الحيوان وسيلة نقل ومادة استهلاك، فكانت الجزائر تربي أعدادا كبيرة منه.

كانت الجزائر تنتج من المحاصيل الصناعية التبغ الذي كان يزرع في عنابة والجزائر، وكانت كمياته هامة وهو صالح للتدخين[3]، كما أدخل الأندلسيون زراعة القطن وانتجوه في مستغانم، يذكر حمدان خوجة انه كان ينتج هو نفسه القطن في سهل متيجة وأن زراعته لم تكن معروفة لدى العرب[4]، وأدخل الأندلسيون أسلوب تربية دودة القز وأنتجوا الحرير في القليعة وشرشال وأدخلوا العناب للبلاد، وقد اشتهرت بإنتاجه ناحية عنابة، ويذكر برادي أن الأرز كان يزرع في مليانة وأنه شرع في زراعته في وادي مينا في أواخر القرن الثامن عشر، وأن إنتاجه يبلغ في المنطقتين ما بين 5 آلاف و 6 آلاف قنطار، وان تلك الكمية كانت تكفي حاجة البلاد، حتى أن الأوجاق الذي كان يستهلك أرز مصر لم يعد يستورده. يشير برادي من جهة أخرى إلى أن أرز مليانة كان أجود من أرز مينا[5]، وإلى جانب الزراعة هناك ثروة غابية هائلة، لكن مع مرور الوقت،

---

[1] – نوشي: **المرجع السابق**، ص 144.

[2] – **نفسه**، ص 146.

[3] - برادي: **المرجع السابق**، عدد 39، ص 288.

[4] - حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص 88.

[5] - برادي: **المرجع السابق**، عدد 39، ص 287.

عرفت الغابات تدهورا كبيرا، وذلك لاستغلالها المتزايد لصناعة السفن وبناء المنازل واستخراج الفحم.

أمّا عن أنواع ملكية الأراضي الزراعية الموجودة في الجزائر، فكانت أنواعها عديدة، منها: الملكية الخاصة، وملكية الدولة أو البايلك، وملكية الأوقاف، وملكية العرش.[1]

ومهما كانت أنواع الملكيات الزراعية بالجزائر خلال العهد العثماني، " فإنّ استغلالها تميز بالضعف الكبير في المستوى التقني لأدوات العمل. فالجميع يستعمل الآلات البسيطة كالمحراث الخشبي (محراث إفريقيا الرومانية الذي لم يخضع لأي تعديل) والمنجل البسيط الذي يعود لنفس العهد وقنوات الري التي تعود إلى القرن الحادي عشر والالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة أو إلى ترك الأرض بورا لمدّة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها، وهذا ما جعل أغلب الملكيات تعاني الإهمال وتنتشر فيها المستنقعات، مثل سهل وهران وعنابة والجزائر".[2]

لم يكن نشاط الفلاحين مقصورا على الزراعة فقط، بل يشمل تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام والماعز والخيول والنحل، وكان عدد الأغنام يصل أحيانا إلى سبعة أو ثمانية ملايين رأس[3]**، مما يدل على أنّ البلاد كانت تنتج كميات كبيرة من اللحوم والأصواف والجلود، كما أن الأرقام المذكورة تعطينا صورة واضحة عن أهمية الإنتاج الحيواني، إذ كانت الجزائر تصدر سنويا من ميناء مدينة الجزائر إلى أوروبا حوالي 20 إلى 25 ألف قطعة جلدية و 7 إلى 8 آلاف قنطار من الصوف**

---

[1] – صلاح العقاد: **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر، قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية، العدد 0**، ص 159.

أنظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر ...، المرجع السابق**، ص 87.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: **ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف**، أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء الأول، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 ، ص 218.

[3] - JULIEN: **OP.CIT** , p8.

الآتية كلّها تقريبا من منطقة التيطري. مع العلم أن الماشية قد عاشت على الطبيعة، أما ميناء عنّابة، فكان يصدر 10 إلى 12 ألف قنطار من الصوف ، وكان هذا في سنة 1788م.[1]

بينما ورد في تقرير" بوتان ــ BOUTIN " الفرنسي عام 1808م، أنّ الشركة الملكية الإفريقية اشترت من ميناء عنّابة 16 ألف قنطار من الصوف.[2]

وإلى جانب الإنتاج الحيواني، كانت الجزائر تصدر كميات كبيرة من الحبوب إلى أوروبا، فقد صدرت في عام 1788م حوالي 150 حمولة من القمح والشعير والخضر الجافة،[3] وبالإضافة إلى كل هذه المواد، كانت الجزائر تصدر مواد أخرى، كالشموع والخمور والتمور والزيت والتبغ والموالح والعنب والجوز والحيوانات، كالأبقار والأغنام، ورغم تمتع الجزائر بإمكانيات زراعية هامّة، فإنّ استغلالها كان محدودا، إذ ترك أكثر من نصف الأراضي الخصبة بورا،[4] أمّا الجزء الباقي منها، فكان يستغل بطريقة وأساليب تقليدية، لم تحاول إدخال تقنيات زراعية حديثة، وتطوير وسائل الإنتاج، كما أنّها لم تعمم بناء السدود،[5] وقد كانت لهذه الوضعية انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي.

ومنه فرغم المحاولات التي قام بها الأتراك وخاصة البايات منهم بهدف تحسين الفلاحة الجزائرية إلا أن هذه المحاولات جاءت متأخرة ولم يكن الهدف منها أكثر من ضمان موارد لخزينة الدولة، لما أخذت موارد القرصنة تتراجع والحاجة لتصدير المنتجات الزراعية تزداد.

---

[1] - DEPARADIS: **OP. CIT** , pp 8.

[2] - **IBID**: p 125.

[3] - BOUTIN Colonel: **Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger**, pub par G.ESQUER, Paris, Champion, 1927, p78.

[4] - JULIEN: **OP. CIT**, p7.

[5] – فارس: **المرجع السابق**، ص 98.

أسباب عرقلة نمو الزراعة وتطورها: عرفت الزراعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني عدّة صعوبات، ممّا عرقل نموها وتطورها، ويمكن حصر تلك الصعوبات في النقاط الآتية:

1 ــ السياسة الضريبية: انخفضت موارد البلاد الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدّى إلى ارتفاع قيمة الضرائب التي كانت قد قرّرتها الدولة على الفلاحين، اعتقادا منها أنّ هذا الإجراء يعوض لها ما فقدته القطاعات الأخرى، فأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ، مما جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية لينسحبوا إلى الجبال والصحارى، فارين من جباة الضرائب.[1]

" وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغنى وأخصب الأراضي، وأصبحت مهجورة وجرداء".[2]

2 ــ الثورات وحركات التمرد الداخلية: شهدت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر ثورات وحركات التمرد داخلية ألحقت أضرارا بالغة بالأراضي الزراعية، كما أرغمت الفلاحين على وقف نشاطهم لعدم توفر الأمن[3] في المناطق الريفية.

3 ــ الكوارث الطبيعية: أدّت الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى تدهور القطاع الزراعي. وقد تمثلت هذه الكوارث في سلسلة الزلازل التي تسببت في خسائر مادّية وبشرية، نذكر منها زلزال مدينة وهران 1790م، زلزال مدينة عنّابة 1815م، زلزال مدينة الجزائر 1818م، زلزال البليدة ومتيجة 1825م. وإضافة إلى هذه الزلازل، كانت البلاد تمر بفترات من الجفاف وزحف الجراد[4] التي كان يترتب عليها انتشار المجاعة. وقد

---

[1] – شالر: **المصدر السابق**، ص 59.

[2] – بلحميسي: **سياسة الضرائب بالجزائر ...**، ص 209.

[3] – محمد الصالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق: رابح بونار، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 31.

[4] – نفسه ، ص 28.

أنظر أيضا: الزهار: **المصدر السابق**، 117 وكذلك=

أدّى الوضع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق، إذ بيع الصاع الواحد من القمح بثمانية وعشرين فرنكا.[1] ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل كلّها، انتشار الأوبئة كالطاعون،[2] الذي تسبب في هلاك عدد كبير من السكان، ممّا أدّى إلى نقص الأيدي العاملة. " لقد أدّى وباء عامي 1817 ــ 1818م إلى هلاك ثلثي سكان مدينة عنّابة، التي لم يعد يتجاوز عدد سكانها بسبب هذا الوباء خمسة آلاف نسمة، كما تضررت به أغلب الجهات الجبلية والصحراوية ".[3]

وخلاصة القول، إنّ القطاع الزراعي كان بإمكانه أن يلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، نظرا للإمكانيات الضخمة المتوفرة، لكن العوامل البشرية والطبيعية التي ذكرناها كانت سببا في عرقلة التنمية الزراعية، ورغم ذلك كان بإمكان البلاد أن تحسن الوضعية لو عرفت كيف تعالج بعض العوامل التي يتسبب فيها الإنسان، كالثورات وحركات التمرد الريفية، وطريقة جمع الضرائب.

القطاع الصناعي:

كانت الصناعة يدوية بعيدة عما وصلت إليه الصناعة الأوروبية حتى قبل الثورة الصناعية فتعمقت الهوة بين الجزائر وأوروبا أكثر مع ظهور تلك الثورة، كانت الصناعة موزعة بين الريف والمدينة، فالصناعة في الريف كانت تلبي حاجيات سكانها أساسا أما صناعة المدينة فكانت تلبي الحاجات الأساسية لسكان المدن وكماليات الفئات المحظوظة، التي لم تكن تكتفي بالمنتوجات المحلية

= **letre de M.DEVAL au Duc De Richelieu** C.C. Alger 1817 - 1818, 43, AR. M.R.E France.

ورد في تقرير دوفال، أن سربا من الجراد أتلف كل أراضي الجزائر، مما أدّى إلى انتشار المجاعة وارتفاع أسعار الخبز.

[1] – حمدان بن عثمان حوجة: **المصدر السابق**، ص 28.

[2] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 142.

[3] – سعيدوني: **الأحوال الصحية ...، المرجع السابق**، ص 105.

بل تستورد المنتوجات الخارجية الأوروبية بصفة خاصة، لم تصل الجزائر في هذا العهد إلى تكوين مراكز صناعية في المدن قادرة على قيادة النشاط الاقتصادي، وإذا كان هناك تخصص بين الجهات فإن الظروف الطبيعية هي التي فرضت ذلك، حيث عرفت الجزائر في العهد العثماني صناعة تقليدية كانت تستمد خامتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي والحيواني، ممّا جعل إنتاجها هي الأخرى متنوعا. فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة. وكان جزء من الإنتاج يستهلك محليا، والجزء الآخر يصدر إلى الخارج. وقد تصدرت صناعة النسيج الطليعة، نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير. وكانت المدن والقرى الجزائرية تنسج الزرابي والحياك والبرانس، إلاّ أن أجود الزرابي كانت تنسج في قلعة ابن راشد.[1] كما اختصت مدينة قسنطينة بنسج الحياك.[2]

وعلاوة على هذه المنسوجات، انتشرت صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل والشالات، وهذه المنتجات الحريرية تباع بأسعار أغلى قليلا من مثيلتها من المنتجات الفرنسية والإيطالية، لأنّ المنتجات الجزائرية أجمل وأمتن وألوانها جميلة ودائمة. وعلى العموم، لا توجد بضاعة أوروبية تفوق المنتجات الجزائرية في هذا المجال.[3]

كما كانت الجزائر تنتج الشواشي،[4] إلاّ أنّها كانت أقل جودة من تلك التي تنتجها تونس.[5]

وبالإضافة إلى صناعة النسيج، عرفت الجزائر صناعة دباغة الجلود التي تصنع منها السروج والأحذية وغيرها.

---

[1] - DEPARADIS: **Op. CIT**, p 122.

[2] - **IBID**. P123.

[3] – شالر: **المصدر السابق**، ص 93.

[4] – نوع من أغطية الرأس للرجال.

[5] - DE PARADIS: **OP. CIT**, P121.

وقد اختصت مدينة الجزائر وتلمسان وقسنطينة بصناعة الحلي الذهبية، إلاّ أنّ هذه الصناعة كان يحتكرها اليهود.[1]

بينما اختصت قرى جرجرة بصناعة الحلي الفضية. وبالإضافة إلى هذه الصناعات، مارس المجتمع الجزائري كلّ الأنشطة الصناعية المعروفة، كصناعة الفخار والحدادة والنجارة والأسلحة والبارود والأدوات الزراعية وبناء السفن وسك النقود.[2] وكانت هذه الصناعات متفاوتة من حيث الجودة من مكان إلى آخر.

والملاحظ أن ّالصناعة في الجزائر كانت تحتفظ بطابعها التقليدي نظرا لعدم محاولة تطويرها والنهوض بها، كما أنّ الصناعة تعرضت هي الأخرى إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة. ولّما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، كما أشرنا، فقد كان للتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي والحيواني انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي. فعندما قلّ الإنتاج الزراعي والحيواني، ارتفعت أسعار المواد الخام، ممّا جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية، فاضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج وارتفاع أسعار خامتها. هذا بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي كان يدفعها الصناع على مصنوعاتهم.[3]

ومن أهم العوامل التي أضعفت أيضا الصناعة، استيراد المصنوعات الأجنبية التي تنافس مثيلتها المحلية.[4]

---

[1] - (R.) LESPES: **Alger étude géographie et d'histoire urbaines**, lib. F. Alcan, Paris, 1930, P162.

[2] – يحي بوعزيز: **الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر**، مجلة الثقافة، العدد 80، السنة 1984، ص 169.

[3] – سعيدوني: **النظام المالي ...، المرجع السابق**، ص 37.

[4] - LESPES: **OP. CIT**, P 162.

القطاع التجاري:

مهما كانت الثروة الزراعية والصناعية التي تزخر بها البلاد، فإنّها لم تكن كافية للنهوض بالاقتصاد الوطني، إن لم يكن هناك نشاط تجاري مكمل وموازي لها، فلذا مارس الجزائريون في العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا حتّى أصبح من الدعائم الرئيسية للاقتصاد الجزائري، ويتجلى ذلك في العدد الهائل من المحلات التجارية والأسواق التي كانت منتشرة عبر مختلف المدن الساحلية والداخلية.

ومهما كانت أهمية التجارة الداخلية، فإنّها تبقى استهلاكية ومحدودة الربح والنجاح إذا لم تكن هناك تجارة خارجية مكملة لها. ونظرا لأهمية هذا الارتباط، فإنّ التجارة الجزائرية لم تكن مقصورة على المستوى الداخلي فقط، بل امتدت إلى ما وراء الحدود، فلذا انقسمت التجارة الجزائرية إلى نوعين:

أوّلهما: التجارة الداخلية التي كان يقوم بها الأهالي في غالب الأحيان، وثانيهما التجارة الخارجية التي كان يمارسها الأجانب وبعض الأهالي.[1]

وقد أدّى تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي إلى ازدهار النشاط التجاري داخليا وخارجيا. فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية هامّة يؤمّها الأهالي من مختلف القرى لشراء حاجاتهم الضرورية وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي. كما كانت مرتبطة هي الأخرى ارتباطا وثيقا بالأرياف باعتبارها مصدر لتموينها بالمواد الغذائية. فكانت مدينة الجزائر تأتيها المواد الغذائية من المناطق المجاورة لها، كالبساتين الساحلية ومتيجة وشرشال والبليدة وحتّى من المناطق الجنوبية.[2]

وقد ساعدت هذه الحركة على خلق نوع من التكامل بين المدن والأرياف. فكانت كلّ قبيلة تأتي بإنتاجها إلى أسواق المدن لتتم فيها المبادلات التجارية. فكان الفلاحون في شمال البلاد يأتون

---

[1] – محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري ما بين 1792 – 1830**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص 64 - 65.

[2] - LESPES: **OP. CIT**, P 162.

إلى أسواق المدن بالحبوب والمواشي والجلود والأصواف ويأخذون في المقابل المواد والمصنوعات التي لا ينتجونها في مناطقهم، بينما كان سكان الصحراء يقدمون إلى الشمال محملين بالتمور والأصواف المغزولة ويأخذون الصوف الخام والحبوب والأغنام والزبدة. وكانت هذه المبادلات تتم في مواسم الحصاد حيث تكثر الحبوب في الأسواق الشمالية وتنخفض أسعارها.[1]

وكانت أهم المراكز التجارية تقع في مدينة الجزائر وقسنطينة وتلمسان ووهران بعد تحريرها من الإسبان عام 1792م.[2]

ولقد كانت للجزائر علاقات تجارية مع الدول الجنوبية، كمالي والنيجر ونيجيريا التي كانت تعرف بالسودان الغربي. وكانت القبائل الصحراوية هي التي تتولى التجارة مع هذه الأقطار. وقد أنشئت عدّة محطات تجارية هامّة عبر الصحراء. فكانت المواد تنقل من شمال البلاد إلى متليلي في الجنوب، ومن هناك تنقلها الشعانبة لتوصلها إلى أسواق المنيعة، ومنها يحملها رجال الطوارق والخنافسة إلى تومبكتو في مالي. وكانت المواد المصدرة تشمل المصنوعات الأوروبية والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية والبهارات والحبوب والشحوم وغيرها. بينما كان أهل الصحراء، يستوردون التبر والعبيد وريش النعام وجلود البقر الوحشي والعاج وغيرها.[3]

أمّا عن العلاقات التجارية بين الجزائر وباقي دول المغرب العربي، فقد عرفت هي الأخرى نشاطا واسعا، إلاّ أنّ أكثر المبادلات كانت تتم مع تونس فكانت القوافل ترحل يوميا من قسنطينة والواحات الجزائرية (وادي سوف وتقرت وورقلة) متجهة إلى المدن التونسية نفطة وغدامس وتونس العاصمة.[4]

---

[1] - (M.E.) CARRTTE: **Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états Barbaresques**, imp. Du Roi, Paris, 1844, P 14.

[2] - (E) EMERIT: **LES LIASONS terrestres entre le Soudan et l'Afrique du nord au XVIIIé s. extrait des travaux de l'institut de recherches Sahariens**, T. XI, p 37.

[3] - Carette et Warnier : **Description et division de l'Algérie**, Hachette, Paris, 1847, PP 26 - 27.

[4] – الزبيري: **التجارة الخارجية** ...، ص 159.

وكانت المواد المصدرة من الجزائر إلى تونس متنوعة، منها: الأقمشة الصوفية والعادية والتمور والجمال وغيرها. أمّا المواد المستوردة، فهي مواد البزارة والعطرية والأقمشة الحريرية والمصنوعات الأوروبية والحياك الخفيفة والأسلحة والكبريت وغيرها. بينما كانت المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى ضعيفة نسبيا، فكان معظمها يتّم بين وادي ميزاب والأبيض سيدي الشيخ وتلمسان ووهران من الجانب الجزائري، وفاس ومكناس وتيطوان، من الجانب المغربي.[1]

أمّا عن المواد المصدرة والمستوردة، فتكاد تكون نفس المواد المتبادلة بين تونس والجزائر، إلاّ أنّ أكثر الجلود والأحذية كانت تأتي من المغرب الأقصى.

ومهما قيل عن العلاقات التجارية السودانية والمغاربية، فإنّها تكاد لا تمثل شيئا إذا قارناها بتلك العلاقات التي كانت تربط الجزائر بدول أوروبا، لقد كانت معظم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع الدول الأوروبية، وساعد موقعها الممتاز المطل على البحر المتوسط على أن تلعب موانئها دورا تجاريا هامّا، وذلك منذ وقت مبكر. وقد ورد في الوثائق الفرنسية أنّ فرنسا كانت أوّل دولة أوروبية تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، إذ يرجع تاريخ وجودها في سواحل إفريقيا إلى القرن الثالث عشر. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتعزز يوما بعد يوم. وقد كانت بلدية مرسيليا آنذاك، تمثل مصالح فرنسا في الجزائر، ممّا جعلها تبرم اتفاقية تجارية وملاحية في القرن الرابع عشر مع سلطان بجاية خالد بن زكريا،[2] الذي سمح لها بأن تعين قنصلها في مدينته. وبناء على هذه الاتفاقية أصبحت سفن مرسيليا تتوافد على الموانئ الجزائرية محملة بالقصدير والجوخ والخردوات، وترجع إلى مرسيليا معبأة بالجلود والصوف والزيت والشموع.[3]

---

[1] - CARETTE: **Du commerce de l'Algérie…, OP. CIT**, P 32.

[2] - (A.) DEVOULX: **Les archives du consulat général de France à Alger**, Alger, 1865, P2.

[3] - BOYER: **LA VIE QUOTIDIENNE** ... , p 13.

وهكذا عرفت العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية تطورا ملحوظا، خاصة بعدما دخلت الجزائر تحت الحكم العثماني، إذ سمح السلطان العثماني سليمان (1520 ــ 1566م)[1] في عام 1561م للتاجرين من مرسيليا، هما " طوماس لنش ــ LENCHES و " كارلين ديدي ــ C.DIDIER " بتأسيس مؤسسة تجارية ومحطة لصيد المرجان شرق مدينة عنّابة التي عرفت في التاريخ بـــ " حصن فرنسا ــ Bastion de France.[2]

لقد سمح هذا الامتياز الذي حصل عليه التاجران بالحصول على أرباح طائلة، إلاّ أنّه ما لبثت مؤسستهما أن توقفت عن ممارسة نشاطها نتيجة الخلافات التي طرأت بين التاجرين وأهالي المنطقة.

وبالرغم من شدّة الخلافات بين البلدين، فإنّ فرنسا تمكنت من استرجاع ممتلكاتها، وتم لها ذلك بمقتضى الاتفاقية التي أبرمتها مع الجزائر في 19 سبتمبر 1628م.[3]

وبناء على هذه الاتفاقية ، سمح للقائد الفرنسي" صانصون نابولون ــ S.NAPOLON بإعادة تنظيم المؤسسات الفرنسية في الجزائر،[4] إلاّ أنّ العلاقات التجارية الفرنسية كانت غير مستقرّة، خاصة في العهود الأولى، إذ كانت تتعرض باستمرار إلى الانقطاع، لكن فرنسا كانت دائما تحرص على إبقاء مصالحها في الجزائر، نظرا للأرباح الطائلة التي كانت تحصل عليها. وقد أبرمت فرنسا

[1] – تحالف مع ملك فرنسا فرنسوا الأول ضد ملك أسبانيا شارل الخامس.

[2] - DEVOULX: **OP. CIT**, P4.

[3] - BOYER: **OP. CIT**, P13.

[4] - GARROT: **OP. CIT**, P 473.

عدّة اتفاقيات ومعاهدات للحفاظ على تلك الامتيازات.[1] كما كانت تلجأ أحيانا إلى استعمال القوّة العسكرية.[2] وقد تجلى ذلك في الحملات العسكرية التي كانت تشنها ضدّ الجزائر.

ومهما كان من أمر، فإنّ التجارة الجزائرية الفرنسية قد وصلت إلى ذروتها في القرن الثامن عشر، وذلك لما أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما في 22 فبراير عام 1741م، نص على تأسيس الشركة الملكية الإفريقية.[3]

وكان من أهم الأهداف التي رسمت لهذه الشركة، استغلال خيرات الجزائر بشكل أوسع ومنظم، ومنع التغلغل الإنجليزي إلى سواحل إفريقيا.[4]

وقد تمكنت هذه الشركة أن تحتكر معظم المواد التي كانت تنتجها الجزائر، ممّا ساعدها على جني أرباح طائلة وتحقيق نجاح كبير. واعترافا بكسبها الطائل، نقشت الشركة في عام 1776م على ميدالية ذهبية الجملة التالية " مرسيليا تغنى بثروات إفريقيا ".[5]

ويمكننا أن ندرك ذلك الدور الهام الذي قامت به الشركة الملكية فيما ورد في التقرير الذي أعدّه " جيل جوتي ــ JULES GOUTIER " صيرفي مرسيليا حيث قال: " إنّ الشركة الملكية الإفريقية كانت تمتلك ممتلكات هامّة في الأراضي الجزائرية والتونسية، وقد تمكنت بفضل المعاهدات التي كانت تبرمها مع حكام تلك الدول من الحصول على كميات كبيرة من الحبوب والأصواف والجلود والمرجان الخام الذي كان يصدر إلى فرنسا فقط. وقد وفرت هذه التجارة

---

[1] – لمزيد من التفاصيل عن المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا، أنظر د. جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا ..، المرجع السابق.**

[2] - Traités divers pays d'Europe, précise des **traités entre la France et Alger** et des expéditions entreprise centre cette Régence, par Desgranges, copie N89, Paris 10 Juin 1827, AEBIII322, A.N.P. France.

[3] – **الزبيري: التجارة الخارجية ...، المرجع السابق**، ص 195.

[4] – **نفسه**، ص 196.

[5] – جوليان شارل أندري: **المرجع السابق**، ص 362.

لفرنسا المواد الضرورية التي أنقذت المنطقة الجنوبية منها أكثر من مرّة من المجاعات. كما شجعتها هذه التجارة على الرفع من عدد قطع أسطولها، وتكوين أجيال من الملاحين، الذين كسبوا حرفة صيد المرجان الواقع في تلك السواحل. وكلّما قامت الشركة بتجديد معاهداتها مع الجزائر وتونس، تتدخل انجلترا وإسبانيا لعرقلة سير المعاهدات، وذلك قصد الاستيلاء على ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، إلاّ أنّ الشركة استطاعت الاحتفاظ بها حتّى عام 1790م بفضل صداقة حكام الجزائر وتونس".[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى ذلك الدور الهام الذي قامت به غرفة مرسيليا التجارية التي سمحت لها صلاحياتها العديدة بأن تتدخل مباشرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فكانت تتولى مهمّة دفع رواتب القناصل ورعاية شؤون المواطنين الفرنسيين في الجزائر. كما كانت تدفع الهدايا إلى الحكومة الجزائرية قصد الحصول على تسهيلات تجارية.[2]

نلاحظ أنّ معظم المبادلات التجارية كانت تقوم بها الشركة الملكية الإفريقية وغرفة مرسيليا التجارية، بينما كان دور باقي المواطنين الفرنسيين ضعيفا، خاصة إذا علمنا أنّ المقيمين في الجزائر لم يكن عددهم يتجاوز في يوم من الأيام 22 مواطنا.[3]

وقد عرفت الشركة الملكية بعض الصعوبات في أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة القرار الذي أصدره المجلس الوطني الفرنسي، الذي خول لكل الفرنسيين حرية التجارة وصيد المرجان في سواحل شمال إفريقيا. وقد أضر هذا القرار بمصالح الشركة الملكية، إذ لم تعد تمارس التجارة بمفردها، ممّا أدّى إلى وقف نشاطها نهائيا في عام 1793م[4] ومن ثمّ إنشاء الوكالة الوطنية الفرنسية

---

[1] - **Traités divers pays d'Europ**, " Mémoire sur la Cie d'Afrique, par JULES GOUTIER, Banquier de Marseile ", AEBIII 322 , A.N.P. France.

[2] - BOYER: **La vie quotidienne...,** P14.

[3] - **Etat des Français et protégés résident en Levant et Barbarie 1756 – 1830**, AEBIII, A.N.P. France.

[4] – الزبيري: **التجارة الخارجية ...، المرجع السابق**، ص 204.

على غرار الشركة الملكية المفلسة لمواصلة المبادلات التجارية. إلاّ أنّ هذه الوكالة لم تعمر كثيرا لظهور خلافات بين الجزائر وفرنسا، نتيجة حملة نابليون على مصر عام 1798م. وقد ترتب على هذا الخلاف إلغاؤها نهائيا في عام 1801م.[1]

وفي عام 1807م، قرّر الداي أحمد منح ممتلكات فرنسا في عنّابة والقالة للإنجليز، والقل وجيجل لبكري اليهودي.[2]

ولم تتمكن فرنسا من استرجاع ممتلكاتها إلاّ في عام 1817م،[3] بسبب توتر العلاقات بين الجزائر وانجلترا، ولكن ما لبث أن ضاعت منها مرّة أخرى نتيجة خلافاتها مع الجزائر عام 1827م.

ففي الواقع، لا يرجع ضعف نشاط الفرنسيين في شمال إفريقيا إلى هذه الأسباب فقط، بل هناك سبب آخر تمثل في ظهور اليهود كقوّة تجارية على مسرح الأحداث، إذ عرفوا كيف يحتكرون معظم المبادلات التجارية في مختلف موانئ البحر المتوسط. وقد اتخذوا مدينة ليفورنة الإيطالية مركزا لتجارتهم، ممّا جعل هذه المدينة في فترة قصيرة تنافس مرسيليا.

لم تكن العلاقات التجارية الجزائرية مقصورة على فرنسا فحسب، بل شملت معظم الدول الأوروبية والمشرقية. فكانت الجزائر تصدر منتجاتها إلى هذه الدول، وتستورد الأسلحة والذخيرة واللوازم الضرورية لصناعة السفن.[4]

---

[1] – الزبيري: **التجارة الخارجية ...، المرجع السابق** ، ص 225.

[2] - THAINVILLE: **OP. CIT**, P 125.

[3] - **Le Moniteur universel**, Mardi 20 AVRIL 1830 , M. et D. Algérie 1825 - 1830, T.11, AR.M.R.E. France.

[4] - LESPES: **OP. CIT**, P 158.

ويشير الجدول التالي إلى صورة جزئية لحجم المبادلات التجارية في مطلع القرن التاسع عشر، السفن المتجهة من الجزائر إلى مرسيليا وليفورنة.[1]

اسم السفينة	تاريخ خروجها من الجزائر	مكان وصولها	نوعية بضاعتها
لوموواز	1 يونيو 1812	مرسيليا	ريش النعام
لوموواز	10 فبراير 1813	مرسيليا	الشموع، العاج
موساوي	3 مارس 1814	ليفورنة	القطن، الملح
لامادلين	25 يونيو 1814	مرسيليا	
سيون	27 يونيو 1814	مرسيليا	
لاتور عزيزة	19 يونيو 1814	مرسيليا	

والجدير بالذكر أنّ القناصل الفرنسيين كانوا يتتبعون ويراقبون عن كثب كلّ النشاطات التجارية التي كانت تتم في مختلف الموانئ الجزائرية، كما كانوا يرسلون تقارير مفصلة إلى مختلف الهيئات الفرنسية.

[1] - **copie du manifeste des marchandises** envoyé par M. D. Thainville, chargé d'aff.à Alger à M. le Ministre du commerce", Rapports des Consuls, dossier Alger, F.12, A.N.P. France.

حجم الصادرات بين الجزائر وموانئ أوروبا خلال ثلاثة أشهر من عامي 1816 ــ 1817م.[1]

السنة	عدد السفن	وزن البضائع	القيمة المالية	جنسية السفن
الصادرات 3 أشهر عام 1816	20	2985	680000 فرنك 1762500 ف	مغربية. جنوية
الواردات //	27	4101		فرنسية
الصادرات 3 أشهر عام 1817	15	2055	849000 ف	يونانية
الواردات //	14	1887	ف	عثمانية

نلاحظ أنّ الضعف الذي تعرضت له الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، لم يكن مقصورا على القطاع الزراعي والصناعي فقط، بل شمل أيضا القطاع التجاري بفرعيه الداخلي والخارجي. ويمكن أن نعتبر هذه النتيجة منطقية نظرا للترابط والتكامل الذي كان موجودا بين مختلف قطاعات الزراعة والصناعة. أمّا العوامل التي أثرت في التجارة الداخلية والخارجية، فهي تتلخص فيما يلي:

1 ــ أنّ الضعف الذي أصاب الدولة في أواخر القرن الثامن عشر جعلها غير قادرة على مراقبة المبادلات التجارية التي كانت تتم في المناطق الداخلية البعيدة أو الواقعة على الحدود الشرقية والــغربية، وعلى سبيل المثال، كانت معظم أرباح تجارة الحــدود يستفيد منهــا تجار مدينة فاس

[1] - **Rapport de M. DEVAL**, C.C. Alger, 1817 - 1818, T.43, AR. M.R.E. France.

المغربية، كما أنّ عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية قد انخفض بسبب الضرائب التي فرضتها الدولة على أصحابها، إذ لا يسمح للقوافل بالدخول إلى مدينة وهران، إلاّ إذا دفع أصحابها ثلاثين ألف بوجو،[1] على شكل هدايا، كما كان الباي يتمتع وحده بحق شراء بضائعهم، وذلك طبقا لنظام الاحتكار الذي أقرته الدولة.

2 ــ كانت الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضتها الدولة على المحلات التجارية والأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلت مسار الحركة التجارية.

3 ــ كان لنفوذ اليهود المتزايد في أواخر القرن الثامن عشر أثره السلبي على التجارة الداخلية والخارجية، إذ سمحت لهم مكانتهم بالسيطرة على جانب كبير من النشاط التجاري، فكانوا يرسلون قوافل محملة بالحرير والأقمصة والمصنوعات الأوروبية إلى مختلف المدن الجزائرية.[2] وقد ترتب على هذا الوضع، أن فقدت الجزائر جزءا من عائدات التجارة.

فإذا تمكنت الجزائر من التحكم النسبي في التجارة الداخلية، فإنّها عجزت عن فرض سيطرتها على التجارة الخارجية، إذ كانت معظم أرباحها يستفيد منها اليهود الأجانب.[3]

4 ــ كان للنظام الاحتكاري الذي أقرته الدولة على بعض المواد الأوّلية أثر سلبي على التجارة الداخلية والخارجية، أو بالأحرى على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما جعل " شالر " يقول: " إنّ نظام الاحتكار الذي اعتمدته (الحكومة) في جميع المرافق وحظرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج قد أدّى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة قضاء مبرما ".[4]

---

[1] - EMERIT: **Les Liaisons**..., **OP. CIT**, P38.

[2] - LESPES: **OP. CIT**, P162.

[3] – الميلي: **المرجع السابق**، ص 310.

[4] – شالر: **المصدر السابق**، ص 98.

ولاشك أنّ الجزائر كانت تهدف من وراء هذا النظام الاحتكاري إلى ضمان معيشة المواطنين، وحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي، ولكن يبدو أنّها لم تحقق هذا الهدف، إذ معظم الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام، كانت تذهب إلى تجار اليهود والشركات الأجنبية.

ويرجع سبب فشل الحكومة الجزائرية في سياساتها الاحتكارية إلى اقتصار دورها على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية.[1]

5 ــ كانت السفن التجارية الجزائرية تتعرض للتفتيش من قبل الدول الأوروبية قصد إلقاء القبض على ربانها باعتبارهم مسيحيين مرتدين، لذا فضل الملاحون الجزائريون التنقل بأساطيل حربية لحماية أنفسهم من الأخطار التي كانوا يتعرضون لها، وبالتالي تركوا التجارة لبعض الأهالي يتولون أمرها، إلاّ أنّ الأهالي أيضا، كانوا يتعرضون لمضايقات من قبل الدول الأوروبية، إذ لم تكن تسمح لهم بممارسة التجارة في مدنها والرسو في موانئها.[2]

وكانت الدول الأوروبية تبرر عملها بحجة أنّ الجزائريين قراصنة متنكرين في هيئة تجار. فرغم أنّ الجزائريين كانوا يتمتعون في معاملتهم التجارية بالصدق والأمانة، إلاّ أنّ الأوروبيين لم يتوقفوا عن مضايقتهم وطردهم حيثما حلّوا.[3]

ولم يكن طرد الجزائريين من الدول الأوروبية بسبب أنّهم كانوا قراصنة، كما زعم الأوروبيون، بل لأنهم كانوا ينافسونهم في التجارة، إذ عرفوا كيف يكسبون ثقة وود الزبائن الأوروبيين، الذين كانوا يتعاملون معهم، وممّا يؤكد ذلك ما ذكرته الوثائق أنّ تاجرا جزائريا ذهب

---

[1] – سعيدوني: **النظام المالي للجزائر** ...، المرجع السابق، ص 240.

[2] - (M.) EMERIT: **l'essai d'une marine… Op. Cit** , P 363.

[3] - **IBID**, P368.

إلى إحدى المستعمرات الفرنسية " لامارتينيك. **LAMARTINIQUE** " ليمارس التجارة، فتمكن من كسب ودّ سكانها، ممّا أزعج حاكم تلك المستعمرة، فأمر بالقبض على التاجر، وطرده من هناك.[1]

ويمكن أن نستخلص من تلك الوثيقة نتيجتين هامّتين

أوّلهما: أنّ نشاط التجار الجزائريين لم ينحصر في البحر المتوسط، بل امتد إلى المستعمرات الأوروبية في المحيط الأطلسي.

ثانيهما: أنّ مضايقة التجار الجزائريين لم تكن مقصورة على الدول الأوروبية فقط، بل امتدت إلى المستعمرات، ولهذه الأسباب كلّها، أصبح الجزائريون غير قادرين على ممارسة نشاطهم التجاري بكل حرية، خاصة أنّ أسطولهم الحربي الذي كان يتولى حمايتهم قد فقد فعاليته في أواخر القرن الثامن عشر. وقد سمح هذا الخلل الذي وقع في التوازن الدولي بأن ينتقل النشاط التجاري إلى الأوروبيين، الذين عرفوا كيف يطورون وسائل ملاحتهم.[2]

وبعد هذا العرض لأهم الجوانب الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها، لم يبق لنا، إلا أن نعطي فكرة مختصرة عن موارد الجزائر المالية حتّى تكون لدينا نظرة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية.

الموارد المالية:

لقد أدّى نشاط الجزائر الاقتصادي إلى تنوع مصادر ماليتها التي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين هما:

1 ــ الموارد الثابتة: كانت هذه الموارد تأتي من مصادر متنوعة، منها الضرائب التي كانت مقررة على القطاع الزراعي، وهي أيضا متنوعة حسب تنوع الأراضي الزراعية من حيث ملكيتها ومحاصيلها ومساحتها، فكان أصحاب الملكية الخاصة، يدفعون ضريبة العشور والزكاة. بينما

---

[1] - Rapport, **lettre du citoyen Algérien Ibrahim au ministre de la marine** Fr; 28:01/1793, C.C. AEB1 38, A.N.P. France.

[2] – العقاد: **الأحوال الاجتماعية ...، المرجع السابق**، ص 143.

قررت رسوم الحكور على الفلاحين الذين كانوا يستغلون أراضي البايلك. أمّا أصحاب أراضي العرش، فكانوا يدفعون ضريبة الغرامة واللزمة والمعونة.[1]

وهناك عائدات البايلك التي تعرف بالدنوش،[2] التي كان يدفعها البايات، وهي نوعان منها تلك التي يدفعها الباي كلّ ثلاث سنوات أثناء قدومه إلى الجزائر،[3] ومنها تلك التي يدفعها خليفة الباي مرّة كلّ ستّة أشهر. ويمكن إدراج ضمن هذه الموارد، عائدات القيادات التي كانت تابعة مباشرة لدار السلطان، مقر الحكم. أمّا الضرائب الأخرى، فكانت تأتي من جزية اليهود، وحقوق كراء الشموع والجلود والأصواف والزيوت، ورسوم المحلات التجارية والنقابات المهنية، ومكوس الأسواق، والضرائب المقررة على الشركات الأجنبية، ورسوم الجمركية ورسو السفن في الموانئ الجزائرية.[4]

كان الأوروبيون يدفعون 5 % عن قيمة البضائع الواردة إلى البلاد، ويدفع المواطنون الجزائريون واليهود 10 %، بينما كانت الدولة تأخذ 2 % على البضائع المصدرة. وإضافة إلى هذه الموارد، كانت الدولة تفرض ضرائب إضافية متنوعة.[5]

2 ــ الموارد غير الثابتة: يرجع مصدر هذه الموارد إلى عائدات بيت المال التي كانت تحصل عليها من الأملاك العقارية التابعة للدولة، وكذلك من ممتلكات الأموات الذين ليس لهم ورثة

---

[1] - JULIEN: **OP. CIT**, P14.

أنظر أيضا: سعيدوني: **النظام المالي**...، ص 88.

[2] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 97.

[3] – كان البايات يقدمون إلى الجزائر مرة كل ثلاث سنوات لدفع عائدات بياليكهم وفي نفس الوقت يتم تجديد تعيينهم أو عزلهم نهائيا.

[4] - DE TASSY Laugier **: Histoire du royaume …, Op. Cit**, P300.

أنظرأيضا: DESTRY: **OP. CIT**, P 143

[5] – العقاد: **الأحوال الاجتماعية** ...، ص 151.

أنظر أيضا: BOUTIN: **OP. CIT**, P80

شرعيين،[1] أمّا بقية الموارد فكانت تأتي من الغنائم البحرية،[2] والإتاوات المقررة على الدول الأوروبية والولايات المتحدّة الأمريكية لضمان حرية الملاحة في البحر المتوسط، والهدايا التي كان يدفعها القناصل أثناء تعيينهم،[3] ثمّ فدية الأسرى المسيحيين والتغريمات المختلفة، ومبالغ الوظائف التي كانت تباع من حين لآخر.

أمّا عن المبلغ الإجمالي السنوي لعائدات الجزائر، فإنّه من العسير علينا تقديم رقم معين، ويرجع ذلك إلى تنوع العملة المتداولة في البلاد، حيث كانت الجزائر تتعامل بكل العملات الأجنبية، بالإضافة إلى عملتها المحلية، وإلى عدم حصول الدولة على كل العائدات، وإلى اختلافها من مصدر إلى آخر، إلاّ أنّ " دوطاسي ــ DETASSY " قد قدره في عام 1825م بـــ 641400 بياستر،[4] بينما حدده " شالر ــ SHALER " في عام 1822م بـــ 434800 دولار إسباني.[5]

والمؤكد، هو أنّ عائدات الجزائر قد بدأت تقل في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب التي أدّت إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويمكن

---

[1] - DE PARADIS: **OP. CIT**, P 183.

[2] - DEVOULX: **Les registres des prises maritimes,** Alger, Jourdan, 1872**,** P 9 et suite.

[3] – محمد بن الأمير عبد القادر: **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأحبار الجزائر**، شرح وتعليق: ممدوح حقي، بيروت: دار اليقظة العربية، 1964، ط2، ص 114 - 166.

أنظر أيضا: DE PARADIS: **OP. CIT**, PP 237 - 241

وكذلك:

(J.J.E.) ROY: **Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus recules jusqu'à nos jours,** AD. Mame et cie.. Tours 1859, P185

[4] - (J.) DUVAL: **l'Algérie tableau historique descriptif et statistique**, Hachette, Paris, 1859, PP 31 - 32.

[5] – شالر: **المصدر السابق**، ص 60، كذلك سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 126.

أن نضيف إلى تلك الأسباب الداخلية والخارجية سببا آخر، وهو أنّ الدولة لم تكن تحصل على تلك العائدات بكاملها، إذ كان جباة الضرائب والموظفون والبايات يحتفظون بجزء كبير من تلك الأموال أثناء جمعها.[1]

وقد قيل أنّ ميزانية باي وهران، وباي قسنطينة كانت تفوق ميزانية الداي.[2] ورغم كلّ ذلك، فإنّ الدولة قد اتبعت سياسة التقشف المحكمة، إذ لم تكن تنفق من عائداتها، إلاّ رواتب الجيش والموظفين والعمال والهدايا التي كانت ترسل إلى الباب العالي، كلّما تمّ تعيين داي جديد، أمّا فيما عدا ذلك، فسائر الأعمال كانت تنجز مجانا من قبل الأهالي.[3]

ولقد اقتصرت سياسة الحكام المالية على تكديس الأموال، ولم يحاولوا استثمارها وتوظيفها في مشاريع اقتصادية، ويعود ذلك إلى اعتقادهم أنّهم بتلك الطريقة سوف يتغلبون على الأزمات الاقتصادية، ومواجهة التطورات الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد. ولكن كانت كلّ توقعاتهم خاطئة، لأنّ تلك الأموال التي جمعوها وكدسوها استولت عليها فرنسا أثناء حملتها ضدّ الجزائر ونعني بذلك " كنز القصبة ". وحسب بعض الدراسات التي اعتمد أصحابها على الأرشيف الفرنسي، فإنّ قيمة المبلغ الذي استولى عليه الجيش الفرنسي، قدّر بخمسمائة مليون فرنك، وتمّ استثمار تلك الأموال في بناء مصانع في فرنسا، وتشييد مؤسسات اقتصادية.[4]

---

[1] - DESTRY: **OP. CIT**, P141.

أنظر أيضا: حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص 146.

[2] – نوشي: **المرجع السابق**، ص 138.

[3] – أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 – 1771م وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المكتبة المصرية بالجزائر، 1356 هـــ ، ص 198.

[4] - (P.) PEAN: **Main basse sur Alger Enquête sur un pillage**, Juillet 1830, P 139.

المبحث الرابع

الأوضاع الاجتماعية

صنف الأوربيون في دراستهم سكان الجزائر في العهد العثماني إلى عدّة مجموعات، معتمدين في ذلك على عنصر العرق. فمنهم من قسمهم إلى سبع مجموعات هي: الأتراك، الكراغلة، العرب، البربر، الأندلسيون، اليهود، السودانيون.[1]

ومنهم من حاول تقسيم هذه المجموعات إلى مجموعات فرعية، كما فعل " روي ــ ROY " حيث قسم الأتراك إلى عناصر تركية وإغريقية وصقلية وألبانية وغيرها.[2]

وبناء على هذا التقسيم، حاول الأوروبيون إبراز علاقات الصراع بين مختلف هذه المجموعات، وكانوا يرجعون أسباب الصراع إلى طبيعة الحكم العثماني الذي وصفوه بالاستبداد. وقبل الشروع في تحليل العوامل المؤثرة في الأوضاع الاجتماعية، يجب التوقف عند هذه الآراء لمناقشتها، فكل هذه التقسيمات التي وردت في الدراسات الأوروبية، تجعل الباحث يتساءل عمّا إذا كانت هناك دولة تضم شعبا من عرق واحد؟ فإذا حاولنا دراسة التركيبة السكانية لكل دولة قديما أو حديثا، فإنّنا نجد أنّها تحتوي على خليط من الأجناس. وربما الاختلاف الوحيد الموجود بين الدول يتمثل في مدى ارتباط سكانها وانسجامهم. فالمجتمع الجزائري لا يختلف عن بقية المجتمعات الأخرى، لكن رغم تعدد مجموعاته السكانية، فإنّها كانت تتميز بالانسجام والترابط،[3] لأنّه لو كان هناك تفكك بين مختلف تلك المجموعات، كما يزعم الأوروبيون، لما وصلت الجزائر إلى أوج عظمتها في القرن السابع عشر وجزء من القرن الثامن عشر. أمّا مسألة الثورات وحركات التمرد، فقد نجدها عند المجتمعات التي ترفض الظلم والاستغلال.

---

[1] - BOUTIN: **OP. CIT**, PP 72 - 73.

[2] - ROY: **OP. CIT**, P 202.

[3] – سبنسر: **المرجع السابق**، ص 81.

وقد تجلى تماسك وترابط سكان الجزائر في الأعمال العمومية التي كانوا ينجزونها مجانا للصالح العام، وفي استعدادهم الدائم للدفاع عن بلادهم ضدّ الاعتداءات الخارجية. ولقد كانت الدول الأوروبية تعتقد أنّه إذا شنت حملة عسكرية ضدّ الجزائر، فإنّ سكانها ينضمون إليها ضدّ العثمانيين، ولكن هذا لم يحدث إطلاقا. وهناك عدّة أدّلة تؤكد هذه الحقيقة. فلمّا حاولت فرنسا احتلال مدينة جيجل في عام 1664م، كان قائد الحملة الفرنسية " بوفور ـــ BEAUFORT " يظن أنّ سكان جيجل سيتحالفون معه لمحاربة العثمانيين،[1] إلاّ أنّ السكان ما لبثوا أن تحالفوا مع القوات التي أرسلها الداي لصدّ الفرنسيين، وتمكنوا من ردّ الحملة على أعقابها بعد أن ألحقوا بها خسائر فادحة.[2]

وقد ساد هذا الاعتقاد طوال العهد العثماني، فكانت كلّ المشاريع الأوروبية، خاصّة الفرنسية المعدّة لاحتلال الجزائر، تنص على أنّ سكان الجزائر سيتحالفون مع القوات الأوروبية، نظرا للحقد العميق الموجود بين العثمانيين والأهالي.[3] ولكن الجزائريين احتفظوا بتماسكهم ووحدتهم، وازدادوا ارتباطا كلّما دهمهم خطر خارجي.

وعلى العموم، فمهما بلغت درجة علاقات الأفراد من التماسك والترابط في دولة من الدول إلاّ أنّنا نجد أنّ ثمة صراعا بينهم، قد تختلف درجة حدّته من دولة لأخرى. وقد يظهر هذا الصراع أحيانا بين الأفراد والسلطة أو فيما بينهم. فالصراع الذي عرفه المجتمع الجزائري، والذي كان يؤدّي أحيانا إلى التمرد والثورات، كما حدث ذلك في مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن محركه الأساسي عاملا سياسيا أو عرقيا أو دينيا، وإنّما كان اقتصاديا. والدليل على ذلك أنّ السكان لم

---

[1] - ROY: **OP. CIT**, P 142.

[2] - GAFFAREL: **OP. CIT**, P 33.

[3] - "**Mémoire de M'THEDENAT" M. et D. Algérie 1790 - 1827**, T. 14, AR. M.R.E. France.

أنظر أيضا: IBID ,**" Mémoire militaire sur ALGER , plan des environ de cette ville "**

يتمردوا على السلطة الحاكمة، إلاّ بعد أن فرضت عليهم ضرائب باهظة. وقد استغل الطرقيون هذا العامل لتعبئة سكان الأرياف ضدّ السلطة الحاكمة.[1]

أمّا إذا نظرنا إلى الصراع الذي نشب بين الأهالي واليهود. فإنّنا نجد أنّه لم يكن بسبب تعصب ديني أو عرقي، بل كان نتيجة تضارب المصالح الاقتصادية، ممّا أدّى إلى تنافس شديد بين الطرفين، لكنّه لم يبتعد عن المجال التجاري والمهني.[2]

يمكن تقسيم المجتمع الجزائري إلى مجموعتين هما:

1 ــ سكان المدن: الذين كانوا يمارسون المهن المختلفة والتجارة، وبعض الوظائف الإدارية. وقد عرفت بعض المدن الجزائرية، كقسنطينة والجزائر وتلمسان ومستغانم وندرومة وشرشال في العهد العثماني تطورا ملحوظا شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة بعد أن هاجر إليها المسلمون واليهود من الأندلس، إذ أدخلوا معهم صناعات جديدة ساعدت على تطوير الصناعات المحلية التقليدية. كما عرف القطاع الزراعي انتعاشا كبيرا...[3] فتمكن الأندلسيون بعد انصهارهم في المجتمع الجزائري من إحياء عدّة موانئ جزائرية.[4] وقد أدّى هذا النشاط إلى تحويل المدن الجزائرية إلى مراكز استقطاب للسكان، يؤمّها الأهالي من الأرياف، باحثين عن العمل.[5]

وبناء على ما تقدم، يمكن تقسيم سكان المدن إلى أربع فئات، هي:

فئة الجيش والإداريين، فئة التجار وأصحاب الحرف، فئة المستأجرين من الأرياف والبوادي، وأخيرا فئة الأسرى المسيحيين الذين كان عددهم يصل أحيانا إلى **25** ألف أسير.[6]

---

[1] – أنظر ثورة ابن الأحرش في الفصل الثاني..

[2] - ROY**: OP. CIT**, P204.

[3] – سعيدوني: **دراسات وأبحاث** ... ، **المرجع السابق**، ص 139.

[4] – نوشي: **المرجع السابق**، ص 150.

[5] - DE PARADIS: **OP. CIT**, PP 118 - 119.

[6] - GRAMMONT: **OP. CIT**, P 240.

2 ــ أمّا سكان الأرياف، فكانوا يشكلون الأغلبية، إذ تتراوح نسبتهم بين 90% و95% من مجموع السكان،[1] وهم يتوزعون في المناطق الجبلية والسهلية والصحراوية، وقد كان سكان الجبال يعتمدون في حياتهم على زراعة الأشجار المثمرة، بينما كان سكان السهول يمارسون زراعة الحبوب وتربية الحيوانات. أمّا سكان الصحراء، فمنهم من كان يمارس زراعة النخيل في الواحات، ومنهم من كان يتولى تربية المواشي. وبالإضافة إلى النشاط الزراعي والرعوي، كان الريفيون يمارسون التجارة والصناعة التقليدية، خاصة صناعة النسيج.

أمّا إذا حاولنا تقسيم سكان الأرياف حسب معيار المكانة الاجتماعية وعلاقاتهم بالسلطة الحاكمة، فإنّنا نجد أنّ هناك أربع فئات، هي قبائل المخزن الموالية للسلطة الحاكمة، وهي نوعان الفلاحية والمحاربة، وكان دورها يتمثل في جمع الضرائب المقرّرة على الأهالي، ومساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد والعصيان التي كانت تقوم بها بعض القبائل، وفي المقابل، كانت قبائل المخزن تتمتع ببعض الامتيازات، كإعفائها من دفع الضرائب ماعدا الضرائب التي أقرّها الإسلام، كالزكاة والأعشار.[2]

أمّا الفئة الثانية تتكون من القبائل المتحالفة أو المتعاونة، فكانت تمثلها الأسر الإقطاعية الكبيرة، كأسر المقراني بمجانة وبن حبيلس وبن قانة وبوعكاز بالزيبان وغيرها. وقد كانت هذه الأسر تتمتع بنوع من الاستقلال. ويمكن إدراج ضمن هذه الفئة الأسر الدينية التي كانت تقوم بدور الوساطة بين القبائل المتمردة والسلطة الحاكمة. وكانت هذه الأسر تحظى باحترام كبير لدى الأهالي.

---

[1] - JULIEN: **OP. CIT**, P7.

[2] - (L.) RIN: **" Le royaume d'Alger sous les derniers deys"** R. A. 41 année, 1897, P 126.

أنظر أيضا: (R.) GALLISOT: **l'Algérie précoloniale**, centre d'études et de recherches Marxiste, Paris, 1968, PP 17 - 18

أمّا الفئة الثالثة، فكانت تتكون من القبائل القاطنة في المناطق الجبلية والصحراوية. وقد سمح لها موقعها الجغرافي بأن تعيش شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة. وأخيرا، فئة القبائل المقيمة في أراضي الدولة التي تعرف بـــ : " قبائل الرعية "، فهي خاضعة خضوعا تاما للسلطة.[1]

أمّا عن العدد الإجمالي للسكان في أواخر العهد العثماني، فقد أجمعت المصادر على أنّه كان يقدر بحوالي ثلاث ملايين نسمة،[2] وإن كانت بعض التقارير الفرنسية قد حدّدته بمليون نسمة[3] أو مليون ونصف نسمة.[4]

والمعتقد أنّ الإحصاءات التي وردت في هذه التقارير تعوزها الدّقة، وذلك لعدّة أسباب منها: أنّ أصحاب هذه الإحصاءات اكتفوا فقط بإحصاء السكان المقيمين بالمدن دون أن يأخذوا بعين الاعتبار سكان المناطق الريفية والصحراوية، وذلك لعدم وجود بيانات إحصائية حكومية يعتمدون عليها.

وعلى العموم، فإنّ الظاهرة البارزة التي تلفت انتباه الباحث عند إقدامه على دراسة الأوضاع الاجتماعية في الجزائر، هي تناقص عدد السكان ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر. ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل يمكن حصرها في انتشار الأوبئة والاضطرابات التي وقعت بين الانكشارية واليهود، وانخفاض عدد المجندين من المشرق، والثورات الداخلية والحملات الأوروبية.

---

[1] - JULIEN: **OP. CIT**, P4.

[2] - BOUTIN: **OP. CIT**, P 72.

[3] - **" Mémoire de M'THEDENALT",** M. et D. Algérie 1790 - 1827, T. 14 AR. M. et D. IBID. **" mémoire de GL. HULIN"**

[4] - M.et D. IBID. **" mémoire de GL. HULIN "**

1 ــ الأوبئة: من أهمّ وأخطر الأوبئة التي تعرضت لها الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر، وباء الطاعون، وقد يرجع تاريخ ظهوره إلى عام 1552م،[1] إلاّ أنّه كان في العهود الأولى أقل خطورة. فقد قدّر عدد ضحايا الطاعون في عام 1788م بـــ 15793 ضحية، منهم 13482 مسلم و 1771 يهودي و 540 مسيحي.[2] وكان عدد ضحايا المسلمين يصل يوميا إلى 200 أو 240 ضحية،[3] بينما قدر عدد الضحايا بين سنتي 1792م ــ 1793م بـــ 12 ألف ضحية.[4]

وقد اشتد وباء الطاعون بين سنتي 1817 ــ 1822م، ممّا أدّى إلى هلاك عدد كبير من الأهالي، إذ قدّر عدد الضحايا بـــ 20 ألف ضحية.[5] وقد كانت هذه الأوبئة تنقل إلى الجزائر من طرف الحجاج والجنود المجندين والتجار القادمين من المشرق،[6] وهذا ما يؤكدّه الزهار حيث قال:

" عندما بلغت المراكب المهداة من استانبول جاء معها الوباء إلى الجزائر واشتعلت ناره سنة 1817م،[7] وكان الوباء يتسرب إلى الجزائر في غالب الأحيان عن طريق البحر، لذا نجد أوّل من كان يصاب به هم عمال الموانئ،[8] وبعد ذلك ينتشر في بقية أنحاء البلاد ". وممّا تجدر الإشارة إليه،

---

[1] - A. BERBRUGGER: **mémoire sur la peste in exploration scientifique en Algérie**, T.2, P.206.

[2] - E. MERSIOL: **la Régence d'Alger vue par un Allemand a la fin du XVIIIe**.s, 2é congrès national des sciences historique, pub. Société Algérienne, 1930, P.310.

[3] - DE PARADIS: **OP. CIT**, P.154.

[4] - J MARCHIKA: **la peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830**, (thèse de doctorat en médecine), A. Jourdan, Alger, 1927, P.141.

[5] - **IBID**, PP. 173. 179.

[6] - **IBID**, P.154.

أنظر أيضا: سعيدوني: **الأحوال الصحية** ...، **المرجع السابق**، ص ص 99 ــ 114.

[7] – الزهار: **المصدر السابق**، ص127.

[8] - BERBRUGGGER Andrien : **la régence d'Alger sous le consultat et l'empire**, in R.A N°19, 1875, P 225.

هو أنّ وباء الطاعون لم يكن مقصورا على الجزائر فقط، بل شمل معظم الدول المطلة على البحر المتوسط، وذلك لكثرة الاتصالات بين هذه الدول، إلاّ أنّ مصدره الأصلي، كان يرجع إلى المدن التركية باعتبارها مراكز استقطاب للأجناس المختلفة. وقد كان الوباء ينتقل من المدن التركية الساحلية إلى بيروت والإسكندرية، ثمّ دول المغرب العربي. وقد جاء في إحدى التقارير التي أعدّها القنصل الفرنسي بالإسكندرية السيد " دروفتي ــ DROVETTI " ما يلي: " لقد طلب قناصل الدول المقيمين بمصر من محمد علي أن يمنع الجنود العثمانيين المصابين بالطاعون من النزول من سفنهم خشية انتشار الوباء في البلاد، ولكن رغم الإجراءات التي اتخذها باشا مصر، نزل الجنود إلى البر، وحينئذ بدأ الوباء ينتشر في مدينتي رشيد ودمياط، وبعد فترة قصيرة شمل الوباء معظم المناطق الداخلية. وكان عدد الضحايا يصل يوميا إلى 60 أو 80 ضحية.[1]

وهذا دليل على أنّ وباء الطاعون كان مصدره المشرق ".

2 ــ الاضطرابات الداخلية: ساهمت الاضطرابات الداخلية التي نشبت في مطلع القرن التاسع عشر إلى حدّ كبير في تناقص عدد السكان، ونعني بذلك، اضطرابات عام 1805م التي نشبت بين اليهود والانكشارية، والتي أودت بحياة الداي مصطفى، هاجرت على إثرها 100 أسرة يهودية إلى تونس و 200 أسرة إلى مدينة ليفورنة الإيطالية،[2] والثورات التي عمّت الأرياف الجزائرية التي راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين والعسكريين.

3 ــ انخفاض عدد المجندين: عرف عدد المجندين من المشرق تناقصا ملحوظا، فبعدما كان عددهم يصل في العهود الأولى إلى 22 ألف جندي، انخفض في أواخر القرن الثامن عشر إلى أربعة آلاف جندي. وكان لهذا التناقص انعكاس مباشر على العدد الإجمالي لسكان الجزائر.

---

[1]- Rapports des consuls : "**Notice sur l'état de la santé en Egypte depuis le mois de novembre1812 jusqu' au 26 Juin 1813**, Rapport du vice Consul GL.DROVETT " A.N.P. F12, 1848.

[2] - ESENBETH: **les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque (1516 – 1830),** in R.A, N°96, 1952, P17.

4 ــ الحملات الأوروبية: كانت الحملات التي تشنها الدول الأوروبية ضدّ الجزائر من حين لآخر، من أحد العوامل الخارجية التي أدّت إلى تناقص عدد السكان. ونذكر من هذه الحملات، الحملة الإنجليزية الهولندية في عام 1816م، التي راح ضحيتها عدد كبير من الأهالي.[1]

ولقد كان لتناقص السكان آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية، إذ أصبحت مختلف القطاعات تعاني من قلّة الأيدي العاملة. وقد أدّى هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي، ممّا تسبب في ارتفاع أسعار السلع، وكان ذلك على حساب مستوى معيشة السكان. وعلى سبيل المثال، وصل سعر الصاع الواحد من القمح 25 فرنكا فرنسيا، بينما كان في مطلع القرن الثامن عشر لا يزيد عن فرنك ونصف فرنك.[2]

تلك كانت أوضاع الجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني. فلم يكن انهيار الحكم العثماني في الجزائر بسبب تدهور الأسطول فقط، بل كانت هذه العوامل التي تمّ بحثها وتحليلها، قد مهدت السبيل إلى دخول الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، عقب الدور العسكري الذي ستلعبه فرنسا، والذي سينتهي بالاحتلال الفعلي في عام 1830م.

[1] – لمزيد من التفاصيل عن هذه الحملة، أنظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

[2] - SHAW: **OP. CIT**, P121.

الفصل الثاني

العلاقة بين إيالة الجزائر وبريطانيا من منتصف القرن الثامن عشر إلى مؤتمر فيينا 1815م

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية البريطانية بين التمثيل الدبلوماسي وقضايا الخلاف والمعاهدات (العلاقات السياسية)

المبحث الثاني: التنافس البريطاني الفرنسي على الامتيازات في الجزائر (العلاقات الاقتصادية)

المبحث الثالث: أزمات عالمية وتداعياتها على علاقة بريطانيا بإيالة الجزائر

المبحث الأول

العلاقات الجزائرية البريطانية بين التمثيل الدبلوماسي

وقضايا الخلاف والمعاهدات (العلاقات السياسية)

أولا – دور الجزائر الفاعل في حوض البحر الأبيض المتوسط:

أصبحت الجزائر خاصة في القرن السابع عشر دولة تتمتع بأهمية كبيرة في ظل تنامي أهمية البحر الأبيض المتوسط كمعبر تجاري، إذ شكلت بالنسبة للخلافة العثمانية امتدادا لصراعها مع العالم المسيحي، الذي أظهرت الأحداث عجزه في مختلف الحملات، ومن ثمة عجز السياسة الأوروبية في تشكيل حلف لمواجهة الدولة القوية بالداخل بفضل تمتعها بالحصانة[1].

لقد ظلت الجزائر تتمتع بالوجود البارز والدور العالمي في العمل على الدفاع عن الكيان الإسلامي لتغيير مجرى التاريخ الإفريقي بعيدا عن الاستعمار والمسيحية[2].

لقد عمل الأوروبيون من جهتهم على عرقلة البلاد الجزائرية وتحطيمها، لكن رغم ذلك عملت على الحفاظ على قوتها، فأصبحت أقوى دول المغرب بفضل امتدادها البحري والبري وقوتها الاقتصادية.

إن إدراك الجزائر للمخاطر المحيطة بها واهتمامها بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا جعلها أكثر قوة وتأثيرا في العلاقات الدولية، إضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي فرض عليها بناء قوة بحرية وبرية قادرة على التأثير في الأحداث العالمية هذا إلى جانب إمكانياتها الاقتصادية المتنوعة التي جعلت أوروبا تابعة لها بالرغم من اضطراب العلاقات بين الطرفين، وقد شهدت العلاقات الجزائرية الأوروبية نموا وتطورا، فقد عقدت مع بريطانيا 27 معاهدة، وتولى رعاية المصالح الفرنسية بها 60 قنصلا ونائب قنصل وتردد على الجزائر 96 محافظا ومبعوثا[3].

---

[1] - وليام سبنسر: **المرجع السابق**، ص ص 136 – 138.

[2] - نايت بلقاسم، مولود قاسم: **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل 1830**، ط1، قسنطينة: دار البعث 1405هـ / 1985م، ج2، ص ص 50 - 51.

[3] - يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ج1، ص 54.

فرضت الإيالة الجزائرية على الدول الأوروبية الاعتراف بقوتها ومكانتها فكانت هذه الدول تدفع لها الإتاوات والهدايا السنوية، وتحاول في الكثير من الأحيان قهر هذه السلطة، وظلت المدفوعات الأوروبية ورغم تأثيرها على التوازنات المالية عاملا أساسيا في الحفاظ على مجابهة هذه القوة[1].

رغم محاولة الإسبان والفرنسيين والإنجليز والبنادقة والأمريكيين فيما بعد تشكيل أحلاف للقضاء على خطر الجهاد البحري، فقد تمكنت الجزائر من إحداث توازن في العلاقات الخارجية بين مصالح هذه الدول، وبظهور الولايات المتحدة الأمريكية أدخل عنصر جديد في العلاقات فاتجه الجزائريون إلى استغلال هذا الظهور الذي مكنهم من زيادة مصادر خزينتهم ودائرة نشاطهم إلى المحيط الأطلسي بتهديدهم للبواخر الأمريكية فأبعدتها من التجارة في البحر الأبيض المتوسط[2].

إن قوة الجزائر وولائها للخلافة العثمانية جعلها تقوم بدور مزدوج، فهي تمثل نفسها من جهة وتمثل الخلافة العثمانية من جهة أخرى، مما جعلها عرضة للهجمات المتتالية وهو ما زاد من تكاليفها، مما فرض عليها زيادة الإتاوات المفروضة على الدول التي تسعى لضمان أمن سفنها وأمنها، وكانت الجزائر تفضل العتاد على المال[3]. ويبرز لنا De Grammont مكانة الجزائر وطبيعة علاقتها مع الدول الأوروبية بقوله: " لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رعب للنصرانية ومصدر خوفها وضعفها فلم تنج دولة واحدة من ملاحقة البحارة الجزائريين، بل خضعت لهم ودفعت بذلك الضريبة المذلة السنوية، فثلاث أرباع دول أوروبا كانت تدفع الضريبة".

إن ظهور الدولة الوطنية الحديثة في أوروبا ورغبتها في التوسع الاستعماري خارج أوروبا والحقد الديني والسياسي الموروثين عن الحروب الصليبية ضد الشعوب الإسلامية، إضافة إلى الرغبة في احتلال مواقع استراتيجية بصفة دائمة واتخاذها منطقة للتوسع الاستعماري داخل البلاد للاستغلال الاقتصادي والبشري والرغبة في التنصير ومقاومة الإسلام في عقر داره، كلها عوامل دفعت لشن الحملات المتتالية على الجزائر.

كانت علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية على أوسع مدى وكانت كلمتها تؤثر في أوقات السلـــم والحرب، وهو ما أكسبها صفة الزعامة على نيابات المغرب، واعترفت دول أوروبا لهـــا

---

[1] - أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ط2، ج2، ص48.

[2] - وليام سبنسر: **المرجع السابق**، ص ص 151 - 155.

[3] - نايت بلقاسم: **المرجع السابق**، ص 76.

بذلك وأخذت تدفع لها الإتاوات والهدايا أكثر مما تدفعه لتونس وطرابلس في القرنين 17 و 18م، وأصبحت تبرم معاهدات السلم والصداقة حتى تتجنب نقمتها وغضبها ودخول الحروب معها، ومن أهم الدول التي تدفع الإتاوات للجزائر هي: الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا والبرتغال، الدانمارك، النرويج، السويد، الدويلات الإيطالية، هذه الدول تدفع الإتاوة كل عامين، الدانمارك، النرويج، السويد تدفع إتاوات أخرى في شكل أسلحة وحبال ورماح وذخيرة وبارود، وتقدر قيمتها بخمسة وعشرين ألف فرنك لكل دولة، أما إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وسردينيا وهانوفر، والبندقية كلها تدفع هدايا دورية للدايات والباشوات أعضاء الديوان عند إبرام المعاهدات أو تعيين القناصل لها في الجزائر[1].

وقد اعتادت الدول الأوروبية دفع هذه الالتزامات والوفاء بها في الظروف التي تكون فيها ضعيفة وغير قادرة على المواجهة، أما عندما تكون في موضع القوة فإنها تضيق ذرعا بالإتاوات المفروضة عليها وتنكث العهود، ويتبع ذلك تنظيم حملات عسكرية وغارات وهجمات غادرة منفردة أحيانا، ومشتركة أحيانا أخرى في شكل أحلاف.

ومصدر قوة الجزائر في العصر الحديث يعود إلى وعيها الكامل بالأخطار الأوروبية المحدقة بها، واهتمامها الكبير بإعداد نفسها للمواجهة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وفعالية موقعها الاستراتيجي الذي يتحكم في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، واهتمامها ببناء قوة عسكرية بحرية رادعة كأداة لفرض إرادتها على الخصم متمثلة في الأسطول البحري الهام الذي قام ببنائه خير الدين بربروس (1518 – 1534م) لغرض مواجهة الخطر الإسباني، وقد جهز هذا الأسطول بوحدات بحرية خفيفة، وسريعة الحركة، وساعد هذا الأسطول في القيام بدور الموجه في الأحداث العالمية في هذا الحوض المائي الحيوي الهائل[2]، وزيادة على القوة البحرية اشتهرت الجزائر بإمكانيات اقتصادية متنوعة، كانت اوروبا دائما بحاجة إليها تستوردها منها كالجلود والصوف والعسل والشمع والحبوب والزيتون وكل أنواع الخضر، وقد تحصلت أوروبا عام 1788م من موانئ الجزائر دلس، عنابة، وأرزيو على مائة وخمسين ألف حمولة قدر مجموعها بمائة ألف قنطار.

لقد قامت استراتيجية الجزائر تجاه الدول الأوروبية على ثلاثة مبادئ أساسية:

1 – منع أي تكتل للدول الأوروبية المناهضة من خلال التمييز بينها في المعاملة، خاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح الأسرى واختيار الأهداف البحرية لعقد السلم.

---

[1] - يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر** ... ، **المرجع السابق**، ص 23.

[2] - عمّار بوحوش: **التاريخ السياسي منذ البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ط1، ص 54.

2 – الحرب المستمرة مع الدول المعادية لها وللخلافة العثمانية، وضرب مصالحها ضمن سياسة الجهاد البحري، فأصبحت البحرية الجزائرية بعد أن استطاعت الوصول إلى المحيط الأطلسي الذي كان محتكرا من الأوروبيين خاصة البرتغاليين والإسبان[1]، تمثل خطرا أكيدا على تجارته في البحر الأبيض المتوسط، وحتى تهديدا لاستقرارها السياسي، كما تمكنت من فرض علاقات متكافئة مع الدول الأوروبية من جهة ومن جهة أخرى ظهر احتكاك مع الخلافة العثمانية حول مدى التزام الجزائر بالاتفاقيات التي تعقدها الخلافة العثمانية مع أوروبا مما أدخلها في عدة أزمات.

3 – إن تعادل القوى البحرية العثمانية الجزائرية والأوروبية نسبيا بعد معركة ليبانت[2]، ودخول دول شمال أوروبا في قضايا البحر الأبيض المتوسط جعل الجزائر تحاول الاستفادة من هذا الوضع خاصة بعد تزايد المنافسة الأوروبية وانتقالها إلى البحر الأبيض المتوسط، فعملت العديد من الدول على إبرام المعاهدات مع الجزائر أكثر من معاداتها خاصة بعد تطور قوتها البحرية، وقابليتها للملاحة في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وفي تلك الفترة حدث تحول كبير على الساحة الأوروبية بتدهور العلاقات بين ملكي إسبانيا وفرنسا، وأصبحت الجزائر حليفا قويا لهذه الأخيرة، وبما أنّ الحرب لم تتوقف بين إسبانيا والمسلمين، فقد استمرت البحرية الجزائرية في ممارسة الأعمال القتالية ضد إسبانيا والدول الأوروبية الرافضة لقانون الجزائر البحري: دفع الإتاوة أو عدم الإبحار.

رغم أن علاقات الجزائر بدول أوروبا اتسمت بطابع الحروب والكوارث بصورة عامة إلا أن ذلك لم يمنع من نمو هذه العلاقات وتطورها وتحسنها في بعض الأحيان (قبل مؤتمر فيينا 1815م)، وأكثر الدول احتكاكا بالجزائر، دول شمال أوروبا وإنجلترا وهولندا، وكذا الدويلات الإيطالية وإسبانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت الجزائر ترتبط بمعاهدات سلام مع كل الدول الأوروبية باستثناء بروسيا[3] وروسيا التي كانت تتخذ تجاهها الجزائـــر موقف

---

[1] - H, D, De Grammont : **Histoire d'Alger…, Op. Cit**, p 129.

[2] - هي معركة بحرية وقعت في 7 أكتوبر 1571 بين العثمانيين وتحالف أوروبي، وقد انتهت بهزيمة العثمانيين.

[3] - ارتبطت الإمارات الألمانية بعلاقات مع الجزائر، حيث كان لإمارة هانوفر (Hanovre) تمثيل دائم في الجزائر في حين كانت بروسيا محرومة من هذا الامتياز رغم العروض والإغراءات، وهو ما جعلها تنظم إلى الحلف السباعي على عكس هامبورغ التي استفادت من هذا الصراع وعقدت معاهدة مع الجزائر سنة 1751م غير أنها سرعان ما ألغتها بضغط من إسبانيا التي كانت ترى فيها خرقا للحصار الدبلوماسي الذي حاولت إقامته على الجزائر، أما بقية الإمارات فقد كانت تتناوب لعقد تحالفات ضد الجزائر آخرها محاولة برلمان فرانكفورت سنة 1817م دعوة الدول الأوروبية إلى عقد حلف عام ضد الدول الإسلامية في شمال إفريقيا تمهيدا لتنفيذ توصيات مؤتمر فيينا.
انظر: جون ب وولف: **المرجع السابق**، ص 259.

عدم الاكتراث والرفض لعقد الاتفاقيات أو إقامة علاقات تضامنا مع الخلافة العثمانية والبعض الآخر نتيجة استمرار حالة الحرب معها[1].

بعد أن ربطت الجزائر مصيرها بمصير الخلافة العثمانية خلال القرن 16م، اتجهت سياستها إلى الاستقلالية في القرار في القرن 17م، تمّ ذلك بفعل انشغال السلاطين العثمانيين في حروبهم مع الدول الأوروبية[2]، فكانت معاهدة كارلوفيتش 1699م[3] بداية التسليم بهذا الأمر الواقع الذي تكرس عندما منع داي الجزائر " علي شاوش " (1710 ــ 1718م) نزول إبراهيم باشا مبعوث الباب العالي إلى مرسى الجزائر، وأرغمه على الرجوع إلى القسطنطينية سنة 1711م بحجة تسببه في القلاقل، واكتسب بفضل هداياه إلى الباب العالي لقب الباشا[4]، ومنذ ذلك الوقت صار دايات الجزائر يحصلون على فرمان التعيين في منصب الداي ولقب الباشا من السلطان مقابل الاعتراف الأدبي بانتسابهم للدولة العثمانية والإقرار بالسلطة الروحية والشرعية للسلطان العثماني على المسلمين، وهذا ما جعل صلاتهم بالقسطنطينية لا تحمل أيّ معنى للتبعية أو الاحتلال حسب تعبير (جانتي دوبوسي) الذي نثبت نصه الفرنسي دفعا لكل التباس:

" L'investiture demandée par les Deys aux Sultans n'était qu'une pure formalité un hommage rendu au plus puissant prince de l'islamisme; mais nullement une reconnaissance de souveraineté[5] "

وأكد هذه الاستقلالية كاتب فرنسي معاصر آخر ذكر أن جزائر القرن السابع عشر القوية قد استدارت بظهرها لتركيا.

---

[1] - كاثكارث: **مذكرات أسير الداي كاثكارث قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 15.

[2] - حنيفي هلايلي: **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة** ــ دار هومة ــ الجزائر 2007.

[3] - أبرمت عام 1699م بين الخلافة العثمانية والعصبة المقدسة (الإمبراطور والبندقية وبولندا) تنازلت فيها الدولة العثمانية عن هنغاريا وكرواتيا وسلافونيا للإمبراطور ليوبولد الأول وتنازلت عن بادوليا لبولندا وعن بيلوبونيز للبندقية.

[4] - ويليام سبنسر: **المرجع السابق**، ص ص 76 ــ 77.

[5] - Gent de Bussy :**De l'établissement des français dans la régence d'Alger**; T2; 2Ed; Paris 1839; p 46.

" **La grande Alger du 17 siècle a tourné le dos à la Turquie**[1] "

وإثر ذلك امتنعت عن الالتزام بأيّ تعاقد أو اتفاقية تبرمها الخلافة مع الأطراف الأوروبية، وكذا عدم الاعتراف بوجود حالة سلم مع أيّة دولة أوروبية لم ترتبط معها بمعاهدة مباشرة تؤمن مصالحها المشروعة، ثم انطلقت في الاستعداد لمواجهة الأخطار المحتملة التي تهدف إلى النيل من استقلالها، ومتابعة الجهد المبذول من أجل تحرير بقية الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسباني، بإرسال حملات بحرية وبرية ومتابعة الحرب البحرية الدائرة ضد إسبانيا، وضد توابعها من الإمارات الإيطالية وفرسان مالطا، هذه السياسة مكنت الجزائر من انتزاع الاعتراف الدولي والأوروبي بسيادتها وخصوصية مصالحها في حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال نقل الحرب إلى داخل أرض الأعداء، وهو ما تجسد باعتراف الدول بها مثل إنجلترا وهولندا وفرنسا كقوة عالمية.

لقد رأت هذه الدول الأوروبية في قوة الجزائر عامل توازن في ظل الصراع القائم بينها، والذي وقفت منه الجزائر موقف المتربص بما تفرضه مصلحتها، والتحالف مع الدول التي تحقق المصلحة العليا معها.

---

[1] - Miquel (André); **L'islam et sa civilisation (15 – 17 siècle)**; E: Armand Colin; Paris 1977, p 256.

ثانيا – دبلوماسية البلدين (العلاقات السياسية):

1 ــ الجزائر:

شكلت الدبلوماسية العنصر الأساسي والفعال في محاولات أوروبا اكتساح العالم، وكانت الجزائر من الدول التي ارتبطت قديما بعلاقات متنوعة مع الدول الأجنبية لدرجة جعلت الدايات يرون في كثافة هذه العلاقات وتنوعها مؤشرا لعظمة الجزائر وعزتها[1]، وكان الداي المنشط الأساسي للدبلوماسية الجزائرية وكان يستعين في تحريكها بممثلين له يبعثهم إلى البلدان التي يريد الاتصال بها وعرفوا بالسفراء، ولم تكن الجزائر تهتم بتعيين سفراء لتمثيلها عند ملوك أوروبا على أساس أن يقيموا عند هؤلاء لمدة طويلة، بل كان يتم إرسال مبعوثين عن الحاكم لفترات قصيرة وفي مهام مضبوطة وغالبا ما كان هؤلاء السفراء يستعينون في رحلاتهم بخدمات القناصل المعتمدين في الجزائر، أو بالتجار الأجانب بالإضافة إلى أهل الذمة واعتادوا التنقل في السفن الأوروبية، وكانت هذه السفارات تذهب إلى أوروبا في جو رسمي في الداخل والخارج وعند وصولهم يجدون برامج تحركهم مضبوطة ينتقلون من مكان لآخر وفق ما رسمته الدولة المضيفة، وبذلك ظلت معرفتهم بهذه المجتمعات سطحية ولاسيما أن تكوينهم ظل معتمدا على المألوف وعلى التجربة[2]، ولم تكن هناك آلية دبلوماسية على الشكل المألوف في أوروبا حين كانت السفارة الجزائرية تندرج ضمن المنطق الإسلامي المعهود في الرحلة وذلك بالقيام بسفر إلى الدولة الأجنبية لقضاء أمر ما فهي عمل مؤقت بأمر رسمي فلم يهتم الداي بتكوين السفراء المكلفين بمهام في الدولة الأجنبية، فتكون السفراء بالتجربة والممارسة الميدانية وبذلك لم تعتمد الدبلوماسية الجزائرية على التكامل بل كانت مشتتة ترتبط فقط بالمهمة.

من بين المسائل التي تثير الاهتمام في دبلوماسية الجزائر بهذا العصر هو ذلك الوضوح في الرؤية الذي كان لديها منذ وقت مبكر بخصوص التمييز بين الشؤون العامة ومصلحة الدولة وبين شؤون الخواص وخاصة التجار[3].

اعتبرت الجزائر أن اختيار الدول الأوروبية لقناصلها من بين التجار من عوامل التوتر وعدم الاستقـــرار للعلاقات الســـلمية بين الدول بسبب تداخل المصالح الشخصية لهـــؤلاء التجار مع

---

[1] - علي تابليت: **العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776 – 1830)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2006 – **2007** ، ص87.

[2] - **نفسه** ص89.

[3] - جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا ...**، **المرجع السابق**، ص302.

مصلحة الدولة، وأكدت أن مصالح الدولة يجب أن توكل إلى أشخاص ليس لهم علاقة بالنشاط التجاري وأن يكونوا متجردين من كل الدوافع الشخصية أثناء تأدية مهامهم كموظفين وأعوان للدولة.

2 ــ بريطانيا:

أ ــ التمثيل القنصلي:

تحكمت شركة الليفانت (Levant company) في تعيين القناصل الإنجليز، وقد حصلت في 11 سبتمبر 1581م على صك احتكار التجارة الإنجليزية مع الممتلكات العثمانية لأنه وحسب ما أورده وود (Wood) أن الحكومة الإنجليزية كانت غير قادرة في تلك الفترة على تحمل أعباء مسؤولية العلاقات مع قوة بعيدة كالدولة العثمانية فكان من الواجب لتجمع قوي من التجار[1] منح الاحتكار لشركة الليفانت.

وقد عين أوزبورن الحاكم الأول للشركة على أن يخلفه التاجر ستيبر وإذا ما توفي الاثنان فإن للشركة السلطة في انتخاب من يخلفهما، وقد قام نزاع بين الملكة والشركة حول من يتحمل نفقات السفير الإنجليزي في القسطنطينية هيربورن، اضطرت الشركة لدفع الحساب، لكن تعيين السفير يتّم بتكليف ملكي، فجمع في شخصه ازدواجية عمله كممثل دبلوماسي وعميل تجاري.

أعطي إلى المحكمة العامة المكونة من الحاكم ونائبه والمساعدين والأعضاء المؤسسين حق تعيين القناصل ونوابهم ونقلهم في حدود امتياز الشركة، وأعطي هؤلاء القناصل حق تطبيق العدالة على الرعايا الإنجليز المتاجرين.

كل من كان ينتخب لمنصب القنصل كان عليه أن يقسم يمينا يتعهد فيه بحسن السلوك طيلة مدة خدمته كما كان عليه أن يقدم ضمانات مالية، في البداية سمح للقناصل بالمتاجرة لحسابهم الخاص، كما حدث مع قناصل فرنسا، لكن منعوا من ذلك فيما بعد، وكانت جميع تعيينات القناصل تجري بالاسم ولمدة محدودة تتراوح بين 3 – 5 سنوات، وذكر وود Wood أنه كان من حق الشركة أن تعزل أي قنصل في أي وقت لسوء تصرفه[2].

كان على القنصل ضمان احترام الحقوق التي نالها الإنجليز، وتنفيذ أوامر الشركة وقراراتها، كما كان مسؤولا على المحافظة على النظام الحسن بين رجاله والفصل في الخصومات بينهم، وقد طلب من القنصل الاحتفاظ بالسجلات والأوراق الخاصة بأي رجل إنجليزي يموت في حدود

---

[1] - Wood (A.C): **history of the Levant Company**, London, 1953, pp 10 – 11.

[2] - **Ibid** , pp 218 – 219.

قنصليته والتأكد من أن ثروته قد عادت فعلا إلى ورثته الحقيقيين ويقول وود wood أنه إذا رأى ضرورة فرض ضريبة على التجار أو صرف مبلغ من مال الشركة أو الإقدام على عمل هام فإنه كان عليه أن يدعو الجالية كلها إلى اجتماع عام ولا يستطيع التصرف من نفسه[1].

لقد كان القناصل الإنجليز في إشرافهم على الشؤون الداخلية للرعايا ممثلين لسلطة الشركة الشرقية كما كانوا قضاتها ومراقبي جميع أمورها وبذلك يختلفون عن باقي القناصل الممثلين لحكوماتهم، رغم أن طبيعة العمل هي نفسها.

ولذلك لم تعبأ الحكومة البريطانية بضرورة تعيين قنصل في الجزائر في بداية علاقتها بها حتى وصل الحال بمانسيل أثناء حملته على الجزائر سنة 1620م لما طلب منه الباشا خضر (1620 – 1623م) تعيين قنصل أنّه عجز عن إيجاد شخصية مناسبة لهذا المنصب، ولذلك ألبس " رجلا عاديا " لباس رجل مهذب ووضعه على الشاطئ وأعطاه مائة جنيه في جيبه. يقول المؤرخ الأمريكي وولف: " ونحن لا نعلم ماذا حدث فعلا للسيد ريتشارد فورد Foorde (القنصل المعين). إنّ مكتب السجلات العامة (P.R.O.) ببريطانيا يحتوي على رسائل منه تخبر عن الأحوال السيئة للأرقاء الإنكليز وعن صرفه للمائة جنيه في محاولة إنقاذ بعضهم، وعن وضعه الشاذ وهو بدون نقود ولا أصدقاء. فقد كان يواجه عداء الباشا، والجوع، ومعيشة " لا تكاد تكون أفضل من معيشة الأرقاء. " وليس هناك دليل على أن الحكومة الإنكليزية قامت نحوه بأي شيء. ومن الواضح أن " رجلا عاديا "، يمكن الاستغناء عنه ".

لكن بحلول القرن الثامن عشر أصبح المنصب مطمعا ومغنما، يقول كاثكارت: "فشل جون ولف في ترشيح نفسه لشغل منصب كل من قنصل إسبانيا وإنجلترا في الجزائر، وذلك على الرغم من أنه يتمتع بجميع المؤهلات الضرورية لذلك، كان ولف قد استقر في طرابلس الغرب حيث كان يزاول التجارة وتزوج بالآنسة أبلجات ثم انتقل من طرابلس إلى الجزائر في سنة 1779، حيث عين قائما بأعمال القنصلية البريطانية التي كان منصب القنصل شاغرا فيها. ولكنه، مثل كثير من ذوي الجدارة الذين اضطرتهم أعمالهم إلى التغيب طويلا عن وطنهم لم يستطع أن يمارس نفوذا ويثير اهتماما كافيا لتعيينه في ذلك المنصب. وبدلا منه عين قنصلا لبريطانيا في الجزائر المستر لوجي الذي تولى مهام أعماله في سنة 1785م. وإثر ذلك قامت بعض المنازعات بين الرجلين بحيث أصبح كل منهما يعتبر الآخر منافسا له. ومن جهته، لم يدخر المستر لوجي وسعا في إهانة المستر ولف وأسرته، كلما استطاع أن يفعل ذلك ويفلت من العقاب[2].

---

[1] - Wood (A.C): **Op**. **Cit**, p 219.

[2] - مذكرات كاثكارث: **المصدر السابق**، ص 42.

يذكر مورقان (Morgan) أن أول قنصل إنجليزي في الجزائر هو جون تيبتون (John Tipton) الذي عين كوكيل للشركة الشرقية ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعثها مدراء الشركة السيدين أوسبورن إدوارد (Osborne Edward) واللورد مايور (Lord Mayor) إلى حسن باشا في 20 جويلية 1584م[1].

لقد كانت استراتيجية بريطانيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتمثل في الحفاظ على المصالح التجارية وخاصة في مينائي الجزائر وتونس كمحطتي توقف، لذلك جاء التركيز على اختيار القناصل من التجار أو الوسط التجاري للحفاظ على هذه المصالح، وهو ما يذكره التاجر الإنجليزي لورانس ألدرسي (Lawrence Aldersey) في مذكراته سنة 1586م حول إقامته لدى القنصل تيبتون الذي عامله بكل ترحيب على حسابه الخاص.

كما كان القنصل فريزل (Frizel) على شراكة مع أحد التجار الذين يحتكرون نسبة كبيرة من التجارة الإنجليزية مع إيالتي الجزائر وتونس وهو التاجر ليت (Leate) خاصة في افتداء الأسرى.

عمل القناصل الإنجليز على الحفاظ على العلاقات الجيدة مع حكومة الإيالة للحصول على تسهيلات الملاحة الإنجليزية وكذا ضمان توقف سفنهم والحصول على مساعدات التموين وذلك يظهره تقرير الأميرال باك (Amiral Bake) الذي اضطر إلى التوقف بميناء الجزائر للتزود بالمؤونة، فأنزل شخصا هو براون (Brawn)، الذي عيّن للإقامة في هذه المحطة التجارية لحين موافقة الملك على تعيينه كقنصل[2] في ديسمبر 1655م.

إلى جانب التجارة كان من اهتمامات القناصل الإنجليز الأسرى، وهو ما يؤكده الأسير باننتي (Pananti) الذي أشاد بمعاملة القنصل ماكدونال (MC. Donnel)[3].

ويذكر القنصل الإنجليزي بالجزائر " بروس " (Bruce)، حسب بربروجير (Berbarugger) أنه التقى في نابولي ببعض الأسرى الذين تم شراؤهم من قسنطينة، فحدثوه عن

---

[1] - Morgan: **A complete history of Algiers**, p 580.

[2] - Fisher: **Op. Cit**, p 300.

[3] - Signor Pananti: **Narrative of a residence Algiers**, London, 1830, pp 76-77.

جمال الآثار الرومانية التي رأوها هناك، فاتجه مباشرة إلى ليفورن بإحدى السفن الحربية، ومنها إلى الجزائر، وذلك في عام 1763م، ولقد وصف "بروس" الترحيب الذي ناله حينما وصل المنطقة[1].

ومن المسائل الهامة أيضا لدى القناصل الإنجليز مسألة تزوير جوازات السفر والتي كانوا يهتمون بها والتي أخبرنا عنها القنصل بروس Bruce الذي يقول أن الجزائريين يعتبرون كل العمارات التي تمر في البحر، وحتّى عبر مضيق جبل طارق متعاملة مع الدول العدوة خاصة إسبانيا[2]، ونظرا لما لها من تجربة كبيرة في هذا المجال مع فرنسا، أصبحت تحرص على تفتيش كل العمارات التي تمر بمينائها.

ولقد كان للقنصل مهمته في الحرص على عدم حدوث مثل هذه التصرفات، ففي مرة من المرات حدث وأن اتهمت بريطانيا بتزوير جوازات السفر، فأدانها الداي علي باشا (1754 – 1766م)، خاصة وأنه لم يحصل على تفسير رسمي من الحكومة البريطانية، لهذا رفض رفضا باتا الاستماع للقنصل بروس Bruce[3].

تجدر الإشارة إلى أنه ممن تولى القنصلية البريطانية، قبل بروس اللورد أسبنوال Lord Aspinwal من 1754م إلى 1761م، ومن بعده اللورد سيمون كرويس Lord Simon Cruise الذي تولى المنصب بصورة مؤقتة في انتظار مجيء القنصل الجديد[4]، ومن ثم حل محله فورد الذي كان أحد التجار القدماء بالجزائر، ومن بعد وفاته بعد أيام قليلة من توليه المنصب حل محله اللورد حليفاكس ومن بعده بروس[5].

مما يؤكد تحكم التجار في تعيين قناصل الإنجليز هو تعيين القنصل وارد Ward من طرف Paker بتأثير ستة وثلاثين تاجرا لندنيا لدعم قرار تعيينه[6]، وكذا القنصل R.Cole الذي ينتمي إلى عائلة من كبار التجار في لندن من ذوي التأثير على السياسة الخارجية لإنجلترا ـــ خاصة بارتباطها بشارل كول Charles Cole الكاتب في البلاط الإنجليزي.

اتبعت المؤسسة القنصلية الإنجليزية ما كانت تسير عليه مؤسسة البندقية " إقامة مكاتب وقنصليات تجارية "، ولم تعتمد على تجربتها الخاصة كما فعلت فرنسا، وقد كان النظام مستتبا

---

[1] - Albert Berburgger: **Un consul à Alger au 18éme siècle "Bruce" "**, in R.A, 1862, Alger, p 335.

[2] - **Ibid**, p 338.

[3] - **Ibid**.

[4] - Godfery, Fisher: **Op.Cit**, p 397.

[5] - Albert, Berburgger: **Op.Cit**, p.334.

[6] - Fisher : **Op. Cit**, p323.

عامة بين التجار والقنصل الذي حافظ على أمن تابعيه، وكان القنصل يملك سلطة السجن والطرد إلى الوطن كل من يخالف قراراته، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث بعض المناوشات مع بعض التجار.

ب – التنافس بين القناصل على مبدأ الأفضلية:

الأفضلية هي التي تمنح للقنصل قبل غيره من السفراء وقد كان هناك تنافس كبير بين القناصل في الجزائر من أجل التمتع بهذا المبدأ وقد حدث تنافس كبير خاصة بين فرنسا وبريطانيا، حيث تعتبر فرنسا أن لها مبدأ الأفضلية على اعتبار أن قنصليتها هي الأقدم في الجزائر وهو ما يؤكده البند السابع من المعاهدة الموقعة بين الطرفين في 17 ماي 1666م[1] الذي يقول أن القنصل الفرنسي يتمتع بحق الأولوية والسبق على غيره من القناصل، وقد تكرر نفس الشيء في البند 17 من معاهدة 24 أبريل 1684م.

كانت لفرنسا أفضليتها على باقي الدول حتى تحية السفن، فحسب معاهدة 24 أبريل 1684م فالبند 27 ينص أنه يجب أن يراعى بكون عدد القذائف المرسلة لتحية السفن الفرنسية تفوق في العدد تلك التي تطلق لتحية السفن الأجنبية الأخرى[2].

كانت لفرنسا الأولوية حتى في المعاملات التجارية، وذلك للحفاظ وتسهيل المصالح الفرنسية في مناطق امتيازاتها خاصة منها في بايلك الشرق، وهو ما يؤكده البند 12 من معاهدة 17 ماي 1666م الذي تتضمن:" سيعامل التجار الفرنسيون في جميع موانئ ومرافئ مملكة الجزائر بخصوص تفريغ السلع والرسوم المستخلصة عليها مثلما يعامل غيرهم من أية أمة أجنبية وأفضل ..."[3].

لقد حدث تنافس كبير بين فرنسا وإنجلترا بسبب هذه الأولوية التي منحت لفرنسا وحتى إن كانت حول التهنئة، حيث يذكر الشريف الزهار أنه كان هناك تخاصم بين قنصل الإنجليز والفرنسيين على السبق بالتهنئة ووقع بينهما ما وقع فأمر يومئذ الباشا أن يهنئ القنصل الفرنسي ليلة العيد، ويهنئ قنصل الإنجليز يوم العيد وأصبحت تلك هي العادة[4].

---

[1] - **قنان: العلاقات الفرنسية – الجزائرية 1790 – 1830**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1999، ص46 عن A.N.P / A E .B[1] 523 .

[2] - **نفسه.**

[3] - **نفسه.**

[4] - الزهّار: **مذكرات الشريف الزهار، المصدر السابق**، ص 164.

اضطربت العلاقات الفرنسية الإنجليزية في الجزائر بسبب استخدام الألقاب مثلما وقع سنة 1750م بين قنصل فرنسا لومير Le Maire وقنصل إنجلترا ستانفور Stainfort ، حيث حاول Stainfort فرض لقب السعادة للمبعوث الإنجليزي كيبيل Keppel الذي جاء للجزائر من أجل التفاوض لاسترجاع الغنائم الإنجليزية التي استولى عليها الجزائريون[1] وهو ما رفضه Le Maire من خلال عدم القيام بالزيارة البروتوكولية واشترط لذلك سحب القنصل والمبعوث طلبهما لأن القنصل الفرنسي تلقى رسالة من حكومته من قبل وزير وكاتب الدولة روي في 21 أوت 1750م بعدم إطلاق ذلك اللقب صاحب السعادة على المبعوث الإنجليزي لأن ذلك سيعطي للسفن الإنجليزية والقنصل الإنجليزي الأفضلية على غيرهم من الأمم على أساس أن لقب صاحب السعادة خاص فقط بالسفراء[2].

ج ــ علاقة القناصل الإنجليز بحكام الإيالة:

هناك من القناصل الإنجليز من حظي بمكانة جيدة لدى السلطة الحاكمة في الإيالة مثل القنصل كول (Cole) وخليفته هولدن (Edward Holden) اللذين كانا مستشارين للداي، وقد استطاع القناصل الإنجليز التقرب من حكام الجزائر خاصة في النصف الثاني من القرن 17م[3]، ويظهر ذلك من خلال مراسلة القنصل أونبي (Oneby) في 4 أفريل 1663م حيث قال: "نحن نحظى بمعاملة جيدة من قبل الباشا والديوان معاملة تمكننا من تطبيق نصوص المعاهدات"[4].

استطاع القنصل هودسن (Hudsen) ربط علاقة جيدة مع الداي محمد بن حسن (1718 ــ 1724م) حيث استطاع الجمع بين منصبه كقنصل وممارسته للتجارة، واستطاع أن يكون التاجر الإنجليزي الوحيد في الفترة ما بين 1720 – 1728م الذي سمح له الداي بالحصول على امتياز التزود بالزيت الذي يحظر خروجه من ميناء الجزائر والقمح وذلك في مقابل معدات حربية وبحرية تحتاجها الإيالة، وتحصل أيضا على امتياز تصدير المواد التي ينتجها بايلك الغرب عن طريق بيته التجاري في وهران الذي كان يسيره نائبه جون فورد (J. Ford) ، إلا أن هذا لم يمنع من وجود قناصل غير مرغوبين كالقنصل فالكون (Falcon) الذي كانت له علاقات مع نساء مسلمات[5]، وكذا القنصل فريزر (Freser) الذي لم يقبل الداي محمد عثمان وساطة الباب العالي

---

[1] - Devoulx.A: "**Un incident diplomatique a Alger en 1750**", in R.A, 1872, pp 83 – 85.

[2] - رحمونة بليل: **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2010 – 2011، ص ص 75 – 76.

[3] - Fisher: **OP. Cit**, p 387.

[4] - **Ibid**, p 389.

[5] - **Ibid**, p 387.

في السماح له بالرجوع بعد طرده وذكر الداي أن أسباب طرد هذا القنصل هي طلباته الملحة في مناسبة وبدون مناسبة لشراء القمح من الجزائر[1].

د ــ قضايا الخلاف بين الجزائر وبريطانيا:

I – القرصنة:

لقد أدى استقرار الأتراك – العثمانيين – في مدينة الجزائر إلى تحويل نشاطات الجهاد البحري في البحر الأبيض المتوسط إلى مؤسسة قائمة بذاتها فكان الأسطول الجزائري محورا أساسيا في قوتها العسكرية، وأضحى قوة بحرية من الطراز الأول وكان هذا أمرا طبيعيا لصد هجمات الأساطيل الأوروبية المتكررة من جهة[2].وإعانة مسلمي الأندلس من جهة أخرى.

لقد دأب الأوروبيون على نعت نشاط البحرية الجزائرية في العصر الحديث بالقرصنة. ووصف رجالها بالقراصنة، وهو ادعاء مغرض بعيد عن الحقيقة والواقع، لأنّ أوّل من مارس أعمال القرصنة وتوسع في تطبيقها بكلّ وحشية وشراسة هم الأوروبيون أنفسهم في أعقاب الحروب الصليبية، وبداية التراجع الإسلامي بالأندلس، وذلك بدافع من الحقد الدّيني، وروح الانتقام، والرّغبة في الغنم البحري المادّي.

---

[1] - مولود قاسم: **المرجع السابق**، ج 1، ص 185.

[2] - من أهم الحملات البحرية الأوروبية على الجزائر:

– حملة شارلكان على مدينة الجزائر 1541.

– حملة البابا بيوس الرابع على مدينة الجزائر 1560.

– حملة صليبية بقيادة جان دوريا على مدينة الجزائر 1601.

– حملة فرنسية بقيادة دوبرفور على مدينة الجزائر 1621.

– حملة فرسان مالطة على مدينة الجزائر 1647.

– حملة دنماركية على مدينة الجزائر 1770.

– الحملة الإسبانية بقيادة أوريي على الجزائر 1775.

– الحملة الإنجليزية – الهولندية بقياد اللورد أكسموت على مدينة الجزائر 1816.

– الحملة الانجليزية بقيادة الأميرال هاري نيال على مدينة الجزائر 1824.

– الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية بقيادة كولي (1827 – 1830م).

للتوسع يمكن العودة إلى:

يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500 – 1830م)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980م، ص206.

والدّليل على ذلك هو مباركة الحكومات الأوروبية لأعمال قراصنتها، وتقديم الحماية والعون المادّي لهم، كما فعلت انجلترا وفرنسا والنّمسا والإمارات الإيطالية والألمانية، بل وحتّى بعض دول شمال أوروبا مثل الدنمرك.

وقد تحدث ابن خلدون عن نشاط بحارة بجاية ضدّ القراصنة الأوروبيين الذين يسمّيهم بالفرنج، في البحار، وشرح كيف كانوا يجّهزون أنفسهم، ويخرجون لهذا النّوع من الحروب في عرض البحار، ويعودون بغنائم وافرة.

وفي مطلع العصر الحديث اشتدّت هجمات القراصنة الأوروبيين ضدّ الجزائر، وبلدان المغرب الإسلامي الأخرى، بسبب نجاح الإسبان في عملية استرداد الأندلس، ووصول المدّ التركي الإسلامي إلى الحوض الغربي للمتوسط، واضطرت الجزائر لإنشاء أساطيل بحرية مماثلة لتدافع عن نفسها، وتردّ العدوان، وتقاوم سياسة التّنصير والتّمسيح، وتنقذ المسلمين من الأسر، والتعذيب والسّلب والنّهب والتّخريب والقتل والتّشريد[1].

وكانت خطّة الجزائر في البداية هي الدّفاع ضدّ هذه الاعتداءات، والتّحرشات، وضدّ إرادة التّنصير والتّمسيح، ثمّ لما أخذت هذه الاعتداءات، والتحرشات، صبغة الحملات الصليبية، وتحولت إلى أحلاف كبيرة تشارك فيها بلدان كثيرة، انتقلت الجزائر من مرحلة الدّفاع إلى مرحلة الهجوم والتتبع. وأخذت قوّاتها البحرية، تضرب أوكار القراصنة الأوروبيين في عقر ديارهم. وعلى شواطئ بلدانهم، ولقنتهم دروسا لا تنسى حتّى اضطرّت حكوماتهم أن تشتري السلام والأمن لها، ولمراكبها البحرية، بالمال، والمعاهدات، وتبادل الأسرى.

وكان عمل البحرية الجزائرية مقاومة ضدّ العدوان، وجهادا ضدّ إرادة التّنصير والتّمسيح، وليس قرصنة كما ادّعى وزعم الأوروبيون. وحتّى مع التّسليم بأنّه قرصنة في بعض الحالات والفترات، فإنّ الأوروبيين هم الّذين سبقوا إليه ومارسوه كحركة للغنم والسلب والنّهب، وهم الذين أرغموا الجزائريين على عمل المثل في إطار ردّ الفعل[2].

ويحتفظ التّاريخ لنا في سجلاته، بأمثلة كثيرة عمّا ارتكبه الأوروبيون من مجازر، وأهوال، وما اقترفوه من جرم ضدّ شعب الجزائر، وبلدان المغرب الأخرى خلال ممارستهم لأعمـــال القرصنة

---

[1] - يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية ..**، المرجع السابق، ص 26.

[2] - **نفسه**، ص 27.

أواخر العصر الوسيط، وطوال العصر الحديث. بل إنّ الأوروبيين مارسوا مع القرصنة حرفة تجارة الرقيق في الشواطئ الإفريقية، إحياء لما كان يقوم به أجدادهم الرّومان في العصور القديمة.

لقد قامت أوروبا في العصر الحديث، وخلال استعمارها للشعوب العربية الإسلامية والإفريقية بأعمال وحشية، تجاوزت كلّ حدود التصور، في الفظاعة والقساوة، فأبادت شعوبا بأكملها، وقضت على حضارات إنسانية راقية، ونهبت خيرات البلدان الاقتصادية، وحطمت الآثار الفكرية والعمرانية، وطمست منجزات الشعوب الفنية والثقافية، ومسختها. ومع ذلك لا تشعر بالخزي والعار، ولا تكثرت لذلك[1].

نشط الداي محمد بن عثمان الجهاد البحري وواجه الهجمات الأوروبي على مدينة الجزائر يقول الشريف الزهار: (كان استعداده دائما للحرب و كان مغروما بتجهيز المراكب للغزوات، وفي أيامه كثر الرؤساء في البحر وكانت لمراكبه سمعة، ومن أكبر رؤساء عصره الحاج محمد قبطان وكان له صيت في البحر وما وجد مقيدا في دفاتر الرؤساء أن هذا القبطان أتى بأسارى في مدة سفره في البحر ما مجموعه 24000 أسير[2].

توضح الإحصائيات التقريبية أن القراصنة استولوا على عدد كبير من الغنائم في البحر، عدا ما كان يجمع على السواحل الأوروبية، بحيث بلغت 178 غنيمة (سفينة) بين سنتي 1766 – 1782م بمعنى خلال 16 سنة تراجع العدد بين سنتي 1783 – 1799م إلى حوالي 129 غنيمة، أي خلال 16 سنة، وبلغت 133 بين سنتي 1800 – 1815م أي خلال 15 سنة[3]. هذه الفترة الأخيرة هي آخر ازدهار كبير للقرصنة.

II – الأسرى والافتداء:

كانت قضية الأسرى تشكل نواة الخلاف الأساسية بين إيالة الجزائر والدول الأوروبية، وهم الذين يسترقهم البحارة الجزائريون، كانوا أشخاصا يتكلمون كل اللغات الأوروبية معظمهم جاءوا من شواطئ البحر الأبيض المتوسط، أو من المناطق القريبة منه من جهة المحيط الأطلسي، ولعل هؤلاء كانوا بحارة أسروا وهم في البحر أو من المسافرين على ظهر السفن والتجار، إلى

---

[1] - يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية ...، المرجع السابق**، ص 27.

[2] - مذكرات الزهار: **المرجع السابق**، ص 25 وص 26.

[3] - Albert DEVOULX. **Le registre des prises maritimes**. Revue Africaine. N°15 . pp 153 – 160.

. et 184 – 201 et 364 – 457 et N°15 . pp 75 – 156 et 235 – 293

(ألبير دوفولكس: **سجل الغنائم البحرية**، المجلة الإفريقية، عدد 15، ص 153 – 160 و 184 – 201 و 364 – 457 والعدد 16 ص 75 – 156 و 235 – 293)

جانب الفلاحين، وكان الأغنياء أصحاب الوجاهة يفتدون بينما يبقى معظمهم مسترقا بقية حياته[1].

بعد وقوع السفينة في الأسر يتم إحصاء حمولتها ووضع قائمة بطاقمها ومسافريها، ثم يسئل الأسرى مجموعة من الأسئلة لمعرفة أهميتهم وحجم ثرواتهم، وعندما تصل السفينة إلى الميناء يقاد الأسرى إلى قصر الجنينة أو دار الإمارة ليقدر الداي حقه الذي هو ما بين 10% و 12% من مجموع الأسرى[2]، كما يحتفظ أيضا بحق شراء أي رقيق بالسعر الذي وصل إليه في المزاد من أول مشترٍ ثم يقاد البقية إلى سجن البانيو (Bagno)، وفي صباح اليوم التالي يعرضون للبيع في مكان يسمى البادستان (Badistan)، أو السوق الرئيسي حيث كان الصباح مخصصا لفحص الأسرى أما البيع فيجري بعد صلاة الظهر، حيث يستعرض الحارس الأسرى الواحد تلوى الآخر إلى المنصة مع إعطاء فكرة عن القيمة الحقيقية لكل أسير أو المحتملة، وقد يتم البيع كذلك عن طريق عمليات الافتداء التي تتم بعدة طرق كالوساطة اليهودية أو على يد رجال الدين. لم تكن مدينة الجزائر وحدها مختصة في ذلك، بل هناك موانئ أخرى تخصصت في تزويد الإيالة بالأسرى، حيث كان ميناء المرسى الكبير بعد تحرير وهران الأول سنة 1708م على يد الباي مصطفى بوشلاغم يستقبل الغنائم يوميا، كما كان سجن قصبة وهران مليئا بالأسرى[3].

ادعت الكثير من المصادر الغربية وحتى الدول الأوروبية أن الأسرى الأوروبيين يعانون الويلات بالجزائر وكثيرا ما تحدثت عن معاناة هؤلاء، يقول كاثكارث أسير الداي: " كانت حياة العبيد والخدم كلها قلق وبؤس، وفي كل لحظة قد يتعرض أحدهم للجلد أو للأشغال الشاقة والتكبيل بالسلاسل أو للموت، ونحن يجب أن نتذكر أن الداي يملك السلطة الضرورية لتنفيذ تهديده وحكمه على شخص مهما كان الذنب الذي اقترفه تافها. والعبيد المسيحيون الذين يعيشون في الأجنحة التي يسكنها الخازنداران يتعرضون لنفس الإهانات التي يتعرض لها العبيد الذين يسهرون على خدمة الداي، وكثيرا ما يجلدون لأتفه الأمور، مثل التحدث بصوت مرتفع، والمماطلة في الخدمة، أو لخروجهم من غرفهم بعد وقت معين او للتحدث للطباخين أو للعبيد الذين يعملون في الحديقة، او لغير ذلك من الأسباب "، ثم يضيف: " لم نستطع منع دموعنا المنهمرة إزاء هذه الحالة المهينة التي أثرت في نفوسنا بصفة خاصة ..."[4] رغم أن الواقع في الكثير من الأحيان كان غير ذلك، ومن المصادر القليلة التي قدمت معلومات صحيحة بصدق وأمانة

---

[1] - جون وولف: **المرجع السابق**، ص 208.

[2] - جون وولف: **المرجع السابق** ص 210.

[3] - Feylon : **Histoire d'Oran avant pendant et après la domination espagnole**, Oran, 1858, p 140.

[4] - كاثكارت: **المصدر السابق**، ص ص 30 – 33.

وموضوعية أيضا نذكر العالم هابنسترايت من خلال مقارنته بين حالة الأسرى الجزائريين في أوروبا والأسرى الأوروبيين في الجزائر حيث أورد ذلك قائلا: " قارنت حالة الشقاء التي عليها الجزائريون بمرسيليا مع وضعية الأسرى المسيحيين في شمال إفريقيا فالأولون لا يستطيعون إلا بشق الجهد جر أغلالهم الثقيلة، بينما الآخرون وهم الأسرى المسيحيون في الجزائر يقضون نهارهم أحرارا، مقابل دفعهم مبلغا ماليا كل شهر ليطلب منهم في المساء التوجه إلى مقراتهم التي لم تكن أبدا غير مريحة بالنسبة إليهم، وحتى الأسير المسيحي الذي يرتد عن معتقده لا يحظى بالترحيب لأنه ليس فقط تسبب في خسارة سيده بعد أن تسقط الفدية عنه بإسلامه وإنما ينظر إليه على أنه لم يعتنق الإسلام عن اقتناع "[1]. لم تتناول أغلب المصادر الغربية باستثناء القليل منها معاملة الأسرى المسلمين ومعاناة الأسرى الجزائريين في السجون الأوروبية، ويظهر ذلك في إحدى الرسائل التي بعثها الداي بابا علي " بوصبع " (**1754 ــ 1766م**) إلى كاتب الدولة الفرنسية المؤرخة في جمادى الأول **1174هـــ**، الموافق لـــ **12 ديسمبر 1760م**، والتي يشكو فيها سوء معاملة الأسرى الجزائريين بفرنسا، إذ تعدى الأمر كله الحدود لما وصلت القضية إلى المساس بحريتهم الدينية.

يقول الداي في الرسالة: " بعد تقديم التحية التي تستوجبها الصداقة والود والاستفسار عن صحتهم، فإننا نتمنى لكم كل ما من شأنه أن يسعدكم ... صديقي المشرف لقد تلقيت بحزن شديد، أنه فضلا على الاحتقار الشديد والمعاملة السيئة التي يعاني منها الأسرى المسلمون التابعون لإمبراطور فرنسا فقد تم هدم مسجدهم، الذي كانوا يجتمعون فيه لأداء صلواتهم، مضاعفين بذلك الهموم والمتاعب على هؤلاء المساكين، الذين هم في الأصل مثقلين ... وأنني لم أجد ما يمكن أن تبرر به هذه المعاملة السيئة التي يعاني منها المسلمون، والأسباب التي أدت إلى هدم مسجدهم ويسعدني أن أسمع أنه بمجرد وصول هذه الرسالة إليكم بأنكم قد أمرتم بإعادة بناء مسجدهم، وأن لا تجعلهم في نقص مما يحتاجون إليه من الألبسة والأغذية وإن لم يجد هذا الطلب آذانا صاغية، فإنني سأتخذ إجراء آخر بأن أشكو ذلك إلى سيدي السلطان "[2].

---

[1] - أو. هابنسترايت.ج: **رحلة العالم الألماني ج. أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145 هـــ/1732م)**، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007، ص 46.

[2] - Eugène Plantet : **Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1700 – 1833)**, T2, Ed. Bouslama, Tunis, 1981, p 257 – 258.

لقد بذل القناصل جهودا حثيثة لتخليص الأسرى من العبودية، وكان يتم تحريرهم إما عن طريق إجراء تبادل في صفوف الأسرى وإما عن طرق شراء هذه الحرية بمبالغ مالية، وتتدخل في هذه العملية أو تلك أطرف متعددة مثل الملوك، الأهل، الأصدقاء، رجال الدين وغيرهم[1].

لم يهتم الملوك الإنجليز كثيرا بافتداء رعاياهم، وقد برروا ذلك بحجة أّن إنقاذهم لهم سيقنع البحارة الجزائريين بأن أسر الإنجليز مغامرة تجارية رابحة، فالافتداء – حسب رأيهم – يشجع النهب.

استمرت هذه القناعة إلى غاية الأربعينات من القرن السابع عشر ميلادي حيث فرض البرلمان الإنجليزي في 5 ماي 1642م ضريبة تقدر بـــ 1% خفضت فيما بعد إلى 0.25% على التجارة لافتداء الأسرى الإنجليز بعد مشاورات كثيفة واقتراحات متعددة، جاء في كتاب جون وولف الجزائر وأوروبا: " وقد أعدّ السيد وليام مونسون Monson ، وهو بحار قديم يجر وراءه خمسين سنة من الخدمة كما أن له خبرة عميقة بأحوال البحر الأبيض _ أعدّ مذكرة لحكومة الملك. وكان محتواها الرئيسي يقوم على أنّه لا يمكن السيطرة على الرياس البحارة إلا بتعاون جميع الدول المسيحية الأوروبية، سواء كانت بروتستانتية أو كاثوليكية. وقد لاحظ أنّ الجزائر كانت محروسة " بأعلاج ومشردين يائسين ... كانوا قد تخلوا عن الله وعن الفضيلة ..." وأنّ كل المحاولات للاستيلاء على هذه المدينة قد فشلت. والأمل الوحيد في أي نوع من النجاح يحتاج إلى التعاون بين جميع الدول الأوروبية. إنّ هذه الملاحظة مهمّة لأنّ جميع من قدموا المذكرات حول الموضوع خلال القرنين التاليين قد كرروها.

ذهب مونسون إلى اقتراح خطة ملء فراغ بالمقترح الذي تقدم به تاجر من بريستول Bristol ، وهو يقوم على أنّ التجار من المدن الساحلية الأوروبية يجب أن يرخص لهم في مهاجمة المدن والقرى الشمال إفريقية وأسر الرجال والنساء والأطفال وبيعهم في أسواق إسبانيا ومالطة. كما طالب الاقتراح بأن يضمن لهؤلاء المحاربين الخواص أن يمتلكوا أي شيء يمكن أن يقع في أيديهم. وأصر مونسون أيضا على أن أيّ رايس علج يؤسر يجب شنفه في الحال، وأنّ أي رايس مسلم لا يطلق سراحه ليعود إلى بلاده. وممّا يلاحظ أنّ هذه الخطة تجعل الرياس البحارة ليسوا هم فقط المحتكرين للسلوك الخشن.

ولم يتحقق شيء من مقترحات مونسون، ولكن المعارك الدموية في البحر واسترقاق المزيد من الإنكليز (في الجزائر) أقنع قصر باكنهام Buckingham والملك بأنه لابد من فعل شيء ما في

---

[1] - حفيظة خشمون: **مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية**، مذكرة شهادة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، إشراف: د. كمال فيلالي، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006 – 2007، ص 13.

الموضوع. ولكنهم كانوا قد استبعدوا العمل المشترك مع الهولنديين نظرا لمعاملة هؤلاء الوحشية للبحارة الإنكليز في الشرق الأقصى. وكان الحل هو حملة إنكليزية متعاونة مع الأسطول الإسباني. ويبدو أنّ الشركة الشرقية قد وقع التأثير عليها لتضمن دفع التكاليف وهي حوالي عشرين ألف جنيه، بينما حصل السفير الإنكليزي في مدريد على وعود مضمونة بالمساعدة الإسبانية[1].

ولم يمض وقت طويل حتى تهاطلت الرسائل على الملك وكبار المسؤولين في الكنيسة من الأرقاء بالجزائر أو من عائلاتهم بإنجلترا تناشدهم للنجدة. وكثير من هذه الرسائل لها طابع الرثاء: بؤس القساوسة وهم الفراق، وجوع وحزن الزوجات والأولاد. ولم يكن الملك يملك النقود التي يمكن استعمالها لافتداء الأرقاء حتى وإن كان وزراؤه قد تأثروا بمدى الحاجة إلى إنقاذ البحارة الذين كانت البحرية والتجارة البحرية في أمس الحاجة إليهم. ولم يكن في استطاعة الملك سوى الترخيص للآخرين بجمع المال لإنقاذ هؤلاء المعذبين.

ولكن الحكومة استرشدت غيرها فيما يجب أن يعمل. فقد تألفت لجنة من السيد توماس روي ومن شخص يسمى ليث Leathe، وهو تاجر له أعمال في الجزائر ومن كيلهام ديغباي Kelhom Digbye وهو تاجر إنجليزي، ومن ألدرمان غروي A. Garraway وقامت بإعداد تقريرين حول المشكل. فأما ما يتعلق بالفداء، فإنه إلى جانب كون الملك ليس له نقود لهذا الغرض، فإنّ اللجنة أبدت تخوفها من أن أي سياسة عامة للفداء ستعطي فقط فكرة للجزائريين بأن الإنجليز هم بضاعة رابحة، وهي ستطمعهم بأن يبذلوا مجهودات أخرى للاستيلاء على الأسرى من أجل الفداء. إن العائلات والأصدقاء يمكنهم اتخاذ إجراءات لتحرير بعض الأسرى، ولكن حتى هذا الأمر يترتب عليه ضرر مادام البعض قد يجعل الآخرين يقنطون ويفقدون الشجاعة، بل ربما يتخلون عن دينهم. ولم تكن الدبلوماسية هي الحل أيضا لأن اللجنة اتفقت على أن كلمة حكام شمال إفريقية لا يمكن الاعتماد عليها، فهم سيظلون يعتبرون " بضائع الكفار وأشخاصهم " هدفا مشروعا لهم. (بينما لم تقل اللجنة شيئا عن الفشل الإنجليزي في احترام المعاهدات). وهذا الموقف من اللجنة جعل استمرار الحرب هو الحل الوحيد الممكن، ولكن حتى هذا الحل كانت تقف دونه عقبات. فاللجنة لم تتفق على عدد القوات العسكرية الضرورية لفرض الإدارة الإنجليزية على الإيالة. وكان هناك اقتراح يقول بأن أربع سفن اثنتان منها ذات خمسمائة طن واثنتان ذات ثلاثمائة وخمسين طنا، يمكنها أن تجبر الجزائر على نشدان السلام في أقل من سنتين. وقد قدرت تكاليف ذلك بخمسة عشر ألف جنيه استرليني سنويا. وهناك اقتراح آخر أقل تفاؤلا من السابق قدر بأن أسطولا من ثماني سفن يقوم بالعمليات خلال ثلاث سنوات بتكاليف تقدر بخمسين ألف جنيه سنويا قد يكون

---

[1] - جون وولف: **المصدر السابق**، ص ص 253 – 254.

ضروريا لجعل القراصنة يعودون إلى رشدهم. ولكن قائمة المبالغ التي قدرت بمائة وخمسين ألف جنيه وحتى بثلاثين ألف جنيه كانت مبالغ أكثر مما يمكن لخزينة الملك أن تتحمل.[1]

ومن الواضح أنه إذا كانت الدبلوماسية أو الفداء أو الحرب جميعا غير مقبولة فإن هناك بديلا آخر يجب اكتشافه: طريقة جعل الحرب ضد شمال إفريقية خاص بالبحارة المغامرين ورجال الأعمال.

إن اللجنة رجعت إلى طريقة أخرى أثبت الوقت نجاحها: جعل الحرب ضد شمال إفريقية كمشروع خاص بالبحارة المغامرين ورجال الأعمال. وهذا الإجراء قد يجعل الحرب تشمل كل الدولة العثمانية، وعليه فإن السفير الإنجليزي في إسطنبول يجب أن يوضح للسلطان بأن سلوك رعاياه في شمال إفريقية هو الذي أجبر الملك الإنجليزي على الانتقام في صورة منح أوراق اعتماد للبحارة الخواص الإنجليز تسمح لهم بمهاجمة جميع التجارة المتوجهة إلى الموانئ المشرقية. ويمكن للسفير أن يعبر عن أسفه بأن فشل السلطان في مراقبة رعاياه هو الذي أدّى إلى هذا الإجراء الشديد ويأمل في أنّ الحرب مع السلطان يمكن تفاديها. ولكن حتى هذا الاقتراح لم تكن التوصية به إلى الملك ممكنة. لأن تجار الشركة سيعانون منه بدون شك، سيستحوذ على أسواقهم منافسوهم الفرنسيون والهولنديون. ولكن الفكرة كانت مغرية لضباط البحر الإنجليز الذين يتذكرون الثروات التي حصل عليها البحارة الخواص في الماضي. وهكذا فإن تقرير اللجنة لم ينتج عنه أي شيء واستمر عدد الإنجليز في الأسر يزداد باطراد.

ويوجد كتابان هامان نشرا في بريطانيا قبيل أن يؤدي ظلام النزاع بين الملك شارل الأول والبرلمان إلى مشاكل جديدة الأول هو كتاب فنسيس نايت (رحلة ... 1640) وقد كان نايت أسيرا في الجزائر، وتقدم في كتابه باقتراحين: أحدهما أن معاهدة مع الباشا والديوان سيحترمها الجزائريون إذا احترمها الإنجليز. وقد لاحظ أن الضباط الإنجليز يجدون من السهل عليهم الانتقال من وضع التاجر إلى وضع القرصان. وثاني اقتراحه هو حرب استيلاء شامل. وقد دغدغ هذا الاقتراح السلوك الافتراسي الإنجليزي، وذلك بإخبارهم عن وجود الثروات بالجزائر، كثرة الذهب والفضة والحلي وسلاسل الذهب وأطباق الفضة. واعتقد نايت أنه يمكن الاستيلاء على مدينة الجزائر ونهبها بجيش من ثلاثين ألف رجل مدعوم بإسطنبول. ومن جهة أخرى أشار إلى أن التجارة قد تكون أكثر فائدة من الحرب، وبيّن أنّه من الممكن للإنجليز أن يحلوا محل الفرنسيين في

[1] - جون وولف: **المرجع السابق**، ص 256.

الحصن. وقال أن التجارة هناك يقدر بمائتي ألف دوكا ducas [1] سنويا وأنه إذا أصبح الحصن تحت إدارة إنجليزية فإنه يمكن أن يزداد المبلغ بسهولة.

أما المؤلف الثاني فهو هنري روبنسون Robinson، وكتابه هو " تحرير أو نجدة الأسرى الإنجليز ، 1642 " وقد دعا فيه إلى حرب شاملة ضد الجزائريين. وقال أنّ أي اقتراح بالحصار سيفشل لأن القضاء على أسطول البحارة الجزائريين سيستغرق سنوات بينما هجوم بري سيجبرهم على الاعتراف بحقوق انجلترا. وأصر روبنسون على ضرورة موافقة السلطان على هذا الهجوم ضدّ أتباعه ما دام لا يملك قوة بحرية قادرة على دعمهم. فإذا اعترض السلطان فإنّ روبنسون مستعد لإعلان الحرب ليس على الجزائر فحسب بل على الدولة العثمانية أيضا.

رضخت بريطانيا لإرادة الجزائر واقتنعت بضرورة المفاوضات لتحرير أسراها، ومن خلال تتبع المعاهدات الموقعة بين الطرفين حول مسألة الأسرى نجد مثلا معاهدة 10 أفريل 1682م الموقعة بين الداي بابا حسن (1682 – 1683م) والملك البريطاني شارل الثاني (1660 – 1682م) التي جاءت على إثر توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي وصفها القنصل الفرنسي لوفاشي (Le Vacher) بانها معاهدة مخزية لبريطانيا، حيث التزمت فيها للجزائريين برد أسراهم الموجودين على السطول البريطاني دون المطالبة مقابل ذلك باسترجاع البريطانيين الأسرى الموجودين في سجون الجزائر[2].

أما المعاهدة التي أشار غليها أحمد الشريف الزهار في مذكراته (دون إثبات لتاريخها)، فقد عقدت بعد الكارثة البحرية الجزائرية وتوجت بإطلاق سراح 1200 أسير منهم أسرى إماريتي نابولي وساردينيا الذين أطلقوا مقابل دفع 2500 فرنك فدية لكل أسير نابوليطاني و 1500 فرنك فدية لكل أسير سرديني[3].

انطلاقا من هذه المعاهدات كان القناصل يتولون مهمة التفاوض بغرض تحرير أسراهم ويتم ذلك مباشرة مع الرياس، مثل ما قام به القنصل الإنجليزي بتحرير سبعة أسرى إنجليز بمبلغ 700 بياسترة، كما تولى المبعوثون هذا الشأن، جاء في إحدى مراسلات القنصل دارفيو (Le chevalier L'aurent d'arvieux) المؤخة في 16 جانفي 1675م والتي من بين ما جاء فيها أن بريطانيا أرسلت السيد بريستان (Britan) سكرتير الملك كمبعوث دبلوماسي على رأس أسطول إلى الجزائر

---

[1] - جاء في كتاب **خلاصة تاريخ تونس** لحسن حسني عبد الوهاب ص 132 أن الدوكة نوع من النقود الإسبانية الذهبية قيمة الواحدة منها من العشرة إلى الاثني عشر فرنكا.

[2] - مولود قاسم نايت بلقاسم: **المرجع السابق**، ص 190.

[3] - الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 128.

للتعاون مع قنصلهم من أجل شراء كل الإنجليز في الإيالة باستثناء الذين كانوا تحت خدمة دول أخرى[1].

وما يمكن الإشارة إليه أن القناصل الأوروبيين كان لهم دور في افتداء الأسرى وتأمين حياتهم وتقديم الرعاية الصحية لهم، وذلك يظهر من خلال نشاط الجمعيات الدينية التي سبق الحديث عنها كذلك في مجال افتداء الأسرى والتي كان لها دور بارز في مجال الرعاية الصحية والدينية أيضا، وبالرجوع إلى معاهدة الامتيازات الأولى، فمختلف الجمعيات الدينية ورجال الدين كانت تحت حماية القنصل الفرنسي، إلا أن جمعية الثالوث المقدس ستخرج من الوصاية الفرنسية إلى حماية القنصل الإنجليزي في أواخر القرن 17م[2]

إن مسألة الأسرى وطرق افتدائهم أخذت جزءا كبيرا من المعاهدات الموقعة بين الجزائر والدول الأوروبية، وكانت المحور الأساسي للمفاوضات فكانت إحدى محركات العلاقات الدولية، بان كان الأهم والأولى فيها هو المحرك الاقتصادي والامتيازات التجارية.

III ــ الهدايا والإتاوات:

كانت الهدايا وسيلة هامّة في الربط بين الدول الأوروبية وإيالة الجزائر، وكانت نوعية العلاقات ترتبط ارتباطا وثيقا بالهدايا التي يقدمها القناصل إلى الباشوات أو أعضاء الديوان في المناسبات المختلفة، مثل قدوم القنصل لأوّل مرّة إلى الجزائر، أو في الأفراح، وقد غدت هذه الهدايا مع الزمن واجبا من واجبات القناصل تجاه سلطات الإيالة، ويقاس حسن علاقتهم بها بمدى تأديتهم لهذا الواجب.

لم تكن الهدايا المقدمة عادية، وإنّما ذات قيمة فنّية ومادية عالية، فكلما ارتفعت قيمتها كان أثرها على من تقدم له أقوى، ولذا فإنّ القناصل كانوا يتكلفون نفقات كبيرة ليقدموا الهدايا الملائمة، وكان القناصل يجدون صعوبة في تقديم أوراق اعتمادهم، إذا لم يكونوا محمّلين بالهدايا القيمة ليقدموها.

إن قوة الجزائر خلال العهد العثماني مكنتها من فرض سياستها على مختلف الدول خاصة الأوروبية منها وذلك من خلال إجبارها على دفع إتاوات وهدايا قنصلية إلزامية (**Présent consulaires**) مقابل السلم والسماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وإعطاء

---

[1] - Labat, R.P.J-B : **Mémoire du chevalier d'Avrieux**, envoyé extraordinaire du Roy à la porte, consul d'Alep d'Alger de tripoli et autres échelles du levant T IV-IV. (S.L),(S.D), p 121.

[2] - Tournier Jules : **Jean Le vacher, prêtre consul de France et marty (1647 – 1683)**, rabat, Fd la porte, 1947, p 142.

تجار تلك الدول امتيازات خاصة، منها تخفيضات على الرسوم الجمركية، وهذا ما ينفي صفة اللصوصية القرصنية أو الاعتداء على حرية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية، والتي حاول الكتاب الأوروبيون إلصاقها بالبحارة الجزائريين لتبرير تحرشاتهم والتمهيد لاعتداءاتهم.

بالرجوع إلى مراسلات القناصل الأوروبيين[1]، وسجلات الدولة الجزائرية نجدها تزخر بقوائم طويلة للإتاوات والهدايا القنصلية، والملاحظ أن هذه الهدايا ومع ضعف البحرية الجزائرية في الفترة الأخيرة من عمر الإيالة الجزائرية تحولت إلى هدايا دبلوماسية وإلزامية وترضيات تقدم في مختلف المناسبات في مقابل حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية[2].

لقد اختلفت تلك الهدايا حسب طبيعة العلاقة التي كانت تربط تلك الدول بالجزائر، كما أن الظروف السائدة في تلك الفترة كان لها تأثير في تحديد مبلغ الإتاوات وكذلك طبيعة الهدايا المقدمة.

وعند تجديد مبايعة الداي سنويا في كل عيد الفطر أو عيد الأضحى أو ما يسمى بيرم (**Beraim**) تنظم حفلة رسمية لذلك، بإلباسه الخلعة السلطانية في وسط المدعوين من الديوان والقناصل الأجانب المتواجدين في قاعة مجلسه الذين يقدمون الهدايا بهذه المناسبة.

كما كانت الهدايا تقدم بمناسبة مجيء قنصل جديد أو بمجيء المبعوثين للتفاوض لتوقيع معاهدات السلم، أو في المناسبات السعيدة كرأس السنة والأعياد أو المناسبات الخاصة للحاكم ولكبار موظفيه.

لقد نظمت الهدايا القنصلية في عهد الباشا بابا علي الذي اشترط أن يستبدل القناصل كل سنتين بالنسبة لفرنسا والسويد حتى يحصل على الهدايا بانتظام[3]، إلا أن هذا التنظيم لم يكن محترما دائما.

يورد (**Venture de paradis**) قيمة الهدايا القنصلية التي كانت تدفعها الدول الأجنبية، حيث كانت كل من هولندا والدنمارك تدفع هدايا قنصلية كل سنتين بقيمة **30** ألف جنيه وكذلك السويد أما بريطانيا فكانت تقدم الهدايا القنصلية كل خمس سنوات عند تغيير القنصل، أما فرنسا فكانت تقدم هدايا قنصلية كل ست أو سبع سنوات عند تغيير القنصل[4].

---

[1] - Plantet : **Les consuls de la France à Alger**, avant la conquête, 1579 – 1830, Paris, Hachrtte, 1930.

[2] - Emerit Marcel : **Le voyage de la condamine à Aller (1731**), in R.A, N°98 ; 1954, p 378.

[3] - MGr, Pavy : **La piraterie Barbaresque** ; in, R.A N°2, 1857 – 1858, pp 348 – 350.

[4] - Venture de Paradis (Jean-Michel) : **Tunis et Alger…, Op. Cit,** p 195.

كانت الهدايا توزع على الداي وكبار الموظفين وحتى الخدم الذين يسهرون على راحته، تماما كما يحصل في توزيع الهدايا بمناسبات الدنوش (الهدايا التي يأتي بها البايات)، ومنذ عهد بابا علي أصبحت هدية الداي والخزناجي والآغا وخوجة الخيل تتكون من ساعة دقائق مرصعة بالماس وخاتم رفيع القيمة وقفطان مدبج أو مرصع بالذهب والفضة وقطعة من الكتان طولها 24 ذراعا، وتتكون هدايا الكتاب الأربعة والطباخين من ساعة دقائق، وتتكون هدية وكيل الخرج من أصواف وجلود، أما هدايا البيت مالجي وقبطان الميناء والرياس والباش شاوش وتراجمة دور القناصل وغيرهم فلهم 16 ذراعا من الكتان[1]، وهذه الهدايا تكلف ما تتراوح قيمته بين 25 إلى 28 ألف ليرة، لكنها كانت تزيد كل سنة.

فيما يتعلق ببريطانيا كانت ترسل هدايا قنصلية من المعدات الحربية ففي سنة 1797م أرسلت إلى الجزائر في عهد حسن باشا (1791 – 1798م) أربعة مدافع مختلفة العيارات، عتاد حربي مكون من الأشرعة والخشب، ومائتي برميل بارود وأربعمائة كرة مدفعية بالإضافة إلى خمسة وعشرين صندوقا يحمل البنادق[2] وحسب دفتر التشريفات فإنّها في سنة 1807م، وبعد حصولها على الامتيازات قامت بتزويد الجزائر بالمدافع والذخيرة الحربية.

لقد كانت مختلف الدول الأوروبية ملزمة بتقديم الهدايا إلى جانب الإتاوات بصفة منتظمة، فهولندا والبرتغال والسويد ونابولي والدنمارك والنرويج تدفع الضريبة للجزائر كل سنتين وأكثر من ذلك، فإن كل من السويد والدنمارك والنرويج كانت تزود الجزائر بالأسلحة والأسلاك والأعمدة والبارود والقنابل، أما فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وسردينيا وتوسكانيا والبندقية فقد كانت تقدم كل سنتين هدايا نقدا او عتادا، أما هنوفر، همبورغ فقد كانت تقدم العتاد البحري والحربي، أما الدولتان اللتان لم تكونا تدفعان الهدايا هما النمسا وروسيا لقربهما من الباب العالي، إلا أن ذلك كان له تأثير كبير عليهما لأن الأسرى النمساويين والروس كانوا بأعداد كبيرة في السجون الجزائرية[3]

لقد كانت الدول الأوروبية ترى في هذه الهدايا تعسفا وتطاولا، لأنها تضطر لشراء التوقيع على معاهدات السلام بالهدايا[4]، رغم أن ذلك تقليد يدخل في الأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها، وقد حاولت الحكومات الأوروبية في العديد من المرات عدم دفع هذه الهدايا باعتبارها شكل من أشكال التعسف حيث نجد مثلا القنصل السويدي براندل (Brindel) يذكر في تقرير

---

[1] - Venture de Paradis, **Op. Cit**,p 199.
[2] - Tachrifat : **Op. Cit**, p 42.
[3] - Garrot : **Op.Cit**, p 385.
[4] - Mascarenahas de Jao : **esclave à Alger**, récit de capivité (1621 – 1626) traduit du portugais et présenté par Paul Tessier, Paris, Ed Chandignè, 1993, p 161.

لحكومته سنة 1775م: " كيف يمكن لفرنسا وهولندا والدنمارك والبندقية أن تقبل بالضرائب الباهظة التي ترهق كاهلها[1].

إنّ رغبة الدول الأوروبية في الحفاظ على امتيازاتها وتحقيق مصالحها وإنجاح مفاوضاتها أدّى إلى خلق نوع من التنافس فيما بينها حول قيمة الهدايا، فالكل يسعى إلى تقديم الأغلى والأثمن.

لقد كانت الهدايا من الطرق التي يستخدمها القناصل للتقرب من الدايات وتحقيق مصالحهم فنجد مثلا القنصل لومير استغل علاقته مع الداي وطلب منه تسوية إحدى مشاكله الخاصة به والمتعلقة بالتوسط لدى باشا طرابلس لإطلاق سراح أخيه وإرساله إلى الجزائر، وقد قام هذا القنصل بتقديم هدايا إلى الترجمان وقبطان الميناء و 4 من كبار الرياس الذين ساعدوه في حل مشكل القبطان بلوري (Beloury)[2] والمتعلق بجواز سفره بعدما فشل في إقناع الداي في تسوية المشكل حيث رد على الطلب القنصل لومير في البداية على أنها مسألة تخص إيالة تونس، وبعد إصرار القنصل وبتدخل من الشخصيات السابقة الذكر تمت تسوية هذه المسألة، ولذلك واعترافا بجميل تلك الشخصيات قدم لها القنصل تلك الهدايا[3]".

لقد كان للهدايا القنصلية أهمية كبيرة في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث استخدمتها الدول الأوروبية لتحقيق مصالحها من خلال تقربها من الشخصيات النافذة والحكومة الجزائرية، لكنها حاولت في العديد من المرات التخلص منها من خلال شن حملات ضد الجزائر لكنها كانت فاشلة، حيث كانت الدول الأوروبية تضطر إلى دفع إتاوات وتقديم هدايا في سبيل توقيع معاهدات الصلح مع الجزائر.

ثالثا – معاهدات بريطانيا:

كانت العلاقات الجزائرية الإنجليزية قديمة وأكثر تعقيدا لأن كلا البلدين كانا قوة بحرية، وكانت إنجلترا قد أقامت علاقات ودية مع الجزائر قبل مجيء العثمانيين في أوائل القرن 16م[4]. كان طابع العلاقات بين البلدين يتأرجح بين السلم والحرب و لكن الطابع الودي كان يغلب عليها خاصة طوال النصف الثاني تقريبا من القرن 18م إلى بداية القرن 19م ، و منذ تأكد تفوق بريطانيا في البحار أصبحت سياستها تقوم على نظرية سياسية مؤداها أنه من مصلحة الدول

---

[1]- رحمونة بليل: **القناصل، المرجع السابق**، ص 114.

[2] - رحمونة بليل: **القناصل**، المرجع السابق، ص 132.

[3] - ACCM, série J Art 1365, objet, consulat d'Alger : journal des nouvelles tenu par le consul André Alexander Lemaire et par le chancelier Germain (1749 – 1756).

[4] - **أبو** القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء** .... المرجع السابق، ص ص 250 - 251.

الكبرى بقاء الجزائر كقوة بحرية في البحر الأبيض المتوسط[1]، وذلك حتى لا يتاح للدول الصغيرة منافستها في الميدان التجاري، إذا تحقق أمن الملاحة في البحر المتوسط.

لقد بلغ مجموع ما عقدته بريطانيا من معاهدات مع الجزائر 27 معاهدة[2]بين 1619-1830 أهمها:

- **معاهدة 1622** : هي أول معاهدة بين البلدين نصت على تعيين قنصل انجليزي في الجزائر و إمكانية تحرير الأرقاء الانجليز عن طريق الشراء، و ستصبح هذه المعاهدة القاعدة التي قامت عليها كل الاتفاقيات المقبلة. [3]
- **معاهدة 1655**: معاهدة سلم و تجارة بين حامد باشا وأليفر كروموبل اللورد لجمهورية إنجلترا و اسكتلندا و إيرلندا .
- **معاهدة 1660**: معاهدة سلم و تجارة بعد عودة الملكية.
- **معاهدة 23 أفريل 1662** : معاهدة سلم وتجارة بعد تعرض الجزائر لزوبعة حطمت الكثير من سفنها على رصيف الميناء فأبرمت معاهدة مع الأميرال سيرجون لاوسون، و هذه المعاهدة تحقق السلم بين البلدين من جديد وتضمن حرية التجارة وتوقف أعمال القرصنة وتحرير العبيد الانجليز مع دفع المبلغ الذي تم بيعهم به لأول مرة في السوق كما تمنع استرقاق الإنجليز مستقبلا [4] و يعود الفضل في توقيع المعاهدة إلى القنصل الإنجليزي صامويل مارتن **Samuel Martin**(1674 -1680) [5] و تم تجديد هذه المعاهدة سنة 1664.
- **معاهدة 10 أفريل 1682** : بين الداي بابا حسن (1682- 1683) و الملك شارل الثاني (1660- 1685) ، و التي تخلت بموجبها بريطانيا عن 350 قطعة بحرية تجارية و ذلك إثر هزيمة مني بها الاسطول البريطاني تحت قيادة الأميرال هيربرت في معركة الأسطول الجزائري، و قد انتهزت بريطانيا تدهور العلاقات بين الجزائر فرنسا في عهد الداي بابا حسن فسارعت للحصول على

---

[1] - عبد الرحمان الجيلالي: **المرجع السابق** ، ص 471 .

[2] - لقد اعتمدنا في ضبط عدد هذه المعاهدات فيما كتبه يحي بوعزيز في كتابه **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500 – 1830م** أما مولود قاسم نايت بلقاسم في كتابه: **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل 1830** فقد حددها بـــ 18 معاهدة اما ما اطلعنا عليه في دار الأرشيف الوطني ببئر خادم بالجزائر العاصمة فهي 8 معاهدات محفوظة.

[3] - إسماعيل العربي: **بجاية من خلال النصوص العربية**، مجلة الأصالة ، عدد 13، 1972، قسنطينة، ص 86 .

[4] - وليام سبنسر: **المرجع السابق**، ص 150.

[5] - مولود قاسم: ج1، **المرجع السابق**، ص189- 190 .

معاهدة سلم مع الجزائر وصفها القسيس لوفاشي Le vacher بأنها مخزية لبريطانيا [1]، ووصفها غارو Garrot بأنها معاهدة سلم مهينة لكل من بريطانيا وهولندا[2].

- معاهدة 1695م : معاهدة سلم وتجارة، تم التأكيد عليها من طرف روبرت كول القنصل العام بتاريخ 10 أوت وهي تحتوي على 22 بندا تتلخص فيما يلي:

– حرية تنقل البواخر والسفن ورعايا البلدين.

– طرق وكيفيات التجارة المتبعة من طرف البواخر البريطانية في ميناء الجزائر.

– التكفل بالسفن الغارقة وحمولتها.

– كيفيات مراجعة وفحص جوازات السفر داخل السفن.

– لا ينبغي تزويد السفن الجزائرية بالعتاد الحربي من قبل دول وأمم معادية لبريطانيا[3].

- معاهدة 28 أكتوبر 1703م: معاهدة سلم وصداقة بين الداي مصطفى باشا وبريطانيا وفرنسا وإيرلندا، قام بهذه البعثة القائد البحري بينك Binc فقدم هدايا ثمينة للداي ومما تضمنته هذه المعاهدة تحسين العلاقات التجارية بين الجزائر وإنجلترا[4]، وتم تجديدها يوم 3 جوان 1715م.

- معاهدة 1751م: معاهدة صلح وتجارة بين الأمير جورج الثاني (1727 – 1760م) والداي الأفندي باشا، تم المصادقة عليها والتأكيد من طرف أوغوسطوس كيبال القائد الأعلى للبواخر والسفن البريطانية في البحر الأبيض المتوسط والسيد أمبرواز هوني فود القنصل ونصت المعاهدة على:

– إن البواخر السريعة تحت الراية البريطانية والتي تصادفها البواخر الحربية الجزائرية يجب أن تعامل بنفس الكيفية التي تعامل بها السفن الحربية.

- معاهدة 1795م: وقعت بين الداي حسن (1791 – 1798م) وجورج الثالث (1760 – 1820م) حول جزيرة كورسيكا، حسب كاتكارت وقعت الاتفاقية في 27 ديسمبر 1995م[5]، تم تسوية النزاع الجزائري البريطاني على الأسس التالية:

– لا تسمح الحكومة البريطانية بإرساء الأسطول البرتغالي في جبل طارق والبقاء هناك مدة أطول مما يحتاج إليها للتزود بالماء والمواد الغذائية.

– لا تعاد السفينة الأسيرة التابعة لجبل طارق وبحارتها إلى بعد دفع الفدية.

---

[1] - معاهدات سلم و تجارة بين الجزائر والقوات المسيحية خلال العهد العثماني، الأرشيف الوطني الجزائري، ص 37.

[2] - نفسه.

[3] - محمد ابن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص28.

[4] - كاتكارت: المصدر السابق، ص 231.

[5] - نفسه.

– تدفع الحكومة البريطانية مبلغ 600 دولار إسباني فدية لكل واحد من الأسرى الكورسيكيين الذين يبلغ عددهم 195 أسير والذين هم في قبضة الجزائر في الوقت الحاضر وتتخلى بريطانيا عن مطالبها فيما يتعلق بالتعويض عن السفن الكورسيكية التي يبلغ عددها 22 سفينة التي أخذها الجزائريون غنائم في الماضي، سوف تعتبر الجزائر جزيرة كورسيكا في المستقبل في نفس الوضع الذي كانت تتمتع به جزيرة مايورقة سابقا ويتمتع بها جبل طارق حاليا.

● معاهدة 1800م: معاهدة صلح وتجارة بين جورج الثالث والداي مصطفى باشا، تم المصادقة عليها والتأكيد والتجديد من طرف جون فالكون القنصل العام وهذه المعاهدة تأكيد للمعاهدة السابقة الخاصة بحرية تنقل الرعايا والبواخر البريطانية وكذا إقامة احترام متبادل كما تنص على ضم جزيرة مايورقة إلى بريطانيا، وعليه جاء البند الثاني الإضافي الخاص بالجزيرة ضمن المعاهدات المتجددة سنة 1716م من قبل النقيب كومينستاين نورمي والنقيب نيكولاس إيتون والقنصل العام توماس تومسون.

وفي نفس السنة تم توقيع معاهدة أخرى تم المصادقة عليها والتأكيد وتجديدها من طرف أرشيباك كلافلاند سفير بريطانيا بالجزائر وتحتوي على ثلاث بنود تنص على:

– ضرورة احترام وعدم خرق السلم وعدم اعتراض البواخر فيما بينها.

– إذا تم العثور على باخرة تنتمي لدولة مسيحية معادية لملك بريطانيا فيتم مصادرتها قانونيا.

● معاهدة 1801م: موقعة بين القنصل العام جون فالكون والداي مصطفى باشا بعد غزو جزيرة مالطا من قبل بريطانيا ونصت على:

– سكان مالطا سيعاملون على قدم المساواة كباقي الرعايا البريطانيين.

● معاهدة جانفي 1807م: بين داي الجزائر والقنصل الإنجليزي هنري بلانكي وينص هذا العقد على أن بريطانيا تتولى استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة وتنفرد بصيد المرجان كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين ومقابل هذا الامتياز تدفع الحكومة الإنجليزية سنويا وعلى قسطين 297500 فرنكا إلى خزينة الإيالة إضافة إلى هدايا عند تبديل قنصلها[1]، وحددت مدة الاستغلال بعشر سنوات[2].

● معاهدة 28 أوت 1816م: هي هدنة في عهد الداي عمل (1815 – 1817م) أي بعد الحملة الإنجليزية الهولندية فقبلت الجزائر بالشروط القاسية التي فرضها عليها المنتصرون وانتهت المفاوضات بين الإنجليز والداي عمر يوم 30 أوت إلى ما يلي:

– إنهاء استعباد المسيحيين إلى الأبد.

---

[1] - العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري** ، **المرجع السابق**، ص 234.

[2] - عبد الرحمن الجيلالي: **المرجع السابق**، ص 471.

– تسليم الأسرى المسيحيين الذين يوجدون في مملكة الداي مهما تكن جنسيتهم في بارجتين عند زوال يوم الغد.

– استعادة الأموال التي قدمت للجزائر منذ بداية السنة كفدية للأسرى.

– اعتذار السلطات الجزائرية للقنصل الإنجليزي لما لحقه من أضرار.

– الاعتذار للإنجليز علنيا[1].

● **معاهدة 26 جويلية 1824م:** هي معاهدة سلم في عهد الداي حسين (1818 – 1830م) قبلها الداي بعد استبدال القنصل ماك دونال[2]، وفي سنة 1825م ألغاها الداي حسين وطرد القنصل العام البريطاني أودنيل Odonnel [3]، كانت هذه آخر وثيقة أمضيت بين الجزائر وبريطانيا وقد ظلت تدفع الإتاوات للجزائر حتى 5 جويلية 1830م[4].

---

[1] - وليام شالير: **المصدر السابق**، ص 307.

[2] - **خط همايون**، عدد 39544، تاريخ 1239 هـ.

[3] - E Cat: **petite histoire de L'Algérie...**, **Op. Cit**, p 337.

[4] - نايت بلقاسم مولود قاسم: **المرجع السابق**، ج1، ص 196.

المبحث الثاني

التنافس البريطاني الفرنسي على الامتيازات في الجزائر

(العلاقات الاقتصادية)

عملت الدول الأوروبية الكبرى على التوسع وعلى احتكار وسائل المواصلات، الأمر الذي خلق نوعا من التنافس فيما بينهما سرعان ما أدى إلى حروب ضارية وعداوات متكررة. وكانت إنجلترا هي صاحبة الانتصار الأخير إذ تضاعف النشاط التجاري لديها في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وفي مستهل القرن التاسع عشر، حتى أن حوالي 40% من السلع التي تستوردها بلدان أوروبا لا تصل موانيها إلا بعد المرور بالجزيرة العظمى[1].

وبما أن مثل هذا الازدهار التجاري يتطلب، حتما، ازدهارا كبيرا في المجال المالي، شهدت أوروبا وخاصة بريطانيا تطورا سريعا في ميدان النقد، وتجلى ذلك في تأسيس العديد من البنوك حتى أن إنجلترا كانت في سنة 1810م تملك 900 من هذه المؤسسات.

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تبذل فيه كل جهد لتغطي العالم كله بنشاطاتها الاقتصادية، والتجارية منها على وجه الخصوص، كانت فرنسا تعمل على غزو القارة الأوروبية[2]. وقد اصطدمت الفكرتان وكادت الانتصارات العسكرية التي حققها بونابرت تقضي على التوسع التجاري الإنجليزي لولا معركة واترلو[3] التي وضعت حدا لمغامرات نابليون وفتحت الطريق واسعا أمام الرأسمال التجاري الذي كان يشكل خطوة أولى نحو الرأسمال الصناعي.

وإذا كان عهد الثورة الفرنسية والإمبراطورية الأولى هو عهد التطاحن الأوروبي، والتقاتل

---

[1] – U.N.E.S.C.O : **Histoire de l'humanité**, Tom V, 19°) Siecle, Robert Laffont, Paris, 1969, p 40.

[2] - المقصود هنا هي حروب الثورة الفرنسية والقنصلية وحروب الإمبراطورية الأولى.

[3] - اسم حوز من أحواز بلجيكية يقع جنوبي بروكسيل على مقربة من جبل القديس يوحنا، ولقد انهزم فيها نابليون أمام إنجلترا وحلفائها يوم 18 جوان سنة 1815.

الأخوي، فإن سنوات العودة[1] تعتبر بحق فترة التفاوض والمؤتمرات[2] وكذلك ظهرت التكتلات التجارية والمسلحة ضد جميع البلدان غير المسيحية بالدرجة الأولى وغير الأوروبية بالدرجة الثانية. وفي هذه الفترة أيضا وضع مشكل شمال إفريقيا، بصفة جدية على بساط البحث الاستعماري.

أوّلا – الامتيازات الفرنسية:

كانت فرنسا قد حصلت على حق صيد المرجان في القالة منذ عهد خير الدين. أقامت سنة 1560م ما عرف باسم باستيون فرنسا، بين القالة وعنابة، لتحقيق أغراض صيد المرجان والقيام بأعمال تجارية في الشرق الجزائري[3]. في سنة 1578 حصلت فرنسا كذلك على حق صيد المرجان في خليج سطورة بالقرب من سكيكدة وأعفي رعاياها من دفع رسوم أخرى غير نسبة 10% من قيمة سلعهم الواردة إلى الجزائر و 5% من قيمة سلعهم الصادرة منها[4]. وطبقا للعلاقات الطيبة بين الدول العثمانية وفرنسا، كانت سفن هذه الأخيرة لا تتعرض لأعمال القرصنة الجزائرية. كانت مؤسسات مرسيليا تسمح للأجانب بالملاحة في البحر المتوسط تحت العلم الفرنسي، وكان الرياس يحتجون على هذا التصرف.

وقد أبدى الداي الحاج حسين ميزومورتو (1683 ــ 1688م) رغبته لدوسولت مدير شركة الباستيون في أن يتوسط له عند مجلس الدولة الفرنسي من أجل التوصل إلى إبرام صلح بعد حملتي دوكين على الجزائر عامي 1682 _ 1683م، فرحب المجلس بالعرض، وطلب من تورفيل أن يلتحق بالجزائر لمباشرة المفاوضات، فوصل إليها يوم 2 أبريل 1684م، وتوصل إلى معاهدة عرفت باسمه يوم 25 أبريل 1684م، أصبحت نموذجا لكل المعاهدات التي أبرمت بعد ذلك مع فرنسا، ونصت على أن تكون لمدة مائة عام وتحتوي على 29 مادة، وعالجت المشاكل السياسية والاقتصادية.

---

[1]- تطلق هذه العبارة على الفترة المتراوحة ما بين سنة 1814 و سنة 1830م والمقصود بالعودة عودة البوربون إلى عرشهم.

[2] - من جملة هذه المؤتمرات: مؤتمر آكس لابشال الذي قرر الحلفاء في سنة 1818م لسحب جيوشهم من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بطلب من لويس الثامن عشر ومؤتمر فيرون سنة 1822م، وفيه سمح للجيوش الفرنسية بالتدخل في إسبانيا لإعادة فاردناند السابع إلى عرشه (**تاريخ الإنسانية:** ص 47.)

[3] -Q.BERBRUGGER : **Notes relatives à la révolte de Ben Sakhri**. Revue Africaine. N°.10 (1886).p.337.

[4] - جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق**، ص 42 و 43.

وبعد إبرام هذه المعاهدة ذهب وفد جزائري إلى فرنسا، صحبة تورفيل، قاده جعفر آغا، و12 عضوا من أعضاء الديوان زار خلالها قرى: سانكلو و تريانون، وفرساي وأمضى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر المعاهدة يوم 17 جويلية 1684م[1].

كان لهذه المعاهدة أثر طيب على العلاقات بين البلدين، فأعادت فرنسا 396 أسيرا مسلما، بينهم عدد من المشارقة، وحررت الجزائر 400 أسيرا أوروبيا بينهم عدد من الإنجليز، والهولنديين وغيرهم، في ديسمبر 1658م ذهب محمد أفندي إلى مرسيليا حاملا معه 12 حصانا عربيا هدية للملك الفرنسي من طرف الداي، و 15 أسيرا أوروبيا وطلب بالمقابل إطلاق سراح باقي الأسرى المسلمين في فرنسا واستقبله الملك الفرنسي في مارس 1686م بقصر فرساي فأكد له أهداف بعثته، وألح على إطلاق سراح الأسرى المسلمين.

وفي شهر ماي 1686م عاد تورفيل إلى الجزائر، وصحب معه هدايا للداي والديوان منها مركب بحري مزود باثني عشر مدفعا، و75 أسيرا مسلما.

وفي مطلع عام 1687م كلف الملك الفرنسي، المدعو دورتيير (Dortiere) بأن يتفقد أساكل فرنسا (الأساقفة ورجال الدين) في الليفانت (المشرق)، ويضع قواعد جديدة لمؤسساتها بالجزائر.

وبما أن الرياس لم يكونوا راضين على إمضاء هذه المعاهدة فقد وجد الحاج حسين ميزوموتو نفسه في حرج، وفي مأزق، واضطر إلى الفرار إلى تونس، فالقسطنطينية، حيث عينه السلطان العثماني سليمان خان الثاني (1687 – 1691م) قبطان باشا للبحرية العثمانية، وشارك في الحرب ضد البنادقة ومنها معركة أندروس.

وبعد فرار ميزومورتو عين الحاج شعبان دايا في مكانه، وقدمت إلى الجزائر بعثة فرنسية على باخرة الشمس يوم 12 ديسمبر وصحبت معها 113 أسيرا مسلما، وبادلتهم بعدد مماثل من الأسرى المسيحيين الفرنسيين، وتفاوضت على تحرير عدد آخر بمبلغ 300 جنيها للشخص الواحد وقدمت للداي بعض الهدايا بمناسبة تعيينه على رأس الدولة الجزائرية وذلك من أجل إقناعه وإقناع الديوان بعدم الاتجاه إلى الإنجليز والتحالف معهم، كخصوم تقليديين لا يسرهم إبرام أي صلح بين الجزائر وفرنسا.

ولكي تمتن الروابط أكثر بين الجزائر وفرنسا ويعرض الجزائريون عن مصادقة الإنجليز نصح المدعو دوفوفري (De Vauvré) المجلس الفرنسي، بان يسمح للبحارة الجزائريين بالتزود بما يحتاجونه من الموانئ الفرنسية لمحاربة الإنجليز، وكتب رسالة إلى الداي شعبان يخبره بذلك،

---

[1] - De Grammont : **OP. CIT**, pp 242 – 259.

واعطيت التعليمات لكل الموانئ الفرنسية ومنها ميناء بريست، لكي يقدم مسؤولوها المساعدات اللازمة والمطلوبة للبحارة والمراكب الجزائرية، على أساس أن ذلك يخدم المصلحة الفرنسية.

غير أن ميركادي (Mercadier) الذي كان يشتغل سرا لصالح الإنجليز أفسد هذه الخطة على الفرنسيين فيما يخص الإضرار بالمصالح الإنجليزية[1]، ونظرا لتزايد عدد الأسرى الجزائريين بفرنسا وتماطل السلطات والقراصنة الفرنسيين بإطلاق سراحهم، رغم المعاهدات المختلفة التي أبرمت بين البلدين نجح الإنجليز في استمالة الرياس الجزائريين إليهم ضد فرنسا، خاصة عندما التزموا بتزويدهم بأدوات الحرب كالذخيرة، والحبال والصواري وغيرها. وخلال شهر سبتمبر 1694م حضر إلى الجزائر ضابطان إنجليزيان وعرضا على الديوان في غياب الداي شعبان (1688 ــ 1695م) الذي قاد حملة حربية ضد تونس، أن يعلن الحرب على فرنسا مقابل 25 ألف قرش نقدا و 25 ألف علبة (Barics) بارود، وألف قذيفة و500 قنبلة، وقنابل أخرى ورشاشات وبنادق، فرفض الديوان هذا العرض المغري في غياب الداي، كما رفضه الداي شعبان بعد عودته وأكد أنّ الملك الفرنسي صديق له[2].

وفي شهر فيفري 1696م أوعز القنصل الإنجليزي روبير كول (Robert Cole) (1694 – 1712م) إلى بعض بحارة طبرقة، وجنوة بأن يصطادوا المرجان في مياه القالة، فاحتج السفير الفرنسي روني لومير (René Lemaire) (1690 – 1697م) ، وادعى أنّ مياه القالة احتكار للفرنسيين، وأكثر من الهرج والقلاقل حتى اضطر الداي أحمد باشا (1695 – 1698م) أن يعتقله لمدة ثمانية أيام.

بعد موت الداي الحاج أحمد في صيف عام 1698م، خلفه الحاج بابا حسن شاوش (1698 – 1699م) وكان يميل إلى إبقاء العلاقات الودية مع فرنسا، ولكن الإنجليز حاولوا أن يستميلوه إليهم، فحضر الأميرال ألمير (Almers) إلى الجزائر في ربيع عام 1699م، وأحضر معه هدايا متنوعة ومنها: النظارات، والساعات، والرشاشات، والبنادق، والأقمشة المتنوعة، وحاول أن يبرم صلحا مع الداي والديوان، ونجح في الحصول على ترخيص لإنشاء مخزن بالجزائر العاصمة لتخزين البضائع الإنجليزية، أمّا تبادل الأسرى والمؤسسات الفرنسية بالقالة، فقد رفضت الجزائر أن تتفاوض معه في شأنها.

وفي عام 1703م حضر إلى الجزائر الكومودور بينغ (Le Commodore Bink) الإنجليزي على رأس خمسة مراكب بحرية، واقترح على الديوان إبرام معاهدة تسوي الإنجليز بالفرنسيين في الميدان

---

[1] - Garrot: **OP. CIT**, pp 528 – 530.

[2] - De Grammont : **OP. CIT**, pp 260 – 268.

التجاري والاقتصادي، ولم يحصل على طائل لأن العلاقات مع فرنسا في هذه الفترة كانت حسنة للغاية حتى أن الأميرال الفرنسي كونت تولوز حضر إلى الجزائر عام 1705م لاقتناء أحصنة للفرسان الفرنسيين الذين يحاربون في إسبانيا[1].

ولكي تضع فرنسا حدا لتحريضات الإنجليز ضدها بالجزائر حرر الملك الفرنسي لويس الرابع عشر (1643 – 1715م) عددا من الأسرى الجزائريين، وأرسلهم إلى الجزائر عام 1711م على باخرته الخاصة فلورون (Fleuron) وفرض سيطرته على أملاك شركة هيلي بالقالة، لمدة خمس سنوات، وأطلق عليها اسم: الشركة الإفريقية (La Compagnie d'Afrique) ليضح حدا لأطماع الإنجليز فيها والجنويين. وبعد أكثر من عامين أرسل الضابط دوكين موني (Duquesn Monier) حفيد الأميرال المشهور، إلى الجزائر في 14 أكتوبر 1714م ليطلب من الداي أن يمنع الجنويين من ارتياد مياه القالة، فأجابه الداي إلى طلبه ومنعهم حتى على مياه عنابة، وطبرقة وبقيت الأمور طيبة وحسنة بين فرنسا والجزائر حتى توفي الداي علي شاوش 1718م وخلفه محمد بن حسن (1718 ــ 1724م)، فظهرت وجدّت مشاكل عكرت صفو العلاقات بين البلدين، وأرسل فيليب دورليان (Philppe D'orléan) الضابط دوكين موني، ودوميلي (De Maillet) لمعالجة تلك المشاكل، ولكن الأمور تعقدت في العام الموالي بين الجزائر والمؤسسات الفرنسية التي أصبحت غير محمية، وأكثر الإنجليز من السعي للسيطرة عليها بينما اشتد الصراع في البحر بين القراصنة والأوروبيين، وكثر التخريب وارتفعت الضمانات البحرية من 1.5% إلى 45 % .

في سنة 1724م تمكن الفرنسي ميشن (Maichens) من إقناع الداي كردي عبدي (1724 ــ 1731م) عام 1724م بالسماح له بإنشاء مركز تجاري بوهران، ومراكز أخرى على طول الساحل الغربي للجزائر من أجل منافسة الإنجليز الذين يدافعون بقوة وبكل ما لديهم من إمكانيات من أجل تزويد مراكزهم التجارية والعسكرية في ميناء ماهون، وجبل طارق، وحمايتها من الاعتداء والمنافسة معا ويعتبر هذا نجاحا هاما لميشن، لأن الداي الحاج أحمد رفض مثل هذا الإجراء عام 1798م، عندما عرضه عليه رسل الملك الفرنسي حتى لا تقع البلاد وسط كماشة[2].

وفي نهاية عقد العشرينات من القرن الثامن عشر أسرعت كل من إنجلترا، هولندا، والسويد لإبرام صلح مع الجزائر عام 1730م ولم يبق إلا فرسان مالطة يواصلون الاعتداء على الأساطيل والبحارة الجزائريين فتصدى الرياس لهم في كل مكان وهاجموا شواطئ روسيلون (Rousillon) وأسروا أربعة بواخر لهم كان بها 22 شخصا فرنسيا، قرر الرياس أن يبيعوهم بالجزائر، وعندما

---

[1] - يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية ...، المرجع السابق، ص 94.

[2] - نفسه، ص ص 96 – 97.

علم الفرنسيون بأمرهم أرسلوا أربعة مراكب وكلفوا قائدها دوقي تروين (Du Guay-Trouin) بأن يشتريهم ويفديهم بالمال، ولم تلبث العلاقات أن ساءت بين البلدين.

وبعد أن عاد الإسبان إلى احتلال وهران والمرسى الكبير عام 1732م، كلف الإنجليز اليهودي بوشناق بأن يبلغ الداي بابا إبراهيم (1731 – 1745م) استعدادهم لمساعدته في طردهم مقابل منحهم المؤسسات الفرنسية بالجزائر، خاصة مخازن ميشن بوهران والغرب الجزائري، التي تعتبر أوكارا للجواسيس الإسبان، حسب زعمهم[1].

في عام 1741م هاجم بعض القراصنة الإسبان سفينتين جزائريتين أمام مدينة طولون، وأسروا إحداهما ونجت الثانية، واتهم قائدها سليمان رايس الفرنسيين بأنهم كانوا وراء هذا الاعتداء الغادر، فغضب الداي إبراهيم (1731 ــ 1745م) وصادر سبع بواخر فرنسية من القنصل الفرنسي كانت راسية بالميناء، وأسر بحارتهم وسجنهم، وطلب من باي قسنطينة أن يحاصر المؤسسات الفرنسية في القالة وعنابة ويأسر من بها من الفرنسيين.

اغتنم الإنجليز هذه الأزمة وسعوا للحصول على المؤسسات الفرنسية، ولكن الفرنسيين أسرعوا لعلاج الأمر قبل فوات الأوان، فحرروا الرايس محمد قائد السفينة المختطفة في طولون، وحملوه إلى الجزائر عام 1742م وسحبوا القنصل دوجونفيل وعوضوه بالقنصل فرانسوا إيفان (François Evant).

وفي عام 1793م، أصبح لباكري وبوشناق التاجران اليهوديان في ميناء مرسيليا أكثر من أربعين ألف قنطار من حبوب الجزائر تم شحنها لصالح الوكالة الإفريقية لكي تحولها إلى الحكومة الفرنسية، ولكن يعقوب كوهين باكري ابن يوسف باكري جمدها في الميناء لما عجزت الحكومة الفرنسية عن دفع أثمانها.

فاغتنم الإنجليز هذا الظرف، واتصلوا باليهودي صمويل معطي (Samuel Motti) بالجزائر وعرضوا عليه أن يتوسط في تعاقدهم مع باكري وبوشناق لشراء قموحهما بمرسيليا، فقبل ونجح في مهمته، وأعدت السفن لشحن الحبوب من مرسيليا إلى جبل طارق، غير أن مصالح الجمارك في المدينة أعلنت في جانفي 1795م أنها ستصادر كل باخرة تشحن الحبوب وتبيعها في أسواق المزايدة

[1] - De Grammont : **OP. CIT**, pp 291 _ 303.

لصالح الخزينة، واضطر يعقوب كوهين أن يوقف العملية، وسلم الحبوب إلى الحكومة الفرنسية بشرط أن تدفع قيمتها لحسابه هو[1].

واصل باكري شحن الحبوب خلال عامي 1797 و 1798م إلى فرنسا، وعندما طلب منه سيمون أبو قاية أن يقدم له الحساب طلب الأخير من الديريكتوار[2] " حكومة الإدارة "أن تدفع ديون الجزائر، فحقق في الأمر جان بون سانت أندري (Jean Bon Saint-André) القنصل الفرنسي بالجزائر واكتشف تلاعب اليهود في القضية فأبلغ وزير الخارجية الفرنسي بضرورة تأجيل الدفع لإحباط دسائسهم وتلاعبهم خاصة بعد أن اكتشف أنهم يعتزمون تزويد الإنجليز في جبل طارق بالحبوب التي يشترونها لصالح فرنسا.

وعندما اتصل الديريكتوار بهذه الأخبار هدد باكري وعملاءه بعدم دفع مستحقاتهم إذا لم يتوقفوا عن تزويد الإنجليز بالحبوب وانعكس هذا الإجراء على الداي حسن (1791 ــ 1798م) لأن اليهود تأخروا في دفع أمواله التي أقرضها لهم، فاشتكى إلى القنصل الفرنسي وراجعه عدة مرات، واعتقل الفرنسيون أكثر من باخرة إنجليزية مشحونة بحبوب الجزائر إلى جبل طارق، وفضل اليهود تزويدهم لأنهم ينقدون ثمن الحبوب في الموانئ التي يشحنونها[3].

كان ديبوا تانفيل Du Bois-Thainville يشغل منصب المحافظ العام للعلاقات التجارية الخارجية في حكومة الثورة الفرنسية فأرسله نابليون إلى الجزائر عام 1800م ليتفاوض مع الداي، والديوان لإبرام صلح، ولم يصل إلاّ بصعوبة نظرا للحصار الشديد الذي فرضته الأساطيل الانجليزية على الشواطئ الفرنسية، وفي 13 ماي قابل الداي مصطفى باشا (1798 ــ 1805م)، وسلّم له رسالة من نابليون، ونجح في عقد هدنة غير محدودة الأجل يوم 19 جويلية مقابل دفع مليون فرنك للداي الذي طلب 10 مليون، فخفضت إلى هذا المقدار.

وقد ضغط الإنجليز على الباب العالي ليضغط على الجزائر حتّى تلغي معاهدة تانفيل، فهدد السلطان سليم خان الثالث (1789 ــ 1807م) الديوان، وطلب منه أن يوقف شحن الحبوب إلى فرنسا، وإلاّ سيغرمه 200 ألف بياستر قوية ويعزل الداي مصطفى (1798 ــ 1805م)، ويعوضه

---

[1] - عن شركة بكري وبوشناق ونشاطها بالجزائر وخارجها، أنظر: الزبيري: **تأسيس شركة بكري وبوجناح**، مجلة الأصالة، ص ص 255 – 286. وكذلك:

Garrot: **OP. CIT**, pp 602 – 606.

[2] - وضع الدستور العام الثالث للثورة الفرنسية سنة 1795م سلطة تنفيذية في يد لجنة عدد أعضائها خمسة مديرين، لذلك أطلق على حكومة هذا العهد اسم حكومة الإدارة.

[3] - De Grammont : **OP. CIT**, pp 348 – 362.

بآخر، فامتثل وقطع العلاقات مع فرنسا، وأعلن عليها الحرب يوم 24 أبريل 1801م، وكان من ضمن أسباب موقف السلطان هذا إقدام فرنسا على احتلال مصر عام 1798م.

ولكي يقطع السلطان حبل التردد على الداي والديوان في اتخاذ قرارهما، كلف عمارة بحرية عثمانية بأن تتجه إلى الجزائر بصحبة عمارة إنجليزية قادها الأميرال كييث Keth وعندما علم الداي بأخبار هذه الحملة المشتركة، راسل نابليون سرّا، ورجاه اعتراضهما بأسطوله قبل أن تصل، ولكن الأمور سارت في اتجاه آخر.

فقد تمّ إبرام صلح أميان عام 1802م[1]، ومهد ذلك الاتفاق مع الإنجليز في مارس 1802م لإخلاء مصر، فعاد ديبوا تانفيل إلى الجزائر وتوصل إلى وضع معاهدة عرفت باسمه، وأمضيت قبل إمضاء صلح أميان: يوم 17 ديسمبر 1801م، وتتألف من 19 مادّة، فعادت العلاقات بين البلدين، وأطلقت المدافع احتفالا بإعلانها يوم 20 من نفس الشهر، ونصت على إعادة العلاقات بين البلدين، وتنظيمها، وإعادة مؤسسات شركة القالة إلى العمل مع احترامها واحترام المصالح الفرنسية والجزائرية، وتنظيم كيفية تصفية الديون وغير ذلك من المشاكل والقضايا[2].

في نفس الوقت واصل البحارة الجزائريون مطاردتهم وملاحقتهم للمراكب الفرنسية في البحار، فاعترضوا السفينة الحربية بانيل قرب رأس تنس وهي في طريقها إلى سان دومينيك بأمريكا الوسطى، وحطموها واستولوا على ما بها من التموينات الحربية، وأسروا 20 بحارا، و29 جنديا، و9 نساء، وصادروا المؤن الغذائية، وقادوا الجميع إلى باي وهران يوم 15 جانفي 1802م.

وعندما احتج تانفيل على هذا، هدده الداي بالطرد هو وكل الفرنسيين إذا لم تدفع فرنسا 200 ألف بياستر قوية، وأعطى له مهلة أربعين يوما لذلك وهاجم بعض الرياس سفينة فرنسية في سواحل تونس، واستولى آخرون على مركبين فرنسيين آخرين في سواحل ترنتو الإيطالية، واعتقلوا ركابهما وأودعوهما السجن في الجزائر، واعتقلوا سفينة أخرى بعد أن أقلعت من جزيرة كورفو اليونانية، واستولوا على ما بها من المؤن والرجال، فباعوا البضائع، وأسروا 38 رجلا.

---

[1] - وقّعت معاهدة أميان عام 1802م، لتنهي مؤقتًا العداء بين الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة خلال حروب الثورة الفرنسية، في مدينة أميان في 25 مارس 1802م، بين جوزيف بونابرت والمركيز كورنواليس كمعاهدة سلام نهائية. استمرت المعاهدة لعام واحد فقط، وهو العام الوحيد الذي سادته حالة السلام خلال ما يسمى بالحرب الفرنسية العظمى التي دارت بين عامي 1793 و 1815م. بموجب المعاهدة، اعترفت المملكة المتحدة بالجمهورية الفرنسية، بعد عامين من تنازل جورج الثالث عن الحق التاريخي في مملكة فرنسا الذي يعود تاريخه إلى عام 1340م منذ عهد إدوارد الثالث.

[2] -Garrot : **OP. Cit**, pp 606 – 611.

وإزاء هذه الأوضاع السيئة المتردية، كلف نابليون بونابرت الضابط هولان Hulin أن يذهب إلى الجزائر لتهديدها على رأس عمارة بحرية كبيرة، فغادر بريست يوم 08 جويلية 1802م تحت قيادة الأميرال ليسق Leyssegue الذي أمر بفرض الحصار عليها ، وطلب بونابرت وزير بحريته الأميرال دوكر Decrs أن يحشد عشرة بواخر حربية في البحر المتوسط تحسبا للطوارئ. وقد تمكن هولان من إطلاق سراح أسرى سفينة بانيل السابقة وباقي المراكب الفرنسية المحتجزة، ومحتوياتها الباقية وقيمة البضائع المفقودة، وفي يوم 27 جويلية التحق به القنصل الفرنسي على مركب Le Mutin حاملا رسالة تهديد أخرى إلى الداي، عن عدم ضمانه أمن التجارة الفرنسية وصيد المرجان في مؤسسات القالة وعنابة.

وقد رفض بونابرت دفع 200 ألف بياستر، وهدد بحشد 80 ألف جندي إذ لزم الأمر، والتحق هولان والقنصل بالجزائر يوم 7 أوت حاملين هذه الرسالة، ونزلا إلى البر في منتصف الشهر نفسه، وأعلنا للذين اتصلوا بهما أن فرنسا تستعد لإرسال قوة ضخمة لتحطيم النيابة.

ولما أدرك الداي مصطفى (1798 ــ 1805م) نوعا من الجدية في التهديدات الفرنسية قبل إطلاق سلاح الأسرى، وإعادة السفن المحتجزة والبضائع المصادرة، وتعويض التلف منها. وعاقب باي قسنطينة على تهاونه في حماية المؤسسات الفرنسية وأظهر استعداده لإبعاد القنصل الإنجليزي فالكون Falcon عن البلاد وسفره فعلا مع الأميرال الإنجليزي نيلسون Nelson الذي حضر لقنبلة المدينة بسبب مشاكل التواطؤ[1].

وفي عام 1805م كلف بونابرت أخاه جيروم بالذهاب إلى الجزائر لمراجعة كيفية صيد المرجان مع المسؤولين وطلب منه أن يسحب القنصل والرعايا الفرنسيين إذا رفض الداي أحمد خوجة (1805 ــ 1808م) ذلك، ولكن الداي سلم له 231 أسيرا إيطاليا خلال شهر جويلية مقابل 80 ألف قرشا ثمنا لافتدائهم.

وكان من المفروض أن تهدأ العلاقات وتتحسن بين البلدين ولكن اليهود، والإنجليز، عملوا على إفسادها بخلق مشاكل ودسائس عديدة فتعرضت مؤسسات القالة وعنابة لهجوم الجزائريين بتحريض من الإنجليز واعتقل الرياس رامبير، والضابط مونتي Monti وأعضاء طاقم سفينتهما بعنابة بسبب وشاية من اليهودي اسكوديرو Escudero عميل باكري، والإنجليز بعنابة.

---

[1] - بلايفير: المرجع السابق، عدد 23، ص 460 و 461.

غير أنه اعتقل هو الآخر وصدر منه كل ما كان معه من المرجان الذي كان يبيعه بسعر 40 باستير قوي لكل باراك Baraque بعد أن اتضح تلاعبه وخبثه، وانكشفت دسائسه.

ونظرا لكثرة هذه الأحداث والمشاكل، احتج دوبوا تانفيل وطالب بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، وأمر تالير ان بحجز بواخر الجزائر وبضائعها بفرنسا، وقطع العلاقات السياسية، وردت الجزائر على هذا بأن منحت الإنجليز مركز القالة وعنابة لاستثمار المرجان مدة عشرة سنوات مقابل 50 ألف بياستر قوية كل سنة على أن يتم صيد المرجان في فصلين من كل عام: فصل الصيف الذي يبتدئ بأول أبريل إلى 30 سبتمبر، وفصل الشتاء الذي يبتدئ بأول أكتوبر حت نهاية مارس. ويدفع كل مركب صيد 1060 فرنك و 15,60 كلغ من المرجان في فصل الصيف و 481 فرنك و 50 سنتيم، 7,80 كلغ مرجان في فصل الشتاء كضريبة قانونية[1].

بعثة الجاسوس بوتان:

ولما وصلت الأمور إلى هذا الحد من التدهور، عزم نابليون على استعمال المزيد من التلاعب، ومنطق القوة، رغم أن أسباب المشاكل في معظمها من خلق الفرنسيين وبواسطة تصرفاتهم الحمقاء. فكر نابليون في غزو الجزائر واحتلالها كما فعل بمصر وأرسل الضابط بوتان Boutin من سلاح الهندسة العسكرية إلى الجزائر عام 1808م، وكلفه بأن يضع له تقريرا شاملا عن أحوالها وأوضاعها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويدرس المكان المناسب لنزول القوات الفرنسية التي ستغزوها، فمكث بالجزائر حوالي شهر، ووضع تقريرا، ومجموعة من الخرائط والأشكال، وخلال عودته اعتقله الإنجليز بمالطة مدة من الزمن، ثم فر والتحق بفرنسا، وأعاد كتابة تقريره ووضع أطلسا ملحقا به، ولكن هذا التقرير لم يعمل به، ولم يستثمر إلى في حملة عام 1830م[2]، لأن نابليون شغل بأحداث أوروبا وبحملته الفاشلة على روسيا عام 1812م التي انتهت بتحالف كل من دول أوروبا ضده، واسقاطه عامي 1814–1815م.

وقد طلب القنصل الفرنسي في عنابة، باستعادة مخازن الشركة الإفريقية التي يحتلها إيسكوديرو اليهودي، ويزود منها الإنجليز بالحبوب، وحكمت محكمة عنابة بإعادتها للفرنسيين غير أن إيسكوديرو تمسك بها بعدم وتأييد من الإنجليز الذين يستفيدون منها في تزويد مراكزهم في مالطة، وجبل طارق، بالحبوب.

---

[1] - De Grammont : **Op. Cit**, pp 363 – 374.

[2] - Leo Berjaud : **Boutin, agent secret de napoléon 1er et precurseur de l'Algérie Française** (paris – 1950). 320. P. et Garrot. pp. 625 – 627.

ثانيا – الامتيازات البريطانية:

لم يبق في البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر من الدول الأوروبية سوى فرنسا وإنجلترا اللتين كانتا تتنافسان من أجل الحصول على امتيازات تجارية في السواحل الجزائرية، فضلا على الاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي الممتاز، وثروتها الهائلة. كذلك دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة كطرف ثالث في دائرة الصراع، إذ وجهت اهتمامها إلى الجزائر بصفة خاصة وإلى البحر المتوسط بصفة عامّة. وقد حاولت كلّ دولة من هذه الدول، لتحقيق أطماعها كسب ودّ الجزائر والتقرب إلى حكامها. وعندما عجزت الدول الثلاث عن تحقيق تلك الأطماع، قامت بشن حملات عسكرية ضدّ الجزائر، كان لها آثار مدمرة على الاقتصاد الجزائري، ممّا أسهم بدوره في القضاء على الحكم العثماني في الجزائر.

بدأ الإنجليز يدعمون مواقعهم في البحر المتوسط بعد أن أبرموا معاهدة سلم مع الجزائر عام 1622م[1]، ومنذ ذلك التاريخ، دخلت إنجلترا في صراع مع بقية الدول الأوروبية التي كانت لها مصالح في المنطقة. إلاّ أنّ الصراع الذي نشب بين تلك الدول كان ضعيفا نسبيا في العهود الأولى، لانشغالها بمناطق أخرى بعيدة عن المتوسط. كما أنّ الأسطول الإسلامي بما فيه الأسطول الجزائري كان حاجزا أمام التوسع الأوروبي في المنطقة. وعندما فقدت الدول الأوروبية جزءا كبيرا من مستعمراتها في القارة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، وجهت أنظارها من جديد إلى البحر المتوسط. وقد شجعها على ذلك أيضا، ضعف البحرية الإسلامية بما فيها البحرية الجزائرية. وفي تلك الآونة، ألقت إنجلترا بكلّ ثقلها في البحر المتوسط، ساعية أخذ مواقع فرنسا في السواحل الجزائرية[2]، ممّا أدّى إلى احتدام الصراع بين البلدين، وهو صراع خلف آثارا عديدة على الجزائر.

و هناك شيء آخر كانت فرنسا تجتهد كل الاجتهاد للمحافظة عليه، و يتمثل في الامتيازات التي كانت تحظى بها في الشرق الجزائري منذ أن تنازل لها عنهم خير الدين بربروس سنة 1520م، في عهد الملك فرنسوا الأول.[3] وكان الغرض منها في بداية الأمر، السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل البلاد لصيد المرجان. ووقع الاختيار على ما سمي في ذلك

---

[1] - PLAYFAIR (R.L) : "**Episodes de l'histoire…**, **Op**. **Cit**, p 460.

انظر أيضا: جون وولف : **المرجع السابق**، ص 240.

[2] - NETTEMENT Alfred : **histoire de la conquête d'Alger**, nouvelle édition :Librairie Jaques le coffre, 1867, P 123.

[3] - Fillias (Achilles) :**Notices sur les produits maritimes de littoral Algérien**, ALGER 1878,P.20.

الوقت بحصن فرنسا [1]، على بعد كيلو مترات فقط من مدينة القالة. ولكن المجهودات الأولى لم تسفر عن نتيجة [2].ثمّ أبرم اتفاق آخر مع الداي سنة 1694م، ارتفع بمقتضاه عدد المؤسسات إلى خمس [3]، مقابل إتاوة سنوية قدرها ستون ألف فرنك، عشرون منها للسلطات المحلية والباقي يذهب إلى الخزينة المركزية.

وعلى مر السنين، صار الفرنسيون يعتبرون بعض هذه المؤسسات مثل القالة وعنابة كملك لهم لا يحق للجزائريين أن يتدخلوا في شؤونها ولا أن يدخلوها إلا نهارا وبإذن[4]. وفي سنة 1741م، سلمت الحكومة الفرنسية كل الامتيازات إلى هيئة جديدة تدعى الشركة الملكية الإفريقية، وصار نشاط المؤسسات لا يقتصر على صيد المرجان فقط، وإنما اتسع إلى تجارة الحبوب والجلود والشموع والصوف إلى غير ذلك مما تنتجه الإيالة.

وقد أسالت هذه الأوضاع الرابحة لعاب إنجلترا، فدخلت في صراع مع فرنسا لإبعادها والإحلال محلها واستعملت جميع الوسائل لبلوغ أهدافها[5]. وقد تمكنت من ذلك سنة 1806م، لكنها لن تستغل المؤسسات استغلالا مباشرا وإنما تركت الحرية فيها لجميع التجار ماعدا الفرنسيين. غير أن حملة إكسموث سنة 1816م غيرت الأوضاع لصالح فرنسا، فاسترجعت امتيازاتها سنة 1817م. وستظل في حوزتها إلى أن يصدر الداي، سنة 1826م، بيانا يسمح لجميع الأمم بصيد المرجان الجزائري[6]. ويعتبر هذا الإجراء من الأسباب الرئيسية التي نتج عنها حصار عام 1827م.

---

[1]- سمي كذلك لأنه أول حصن يقيمه التجار الفرنسيون على ساحل شمال إفريقيا بموافقة باي البايات خير الدين بربروسة.

[2]- فيلي : **نفس المصدر** .

[3] - قنان: **العلاقات، المرجع السابق** ، ص 46.

ANP, AE B3 301, **Mémoires sur la Compagnie d'Afrique**, S.D.

وهذه المؤسسات هي: القالة، حصن فرنسا، عنابة، رأس الزهور، القل.

[4] - قنان: **العلاقات، المرجع السابق**، ص 54.

ANP, F80, 1670, 1, "**Les causes du blocus**".

لقد ورد في هذه الوثيقة أن من أسباب الحصار عزم الداي على تجريدنا من المؤسسات التي نمتلكها في سواحل إفريقيا منذ أربعة قرون". وهذا غلط لأن فرنسا لم تحصل على الامتيازات إلى سنة 1520 كما سبق أن ذكرنا.

[5] - **نفس المصدر**، ويقول المؤلف: إنها –إنجلترا– كانت تهاجم المؤسسات ليلا، وتحرض الكورسيكيين على عدم احترام قوانين صيد المرجان.

[6] - قنان: **العلاقات، المرجع السابق**، ص 54.

وإذا كانت الامتيازات قد نفعت فرنسا، فأنقذت بعض مقاطعاتها من المجاعة المهلكة وشغلت كثيرا من معاملها في الجنوب، فإنها كانت، بالنسبة إلى الجزائر، عقبة كأداء في طريق التنمية والتقدم.

بذلت انجلترا كل جهد لكي تعامل معاملة فرنسا في أوقات السلم والحرب[1]، ولكي تفسد الصداقة الفرنسية الجزائرية، وبذلك تعرقل الاقتصاد الفرنسي. ولقد حققت بريطانيا رغبتها سنة 1806م عندما تمكنت من الاستحواذ على المؤسسات التجارية التي كانت تشرف عليها فرنسا في الشرق الجزائري. ثم بدأت تدعم علاقتها مع الإيالة "فأرسلت لها، سنة 1810م، باخرتين مشحونتين بالصواري والحبالة والبارود والمدافع الكور الخ ...[2]". وفي نفس الوقت توسطت بين الداي والبرتغال "لإبرام صلح تم لفائدة الجزائر[3]".

وفي سنة 1812م اشترت بريطانيا من الإيالة أمن صقلية التي كانت خاضعة لها[4]، وأرسل وصي العرش الإنكليزي رسالة إلى الداي جاء فيها: "نرجوكم ألا تمكنوا أعداءنا من الإساءة إلينا، وألا تسمعوا كلامهم العدواني ... إننا نجدد لكم صداقتنا التي ترتكز على المعاهدات[5]".

الحصار البحري الإنجليزي على سواحل فرنسا (1792 ــ 1794م):

وقبل حدوث صراع بين الدولتين (إنجلترا وفرنسا) حول الجزائر، كانت الأمور بينهما قد تطورت بشكل أدّى إلى فرض إنجلترا حصارا بحريا شديدا على سواحل فرنسا (1792 ــ 1794م)، فمنعت بعض الدول التعامل معها، أملة بذلك تجويع الفرنسيين. إلاّ أنّ خطة الحصار قد أثبتت فشلها، إذ ظلت سفن الولايات المتحدة الأمريكية تزود الموانئ الفرنسية بالمواد الغذائية وغيرها. ولذا رأت إنجلترا أنّه من الحكمة أن تنتهي الحرب بين الجزائر والبرتغال حتّى يتمكن الأسطول الجزائري من التغلغل إلى مياه المحيط الأطلسي ليعرقل نشاط الأسطول الأمريكي، ويمنعه من الاتصال بالموانئ الفرنسية.

---

[1] - وليام شالر: **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر ...**، **المصدر السابق**، ص 144.

[2] - **نفسه**.

[3] - **نفسه**، ص 146.

[4] - **نفسه**، ص 150.

[5] - **نفسه**، ص 152.

وقد تمكنت إنجلترا بفضل دبلوماسيتها من إقناع الجزائر والبرتغال بعقد هدنة لمدة سنة، وكان ذلك في سبتمبر عام 1793م. وبعد فترة قصيرة من عقد تلك الهدنة، دخل الأسطول الجزائري في حرب مع أسطول الولايات المتحدة. وهكذا تحقق ما كانت تصبو إليه إنجلترا[1].

وسيلة فرنسا في دفع الحصار الإنجليزي

وشرعت الحكومة الفرنسية آنذاك، تفكر في وسيلة تمكنها من فك الخناق الذي فرضته إنجلترا على سواحلها، وفتح الطريق أمام سفن الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى موانئها المطلة على بحر المانش. فلهذا قررت أن توفد مبعوثين إلى تونس والجزائر قصد إقناع حكامهما بالتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ولكن في ذلك الوقت، أي في أبريل عام 1794م نشبت الحرب من جديد بين البرتغال والجزائر، وأعلن البلاط البرتغالي عن استعداده لإرسال أسطوله إلى مضيق جبل طارق لإغلاقه أمام الأسطول الجزائري، ومنعه من التوغل إلى المحيط الأطلسي[3]. وقد سهلت هذه الإجراءات التي اتخذها البلاط البرتغالي، لسفن الولايات المتحدة الأمريكية مهمة تموين الموانئ الفرنسية. وأدّت تلك التطورات الجديدة التي طرأت على السواحل الأوروبية إلى تراجع الحكومة الفرنسية عن قرارها المتعلق بإرسال مبعوثيها إلى تونس والجزائر لتسوية الخلافات بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة الأمريكية[4].

أسباب تراجع فرنسا عن وساطة الصلح بين تونس والجزائر مع البرتغال:

وقد يرجع سبب تراجع الحكومة الفرنسية عن قرارها، إلى تخوفها من احتمال تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها إلى البحر المتوسط، خاصة وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى إلى عقد معاهدة مع البلدان المغاربية حتّى تتمكن من مدّ نشاطها إلى مصر وسوريا. وهذا ما توحي به التحركات التي قام بها سفير الولايات المتحدة الأمريكية في باريس، إذ طلب من الحكومة الفرنسية أن تسمح لمبعوث بلاده بمرافقة المبعوثين الفرنسيين إلى بلدان المغرب للتفاوض معها قصد إبرام معاهدة[5].

---

[1] - " **Rapport du 28 pluviôse an 3** (**janvier**), présenté par Cambacérès, J. P CHAZAL, MERLIN, LACOMBE, M. et D. Algérie 1790 – 1827, T.14, AR. M.R.E. France.

[2] - **Ibid**.

[3] - **Ibid**.

[4] - **Ibid**.

[5] - **Ibid**.

وعندئذ، أدركت الحكومة الفرنسية الخطورة التي سيشكلها الأمريكيون على تجارتها إذا تمكنوا من نفوذهم إلى البحر المتوسط، فلذا قررت الحكومة الفرنسية إبقاء الوضع على ما هو عليه[1].

المعاهدة الجزائرية الأمريكية 1795م:

إلاّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أدركت نوايا الحكومة الفرنسية، ولذا طلبت من مفوضها في البرتغال " دافيد همفويجز ــ D. HUMPHREES " أن يحاول عقد معاهدة سلام مع الجزائر بحيث تضمن إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين[2]. وتنفيذا لهذا الطلب، كلف " همفويجز " مواطنه " جوزيف دونالدسون ــ" J. DONALDESON " بالتوجه إلى الجزائر ليتفاوض مع حكامها. وتوصل " دونالدسون " بالفعل إلى إبرام معاهدة سلام مع الجزائر في شهر سبتمبر عام 1795م. وبناء على ما نصت عليه المعاهدة، أطلق الداي حسن (1791 ــ 1798م) مئة أسير أمريكي مقابل فدية قدرها 64500 دولار، كما وافق الداي على التدخل لدى حكام تونس وطرابلس لعقد اتفاقيات سلم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 02 مارس عام 1796م، صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على المعاهدة المبرمة بين البلدين، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع 21600 دولار سنويا للجزائر في شكل تجهيزات بحرية[3].

الجزائر في دائرة الصراع الأوروبي:

وهكذا دخلت الجزائر دائرة الصراع الذي نشب بين فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت كل دولة تحاول في الحقيقة استغلال الجزائر واستخدامها ضد الأخرى لتحقيق أغراضها الاقتصادية والاستراتيجية، إلاّ أنّ حكام الجزائر عرفوا كيف يوفقون في معاملاتهم مع تلك الدول، خاصة إنجلترا وفرنسا، إذ نجدهم تارة يميلون إلى فرنسا، وتارة أخرى يساندون إنجلترا. وهذا ما تؤكده المراسلات التي كان حكام الجزائر يتبادلونها مع حكام فرنسا وإنجلترا. فقد طلبت الحكومة الفرنسية في إحدى تلك الرسائل التي وجهتها إلى الداي حسن في 28 يوليو " جويلية " عام 1797م، بأن يسمح للقراصنة الفرنسيين بنقل البضائع التي استولوا عليها من السفن التي كانت تمون الإنجليز إلى موانئ الجزائر[4]. وقد رد الداي حسن على تلك الرسالة برسالة مماثلة في 29 سبتمبر عام 1797م، عبر فيها للحكومة الفرنسية عن استعداده لفتح

---

[1] - " **Rapport du 28 pluviôse an 3** (**janvier**), Op. Cit.

[2] - وليام سبنسر: **المرجع السابق**، ص 115.

[3] - **نفسه**، ص 156.

انظر أيضا: ديفو ألبير: **الرايس حميدو، المرجع السابق**، ص 90.

[4] - PLANTET: **OP. Cit**, p 464.

موانئ بلاده لجميع السفن الفرنسية المحمّلة بالغنائم[1]. وفي تلك الفترة، حدث أن استولى الإنجليز على إحدى السفن الفرنسية الراسية في ميناء عنابة، فسارع القنصل الفرنسي في الجزائر _ جون بون سان أندري _ J.B.ST.ANDRE _ فطلب من الداي أن يحاول استرجاع السفينة الفرنسية من الإنجليز، وقد صرّح له الداي بأنّه سيقطع علاقته مع الإنجليز إذا رفضوا رد السفينة التي استولوا عليها قبل أوّل يناير[2]. كما استغلت الحكومة الفرنسية من جهتها هذه الفرصة لتحرّض الداي ضد الإنجليز، وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهتها له في شهر ديسمبر عام 1797م، حيث جاء فيها: " لقدر ارتكبت الحكومة الإنجليزية ضدكم أخطاء عديدة وخطيرة، فإذا لم تحصلوا على الترضيات التي من حقكم أن تطالبوها بها خلال الآجال المحددة، فلا تترددوا في إعلان الحرب عليها "[3].

وهكذا كان ثمّة نوع من التقارب بين الجزائر وفرنسا. وقد كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية جيّدة بوجه عام، وذلك ابتداء من عهد الثورة الفرنسية عام 1789م، إذ عمد قادتها على توطيد علاقاتهم مع حكّام الجزائر. كما أنّ الجزائر قدّمت مساعدات مالية ومادية لفرنسا التي كانت تعاني أزمات اقتصادية، نتيجة الحصار الذي فرضته عليها الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا[4].

وحسب ما رود في الرسائل المذكورة، كانت فرنسا تحاول دائما تحريض حكام الجزائر ضد الإنجليز بهدف إبعادهم عن مناطقها الحيوية بشمال إفريقيا. إلاّ أنّ إنجلترا أدركت أنّ التقارب الجزائري الفرنسي ليس في صالحها، لذا حاولت منذ وقت مبكر تعكير صفو علاقات الصداقة بين الجزائر وفرنسا. وقد استعمل الإنجليز عدة أساليب لتحقيق ذلك، فطلبوا من الداي حسن قطع علاقاته مع فرنسا، وعدم تزويد موانئها بالمواد الغذائية، ولكن الداي رفض الاستجابة لهم[5]. وفي أعقاب فشل الإنجليز في محاولتهم اتصلوا باليهود الذين كانوا يتحكمون في التجارة، ويزودون الموانئ الفرنسية بالمواد الغذائية آنذاك فطلبوا منهم التخلي عن فرنسا وتموين قواعد إنجلترا في جبل طارق بالمواد الضرورية. فوافق اليهود على التعاون مع الإنجليز عوضا عن فرنسا التي أصبحت في نظرهم دولة ضعيفة، نتيجة الحصار الذي فرض عليها.

ولّما أدرك اليهود أنّ فرنسا قد حققت عدّة انتصارات على أعداءها، وبدأت تسترجع مكانتها تراجعوا عن قرارهم، وأصبحوا يتعاملون مع كلا الدولتين، إلاّ أنّهم كانوا يفضلون

---

[1] - PLANTET: **OP. Cit**, P 468.

[2] - **Ibid**, P 469.

[3] - **Ibid**, P 474.

[4] - (E.) CAT: **Petite histoire de l'Algérie …**, **Op. Cit**, P 38.

[5] - GRAMMONT: **Op. Cit**, P 348.

التعامل مع الدولة التي تضمن لهم أرباحا أكثر[1]. وبالرغم من فشل محاولات الإنجليز، إلاّ أنّهم واصلوا مجهوداتهم الرامية إلى تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية عن طريق قناصلهم في الجزائر، ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم. وبقي الوضع على حاله حتى قامت فرنسا بحملتها على مصر عام 1798م.

– تحويل المؤسسات الفرنسية إلى البريطانيين:

لقد تبرم القرصان الجزائريون لبنود معاهدة فرنسا المنعقدة مع الحكومة العثمانية إثر انهزام حملة نابليون عن مصر وتقهقره إلى بلاده سنة 1801م، إذ وجدوا فيها ما يمس بالشرف، ولا سيما منها ذلك البند الرابع الذي ينص على احترام زائد لمصالح فرنسا في كل من مجال الملاحة والتجارة بسائر أنحاء المملكة العثمانية من غير أن تراعى في ذلك مصلحة الجزائر ولا أن يحسب لها أي حساب[2] فشق عليهم ذلك وتأكد أمر هذه المعاهدة بإبرام داي الجزائر مصطفى (1798 _ 1805م) اتفاقية مع نابليون الأول – بونابارت بتاريخ 17 ديسمبر 1801م، وأخرى بين نابليون وباي تونس بتاريخ 23 فبراير 1802م، وكلتاهما تقضي باحترام سفن فرنسا التجارية كما كان الشأن في زمن السلطان سليمان القانوني (1520 – 1566م) فعظم كل ذلك على القراصنة، وكان هذا باعثا لهم على الوثوب ضد المراكب الفرنسية المتجولة بهذا البحر دفاعا عن كيانهم وحقهم المتعارف المشروع، وكان لعملهم هذا رد فعل لدى الحكومة الفرنسية، فأخذت في التضييق على كل من وجد بفرنسا من الجزائريين بمصادرة أملاكهم وحجز أموالهم، وإلقاء القبض عليهم إلخ ... ويومئذ انتزعت مراكز استخراج المرجان بالقالة وبونة (عنابة) من يد الفرنسيين بعد أن تداولتها قرابة ثلاثة قرون (1520 – 1806م) خمس شركات فرنسية وحلت محلها شركات إنجليزية وإيطالية[3].

أسباب جعلت الإيالة تفضل التعامل مع الإنجليز:

- هزيمة الطرف الأغر يوم 21 أكتوبر 1805م[4] التي قضت على أسطورة العظمة الفرنسية وأتاحت لبريطانيا المنتصرة أن تسيطر على البحر الأبيض المتوسط، وأن تصبح قوّة مهابة يرجى

---

[1] - GRAMMONT: **Op. Cit**, P 351.

[2] - محمد فريد بيك: **المرجع السابق**، ص 185.

[3] - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **المرجع السابق**، ص ص 301 – 302.

[4] - وقعت هذه الهزيمة بعد أن تغلب الأميرال نيلسون على الأميرال الفرنسي فيلوناني. وحينما استدعي هذا الأخير إلى باريس خشي غضب نابليون فانتحر في إحدى الفنادق بمدينة ران يوم 1806/04/22.

ودّها ويخشى بأسها: ومن ثمّة فلا عار أن تفتح لها الجزائر باب الصداقة والتعاون، خاصة وأنّ فرنسا قد أظهرت كثيرا من التهاون في المحافظة على روابط الود بين البلدين[1].

- أنّ الإنجليز عرضوا على الداي إتاوة سنوية تزيد قيمتها عن المبلغ الذي كانت تؤديه فرنسا بحوالي مائة وخمسين ألف فرنك[2] زد على ذلك أنّهم قبلوا التنازل عن مينائي القل وجيجل، على عكس الفرنسيين الذين كانوا يريدون منع الباي من استعمالها زاعمين بأنّهما من أملاكهم الخاصة.
- أنّ القنصل البريطاني كان دائما يظهر للداي بأنّ بلاده ترغب في أن تكون صديقة للجزائريين، وأنّها مستعدة للتعاون معهم، بينما كانت فرنسا تخل بواجباتها نحو الإيالة التي أظهرت لها الولاء، وظلت تساندها في وقت أجمعت فيه أوروبا على محاربتها. ولا يخفى على أحد أنّ المعونة الجزائرية ساهمت كثيرا في إنقاذ ولايات الجنوب الفرنسي من المجاعة والبطالة.

ولقد تمّ تحويل المؤسسات إلى بريطانيا بمقتضى عقد وقع عليه يوم فاتح جانفي سنة 1807م سعادة الداي الحاج أحمد باشا[3] (1805 ــ 1808م)عن الجانب الجزائري، والسيد هنري بلانكلي القنصل العام عن الجانب الإنجليزي. وينص هذا العقد[4] على أنّ بريطانيا تتولى استغلال المؤسسات التجارية في كلّ من عنّابة والقالة، وتنفرد بصيد المرجان، كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين. ومقابل هذا الامتياز تدفع الحكومة الإنجليزية، سنويا وعلى قسطين خمسين ألف دولار إلى خزينة الإيالة وإذا صادف أن استبدلت قنصلها في عنّابة، فإنّها تقدم إلى الداي هدية قدرها 200بتاكة كوردة[5]. وتقدم هدية أخرى قدرها 255 دولارا، إذا ورد إلى الداي فرمان جديد من الأستانة. ولم يتعرض العقد لما يمكن أن يدفع للباي وللأعيان المحيطين به.

وبمجرد ما تمّ هذا الاتفاق قام سير الكسندر بال، حاكم مالطة[6] بإرسال مندوب مقتدر إلى مدينة قسنطينة يتباحث مع الباي حول إمكانية شراء الحبوب والمواشي الضرورية لتموين الجيوش البريطانية المقيمة في مالطة وجبل طارق.

---

[1] - Julien, "**La question d'Alger devant les chambres sous la Restauration**", R.A., Tom 63, 1992, P 275.

[2] - Playfair, **The Scourge of Christendoum**, **Annales of Britsh relation with Algiers**, prior to the French Conquest, LONDON 1884, P 241.

[3] - حكم عاما واحدا، ومات شنقا سنة 1808.

[4] - ورد نص هذا العقد باللغة التركية وسننقله كاملا إلى العربية في أحد ملاحقنا.

[5] - المقصود هنا هو الدولار الإسباني ويساوي 5,43 فرنكات فرنسية، أي أقل من بتاكة كوردة جزائرية واحدة.

[6] - كان حاكم مالطة هو رئيس الحامية البريطانية المرابطة في الجزيرة.

وعلى الرغم لما تعرض له هذا الرسول من إهانة، إذ ألقي عليه القبض لقيامه بحركات مشبوهة، وعذّب ثمّ أودع السجن مدّة ستّة أشهر، فإنّ تقريره عندما أطلق سراحه، كان مشجعا على تمتين العلاقات مع الإيالة بصفة عامّة، ومع مقاطعة الشرق الجزائري على وجه الخصوص. ولم يفعل ذلك إلاّ خدمة لمصلحة البريطانيين، لأنّه كان يعتقد بأنّ واجبه ألاّ يعكر الجو منذ البداية، وألاّ يقضي على فرص يمكن استغلالها لتحقيق أهداف أسمى.

وبالفعل لقد كانت نيّة الإنجليز، بالدرجة الأولى، هي أن ينشئوا قواعد عسكرية في كلّ من عنابة والباتسيون ليدعموا مواقعهم في مالطة وجبل طارق وليكملوا سيطرتهم على البحر الأبيض المتوسط. لذلك لم يعيروا اهتماما بالغا للتجارة والصيد، وإنّما تركوا الأولى لعشرين تاجرا من جزيرة مالطة، ساهم كلّ واحد منهم بعشرة آلاف دولار، وكونوا شركة تتولى شراء كلّ ما تحتاج إليه الجالية البريطانية في الجزيرة المذكورة[1] وإلى جانب هذه الشركة سمح لبكري وشركائه أن يقوموا بالتجارة في هذه المؤسسات. ومكنّوهم من محلات الفرنسيين، وذلك لما كانت لهم من مكانة لدى سلطات الجزائر يمكن استعمالها للقضاء نهائيا على النفوذ الفرنسي في المنطقة. وأكثر من ذلك، فإنّ نائب القنصل في عنّابة وهو السيد " اسكبديرو " قد انتصب ممثلا لشركة بكري، ووكيلا عنها مقابل رسوم يأخذها عن كل عملية يقوم بها.

أمّا صيد المرجان، فإنّ البريطانيين قد أعطوه للبحارة الصقليين والسردينيين والكورسيكيين والإسبانيين، وذلك بعد أن قسموه إلى نوعين: صيد الصيف، ويبدأ في أوّل أبريل لينتهي في الثلاثين من شهر جانفي، وعن هذه الفترة يدفع كلّ صياد للإنجليز 1070 فرنك، وكمية من المرجان قدرها 15,050 كلغ، وصيد الشتاء، ويبدأ في أوّل أكتوبر لينتهي في الواحد والثلاثين من شهر مارس. ويدفع الصياد عن هذه الفترة 481,5 فرنك وكمية من المرجان قدرها 7,080 كلغ. وأنّ هذه الرسوم وحدها الكفيلة بأن تعوض الإتاوة التي تدفع سنويا إلى الإيالة.

ولّما كان الإنجليز لا يرغبون في التجارة ولا في الصيد، وإنّما كانوا يريدون أن يجعلوا منهما وسيلتين لتحقيق أغراضهم الخفية، أي لإقامة القواعد العسكرية[2]، فإنّهم لم يهتموا بتطوير التجارة بحيث تستوعب سائر المنتوجات المحلية بأسعار معقولة. كما أنّهم لم يقدموا للصيادين ما يحتاجون إليه من مساعدة وحماية للتغلب على الصعوبات التقنية كعطب السفن، وتزويد النوتية بالمؤن ولاتقاء الهجومات المعتادة التي يشنها عليهم سكان المنطقة، لذلك رأينا الأهالي المنتجين يسخطون على هذا الوضع الجديد الذي آلت إليه المؤسسات، ويزعم فيرو أنّ السخط قد ذهب بهم إلى

---

[1] - Playfair : **The Scourges**..., **Op. Cit**, P 242.

[2] - Helie de la Primandaire : Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Paris, 1861, P 54.

درجة أنّهم صاروا يطالبون برجوع الفرنسيين[1]. وأحجم الصيادون عن العمل ابتداء من سنة 1809م. وهكذا لم يتمكن البريطانيون من المحافظة حتّى على المستوى الذي كانت عليه التجارة في موانئ الشرق الجزائري قبل مجيئهم. وكان من الممكن أن يكون ذلك هينا لو توصلوا إلى ما كانوا يصبون إليه. ولكن الديوان لم يستجب لملتمساتهم، ورفض بشدّة أن تكون أراضي الإيالة مراكز عسكرية لبلدان أجنبية[2].

وإلى جانب هذا الفشل الذي أصابهم في جميع الميادين، هناك مشكل آخر ظل يستترف قواهم إلى أن خرجوا من المؤسسات. ذلك أنّ الفرنسيين كانوا يعتبرون البناءات التي أقاموها في عنابة ملكا لهم، ولا يحق لغيرهم أن يستعملها بدون رضاهم. وحينما وضع الإنجليز هذه المخازن تحت تصرف شركة بكري وبوجناح الممثلة في السيد " اسكيديرو"، طالب ألكسندر دوفال نائب القنصل الفرنسي في عنابة باسترجاعها، ووجه شكواه إلى الديوان الذي كلف المحكمة الإسلامية في المدينة المذكورة بالنظر في الموضوع والبحث عن أحسن الحلول، وقد تم ذلك بمحضر آغا المحلة وأعيان المنطقة في شهر صفر من عام 1225هـ الموافق لـ لشهر نوفمبر 1810م[3].

وعلى الرغم من أن بريطانيا أرسلت إلى عين المكان لجنة مكونة من عدة شخصيات برئاسة السيد ماك دونال[4]، زودتها برسائل إيصاء من الداي وكبار الموظفين المحيطين به، فإن المحكمة أصدرت أمرها بإرجاع المحلات إلى أصحابها الشرعيين.

وكان لهذا الحكم صدى في فرنسا، ارتاحت له حكومة الإمبراطور إلى درجة أنها أرسلت كثيرا من الهدايا للداي ولأعيان قسنطينة قدرها 102000 فرنك. غير أن هذا الحكم ظل حبرا على ورق، إذ أن الداي رفض، بتأثير من بكري، أن تستعمل القوة لتنفيذه. وسيبقى "اسكديرو" في هذه المخازن يحتلها عنوة حتى بعد معاهدة سنة 1817م التي تعيد المؤسسات للفرنسيين، ولا يخرج منها إلا عندما يقع الخلاف بين إنجلترا والجزائر سنة 1824م.

وحينما عجزت بريطانيا عن تحقيق مبتغاها بالترغيب، أرادت أن تستعمل الترهيب، فأرسلت اللورد إكسموث ، يوم 15 ماي 1815م، يقوم باستعراض بحري أمام مدينة الجزائر لإرغام الداي والديوان على قبول عروضها المتكررة حول إنشاء قواعد عسكرية في عنابة والقالة، ووجدت لذلك مبررا، فادعت أنها إنما أرسلته ليطالب بالإفراج عن العبيد المسيحيين الموجودين في مختلف أنحاء الإيالة.

---

[1] - Feraud, **Histoire de la Calle**, Alger 1877, P 594.

[2] - **نفسه**، ص 593.

[3] - **نفسه**.

[4] - Playfair, **The Scourge**…, **Op.Cit**, P 242.

غير أن سلطات الجزائر لم تتأثر بهذه العملية، واعتبرتها تحديا من الواجب عليها أن تقابله بتحد آخر. ولذلك، وبينما كان الأسطول الإنجليزي راسيا على مقربة من ميناء العاصمة، وجه الداي تعليماته إلى باي قسنطينة[1]. فأوقف جميع البريطانيين العاملين في عنابة، وأمر بإطلاق الرصاص على كل من حاول الفرار منهم[2]، ثم سمح للأهالي بنهب المؤسسات، وقاد الأسرى الذين بلغ عددهم ثمانمائة إلى عاصمة الشرق في انتظار التعليمات الجديدة.

وأمام هذا الصمود في وجه القوة، والثبات على الموقف اللذين أبداهما الجزائريون تأكدت إنجلترا من أنها أخفقت كليا في سياستها الجزائرية، وأرادت أن تكسب الرأي العام الأوربي على الأقل، وأن تخلص رعاياها المعتقلين في قسنطينة، فأمرت اللورد المذكور بأن يتوجه ثانية إلى الجزائر فجاءها يوم 28 جويلية 1816م وكانت حملته التي سنتكلم عنها في الفصل الثالث. وبذلك قضت بريطانيا على مصالحها في المنطقة، ومكنت فرنسا من استرجاع المؤسسات التي افتقدتها مدة عشر سنوات. أما سكان المنطقة، فإنهم هللوا لهذه العودة، لأنهم كانوا يعتقدون بأنها ستساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية. ولكن الحقيقة كانت غير ذلك.

---

[1] - هو محمد شاكر باي الذي خلف محمد نعمان باي سنة 1813 وقد قتل شنقا في شهر جانفي سنة 1818.

[2] - Feraud, **Histoire de la Calle…**, **Op. Cit**, P 594.

المبحث الثالث

أزمات عالمية وتداعياتها على علاقة بريطانيا بإيالة الجزائر

أوّلا – حملة نابليون على مصر 1798م:

إن أهم ما يلاحظه الدارس للتاريخ الدبلوماسي للجزائر خلال العهد العثماني، هو غيرة الجزائر على مصالح المسلمين في الغرب والشرق. ومن باب الطاعة للتقاليد الإسلامية، الإسراع لمساعدة المسلمين من الأخطار، وهو المبدأ الأساسي للجهاد.

وقد أدت هذه الغيرة إلى تدخل الجزائر في كثير من القضايا الشائكة. واعتبرت مسألة الدفاع عن مصالح الأمة الإسلامية واجبا مقدسا. وفي هذا السياق أورد المؤرخ الأمريكي ويلم سبنسر (W.Spenser) نصا على هذه الغيرة: "إن مدينة الجزائر كعاصمة لدولة مستقرة قوية في شمال إفريقيا، وقد مثلت ومعها إلى جنبها تونس وطرابلس، القوة الإسلامية العثمانية القاطعة المنهمكة في مصارعة الصليبية كالشفرة الحادة النافذة بعمق في العالم الإسلامي"[1].

وفي إحدى الرسائل، كتب جان لوفاشي (J.Levacher) [2] في سنة 1681م:

"لا تزال قوة البحرية الجزائرية تساعد قراصنة سلا في النزول بموانئ مدينة الجزائر، وبها تباع غنائمهم التي أخذت من الفرنسيين[3]، وعندما تدخلت شخصيا بخصوص هذه المظالم لدى

---

[1] - مولود قاسم نايت بلقاسم: **المرجع السابق**، ج1، ص 339.

[2] - تقلد الأب جان لوفاشي منصب قنصل بالجزائر ما بين سنوات (1673 - 1683م)، وتدخل في حل الكثير من المشاكل العالقة بين فرنسا والجزائر.

[3] - كانت سلا معقلا لحركة الجهاد البحري بالمغرب وقد توسع النشاط البحري لمجاهدي هذه الجمهورية في مطلع القرن السابع عشر. ويرجع هذا التوسع إلى عدة عوامل منها:

موقع سلا الجغرافي بحكم قربها من مضيق جبل طارق مما يسمح بمهاجمة السفن الأوروبية القادمة والعائدة من العالم الجديد (أمريكا).

تعاون مجاهدي سلا مع البحرية الجزائرية، وتبادل الزيارات للمزيد حول موضوع التعاون البحري بين الجزائر وجمهورية أبي رقراق انظر: إبراهيم حركات: **المغرب عبر التاريخ**، ط1، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1405هـ / 1984م، ج2، ص 284 – 292 .

السلطات، كانت إجاباتهم بأن هؤلاء القراصنة إخوانهم في الدين، ويمكن في كثير من الحالات تقديم لهم يد العون والمساعدة، وإذا اقتضت الظروف أمددناهم بسفننا عند الحاجة"[1].

أبانت الحملة الفرنسية على مصر (في 17 محرم 1213هـ / 02 جويلية 1798م) عن قرب انتهاء الدولة العثمانية كقوة عظمى ضعف دورها في صنع العلاقات الدولية الذي شرع ينتقل إلى الدول الأوروبية. كما أثبتت الحملة عجز الدولة العثمانية عن حماية أراضيها من خطر التنافس الاستعماري الذي أخذ يحتدم بين تلك الدول. ومع هذا فإن الحملة كانت بمثابة امتحان عسير للباب العالي حول مدى متانة علاقاته بالإيالات المغاربية وقدرته على إملاء إرادته على ولاتها، وإذا كان ذلك شأن الاحتلال الفرنسي لمصر (1798 ــ 1801م) بالنسبة للدولة العثمانية فقد كان بالنسبة للإيالات المغاربية تهديدا مباشرا لاتصالاتها بالعاصمة العثمانية ولحرية تنقل رعاياها نحو المشرق، كما كان دليلا لإثبات المجال الجيوسياسي الذي احتلته تملك الإيالات على خريطة المخططات الاستعمارية للدول الأوروبية.

ومن ثم تتضح أهمية تضامنها مع الباب العالي من أجل تخليص مصر من الاحتلال الفرنسي.

وقد حكمت ثلاثة عوامل رئيسية دور الجزائر في إطار التضامن مع الباب العالي، تمثل أول تلك العوامل في علاقة الجزائر بالدولة العثمانية باعتبارها إحدى إيالاتها. وتمثل العامل الثاني في موقع الجزائر الجغرافي الذي جعلها قادرة على التحكم في الحركة البحرية بين شرقي وغربي البحر المتوسط، وبالتالي قدرتها على التأثير في الوجود الفرنسي في مصر. أما العامل الثالث فقد تمثل في العلاقات التي كانت بين الجزائر وفرنسا، إذ كانت الجزائر دائنة لفرنسا بمبالغ مالية ضخمة، علاوة على أن فرنسا قد كانت لها مصالح واسعة على السواحل الجزائرية حاولت دوما المحافظة عليها لحماية شركاتها من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها في حالة تهديد تلك المصالح[2].

في 14 ماي 1798م توفي الداي حسن. حل محله مصطفى باشا الخزناجي، ابن أخيه. بعد حوالي شهرين من تعيين الداي هذا وقعت الحملة الفرنسية على مصر. اعتبر نابليون بونبارت العملية عملية تحرير.

---

[1] - Belhamissi Moulay : **Histoire de la marine Algérienne 1516 – 1830** , Alger, 1983, T2, P 391.

[2] - حول نشاط الشركات الفرنسية في الجزائر، راجع: محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري ...، المرجع السابق**، ص 193 – 253.

وحتى يجلب عطف سكان المغرب استولى وهو في طريقه إلى مصر، على جزيرة مالطة. طرد منها فرسان القديس يوحنا الذين كانوا من أكبر أعداء المغرب. مارسوا القرصنة وشاركوا في كل الحملات الأوروبية على سواحل المنطقة تقريبا. لقد حرر نابليون العبيد المسلمين الذين وجدهم لدى هؤلاء الفرسان. كما حرر العبيد المسلمين الذين وجدهم في ليفورنا وجنوة. أرسل بونبارت إلى أتراك الجزائر يخبرهم بما فعل، على أمل ألا يتخذوا موقفا مساندا للدولة العثمانية. أرسل مبعوثا خاصا اسمه ديبوا تانفيل (Dubois Thanville) [1] ومعه رسالة إلى الداي مصطفى باشا لعقد السلم: "... من بونابرت القنصل الأول للجمهورية الفرنسية إلى مصطفى باشا داي الجزائر: أيها السيد الأمجد الأعظم ... إن حالة الحرب بين البلدين ليست من مصلحتنا ... وإني أبعث إليكم بالمواطن تانفيل مع تفويض مطلق لإعادة العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين ..."[2]. والملاحظ أن القنصل تانفيل قد أكد في العديد من التقارير المرسلة إلى باريس أهمية إعادة العلاقات بين فرنسا والجزائر، والفوائد الكبيرة التي ستجنيها فرنسا من وراء ذلك[3] في هذا الوقت أرسلت القسطنطينية القبطان باشا ليخبر الداي أن "الباب العالي عازم كل العزم على رد هذا الاعتداء" الفرنسي. مما جاء في رسالة الباب العالي: "يجب أن تلقوا القبض على القنصل الفرنسي ــ دومينيك مولتيدو (De Maire Moltedo) (1798 – 1800م)[4] ــ، المقيم في مدينتكم وعلى سائر أبناء قومه، وأن تلقوا بهم في غياهب السجن لتشعروهم باحتقاركم لهم" وأن "تسارعوا إلى المشاركة في الجهاد وتعترضوا سفن الفرنسيين الظالمين وتقاتلوها وتأسروها وتحرقوها"[5]. لم يكن الداي قادرا على اتخاذ موقف يتعارض مع مصالحه ومصالح اليهود. أعلن الحرب على فرنسا في 21 ديسمبر 1798م، وأخذت سفن القرصنة تهاجم السفن الفرنسية وخربت قوات باي قسنطينة كل المؤسسات الفرنسية على السواحل الشرقية من البلاد منها مؤسسة القل التي عادت إلى نشاطها في نفس السنة، فاقتيد عمالها إلى مدينة الجزائر[6]. هذه الإجراءات لم تكن تمس مصالح حكام الجزائر ولا مصالح اليهود، بل تخدم هذه المصالح نفسها. لقد ظل اليهود يزودون فرنسا بحبوب الجزائر بل إن جزءا من تموينات جيش الحملة في مصر خرج من بلاد الجزائر على يد اليهود. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ديونهم على فرنسا إلى 15

---

[1] - عين فرانسوا ديبوا تانفيل قنصلا عاما وقائما بأعمال الجمهورية الفرنسية في يوم 5 أبريل 1800م، واستمر في هذا المنصب إلى غاية 1814م.

[2] - Devoulx **: Les Archives du consultat…, Op. Cit**, PP 137 – 139.

[3] - Gaïd Mouloud : **l'Algérie sous les Turcs**, Alger, éd, Mimouni, 1991.

[4] - القنصل ماري مولتيدو عمل قنصلا عاما لفرنسا بالجزائر ما بين (1798 – 1800م).

[5] - ألبير دوفو : **الرايس حميدو، المرجع السابق** ، ص 32 - 34.

[6] - Feraud (L. Charles) : Cause de l'abandon du comptoir de Collo par la Compagnie française en 179, R.A , N°21, 1877, P 140.

مليون فرنك أثناء الحملة في مصر[1]. لقد طالب الباب العالي بطرد اليهود من الجزائر، غير أن الداي الذي كانت له صداقة مع بوجناح غض الطرف عن هذا الطلب، بل عين بوجناح هذا سنة 1800م أمينا للطائفة اليهودية في الجزائر، بدلا من الأمين السابق إبراهيم بوشارة.

استحوذت الشركة اليهودية على التجارة الخارجية في الشرق الجزائري. لم تكن خزينة الدولة الفرنسية قادرة على الإيفاء بكل الديون التي عليها. عمدت إلى تقديم السندات للشركة اليهودية وقد جمعت هذه الأخيرة ما قيمته أكثر من ثمانية ملايين من الفرنكات في شكل سندات. عمل اليهود على إعادة العلاقات بين الجزائر وفرنسا حتى يتمكنوا من الحصول على أموالهم[2]، بعد أن استفادوا من تدهور تلك العلاقات في سنة 1800م. أرسلت فرنسا، بعد عودة نابليون من مصر، ممثلها دوبوا تانفيل إلى الجزائر، وبواسطة التاجر بكري أجريت الاتصالات الأولى بين الممثل وسلطة الإيالة. طرحت هذه الأخيرة مسألة الاعتداء على مصر وعدم الخروج منها وقد تلقت تطمينات من الممثل الفرنسي بهذا الخصوص، كما طرحت مسألة ديون بكري بوجناح. تعهد الممثل بتسديدها على أقساط، بمجرد انتهاء الحرب بين الطرفين. انتهت هذه الاتصالات إلى توقيع اتفاق أولي (18 جويلية 1800م). لقد أثار هذا الاتفاق سخط الإنجليز الذين تدخلوا لدى الدولة العثمانية لإرغام الجزائر على الدخول في الحرب ضد فرنسا، وكان في هذه الآونة وفد جزائري في القسطنطينية، يقوده وكيل الحرج فأوقفته السلطات العثمانية كما أوقفت الرعايا الجزائريين الموجودين في أقاليمها وحجزت ممتلكاتهم. في الوقت نفسه تحرك المعادون للاتفاق مع فرنسا في الجزائر وكان لهم وجود حتى في الديوان، غير أن عودة الوفد من عاصمة الدولة العثمانية وموقف الداي الحازم جعل المحاولة تؤول إلى الفشل، فأبرمت معاهدة مع فرنسا في سبتمبر 1801م[3]. أوقفت هذه المعاهدة الحرب بين البلدين وكذلك أعمال القرصنة، ونصت على إعادة امتيازات "وكالة إفريقيا" وإعادة عتادها وسلعها التي استولت عليها سلطات الإيالة، كما أعفيت من دفع اللزمة لمدة سنة[4].

---

[1] - دوفو: **المرجع السابق** ص 35.

[2] - الزبيري: **التجارة الخارجية** ... ،**المرجع السابق**، ص 121 و 122.

[3] - قنان: **معاهدات، المرجع السابق**، ص 194 و 196.

[4] - انظر نص المعاهدة في: قنان: **معاهدات، المرجع السابق**، ص 341 و 342.

بعثة الأميرال كيت 1800م:

عند قيام فرنسا بحملتها على مصر سنة 1798م طلب الباب العالي من الجزائر قطع علاقتها مع فرنسا إلا أن ذلك لم يحدث بدليل توقيع هدنة غير محددة في 18 جويلية 1800م وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية، وكانت بريطانيا الأكثر تضررا من تحسن العلاقات الجزائرية الفرنسية لما لها من تأثير على مصالحها في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط لذلك حاولت أخذ المبادرة من خلال إرسال بعثة باتجاه سواحل الجزائر يقودها قائد القوات البحرية البريطانية في المتوسط " اللورد كيت "[1] الذي أرسل سفينة حربية على متنها مبعوثه إلى الداي يحمل له رسالة منه، والتي بدأها بالتعبير عن اندهاشه من حفاوة الاستقبال التي حظي بها قنصل فرنسا من بين ما جاء فيها: "سفير أمة فرنسا التي هي أكبر عدو للمسلمين عند قدومه لإفريقيا وباتفاقه مع الداي على هدنة غير محدودة الأجل..."[2]، ثم يبدأ في الحديث عن مطالبه وهي قطع الجزائر لعلاقتها مع فرنسا ورفع السلاح ضدها وطرد قنصلها من الجزائر وذلك في مقابل قيامه بإطلاق سراح سفينة جزائرية كانت محملة بسلع جد ثمينة كانت قد احتجزت في ميناء ماهون، وقد أوصى الأميرال مبعوثه بعدم الدخول في مفاوضات مع الداي بل حمل جواب الداي عن المسائل التي تضمنتها رسالته[3].

رد الداي على المبعوث البريطاني بأنه سيد في وطنه فهو يقود حكومة الجزائر كما يفعل جورج الثالث بالنسبة للإنجليز[4]، اعتبر مصطفى باشا بأن رسالة الأميرال الإنجليزي هي في غير محلها فليس له أي حساب أو تبرير لقرار اتخذ لأية جهة خارجية كانت، وقد اكتفى بإبلاغ مبعوث كيت بأنه سيقوم بإيفاد مبعوث إلى لندن، والمؤكد أن مهمة هذا المبعوث هي معرفة حجم الصلاحيات الممنوحة للأميرال كيت، وكيف يمكنه مراسلة الداي بنفسه بدون تفويض صريح من الملك وحكومة بلاده، أما إذا كان يملك تلك الصلاحيات فالوضع يختلف.

---

[1] - قنان: **العلاقات، المرجع السابق**، ص 123.

[2] - A.E.P/M.D, Algérie 14.

[3] - **Ibid**.

[4] - قنان: **العلاقات**، ص 233.

في 24 أوت 1800م وصلت رسالة جديدة من الأميرال كيت يبدي من خلالها رغبته في مقابلة الداي للحديث معه وأنه سيكون على رأس أسطوله بعد 48 ساعة من استلام الرسالة ومما جاء فيها: "فالله وحده القادر على أن يمنعني من تنفيذ ما سوف ألتزم به أمامكم"[1]، وجدد في هذه الرسالة طلبه بإطلاق سراح الأسرى النابوليتان والمالطيين.

اعتبرت هذه الرسالة تهديدا، لذلك لم يتم الرد عليها، وأشعر كيت أن قدومه إلى الجزائر على تلك الحالة غير مرغوب فيه وإذا أصر على طلبه فإنه سيلقى مواجهة، وقد عمل القنصل الفرنسي ديبوا تانفيل على زيادة التوتر في العلاقات الجزائرية الإنجليزية من خلال ما ورد في إحدى رسائله ومن بين ما جاء فيها: "إنجلترا سوف تتحرر كثيرا لتتجنب القطيعة مع الأمراء الأفارقة في الوقت الذي هي في أشد الحاجة إلى هذه المناطق لتموين ماهون وجبل طارق وكان ضعفا منكم عندما سهلتم لها ذلك"[2].

لقد اختار الإنجليز في النهاية التراجع لأن مصالحهم تفرض ذلك عليهم وبدل الأسطول الذي كان منتظرا رست سفينة تحمل القنصل الذي غادر الجزائر غاضبا ليعود إلى منصبه مزودا بتعليمات جد لينة تحثه على تجنب كل ما من شأنه أن يحدث توترا في العلاقات بين البلدين منها التراجع عن المطالبة بإطلاق سراح الأسرى المالطيين والنابوليتان التي كانت سببا في مغادرته الجزائر وعدم إثارة هذا المطلب إلا عندما تكون الفرصة مواتية.

سيحاول الإنجليز الضغط على الجزائر عن طريق الدولة العثمانية من خلال إرسال مبعوث الدولة العثمانية والذي صادف وصوله وجود المبعوث الجزائري الذي تم سجنه وطالب الداي بإلغاء معاهدة الصلح مع فرنسا وطرد قنصلها وكل رعايا دولته من الجزائر وهو ما تم فعلا، وبذلك ستنجح بريطانيا في الضغط على الجزائر عن طريق الدولة العثمانية لقطع علاقاتها مع فرنسا وذلك للحفاظ على مصالها في المنطقة.

---

[1] - درعي فاطمة: **القناصل والقنصليات ...**، **المرجع السابق**، ص 293، عن : A.E.P/ M.D, Algérie 14

[2] - **نفسه**.

ثانيا – الثورة الأمريكية:

خلال القرن الثامن عشر كانت السفن الأمريكية تجوب المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط تحت حماية التاج البريطاني. فربان السفن يرفعون رايات ويحملون وثائق انجليزية. باعتبار أن بريطانيا كانت لها معاهدة صداقة وسلام مع إيالة الجزائر وتونس وطرابلس، ثم المغرب الأقصى، ولهـــا ترخيص للعبور في البحر الأبيض المتوسط[1]. وكانت بريطانيا تجني فوائد كثيرة من النشاط التجاري في الحوض المتوسطي.

وقدر جيفرسون بين أعوام 1785- 1800م " أن عدد البحارة من مختلف الجنسيات الذين كانوا يعملون في التجارة بالحوض المتوسطي باثني عشر ألف بحار، وعدد السفن التي تراوحت ما بين 80 و100 سفينة، حمولتها 20 ألف طن"[2]. ونفس الشيء أكـــده ريتشارد أوبراين (RICHARD O.BRIEN) في مراسلاته، أن " قيمة مجموع البضائع الأمريكية التي شحنت إلى جنوب أوروبا وإفريقيا الشمالية عام 1770 بلغت حوالي 707000 جنيه إسترليني"[3].

وعقب الإعلان عن وثيقة الاستقلال يوم 04 جويلية 1776م والانفصال عن التاج البريطاني أصبحت السفن تحمل الراية الأمريكية الجديدة، والتي لم تكن معروفة في البحر الأبيض. واتخذت بريطانيا إجراءات عاجلة تمثلت في سحب الحكومة الانجليزية الوثائق التي كانت تمنحها للسفن الأمريكية، ورفع حمايتها عنها. وبذلك أضحت سفن المستعمرة السابقة عرضة لسفن الإيالة الجزائرية.

عملت انجلترا على تحريض داي الجزائر على الاستيلاء على السفن الأمريكية، ولذلك أورد كاثكارث في مذكراته أن " الداي كانت له ميول نحو بريطانيا وتفضيله إياها على سائر الدول الأوروبية لاحترام تعهداتها مع إيالة الجزائر. وكان احترامه شديدا لآخر قنصلها بنطون (BENTON). فمنذ وفاته في مدينة الجزائر لم تعين قنصلا يخلفه في منصبه، إلى وصول شارل لوجي (CHARLES LOGIE) سنة 1785م الذي استلم مهامه قبل معاهدة السلام مع إسبانيا"[4].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله: **آراء وأبحاث ...، المرج السابق**، ص. 282.

[2] – إرون (راي، و): **العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة، 1776– 1716**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص 40.

[3] – THOMAS Jefferson to House of Representatives, December.10, 1787, p. 662. Journals Continental of Congress, Dispatches Algiers April 28, 1787m p.

[4] – كاثكارت: **المصدر السابق**، ص 15.

- BUNDY, (Antony), **The constitutional War Powers of the President, Baruch College**, University of New York, 1989, p. 8.

وكان الداي يجهل طبيعة النزاع البريطاني الأمريكي لبعد المسافة بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعله لا يعير اهتماما لطبيعة الصراع. ويقول كاثكارت "لكن فور تعيين القنصل الجديد لوجي عمد إلى تقديم تفاصيل إلى الداي عن نتائج الحرب البريطانية الأمريكية، وصرح أمامه بأن سفن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بحماية صاحب الجلالة، وأنه كلما عثر الجزائريون على سفينة أمريكية فهي غنيمة مباحة"[1]، وأنّه يتمنى كل النجاح لهم في أسرها لأنها أبت التمسك بولائها لملك بريطانيا.

ويعني هذا أن لوجي كان يحمل شعورا عدائيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية لانفصالها عن التاج البريطاني، وقد شوهد يوما يخبر ربابنة لسفن جزائرية بـــالمواقع التي ينبغي أن يتجولوا فيها في عرض المحيط الأطلسي الذي انفتحت الملاحة فيه للجزائريين بعد الهدنة مع إسبانيا في شهر جوان 1785م. أمام هذا الوضع السياسي الحرج كان من الضروري على الولايات المتحدة الدولة الناشئة أن تتدبر أمرها لمواجهة أخطار القراصنة الجزائريين وحماية سفنها[2]، لأنها معضلة معقدة كان على الساسة الأمريكيين أن يجدوا لها حلولا عاجلة. ونظرا لهذه الظروف الصعبة التي أصبحت تمر بها تجارة الولايات المتحدة قدم الرئيس الأمريكي جورج واشنطن (GEORGE WASHINGTON) عام 1784م مذكرة مفصلة[3] يشرح فيها المصاعب التي تعاني منها السفن التجارية الأمريكية أمام قراصنة الدول البربرية. وما نتج عن ذلك من تراجع في المداخيل التجارية الأمر الذي ينعكس سلبا على تطور البلاد. واستجابة للرئيس الأمريكي أصدر الكونغرس في هذا الشأن قرارا في 07 مارس 1784م ينص على تعيين جون آدم(John Adams) وبنيامين فرانكلين (Benjamin Franklin) وتوماس جيفرسون (Thomas Jefferson) لإجراء اتصالات مع إيالات الشمال الأفريقي[4]، على أن تقوم " هذه اللجنة بتقديم النتائج التي تسفر عنها إلى الكونغرس للمصادقة عليها، كما عين دافيد همفريز* (David Humphrys) من قبل لجنة

---

[1] - مذكرات كاثكارت: **المصدر السابق**، ص. 16.

[2] - MARIA, (Anna FL), **America Fought Terrorism 200 years ago against the Barbary states**, X Press U.S, Nov. 29, 2001.=

- American State Papers, **House of Representatives, Foreign Relations**, 1st congress, 3rd Session, Volume 1, p. 107.

- Ibid., 4th congress, 1st Session, p. 532.

[3]- George Washington papers, **Barbary Pirates 1790**.

[4]- FREEWALT, (Jason Andrew) : **The Barbary Corsairs**, Marion, University Indiana, 1998, p 5.

* - دافيد همفريز (David Humphrys) 1752- 1818، ديبلوماسي أمريكي وشاعر، وكان يتميز بمؤهلات عسكرية ووطنية لذا حظي بصداقة جورج واشنطن وكان ضمن عماله الخاصين أثناء الثورة الأمريكية، عين أمينا عاما مع لجنة=

المفاوضة أمينا لسر هذه اللجنة"[1].

ومنذ إعلان الاستقلال سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى الحصول على اعتراف الدول الأوروبية باستقلالها، ثم تحقيق دعم سياسي دولي لها، فأرسلت ممثليها إلى عواصم أوروبا الغربية لعقد معاهدات صداقة وتجارة معها.

كانت فرنسا من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة 1776، وهذا الاعتراف كان نكاية بعدوها التقليدي البريطاني، وتبعه عقد معاهدتين بين البلدين الأولى سنة 1776، والثانية سنة 1778، والتي تضمنت مادتها الثامنة تدخل فرنسا لدى الدول العربية خاصة إيالة الجزائر بغية عقد معاهدة صداقة وسلام لحصولها على امتياز حرية الملاحة، وحماية سفنها التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط[2] من الوقوع في الحجز. ثم تبعتها عدة معاهدات مع هولندا عام 1782، حيث نصت المادة الثالثة والعشرون منها على تدخل هولندا لدى إيالة الجزائر لصالح الولايات المتحدة[3].

كما عقدت الولايات المتحدة معاهدة مع بريطانيا عام 1783 وبموجبها تم اعتراف التاج البريطاني باستقلالها ونصت المادة العاشرة منها على توسط بريطانيا لدى حكومة داي الجزائر في شراء السلام معها. وفي نفس التوجه عقدت معاهدة مع بروسيا عام 1785 ونصت مادتها الرابعة والعشرون التوسط لدى إيالة الجزائر[4]

=التفاوض مع إيالة الجزائر التي أوصلت بغرض عقد معاهدات تجارية، لكنه لم ينجح في مهمته. أنشأ مصنعا كبيرا لطحن في مدينة همفريز فيل Huppherysville حاليا Seymour.

The Columbia Encyclopedia, Fifth Edition copyright 1994- 1995
Columbia University Press

- George Washington Papers at the Library of congress, 1741- 1799: Series Letterbooks. On Barbary States, 1791, pp. 3-8.

[1] - BARNBY, (H.G), **The Prisoners of Algiers**, An Account of the forgotten American-Algerian War 1789- 1797, Oxford University Press, 1966, p. 101.

- أبو القاسم سعد الله، **آراء وأبحاث**..، I2، المرجع السابق، ص 289.

- Boston, Crobert, Joel Barlow and the Treaty with Tripoli, Church and States Magazine, 1997, p2.

[2] - DUPY, (Emile) : **Americans et Barbaresques 1776- 1824**, R- Royer, paris, 1910, p. 16.

- Journals continental Congress, Thursday, October 20, 1785, p. 844.

[3]- **Ibid**., p 17.

[4] - المعاهدات الأمريكية الأوربية موجودة في مكتبة الكونغرس الأمريكية بواشنطن.

وتعود أهمية هذه المعاهدات الأمريكية الأوربية إلى حماية تجارتها في حوض البحر الأبيض المتوسط من غوائل القراصنة الجزائريين. وقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية 6/1 من القمح والطحين، و4/1 من السمك المجفف وكميات من الأرز[1].

موقف الدول الأوروبية من التقارب الأمريكي– الجزائري:

كانت السفن الأمريكية قبل الإعلان الرسمي للاستقلال تبحر في المتوسط رافعة العلم الانجليزي وبجوازات سفر انجليزية. وهذا يعني أن التاج البريطاني هو الذي كان يحميها وذلك بحكم أنها إحدى مستعمراتها. وبعد الإعلان عن وثيقة الاستقلال يوم 04 جويلية 1776م أصبحت الأعلام الأمريكية ترفع على سفنها، كما منح لبحارتها جوازات أمريكية. فالملاحة لم تكن مسموحة بدون جوازات حسب التقليد الدولي.

إن السفر بدون تلك الوثيقة الرسمية يعرض السفينة وربانها لمخاطر جسيمة. فكلما صادفت فرقاطة جزائرية سفينة أجنبية كان يتم إيقافها وتفتيشها، ويطلب من قائدها تقديم وثائق الملاحة والتي تتمثل في الجوازات والمعاهدة[2]، التي تربط إيالة الجزائر بحكومة الدولة. وفي حالة عدم وجود مثل هذه المعاهدة كانت السفينة تتعرض للحجز، ويقاد ربانها وملاحوها إلى الأسر.

وكذلك كان الجواز يعتبر بالنسبة للداي وثيقة ضرورية، ولذلك كان التأكيد عليه أثناء عملية تحركات الأجانب بسفنهم في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وكان الهدف من هذا الإجراء حماية التجارة البحرية.

عقب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن للجزائر أية علاقات تربطها بها، ولا اتفاقيات تنظم تلك العلاقات. وبذلك شكلت السفن التي تحمل العلم الأمريكي وضعا جديدا في حوض البحر المتوسط. وفي 30 جوان 1785م كان للبحرية الجزائرية أول احتكاك مع السفن الأمريكية، ففي ذلك التاريخ تم حجز سفينتين أمريكتين[3] كانتا تعبران المنطقة التي عادة ما تهيمن عليها القوى الجزائرية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك المخاطر التي تأتيها من البحرية الجزائرية، هذا الأمر كان يحير الساسة الأمريكيون ويشغل بالهم، إذ كيف لهذه الدول الأوربية أن ترضى بانتهاج سياسة الخضوع التي لا تخلو من الإهانة في بعض الأحيان دون أن تقوم برد فعل للدفاع عن مصالحها.

---

[1] – Naval Documents Related to the U.S vol.I.p.22.
Journals continental of Congress. Thursday, October 20, 1785, p. 844.

[2] – MOULAY, (Belhamissi) : **Op. Cit,** pp. 622- 223.

[3] – علي تابليت: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785–1797**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988-1989، ص 92.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية تشكيل حلف دفاعي مع الدول الأوربية لحماية مصالحها التجارية، ولمواجهة السياسة الجزائرية التي كانت تفرض الخضوع لها[1] فالمجهودات الأمريكية في هذا الميدان لم تؤدّ إلى نتيجة. ويمكن تلخيص الأسباب التي حالت لتحقيق ذلك في العوامل التالية:

1 – رغبة الحكومات الأوربية كل على انفراد في الحصول على فوائد سياسية وتجارية.

2 – رغبة كل دولة من الدول المسيحية في إضعاف أعدائها وإنهاك قواها من خلال المواجهة مع الجزائر والدخول في خلافات معها.

3 – الخوف من قوة إيالة الجزائر البرية والبحرية.

لهذه الأسباب وقفت الدول الأوروبية موقف المتخوف لأن دول المغرب يمكنها التكتل بسهولة وبسرعة لمواجهة أي عدوان أوروبي. وعلى هذا يذهب كاثكارث إلى أن الدافع الوحيد الذي حمل الدول الأوروبية على الخضوع لإيالات الشمال الإفريقي وبالخصوص إيالة الجزائر هو التوسع التجاري.

وتتمثل الدول الأوروبية في كل من انجلترا وفرنسا والدويلات الإيطالية والسويد والدانمارك وهولندا. وكانت كلها تسعى لاسترضاء إيالة الجزائر بدفع مستحقات معاهدات السلام إضافة إلى الهدايا الثمينة للداي. كل هذا من أجل توفير الحماية لسفنها التجارية التي تنتقل في عرض الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

وكذلك ذكر ريتشارد أوبراين **(Richard O'Brien)**: " أن الدول التي كانت ترتبط بعلاقات سلام وصداقة مع دول المغرب بموجب معاهدات لم تكن ترغب في أن ترتبط دول أخرى مع إيالة الجزائر تمكنها من أن تجني فوائد تجارية في البحر الأبيض المتوسط"[2].

لذلك وقفت الدول الأوروبية في وجه أي مسعى للحيلولة دون إبرام معاهدة سلام بين الولايات المتحدة وإيالة الجزائر، لأن ذلك سيضر بتجارتها. يرى اللورد شفيلد **(Lord Sheffield)**: " أن الدول البحرية الكبرى لم تكن تريد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات سلام مع دول المغرب، وذلك لاعتبارات تجارية. ولذلك لم يحصل الأمريكيون على حرية تجارية كبيرة في البحر الأبيض المتوسط. لأنه ليس في مصلحة أية دولة بحرية حمايتهم من دول المغرب"[3].

---

[1] – إسماعيل العربي: **فصول في العلاقات الدولية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 19.

[2] – Despatches, Algiers, III, O'Brien, April 28, 1787.

[3] – LORD B.H, (Sheffield) : **Observations on the commerce of the American States**, 2nd edition, London, 1783, p. 115.

ولذلك عقدت الولايات المتحدة على تحقيق السلام مع إيالة الجزائر فكانت المعاهدة الأولى عام 1795 وأدرك الأمريكيون أن أسطولهم سيكون أكثر أمنا، وأن دفع الضريبة السنوية والهدايا للداي ستكون أقل تكلفة، وأكثر فائدة، إذ لم يكن من السهل على أمريكا حينها أن تشذ عن السياسة التي كانت تخضع لها الدول الأوربية الأخرى.

وإذا لم يكن من همّ الجزائريين في ذلك سوى دفع الضريبة، فإن الدول الأوربية كانت تنظر بريبة للأسطول التجاري الأمريكي. وأدركت خطر التجارة الأمريكية ونشاطها في الحوض المتوسطي بشكل عام.

والواقع أن التجارة الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط أخذت تنمو بسرعة. ففي عام 1790 وصل عدد المراكب التجارية الأمريكية في البحر المتوسط حوالي مائة سفينة.

لقد تحولت الحروب الأوربية إلى حروب اقتصادية، ووجدت الولايات المتحدة نفسها محصورة بين الضغط الفرنسي والضغط البريطاني. فحينما وضع نابليون بونابرت بريطانيا تحت الحصار القاري من أجل تقوية تأثير النظام الأوربي الذي وضعه، انتقمت بريطانيا في المقابل من خلال إصدارها لأوامر تسمح للسفن الأجنبية المرور بموانئها بهدف تفتيشها.

وهكذا سمح للمراكب التجارية المتاجرة مع مناطق خارج الإمبراطورية البريطانية. وكان نتيجة ذلك اندلاع الحرب الأمريكية– البريطانية عام 1812م. وقد نتج عن تلك الحرب شلل اقتصادي انعكس سلبا على الدولتين. الأمر الذي عجل بإنهائها. وتوجت بإبرام الطرفين معاهدة لتنظيم التجارة هي معاهدة غنت[1] Ghent وذلك في 24 ديسمبر 1814 م ، ثم صدق عليها في 17 فبراير

---

[1] - معاهدة غنت (بالإنجليزية Treaty of Ghent) بين بريطانيا والولايات المتحدة عام 1814م، اتفقتا بموجبها على حلِّ النزاعات بينهما سلْميًا. انتهت حرب 1812م بين بريطانيا والولايات المتحدة، ووقّعت الدولتان المعاهدة في مدينة غنت في بلجيكا في 24ديسمبر1814 ، ثم صدّقتا عليها في 17فبراير .1815 وقد مثل أمريكا كل من جون كوينسي آدمز وجميس بيارد وهنري كلاي وجوناثان راسل وألبرت غلاتين .ومثّل بريطانيا في المفاوضات السّير جيمس جامبير وهنري جولبيرن ووليام آدمز .ولم تمس المعاهدة أيًا من النزاعات التي كانت سببًا في الحرب، بل أبقت فقط على الأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب. ولم تذكر المعاهدة حتى حقيقة أنّ البحّارة الأمريكيين أُجبروا على العمل في السفن البريطانيّة بالقوة. وهذا الحذف أقل أهمية مما يبدو، لأن البريطانيين لم يكن لديهم سبب في الاستمرار في هذه الممارسة بعد هزيمة نابليون في عام 1815م.=

1815م بمدينة لندن (London)، وقد جاء في ديباجتها ما يلي: "ترغب الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المعاهدة مع التاج البريطاني في تنظيم التجارة والملاحة بين أراضي الدولتين، وبين الشعبين بطريقة تسمح بالاستفادة المتبادلة. وقد عينوا مفوضين فوق العادة، ومنحوهم كل الصلاحيات للتفاوض وعقد مثل هذه المعاهدة، وهما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باستشارة وموافقة مجلس الشيوخ وعين مفاوضين أمريكيين"[1].

ويذكر ماتيو أندرسون " أن السبب الذي دفع بالولايات المتحدة إلى المعاهدة يتجلى في قدرة البحرية البريطانية، وتفوقها على البحرية الفرنسية مـــن حيث ضخامة الأسطول وارتفاع وارداتها وصادراتها، وبالتالي بقاء الأسطول البحري البريطاني زمنا طويلا في البحر"[2] هذا ما أدى بالتجارة الأمريكية للانتعاش. وهذه الإستراتيجية مكنت الولايات المتحدة من تحقيق أرباح تجارية معتبرة.

وبمقتضى معاهدة "غانت" الـــتجارية تحالفت الولايات المتحدة الأمريكية ضمنيا مع بريطانيا لضرب والقضاء على القوة البحرية الجزائرية. لأنها تزامنت مع تاريخ عقد معاهدة السلام الأمريكية الجزائرية الثانية عام 1815، والتي أملت الولايات المتحدة شروطها على إيالة الجزائر والمتمثلة في الامتناع عن دفع الضريبة السنوية (Tribute)[3]

وفي ختام هذا الفصل كان الواجب علينا الإشارة إلى تمرد الشريف بن الأحرش والذي اتهمت فيه بريطانيا لإثارة القلاقل بإيالة الجزائر.

= أما مشكلة مناطق الصيد، ومشكلة دفع مبالغ العبيد الذين أُسروا أثناء الحرب والنزاعات حول الحدود الشمالية الغربية، فقد تمت تسويتها كلها في مفاوضات لاحقة. الولايات المتحدة وبريطانيا لم يقاتلا بعضهما البعض منذ ذلك الحين.

[1] - MILLER (Hunter) : **Treaties and Other International Acts of the United States of America**, Vol.2, Documents 1-40: 1776- 1818, Government Printing Office, 1931, Washington.

[2] - ماتيو أندرسون: **تاريخ القرن الثامن عشر في أوربا**، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1977، ص ص 357- 358.

- Corronslova, (Alejandra) : **La métamorphose de l'Europe, Fondation du roi Abdeul-Aziz**, Colloque 07-09-12-1989.

[3] - الأتاوة (Tribute) هي عبارة عن مبالغ مالية كانت تدفعها الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لإيالة الجزائر مقابل حماية هذه الأخيرة لسفنهم التجارية في البحر الأبيض المتوسط من الحجز والأسر.

تمرد الشريف بن الأحرش:

يعتبر هذا التمرد أخطر ما حدث في مقاطعة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي لأنه كاد أن يقضي على بايلك الشرق[1]، ولأنه دام ثلاث سنوات متتالية، وقتل فيه باي[2]واتهمت فيه انجلترا بالتعاون مع المتمردين[3]ـــ

أما الشريف، فإنه رجل مغربي يزعم أنه من شرفاء ملوك فاس، دخل وسط القبائل ووعدهم بأخذ قسنطينة[4] وسبب مجيئه إلى الجزائر أنه كان يقود ركب الحجيج عندما وقعت الحملة الفرنسية ضد مصر، فتوقف بالقرب من الإسكندرية و شارك في القتال ضد جيوش بونابرت. و قد اشتهر في جميع المعارك التي خاضها بالشجاعة و الإقدام والمقدرة على تسيير المحاربين. وبعد النصر تحالف مع الانجليز فأعاده ومن معه إلى مدينة عنابة، ثم ذهب إلى قسنطينة و منها التحق بالجبال و استقر بمدينة جيجل حيث بدأ يجمع الأنصار.[5]

و نحن إذا كنا لا نستبعد أن تكون بريطانيا قد شجعت الشريف على الثورة لأنها كانت تغبط فرنسا على الامتيازات التي تحظى بها في الشرق الجزائري، فإننا لا نعتقد أنه وقع تحالف حقيقي بين الطرفين و إنما نرجح أن تكون هناك وعود بالمساعدة مع بعض الضباط الانجليز الذين لم يوفوا وبوعودهم، لأن أنصار ابن الأحرش انهزموا لعدم توفر الأسلحة لديهم.

و قد استعمل ابن الأحرش جميع الوسائل لاكتساب ثقة القبائل، فكان يدعي أنه معصوم من الموت، و عندما تحضر في معركة، فإن بارود الأعداء ينقلب ماء[6] ثم اتصل بسي عبد الله الزبوشي مقدم إخوان سيدي عبد الرحمان الذي يتمركز في "رجاس" بناحية ميلة[7]، وخططا للاستيلاء على مدينة قسنطينة، و كان عصمان باي حاكمها، إذ ذاك، في نواحي جبل البابور.

---

[1] - Feraud: **Histoire de Jigelli**, ALGER 1873, P 184.

[2] - المقتول هو الباي عصمان.

[3] – Mercier: **Histoire de l'Afrique Septemtrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'a la conquête française (1830),** tome 3 : Ernest Leroux Editeur, Paris, 1888, p.456.

[4]- الحاج أحمد المبارك: **تاريخ حاضرة...، المرجع السابق**، ص 13.

[5]- مارسي: **المرجع السابق**، ص 457 .

[6]- الحاج المبارك: **المصدر السابق** ، ص 13.

[7] - Mercier, **Histoire de CONSTANTINE** , CNE, 1903, p.310.

فزحف الشريف على المدينة بجميع القبائل التي انضمت إليه في مرج السكر بين جيجل و سكيكدة، والتي يبلغ عدد أفرادها مائة ألف أو يزيد.[1]

و عندما وصل المتمردون إلى المدينة، قاتلهم أهل البلد و ألحقوا بهم هزيمة نكراء، يعزوها مارسي إلى إصابة الشريف بجروح و انفضاض القبائل من حوله.[2]

و لما علم الداي بهذا الحادث كتب إلى عثمان يقول: " لقد عينتك بايا على المقاطعة التي ظهر فيها الشريف، فمن الواجب عليك أن تلاحقه بنفسك و تقضي عليه و إني لأضعك أمام أمرين لا ثالث لهما: رأسك و رأسه" [3]

و في شهر أوت 1804، خرج الباي يطلب رأس الشريف في جيش بلغ عدده أربعة آلاف جندي.[4] و لما وصل إلى ناحية بوغدار، انهال عليه الزبوشي ، و احتدم القتال بين الطرفين فقتل الباي و لم ينج من جنده إلا من فر راجلا إلى قسنطينة[5] و بعد هذه الهزيمة أمرت الجزائر الريس حميدو ذا الشهرة العالمية، بالتوجه إلى جيجل للقضاء على ابن الأحرش، فحاصر المدينة وأحرق سفنها و لكنه لم يظفر بعدوه.

و في سنتي 1806-1807 تواصلت المعارك ولما هاجم الشريف سهول بجاية تصدت له جيوش الباي و اضطرته للفرار و الالتحاق بشيخ الدرقاوه، وفي بايلك الغرب حيث" بقي في معيشة إلى أن درس له من قتله من أصحابه [6] وكان ذلك سنة 1807م".

---

[1] - الحاج أحمد المبارك: **المرجع السابق**، ص 13 .

[2] -Mercier E ,**Histoire de CONSTANTINE**, p.459.

[3] - Ferraud (Charles):**Hist de Jigelli,** p.199.

[4] - الحاج أحمد المبارك، **المرجع السابق**، ص 14 .

[5] -Mercier E. Hist. **de L' Afrique Septemtrionale**, P.460.

ويقول فيرو في كتابه"تاريخ جيجل" ص 250 أن الزبوش أرسل رأس عثمان إلى ابن الأحرش بينما دفنت الجثة هناك و كتب على القبر: هذا ضريح المرحوم السيد عثمان باي بن محمد الذي قتل بهاته الأرض المسماة خناق عليهم سنة 1229 هـ

[6] _ الأمير محمد الجزائري: **المصدر السابق**، ص118 .

الفصل الثالث

العلاقة بين إيالة الجزائر وبريطانيا من مؤتمر فيينا 1815م إلى الاحتلال الفرنسي 1830م

المبحث الأوّل: الوفاق الأوروبي وانعكاساته على إيالة الجزائر

المبحث الثاني: الإصرار البريطاني على تقويض إيالة الجزائر

المبحث الثالث: بريطانيا والاحتلال الفرنسي للجزائر

المبحث الأوّل

الوفاق الأوروبي وانعكاساته على إيالة الجزائر

لقد اتخذت الكنيسة من النشاط البحري المغربي عامة والجزائري خاصة وسيلة لتوحيد جهود المسيحيين من أجل القضاء على هذا النشاط الذي يسترق إخوانهم في الدين منذ بداية العصر الحديث. ففي البداية عملت على توفير الأموال اللازمة لافتدائهم، فتكونت لهذا الغرض الجمعيات والمؤسسات المختلفة.[1]

وقد استمر العمل على جمع التبرعات إلى غاية سنة 1819م، ممّا جعل الحكومات المسيحية تستعمل هذه الأموال في زيادة عدد قطعها البحرية، كما هو الحال في مملكة الصقليتين التي استطاعت بناء ما يزيد عن خمس قطع بحرية كبيرة مزودة بحوالي أربعة وسبعين مدفعا.[2]

كانت ظاهرة القرصنة عادية مارستها كل الدول البحرية تقريبا شرقا وغربا، ولكن وجهات نظرها قد اختلفت، فأوروبا كانت ترى في الجزائر مراكز لمجموعة من الناهبين وقطاع الطرق ولصوص البحر يجب محاربتهم. أمّا القراصنة الأوروبيون فكانوا في نظرهم محاربين في سبيل الوطن والعقيدة المسيحية فهم بذلك جنود الله والمسيح.[3]

والحقيقة أنّه على الرغم من ارتباط القرصنة باسم الأتراك، فإنّ الأتراك ليسوا هم الذين أوجدوها في المغرب، بل كانت القرصنة سابقة لوجودهم في المنطقة. بل كلّ ما هنالك هو أنّهم نشطوها ونظموها وجعلوها من مهام الدولة. كان لتجربة الأوائل منهم وللسلاح الناري الذي جاءوا به دور كبير في تفعيلها.

---

[1] – مثل جمعية الإخاء الفرنسية وجمعية بالرمو حيث استطاع أنصار هذه المجموعات الحصول على قرار من البابا بجمع التبرعات في جميع الكنائس اعتبارا من سنة 1778م.

انظر:

T.Files : **un secotoDiRapporti1734 . 1835, Tra, Napolli, 1983, PP.108.109**

[2]- **ibid** , P. 111

[3] - (Mgr) Pavy : **La piraterie barbaresque**, **Op. Cit**, P.337.

ليست القرصنة شيئا جديدا في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، فمنذ قرون سابقة على القرن الخامس عشر كان المسلمون والمسيحيون يلجؤون إليها. ولّما انتشرت هذه القرصنة في المغرب في القرن الخامس عشر، كان هناك عدد كبير من المسيحيين يمارسونها. وظل فرسان مالطة يمارسونها حتّى نهاية القرن الثامن عشر رغم انحسارها في باقي البلدان المسيحية.[1]

لقد تطورت القرصنة في بلاد المغرب، خاصّة في القرن الخامس عشر، وغدت كلّ المدن الساحلية تمارسها، من سواحل المحيط الأطلسي إلى جربة. أصبحت هذه القرصنة " أكبر مورد للموانئ المغربية "[2].

يقول المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان عن هذه الظاهرة: " أقامت المراسي من جربة إلى المغرب الأقصى أنواعا من الجمهوريات أعدّت العدّة لممارسة القرصنة فسلحت تونس وبترت وبجاية ومدينة الجزائر ووهران وهنين، كلّ لحسابها سفنا شراعية تجوب البحر المتوسط[3].

وقد تعرض الوزان مرّات عديدة لنشاط مدن المغرب الساحلية في ميدان القرصنة، فسكان مدينة الجزائر " سلحوا سفنا وتحولوا إلى قراصنة، فصاروا يغيرون على جزر يابسة وميورقة ومنورقة، وحتّى على شواطئ إسبانيا " ويفسر الوزان احتلال ألبنيون من طرف الإسبان بإرادة هؤلاء القضاء على قرصنة هذه المدينة[4].

يفسر الكثير من المؤرخين لجوء المغرب إلى القرصنة بسبب واحد هو انقطاع تجارة إفريقيا العابرة للمغرب، وعدم تمكن المغرب من التكيف مع الأوضاع التجارية الجديدة التي نشأت من ظهور عدد كبير من الأساطيل الأوروبية التجارية الضخمة التي تجوب المحيطات. وكان لانكسار المسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية وطردهم منها دور كبير في تنشيط قرصنة المغرب. وكما يقول جوليان: " فقد نشطت هذه القرصنة على يد المغاربة المطرودين من إسبانيا بصورة مهولة " [5] فعلا

---

[1] ــ صالح عبّاد: **الجزائر خلال الحكم التركي ...، المرجع السابق**، ص 20.

[2] - بروديل فيرناند: **الإسبان وشمال إفريقيا من 1492 إلى 1577م**، المجلة الإفريقية، عدد 69، 1928م، ص 196 و 197

[3] – شارل أندري جوليان: **المرجع السابق**، ص 322.

[4] – الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي): **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1983، الجزء الثاني، ص 50.

[5] ــ جوليان: **المرجع السابق**، ص 322.

" فقد خرج بعضهم إلى البحر وهاجموا سواحل مواطنهم السابقة ونهبوا الصيادين الإسبان والتجار الصغار الذين وقعوا في طريقهم. وقد جاء وابل من العرائض إلى الملوك الكاثوليك يطالب أصحابها بالنجدة ضد هؤلاء المغيرين الذين نهبوا القرى والكنائس والخلوات واسترقوا الفقراء الذين وقعوا في أيديهم " كما يقول جون وولف المؤرخ الأمريكي[1]. حقيقة " لقد كان هؤلاء المطرودون يعدّون من بين أكثر أعداء إسبانيا ضراوة بسبب فقدانهم لدورهم وأملاكهم، وقد وجدوا تسهيلات من أبناء عمومتهم الذين بقوا في إسبانيا.[2]

وهذا ما جعل الدول الأوروبية تقوم بحملات بحرية متكررة على الجزائر. وقد أدّى فشل السياسة الأوروبية إلى تحقيق أهدافها بشكل انفرادي مما كان له الدور الحاسم في سعيها منذ عام 1815م، إلى توحيد جهودها في جبهة واحدة ضدّ الجزائر.

---

[1] ــ جون. ب. وولف: **المرجع السابق**، ص 25.

[2] ــ بروديل: **المرجع السابق**، ص 205.

أوّلا – مؤتمر فينا 1815م:

عرفت الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نوعا من الاستقرار، نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الأوروبية كإسبانيا والبرتغال[1] والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وقد استغلت الجزائر فترة الاستقرار هذه، والظروف الدولية المتمثلة في الحروب الأوروبية[3] لكي تجدد قطع أسطولها الذي وصل إلى 30 قطعة.[4]، واستطاعت خلال فترة قصيرة أن تسترجع جزءا من قوتها، ولكن هذا الانتعاش الذي شهده الأسطول الجزائري لم يدم مدّة طويلة، إذ بمجرد أن توقفت الحروب الأوروبية، تحالفت تلك الدول من أجل وضع حدّ لنشاط الأسطول البحري الجزائري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر المتوسط.

وكانت انجلترا قد وعدت الداي من قبل بأن أسطولها سيتولى حماية الجزائر من الاعتداءات الأجنبية، ولكنها لم تلتزم بوعودها، إذ حينما هاجم الأسطول الأمريكي مدينة الجزائر في عام 1815م، كانت انجلترا من بين الدول التي خططت للقضاء على قوّة الجزائر البحرية. وهو الأمر الذي جعل أحد وزراء الجزائر يقول للقنصل الانجليزي عندما حاصر الأسطول الأمريكي ميناء الجزائر: " لقد سبق أن أخبرتنا أن أسطولكم سوف يطرد الأسطول الأمريكي من البحار في ظرف

---

[1] ــ عبد الحميد زوزو: " **هدنة 1810م ومعاهدة 1813م بين الجزائر والبرتغال**"، مجلة التاريخ، العدد 11، جامعة الجزائر، 1981م، ص 21.

[2]- أبرمت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة عام 1795م، تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها أن تدفع ضريبة سنوية قدرها 12 ألف سلطاني، أي 64800 فرنك.

أنظر: ديفو: **المرجع السابق**، ص 90.

[3] ــ خاض غمار هذه الحروب نابليون ضد إسبانيا وانجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا.

[4] - شارل أندري جوليان: **المرجع السابق**، ص371.

ستة أشهر، ولكن الأمريكيين يشنون الحرب علينا مستعينين ببعض السفن الحربية التي أخذوها منكم".[1]

وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تخوض غمار الحرب ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمعت الدول الأوروبية في فينا في أواخر ديسمبر 1814م وأوّل يناير 1815م[2]، قصد تسوية الخلافات والقضايا الأوروبية الناجمة عن الحروب النابليونية، وقد تطرق المؤتمرون إلى قضية القرصنة المغاربية.

في هذا الظرف الذي كانت فيه الدول الأوروبية تنظر بجدية في إعادة ترتيب بيتها بفيينا، ووضع خطة لضرب القوة البحرية التابعة لإيالات شمال أفريقيا، لم تكن الأمور في الجزائر تبشر بالخير، إذ طفت على أرض الواقع تحولات داخلية تمثلت في تمرد قبائل جرجرة عام 1815م نتيجة قتل أحد الأعيان من الأسرة المقرانية الشهيرة، فاشتعل فتيل الثورة ضد الأتراك[3]. فانتهز عمر آغا المخلوع عن ولاية وهران الوضع للثأر من الداي فتآمر مع وكيل الحرج عبد الله، واتفقا على اغتيال الداي. واغتنما فرصة دخوله إلى الحمام وذبحوه فيه يوم 23 مارس 1815م. ثم خلفه الداي الحاج محمد الخزناجي عن عمر يناهز التسعين عاما، وكان محبوبا من طرف الجزائريين لما قام به من إصلاحات مالية، وتحسينات إدارية، لكنه لم يمكث في الحكم إلا أربعة عشر يوما فقط. وقتل من طرف منافسه عمر آغا[4]. ويروي الزهار كيفية قتل الخزناجي فيقول: " ولما وقع الاتفاق على الخزناجي أجلسوه على سرير الملك، واجتمع الديوان والفقهاء وأعيان البلد وبايعوه، واستقر بالملك... وبعثوا له بالطائفة العسكرية وأخرجوه من دار الإمارة وادخلوه لموضع قتل العسكر وخنقوه..."[5].

---

[1] – راي أروين: **العلاقات الدبلوماسية...**، **المرجع السابق**، ص 270.

[2] – انعقد في النمسا، وقد حضر أعمال المؤتمر 140 وفدا وعلى رأسها القوى الكبرى آنذاك: انجلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، فرنسا، وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق سياسي دبلوماسي أوروبي أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستلفاليا 1648م.

[3] – عبد الرحمن الجيلالي: **المرجع السابق**، ص ص 316- 317.

[4] – **نفسه**، ص 317.

[5] – مذكرات الزهار: **المرجع السابق**، ص 115.

واستمر الوضع السياسي في التوتر، وكثرت الدسائس والمؤامرات داخل القصر[1]، في الوقت الذي كان يجب فيه على الجزائريين أن يتحدوا وينبذوا الخلافات والجري نحو تحقيق المصالح الشخصية لمواجهة التحديات الأوروبية الجديدة النازعة نحو إقامة التكتلات السياسية فيما بينها بناء على ما تم تسطيره في القانون الدولي العام المنظم للعلاقات الدولية.

مؤتمر فيينا 1815 وانعكاساته على العلاقة الجزائرية – البريطانية:

قبل الحديث عن أثر وانعكاسات مؤتمر فيينا، لا بد من الإشارة إلى جلساته. فقد انعقد في العاصمة النمساوية لوقوعها في وسط أوروبا، وسهولة الوصول إليها من جميع أنحاء القارة، ولتوفر وسائل الراحة فيها واعترافا لما قامت به النمسا من دور حاسم وفعال في إسقاط نابليون، وتعويضا عما ألحقه هذا الأخير بها من هزائم متلاحقة. وقد حضر إلى المؤتمر وفود كثيرة، وشخصيات بارزة، لم يسبق لأوروبا من قبل أن شهدت مثله.

ترأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإمبراطور النمساوي (المضيف) فرانسوا الأول (FRANCOIS PREMIER). وأصبح ذلك تقليدا دوليا منذ ذلك العهد، بحيث تسند رئاسة المؤتمر للدولة المضيفة التي يعقد في أراضيها. ولما كان فرانسوا الأول رجلا مسنا، ورئيس أكبر عائلة أرستقراطية في أوروبا، فقد فوض مستشاره مترنيخ (زعيم الرجعية في أوربا. وقيصر روسيا إسكندر الأول (ALEXANDRE PREMIER) لرئاسة المؤتمر، و قد حضره إلى جانب هاتين الشخصيتين كل من ملك بروسيا غليوم الثالث (GUILLAUME III)، ووزير خارجية بريطانيا كاسلريه (KASSELRE) بمرافقة الدوق ولنغتن (DUC WILLINGTON) ، وأكبر ديبلوماسي في أوروبا وزير خارجية فرنسا تاليران (THALIRANE) و عدّة شخصيات أخرى من دول أوروبية، وقد توافدت الوفود المشاركة منذ شهر سبتمبر 1815[2].

كانت جلسات المؤتمر سرية وجانبية أثناء اللقاءات الرسمية. فإلى جانب التسويات التي تم الاتفاق عليها والخاصة بمعالجة مشاكل حروب نابليون، تم عرض مسألة تحريم الرقيق التي كانت موضوعا رئيسيا للفلاسفة والمهتمين بالشـــؤون الاجتماعية. وأنشئت لهذا الغرض جمعيات منهـــا

---

[1] – حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص 153.

[2] – نوار عبد العزيز سليمان و نعنعي عبد المجيد: **أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، درا النهضة العربية، بيروت، 2000، ص ص 145- 138.

جمعية المؤسسة الإفريقية وهدفها تحرير هذه الطبقة البائسة. وحرمت على الأمريكيين ممارسة تجارة العبيد. واعتمدت بريطانيا قانون العبيد المدعم، إلى جانب قرارات أخرى تنص على التسويات الحدودية.

واستغل ممثل بريطانيا كاسلريه (KASSELRE) الفرصة في هذا المؤتمر للهجوم على إيالة الجزائر، وإثارة الدول الأوروبية ضدها ووضع حد نهائي لتصرفات السفن الحربية لإيالات شمال إفريقيا في حوض البحر الأبيض المتوسط واسترقاق المسيحيين. وقد تعهدت بريطانيا بتنفيذ هذه المقررات، وطلبت تعويضا مسبقا عن مجهوداتها يتمثل في وضع الجزر الأيونية تحت حمايتها. وكان اهتمام مؤتمر فيينا بهذه المسائل في خدمة الأعضاء المشتركين فيه على حساب غير المشتركين، وإعطاء قرارات لها صبغة جماعية، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنها جزء من القانون الدولي.[1]

ونظرا للتفوق البحري البريطاني في البحر المتوسط بسبب الثورة الصناعية التي فتحت آفاقا لبحريتها الحربية والتجارية اهتم الأميرال الانجليزي السير سيدني سميث (SIDNEY SMITH)[2] بالموضوع، حيث دعا في شهر أوت 1814م[3] الدول الأوروبية من خلال تقديمه مذكرة للمؤتمرين إلى إنشاء قوّة بحرية تضم جميع الدول المسيحية لمراقبة سواحل البحر المتوسط ومطاردة القراصنة.[4] مستندا في إعدادها إلى التجارب التي اكتسبها خلال المعارك البحرية التي شارك فيه، وقد ألح في مذكرته على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغربية، كمـــا أشار إلى

---

[1] – Propositions pour une opération Combinée par les puissances en Guerre avec les Barbaresques. Library of Congress.

[2] – هو الذي أسس جمعية الفرسان المحررين للرقيق الأبيض في إفريقيا. وقد عقدت هذه المؤسسة أوّل اجتماع لها سنة 1815م. للمزيد راجع:

- Raynal (Abbe G. T) : **histoire philosophique et politique des établissement et du commerce des européens dans l'Afrique septentrionale**. Paris, P. Maurus et Cie.1826,T1. P.155.

[3] - Le Baron de testa :Recueil des traites de la porte ottomane. Paris.1864. T2. PP 410. 411.

[4]- F. Charle–Roux : **la France et l'Afrique du Nord avant 1830**,les précurseurs de la conquête. Paris, F.Alcan, 1832. PP 496–498.

الوسائل التي يمكن أن تحقق هذا الهدف: " ففي الوقت الذي نناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية، فإنّه لمن الدهشة أن لا ننتبه إلى الساحل الشمالي لهذه القارة الذي يقطنه الأتراك الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدموهم في جدف سفنهم. إنّ مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب، بل إنّما تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحار في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لاعتداءات القراصنة " [1] ، وإضافة إلى هذه المذكرة، أسس " سميث " جمعية محاربة القراصنة، ولكي يحافظ على حركته المضادة للقراصنة، ويكسب لقضيته ممثلي الدول الأوروبية، أسس جمعية أخرى أطلق عليها اسم " جمعية فرسان محرري الرقيق الأبيض في شمال إفريقيا ". وقد شكل هذه الجمعية من فرسان النظم الإمبراطورية والملكية والشخصيات المسيحية البارزة والمشهورة. وكان " سميث " يهدف من وراء عمله هذا إلى إعادة تشكيل نظام فرسان مالطة في شكل جديد[2]. وقد عرفت أفكار " سميث " انتشارا واسعا في أوروبا، واعتنقتها بعض الشخصيات الأوروبية باعتبارها " مبادئ إنسانية " إلاّ أنّ فرنسا لم تتحمس لتلك الأفكار لأنّها لم تعد دولة قوية كما كانت في عهد نابليون. فكانت ترى أنّ تنفيذ مثل تلك الأفكار، ستخدم مصالح إنجلترا أكثر من مصالحها، باعتبارها أقوى دولة آنذاك. ولكن " بولينياك " الرجل المخلص لأسرة البوربون الملكية والموالي لها، والذي سوف يصبح فيما بعد رئيس حكومة شارل العاشر، خالف حكومة بلاده في الرأي، إذ كان يرى في مشروع " سميث " فرصة مناسبة تنسي الشعب الفرنسي أحزان هزيمة عام 1414م، وتعيد له مجده القديم[3] كما أيد الكاتب الفرنسي " شاتو بريون " CHATEAU BRIAND" رأي مواطنيه "بولينياك"، إذ قدم هو الآخر، مذكرة إلى ملك فرنسا في 9 أبريل 1816م، استوحى أفكارها من تلك المذكرة التي سلمها "سميث" إلى مؤتمر فيينا[4]. وقد ذهب "شاتو بريون" إلى أبعد من ذلك، حيث قال في مذكرته: "لقد بركت الحملة الصليبية الأولى هنا في فرنسا، لذا يجب أن يرفع علم آخر حملة هنا أيضا"[5]

---

[1] - CHARLES ROUX : **OP. Cit**, PP 496 – 498.

[2] –PLANTET : **Op. Cit** P.LXX.

[3] - CHARLES ROUX : **OP. Cit**, p 500.

[4]- **Ibid**, P 509.

[5]- **Ibid,** P 510.

كما اقترح السيد سميث طريقة ثانية لمنع القرصنة من قبل بحارة المغرب، وذلك بقيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية.[1]

ولقد قام أيضا ممثلو فرسان مالطة[2]بتسليم عدّة مذكرات إلى المؤتمرين في فيينا، يطالبونهم فيها بإعادة تشكيل نظامهم القديم، ومنحهم مقرا آخر في البحر المتوسط، تجتمع فيه جميع الأساطيل المسيحية لمحاربة قراصنة الدول المغربية ومحاربتهم.[3]

علما أنّه قبل تاريخ 1814م ، كان نابليون الأول قد فكر في الاستيلاء على الجزائر والقضاء على الإيالات المغربية. وبالفعل كان انضمام شمال إفريقيا تحت سلطة فرنسا، أحد بنود المعاهدة السرية التي عقدها نابليون مع قيصر روسيا.[4]

وبعد تداول المؤتمرين في القضايا المطروحة في مؤتمر فيينا، أصدروا قرارا نهائيا في 09 جوان 1815م ألحوا فيه على ضرورة وضع حدّ لمسألة استرقاق المسيحيين في البلدان المغربية.[5] إلاّ أنّ الدول الأوروبية كانت عاجزة عن تنفيذ توصيات المؤتمر، نظرا للتطورات الخطيرة التي طرأت على الساحة الأوروبية إذ هرب نابليون من جزيرة " آلبا ــ ELBE " وعاد إلى باريس في 20 مارس

---

[1] - Raynal **: op.cit**., T1, PP 134 - 135.

[2]– فرسان يوحنا نظام ديني عسكري، طردوا من القدس أثناء الحروب الصليبية، واستقروا بجزيرة قبرص حيث عرفوا باسم الأسبتارية، وبعد ذلك انتقلوا إلى جزيرة رودس بعد أن طردوا منها الإغريق، وعرفوا هناك بفرسان رودس، إلاّ أن السلطان العثماني سليمان القانوني قام بطردهم من هناكفي عام 1522م، فلجأوا إلى مالطة عام 1530م واستقروا هناك حتّى فرق نابليون صفوفهم عند دخوله الجزيرة عام 1798م، للمزيد من التفاصيل انظر:

Garrot (Henri) : **Op. Cit,** PP 466 - 467.

[3]- E. le Marchand : **l'Europe et la conquête d'Alger d'après des documents originaux tirés des archives de l'état**, Paris, Perrin et Cie, 1913, p21.

[4] – بتاريخ 08 جويلية 1807م، وقعت معاهدة الصلح في تلسيت (Tilsit) بين فرنسا وروسيا.

[5] - Le Marchand : **op. cit,** P.2

عام 1815م. ولكن بعد أن تخلصت منه[1] القوات الأوروبية المتحالفة، اجتمع ممثلو تلك الدول في باريس، وهناك وصلت إليهم أخبار الحملة التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الجزائر[2]، ممّا شجع الدول الأوروبية على إعادة النظر في قراراتها المتعلقة " بالقرصنة المغربية ".

ثانيا – الأطماع الأوروبية الاستعمارية:

لم يبق في البحر الأبيض المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، من الدول الأوروبية سوى فرنسا وانجلترا اللتان كانتا تتنافسان من أجل الحصول على امتيازات تجارية في السواحل الجزائرية، والاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي، وثرواتها المطلوبة في أسواق البحر الأبيض المتوسط، كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة كطرف ثالث في دائرة الصراع، إذ وجهت اهتمامها نحو الجزائر بصفة خاصة وإلى الحوض الغربي للمتوسط بصفة عامّة.

وقد حاولت كلّ دولة تحقيق أهدافها من خلال كسب صداقة الجزائر والتقرب إلى حكامها، وعندما عجزت الدول الثلاث عن تحقيق تلك الأطماع، قامت بشن حملات عسكرية ضدّ الجزائر كان لها آثار مدمرة على الاقتصاد الجزائري وعلى البنية العسكرية، ممّا أسهم بدوره في التعجيل بسقوط الحكم العثماني في الجزائر.

حملة الولايات المتحدّة الأمريكية على الجزائر 1815م:

في العقد الثاني من القرن التاسع عشر قرّرت الولايات المتحدّة الأمريكية عدم دفع الإتاوة المقررة عليها إلى الجزائر. وربما يعود ذلك إلى إدراكها لضعف الجزائر. ولقد أدّى ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين، ممّا دفع الداي الحاج على باشا (1809 ــ 1815م)، إلى طرد قنصلها من الجزائر عام 1812م، ويبدو أنّ الرسالة التي نقلها إلى الجزائر مبعوث انجلترا كان لها تأثير كبير على قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أنّ اليهود كانوا قد اقترحوا على الداي الحاج علي مهاجمة السفن الأمريكية حتّى يرغم حكومتها على تجديد معاهدة السلام مقابل مبلغ مالي كبير.

---

[1] ــ هزم نابليون في معركة واترلو في 18 جوان 1815م ، بعد أن تحالفت ضدّه الدول الأوروبية، ونفي بعد ذلك إلى جزيرة سانت هيلينا.

[2] ــ شالر: **المصدر السابق**، ص 148.

فأعلن الداي بعدم بقاء لير ماديصون (Lear Madison)، القنصل العام في الجزائر، كما أكدّ الداي أن الولايات المتحدّة الأمريكية مدينة للجزائر بمبلغ 47 ألف دولار.[1]

ومهما كانت الأسباب التي أدّت إلى انقطاع العلاقات بين البلدين، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت في تلك الفترة عاجزة عن معاقبة الجزائر أو شنّ حملة عسكرية ضدّها، وذلك لانشغالها بمحاربة انجلترا.

لكن بمجرد التصديق على معاهدة غانت (Ghent) في 24 ديسمبر 1814م، والتي أنهت الحرب بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حتّى حضرت المناسبة الملائمة للولايات المتحدة الأمريكية لمعاقبة الجزائر خاصة وأنّ الأسطول الجزائري كان منشغلا في حربه مع كلّ من إيطاليا وإسبانيا وهولندا وبروسيا والدنمرك وروسيا، ففي 23 فبراير، أعلن الكونغرس الأمريكي الحرب على الجزائر مباشرة.[2] وتمّ تجهيز أسطول حربي، وأسندت قيادته إلى القبطانين " بنبريدج Bainbrridge و " ديكاتور Decatuer " وأصدر وزير العلاقات الخارجية الأمريكي تعليماته إلى القبطانين والسيد شالر (الذي سوف يصبح فيما بعد قنصل الولايات المتحد الأمريكية في الجزائر) بعقد الصلح مع الجزائر على أن يتم بشروط مشرفة للولايات المتحدة الأمريكية. وغادر الأسطول الأمريكي الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو 1815 ، ووصل جزء منه إلى جبل طارق بقيادة الأميرال ديكاتور بشهر جوان من نفس السنة المذكورة، ومن هناك أبحر إلى الجزائر.

وعندما علم الداي في شهر جوان 1815 بخبر قدوم هذه الحملة البحرية الأمريكية المشكلة من ثمانية مراكب بقيادة الكومودور دوكاتور لمهاجمة الجزائر، كرد فعل على قطعها للعلاقات مع أمريكا عام 1813م، أسرع لتجهيز مراكب بحرية للرايس حميدو، و كلفه بالخروج إلى البحر لملاقاة هذه الحملة الأمريكية و مواجهتها، فقاد الرايس فرقاطتين، ومركب بريك، وعددا من البحارة واتجه إلى مضيق جبل طارق، والتقى بهذه الحملة الأمريكية يوم 17 جوان أمام رأس قاتة cap Gatta ، ونشبت المعركة بينه وبينها وسقط صريعا و استولى الأمريكان على فرقاطته وتقدموا إلى مدينة الجزائر بعدما اكتشفوا سفينة جزائرية أخرى فاشتبكوا معها و أسروها، ثم أرسلوا بها إلى

---

[1] – راي إروين: **المرجع السابق**، ص 238 ــ 239.

[2] – شالر: **المصدر السابق**، ص 146.

قرطاجنة الاسبانية[1]، وعندما وصل الأسطول الأمريكي إلى ميناء الجزائر حاول الأمريكيون التفاوض مع الداي عمر(1815–1817م) ، إلا أنه امتنع عن مصالحتهم، ولما أخبروه بمقتل الرايس حميدو وبمصير السفينتين الجزائريتين، اضطر إلى التفاوض معهم [2].

وهكذا تصالح الطرفان ووقعا على معاهدة في 30 جويلية 1815م، نصت بنودها على إلغاء الإتاوة السنوية[3]، وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين ودفع تعويضات مقدارها 10 آلاف دولار للاستيلاء على السفينة الأمريكية "إيدوين" وغيرها من ممتلكات الأمريكيين في الجزائر. وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بأن ترد إلى الجزائر السفينتين اللتين استولى عليهما الأسطول الأمريكي من قبل، وإطلاق سراح الأسرى الجزائريين[4]. وبعد أن تم إبرام المعاهدة، نصّب السيد "شالر" قنصلا للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر.

ولقد كانت حملة الولايات المتحدة الأمريكية عاملا مشجعا للدول الأوروبية لشن حملاتها العسكرية ضد الجزائر قصد الحصول على نفس المعاهدة التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية "إلغاء الإتاوة السنوية وإطلاق سراح الأسرى".

يقول دي غرامون: " لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رعب النصرانية وكارثتها، فلم تنج واحدة من الدول الأوروبية من البحرية الجزائرية، بل وأخضعت الجزائر، زيادة على ذلك الضريبة السنوية ثلاثة أرباع أوروبا، بل وحتّى الولايات المتحدة الأمريكية"[5].

ولما رحلت القوات الأمريكية إلى تونس وطرابلس، أسرع الداي إلى تحصين المدينة وتقوية دفاعها وتسليح حصونها بالمدافع والبطاريات، فدعم الحصون الشمالية وأرصفتها ببطاريات ذات ثلاثة طوابق، ووضع بها 44 مدفعا، وأحاط الفنار ببطاريات مثل السابقة، ووضع بها 48 مدفعا، وحصن المنطقة الشرقية للميناء ووضع بها 70 مدفعا إلى جانب 60 مدفعا أخرى كانت موجودة

---

[1] - أورين : **المرجع السابق**، ص 247.

[2] - الزهار: **المصدر السابق**، ص 118.

[3] - ظلت الولايات المتحدة تدفع الضريبة من عام 1795م إلى غاية عام 1810م، وعندما توقفت عن دفعها وقعت الحرب بين الطرفين، انظر: ديفو: **الرايس حميدو، المصدر السابق**، ص 90.

[4] - « Bulletin D'Alger du 27 Juin au 1ER Juillet 1815 », C.C. Alger 1815 – 1816, T.42, AR. M.R.E. France.

[5]- Grammont, (HD.de), **Histoire d'Alger …, op. cit**, P.1.

من قبل، وحصن مدخل الميناء ووضع به 70 مدفعا، ووضع خلفه تحصينات قوية للدفاع تتمثل في البطاريات والمدافع على ثلاثة صفوف متوازية حتى لا يتمكن العدو من الاقتراب إلى بر المدينة، ووضع في غرب الميناء 70 بطارية، أعد مجموعة نوافذ لرمي النيران والقذائف ومقاومة نيران العدو[1].

ثالثا – حملة أوكسموث:

جاءت أوّل مبادرة من هولندا التي أرسلت أسطولها الحربي إلى الجزائر في شهر جويلية عام 1815م قصد تجديد معاهدتها مع الجزائر بنفس الشروط التي نصت عليها المعاهدة القديمة، إلاّ أنّ الداي عمر رفض التفاوض مع الهولنديين قبل أن تدفع بلادهم الإتاوات المتأخرة[2].وفي تلك الآونة أيضا، ظهر الأسطول الإنجليزي في ميناء الجزائر عدّة مرّات[3]. فاضطر الداي عمر أمام تلك التحركات التي تنذر بالخطر، إلى بعث رسالة إلى السلطان محمود الثاني في 15 مايو 1815م، أخبره فيها بتحركات الأساطيل الأوروبية في البحر المتوسط، ونوايا الدول الأوروبية السيئة تجاه الجزائر، وضرورة تعضيد السلطان للجزائر بالجند والسلاح[4]

" ....منذ سنة كان أسطول الدول المسيحية في حركة دائبة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ويضمر أهلها نوايا سيئة تجاه الجزائر. إننا نطلب من حضرة السلطان مساعدتنا، بمدنا بالأسلحة إذ استوجب إلى تقوية جيشنا. لقد اشتغلت ليل نهار بالدفاع عن الانكشاريين، و لا أفتأ أفكر في هذا الموضوع، أما واجبكم فهو معونتنا بإرسالكم الأوجاق و الأسلحة، خصوصا عندما ظهر هذا المهدي الكاذب منذ خمس وعشر سنوات في غرب وشرق الجزائر، فقد ثار علينا كما أن جماعته لا تؤمن بالله ولا عقيدة لهم، ورؤوسهم مكشوفة ويسكنون الجبال. لقد هاجم العساكر الأتراك قسم منهم وأسر القسم الآخر، هذا وقد ثاروا من جديد واضطر الجيش والأوجاق إلى محاربتهم، وعليه فإننا نعلمكم أن عدا من الموتى قد سجل إثر المعارك وبفضل رعايتكم وبركتكم فإن الانكشاريين قد ألحقوا هؤلاء الملاعين هزيمة نكراء. نطلب من حضرة سلطاننا أن يرسل إلى

---

[1] - Garrot, **Op. Cit**, PP 626 – 631.

[2] ــ **نفسه**، ص 149.

[3] ــ **نفسه**.

[4] - Temimi (A) **: Document turc inédits sur le bombardement d'Alger 1816**, R. O. M. M. N°5, 1968, p 122.

أوجاقنا الذخائر الحربية نظرا لقلة ما نملكه الآن، لقد كلفنا الآغا حافظ ابراهيم بتقديم هدايانا و تقريرنا.[1]

كما بعث الداي عمر باشا برسالة أخرى يبين فيها وصول نصائح السلطان إلى حكام الإيالة جاء فيها:" في أول رجب من هاته السنة قدم علينا الأسطول العثماني بقيادة عبدكم الجنرال حسين و سلمنا أمركم الوزاري الذي أطلعنا عليه.

لقد نصحنا الجنرال حسين باليقظة تجاه مؤامرات الأعداء كما وطلب إلينا تقوية جيوشنا اتقاء لما سيحدث في المستقبل أمّا من جهتنا فقد درسنا جيدا أوامركم و نعلمكم أننا سنعمل على تنفيذها بأمانة وجد. لقد علم أوجاقنا من مالطة أن الدول المسيحية قد تحالفت على إنشاء أسطول مشترك بينها، وقوة مدفعية لمحاربتنا، ومن الواضح أنهم يضمرون النوايا السيئة تجاهنا. نعلم حضرة سلطاننا أننا سوف نستعمل كل طاقاتنا و اهتمامنا للدفاع عن هذا الشعب المسلم الذي هو تحت كفالتنا وإننا على استعداد بتضحية أنفسنا دفاعا عن ذلك. إن ذلك لواجب يتحتم علينا، كما وأنه يجب علينا حماية سواحلنا من الأعداء. منذ أربع سنوات أرسل الباب العالي أمره بوضع حد للأعمال العدائية بين الجزائر وتونس، وكان ذلك بواسطة حارس الباب العالي أحمد بيجان، إلا أن الداي السابق الحاج علي بعناده لم يكن راضيا بما امره السلطان، وقد رفض الأخذ به وتمثيله. غير أنه بعد موت الحاج علي وتعيين عبدكم الحقير قائدا للجيش، ولدى استلامي أمركم بواسطة رئيس حارس الباب العالي وجهت رسالة إلى التونسيين .[2] طالبا منهم عقد الصلح على أن يرسلوا بدون تردد كما هو مألوف الهدايا، وفي حالة قبولهم فإننا سنضع حدا للحرب تماشيا مع مبدأ أن المسلمين جميعا إخوة.[3]

---

[1]- عبد الجليل تميمي : **بحوث ووثائق ...، المرجع السابق** ، ص 144 . و أورد في باب التعليق على الرسالة على الهامش: إن الباب العالي بإرساله الأوامر السلطانية وسيفا وثوبا مدبجا إلى الداي عمر، لقد أرسل أيضا سيفا وثوبا مدبجا إلى باي التيطري فقط ،راجع A.O.M, Vol 13, 14 I. 15M

[2]- B.A.;HH/32210[e] ، ذكر عمر باشا في رسالة إلى السلطان(1815) أنه لم يهمل شيئا لعقد الصلح مع التونسيين.

[3]- للحرب الدائرة بين التونسيين و الجزائريين راجع ابن أبي الضياف: **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ،ج3، ص37-53، تونس، 1963.

و عندما وصلت رسالتي إلى تونس سلمت إلى أخي الباشا الذي كان في إحدى الولايات التونسية، و لما قرأها وجه إلى الجواب التالي:" لقد كان أجدادنا في السابق يوجهون إليكم الهدايا، إنهم مجانين ولا يفكرون. اما نحن فلسنا على شاكلتهم، وعليه فسوف لن نرسل لكم شيئا ولو كان ذلك حبة قمح" [1]

كما بعث محمد خسرو إلى السلطان برسالة يؤكد فيها وجود أسطول مسيحي في حالة استعداد لمهاجمة إيالات المغرب جاء فيها:" لقد انتشر الخبر منذ حين، أن أسطولا و عساكر في حالة استعداد في جزيرة مالطة وعلى السواحل الأجنبة. نطلب من حضرة سلطاننا أن يرسل أوامره إلى كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بواسطة الأميرال حسين، ليكونوا يقظين حولهم، وكما نرجو من حضرة سلطاننا أن يبعث إليهم سرا المدافع لتعزيز جيوشهم ويوافق على تجنيد الانكشاريين من الولايات و إرسالهم إليهم ".

ولّما كانت انجلترا سيدة البحر المتوسط فقد أوكل إليها مؤتمر فيينا باتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك[2]، فعقدت الدول الأوروبية اجتماعا في لندن يوم 27 أوت 1816م، بهدف النظر في " قضية القرصنة المغربية "، بمشاركة انجلترا وهولندا وفرنسا وبعض الدويلات الإيطالية،[3] الذي أوصى بتكوين أسطول مشترك لضرب إيالات المغرب غير أنّ فرنسا رفضت المشاركة فيه لأنّها آثرت

---

[1]- HH/31210 g ; B.A.

[2] - كلف مؤتمر فيينا باسم دول أوروبا اللورد إكسموث ليضع حدا لاستعباد المسيحيين وقرصنة ولاية الجزائر، إلا أن فرنسا قد رفضت مشاركة المشروع

انظر .A.E المراسلات السياسية، ملف الجزائر، 1816، ص 299، أرسل وزير خارجية فرنسا أمرا إلى قنصله بالجزائر، بتاريخ 02 أوت 1816م، هذا نصه،" إن البواخر و الجيوش التي هي تحت امرة اللورد اكسومث قد أقلعت من انجلترا و مما لا شك فيه أنها ستوجه إلى الجزائر، وعليه فإنه يجب عليكم أن تبقوا بعيدين عن كل المناقشات و الحوادث التي يمكن أن تكون الجزائر مسرحا لها في المستقبل"

[3] - تتكون هذه الدويلات من نابولي ـــ سردينيا ـــ توسكانيا ـــ جنوة.

فيما يبدو الحملات المغربية في البحر المتوسط على الهيمنة الانجليزية عليه.[1] إلاّ أنّ انجلترا وهولندا اتفقتا على شن حملة عسكرية ضد الجزائر[2].

وتعتبر الحملة التي قام بها الأسطول الإنجليزي الهولندي المتحالف ضدّ الجزائر من أهم العوامل التي أثرت تأثيرا بالغا في الأوضاع العامّة في الجزائر، نظرا لما خلفته الحملة من خسائر وأضرار مادّية وبشرية.

لقد اعتبرت الدولة العثمانية تعرض مؤتمر فينا لقضية الإيالات المغربية تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لحكومة الباب العالي، وقد تخوف السلطان محمود الثاني من تعرض الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا، للإيالات الثلاث فأمر بضرورة التشاور مع أعضاء دولته حول إمكانية إرسال مبعوث عثماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب لتنبيه ولاتها بالأخطار المحدقة بهم نتيجة المؤامرات التي حيكت في مؤتمر فينا.

وقد أرسل الباب العالي أحد مبعوثيه أحمد آغا إلى الإيالات الثلاث. ولما علم الجزائريون بالمخططات الأوربية وأدركوا أنّه لا مناص من تجاهل الوضع الخطير، رحبوا بالمبعوث العثماني وأظهروا الطاعة للأوامر من خلال عدم المساس بسفن الدول التي لها علاقات طيبة مع الباب العالي كما لبوا طلب السلطان بإطلاق سراح خمسين أسيرا يونانيا.[3]

جاء في رسالة من عمر باشا إلى السلطان: "صاحب العناية والرأفة، ولي النعم حضرة سلطاننا: إن الانكشاريين الذين يتمتعون منذ زمن بعيد بحماية الله وظله على الأرض سيدنا السلطان وبقية أعضاده يعبرون عن كامل ولائهم وطاعتهم لحضرة السلطان، وهم عاجزون عن التعبير عن شكرهم له، لقد طلبتم منا يا حضرة السلطان أن نكف الهجوم على البواخر التجارية الروسية و النمساوية حيث أنكم ارتبطتم مع هاتين الدولتين ومع أهل الجزيرة بعلاقات ودية، لقد

---

[1] – عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي (1816 ــ 1871م)**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، تونس: مركز البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1985، ص57.

[2] ــLE MARCHAND : **OP. CIT** , P.26.

[3] – خط همايون، عدد 4887، تاريخ 1230هـ

اطلعنا على أوامركم و فرمانكم [1] التي وجهتموها إلينا عن طريق علي باشا ومحمد آغا. نعلم حضرة سلطاننا أننا قبلنا كل أمر صادر عنه بكل طاعة، إذ حسب مبادئ ديننا، نحاول دوما تجنب أي خلاف بيننا، ذلك أن الأوجاق الانكشاريين المظفرين وعبدكم المتواضع، هم جميعا رعايا جلالة السلطان، إننا سعداء أن نكون تحت أوامر جلالة السلطان، وليس لنا طريق نسلكه غير الانصياع للأوامر السلطانية، إن ذلك لواجب علينا و نحن على استعداد لفداء أنفسنا دفاعا عن هذا المبدأ.

منذ خمس أو ست سنوات لوحظ نقص في المواد الغذائية باستانبول وبلدان البحر الأبيض المتوسط، حتى أن والي الجزائر السابق المرحوم الدي الحاج علي، قد عين حراسا أمام الخبازين كما أنه قد منع بعض البواخر العثمانية المحملة بالذخائر من الاتجاه إلى الدول الأوروبية، وهو في ذلك قد خالف أوامر الباب العالي، على أن هناك بواخر أخرى تابعة إلى ... [2] متجهة إلى أوروبا قد وقعت بأيدينا، لقد احتفظنا بها و نحن في انتظار أوامر الدولة العلية، ذلك أن ما يملكه العبد هو أيضا ملك لسيده سوف لن نتردد في تنفيذ أوامركم، ومخالفة ذلك يعد خيانة ومصدر للمشاكل إن طاعتنا للسلطان أمر مسلم به، شريطة أن لا يمس شرف الانكشاريين. رفعت كثير من الشكايات ضد أوجاقنا إلى حضرة سلطاننا، إنها اتهامات باطلة وافتراء واضح نعلن على حضرة سلطاننا أن قراصنتنا عندما اعترضوا سبيل البواخر الأجنبية، قد طلبوا إليهم إعلامهم بنوعية الذخائر المحملة، ولكن قواد تلك البواخر الفرنسية و الروسية وآخرين من بواخر المسيحيين قد رفضوا، وعليه فإن معركة حربية اندلعت بين الطرفين، وتسببت في خسائر كثيرة في الأرواح والعتاد غير أننا قد عدلنا عن مهاجمة بواخر الأوروبيين امتثالا لأمركم الشريف السلطاني منذ السنوات الأولى للفتح[3].وبفضل إرادة السلطان، فإن قراصنتنا مشهورون بحروبهم وغنائمهم، ولكنهم أيضا مطيعون للأوامر السلطانية، وبالرجوع إلى طلبكم إطلاق سراح بعض الأشخاص، فإننا قد أجبناكم بإطلاق سراح باخرة، أما الأموال المطلوبة استردادها فإنها صرفت وليس باستطاعتنا إرجاعها.."[4]

---

[1] - راجع هذا الفرمان المنشور بكتاب Devoulx, Albert : **Le Reis HAMIDO** ,pp, 60-63 , Alger , 1859

[2] ـــ كلمة غير واضحة .

[3] - يقصد بذلك الفتح العثماني للجزائر .

[4] - B.A. مهمة دفتري رقم 237، أرسل السلطان أمره إلى عمر باشا بالكف عن مطالبه 12000 التوني من البندقية و النمساويين.

وتجدر الإشارة هنا أنّ محمّد خسرو[1] قد نبه السلطان محمود الثاني (1808 ــ 1839م) في رسالة بتاريخ 02 جويلية 1815م إلى خطورة الوضع وهو يتحدث فيها عن حاكم الجزائر الداي الحاج علي (1809 ــ 1815م): " منذ أن أصبح هذا الشخص واليا على الجزائر، تعددت المظالم مع المسيحيين، بحيث أنّ الصداقة (مع الأوروبيين) قد تحولت إلى نزاعات وهجمات"[2]

وهكذا أصبحت السياسة الانجليزية في البحر المتوسط بعد مؤتمر فينا، وتفويض الدول الأوروبية لها ــ عدا فرنسا ــ إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه النشاط البحري الجزائري، بالإضافة إلى تخوف حكام الجزائر من البحرية الانجليزية التي هي قاب قوسين أو أدنى من الجزائر من خلال وجودها في مالطة وجبل طارق.

مراحل الحملة الانجليزية ــ الهولندية 1816م:

بادرت هولندا ــ كما أسلفنا ــ بإرسال أسطولها الحربي إلى الجزائر في شهر جويلية 1815م، قصد تجديد معاهداتها مع الجزائر، ولكن الداي باشا رفض التفاوض مع الهولنديين قبل أن تدفع بلادهم الإتاوات المتأخرة.[3]وفي تلك الظروف، ظهر الأسطول الانجليزي في ميناء الجزائر عدّة مرات.[4]

لقد اضطر الداي عمر أمام هذه التحركات التي تنذر بالخطر إلى بعث رسالة إلى السلطان محمود الثاني في 15 ماي 1815م، أخبر فيها بتحركات الأساطيل الأوروبية في البحر المتوسط، ونوايا الدول الأوروبية السيئة تجاه الجزائر وضرورة تعضيد السلطان للجزائر بالجند والسلاح.[5]

---

[1] – تولى محمّد خسرو وزارة الحرب العثمانية مرتين الأولى من 1811 إلى 1817م والثانية من 1822 إلى 1826م.

[2] – عبد الجليل التميمي: **بحوث....، المرجع السابق**، ص57.

[3] – شالر: **المصدر السابق**، ص149.

[4] – **نفسه**.

[5] – عبد الجليل، التميمي: **بحوث...، المرجع السابق**، ص 59.

ولم يدخر الباب العالي جهدا في تنبيه الإيالات المغربية للأخطار التي تحيط بها، فأرسل مبعوثه ينصح ولاتها بالالتزام باليقظة لمواجهة أيّ هجوم عسكري تقوم به إحدى الدول الأوروبية. وقد ذكر عمر باشا في الرسالة التي بعث بها إلى السلطان في 05 رجب 1231هـ / 01 جوان 1816م: " أنّنا سوف نستعمل كلّ طاقاتنا واهتمامنا للدفاع عن هذا الشعب المسلم الذي هو تحت كفالتنا، وأنّنا على استعداد للتضحية بأنفسنا دفاعا عن ذلك ".[1]

في أواخر أوت 1816م اجتمع وزير الخارجية البريطاني اللورد كاسلريه، مع سفراء كلّ من روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا في لندن، وبحث معهم مشروع تكوين حلف عسكري مشترك لمدّة سبع سنوات الهدف منه مقاومة الإيالات المغربية. ولم يكن هدف انجلترا من وراء عقدها لمؤتمر لندن سوى كسب تأييد أوروبي لحملتها العسكرية التي كانت تعد لها وقررت إرسالها إلى الجزائر بالاشتراك مع هولندا.[2]

و قد قامت انجلترا بإعداد مجموعة من التبريرات لحملتها ضد الجزائر، ومن بين تلك التبريرات التي تذرعت بها، أنّ الجزائريين قد استولوا على سفينة في سواحل عنابة تحمل العلم الانجليزي من جهة، ومن جهة أخرى أسروا رعايا سردينيا ونابولي[3] في شهر أبريل عام 1816م.

بسبب هذا الحادث، أعطى مكتب الملك سان جيمس أوامره إلى إيكسموث بأن يقود قوات بحرية إلى الجزائر، فوصل الأسطول الانجليزي إلى ميناء الجزائر، قصد افتداء أسرى مملكتي سردينيا ونابولي.[4]

وقد جاء في تقرير الحاج عبد الله مبعوث الدّاي عمر إلى الباب العالي:" أنّه عندما اقترب اللورد إكسموث من ميناء الجزائر، أرسل مبعوثا إلى الباشا ليخبره بأنّه يريد افتداء أسرى سردينيا الموجودين في الجزائر، لأنّ هؤلاء الأسرى يعتبرون من رعايا انجلترا، لكون سردينيا تحت إدارتها.. وإذا وافق حاكم الجزائر على ذلك، فإنّه مستعد أن يدفع مقابل كلّ رأس من هؤلاء الأسرى

[1] – خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ.

[2]- Le Marchand : **op. cit**,P.26.

[3]- **ibid,** P.22.

[4] – شالر: **المصدر السابق**، ص 150.

البالغ عددهم 50 أسيرا، ألف ريال، وقد وافق الباشا على الاقتراح الذي عرضه عليه " اكسموث" إلاّ أنّ القائد الانجليزي لم يقف عند هذا الحد فقط بل طلب أيضا من الباشا أن يطلق سراح الأسرى النابوليتانيين البالغ عددهم 1200 أسيرا والذين كانوا قد أسروا منذ مدّة طويلة، وقد عرض القائد الانجليزي على الباشا ألف ريال مقابل كلّ رأس. إلاّ أنّ الباشا لم يستجيب لهذا الطلب، حيث ردّ على القائد بقوله: " إنّ النابوليتان دولة مستقلة ولها ملكها، فإذا جاء الطلب منه بشأن افتداء أسراه، فإنّني مستعد أن أسلم إليكم هؤلاء الأسرى أيضا. وعندئذ أجابه القائد الإنجليزي: " لا داعي أن يطلب ملك النابوليتان منكم تحرير الأسرى ما دمت مستعدا أن أدفع لكم ثمن فديتهم ". فأجابه الباشا قائلا: " إنّ انجلترا دولة تربطها علاقات وطيدة بالدولة العثمانية، وأوجاقنا تابع لها أيضا، ونحن كلنا رعايا مولانا وبادشاهنا المعظم، ولذا فإنّنا مستعدون أن نسلم لكم هؤلاء الأسرى، ولكن بعد أن تدفعوا ثمن فديتهم المتفق عليه".[1]

ولّما استمع " إكسموث " إلى هذا الرد شدّ الأسطول الانجليزي رحاله نحو تونس وطرابلس، حيث أبرم مع حكامها معاهدة سلم، وحرر أسرى سردينيا ونابولي منهما دون أن يدفع لهما فدية.[2]

فعاد الأسطول الانجليزي إلى ميناء الجزائر، مصطحبا جميع قواته البحرية، كما يذكر " شالر " القنصل الأمريكي في الجزائر، وهو إجراء اتخذه بدون شك نتيجة لتعليمات تلقاها، ولما علم اللورد إكسموث باستعداد الجزائر لمحاربته، رفع العلم الأبيض، وقبل تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر السلطانية، كما طلب من الداي أن تتولى السفينة الانجليزية مهمّة حمل هدية الجزائر إلى الدولة العثمانية.[3] حيث تذكر المصادر التاريخية أنّه عندما التقى " اكسموث " بالباشا، قال له " لّما غادرت الجزائر متوجها إلى تونس وطرابلس أخبرني ملكنا بأنّني يمكنني أخذ بقية الأسرى الموجودين بالجزائر، وذلك حسب الاتفاق المبرم بيننا من قبل، ولكن بشرط أن يقوم أوجاق الجزائر بعد تنفيذ هذا الاتفاق بردّ كلّ الأسرى الذين وقعوا في الأسر أثناء الحرب، ويتم بعد ذلك عقد معاهدة. وعندما استمع الباشا لمطالب " إكسموث " قال له: " سوف نبعث هديتنا التقليدية

[1] – خط همايون، عدد 48979، تاريخ 1231 هـ.

[2]- Garrot : **op, cit**, P.632

[3] – خط همايون، عدد 48979، تاريخ 1231 هـ.

إلى الدولة العلية، وعندئذ يصدر فرمان عال، ونحن نعمل بموجبه ". ولّما تلقى " إكسموث " هذا الجواب، قال للباشا: " إنّني لا يمكنني انتظار كل هذه المدّة، وأوّد أن ننهي هذه المسألة في أقرب وقت، ويتّم ذلك حسب الشروط التي اتفقنا عليها من قبل، وإنّني أريد جوابا قاطعا خلال ثلاث ساعات ". وقد اعتبر الباشا هذا الرد بمثابة إنذار، لذا جمع أهل البلد وأخبرهم بجواب " إكسموث ". وبعد النظر والتشاور في جواب " إكسموث " اتفقوا على إعلان الحرب على الإنجليز وقصف أسطولهم بالمدافع. ولّما رأى القائد الإنجليزي أهالي الجزائر مستعدين لمحاربته، رفع العلم الأبيض واعتذر للباشا عن تصرفاته، وقبل في النهاية تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر الشاهانية التي سوف تصدر في هذا الشأن بعد ستّة أشهر. كما طلب من الباشا أن تتولى السفينة الإنجليزية مهمة حمل هدية الجزائر إلى الدولة العلية[1]. وهكذا توصل الطرفان إلى تسوية النزاع بينهما مؤقتا، ووافق الأميرال الإنجليزي منح الداي مهلة للتشاور مع الباب العالي بشأن المسألة التي بقيت عالقة.

ومن جهة أخرى اعترف الداي بمملكة هانوفر الجديدة، وسمح لها بالتمتع بالامتيازات التي نصت عليها المعاهدة الجزائرية الانجليزية باعتبار تلك المملكة تابعة للإمبراطورية البريطانية، على أن يتلقى الهدايا التقليدية.

وقد أثار الصلح الذي أبرمه " إكسموث " مع الداي عمر سخط الدول الأوروبية التي اتهمت انجلترا بأنّها لا تعمل إلاّ من أجل مصالحها ، ولا تهتم بالأضرار التي قد تلحق بالآخرين في سياستهم مع الجزائر. كما أدانت مملكتا نابولي وسردينيا الحملة الانجليزية واتهمت بريطانيا بالتقاعس تجاه واجباتها المسيحية.[2] كما أنّ الحكومة الإنجليزية أيضا لم تكن راضية عن النتائج التي حققها قائد أسطولها، لذا قررت تجهيز حملة ثانية ضدّ الجزائر. خاصة بعد حادثة شهر ماي 1816م لّما اتجه الرجال الإنجليز الذين يصطادون المرجان إلى مدينة عنابة لحضور مهرجان قدّاس بمناسبة عيد المعراج الإنجليزي، فهاجمهم جنود البولداش عندما شاهدوهم يقومون بتصرفات غير لائقة وقتلوا البعض منهم، وخربوا مؤسستهم التابعة لشركة صيد المرجان بالمدينة، وكان بها حوالي 800 شخصا، قادوهم إلى السجن، ويوحي هذا العدد نفسه بالريبة والشك في عملهم هنا بهذه المنطقة.

---

[1] ــ م. م. و : **المصدر السابق**، رقم الوثيقة 48979/ 1231 هـ.

[2] - شالر: **المصدر السابق**، ص 153 ــ 155.

حيث غادر أسطولها ميناء بليموث (Blaymouth)، بقيادة اللورد أكسموث يوم 28 جويلية 1816م، ولما وصل إلى جبل طارق انضم إليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال فان كابلان (Van de capellen).[1]، ومن هناك أبحر الأسطول المتحالف إلى الجزائر.

إنّ إيالة الجزائر كانت تعلم منذ سنة أنّ الأسطول المسيحي يتجول في عرض البحر المتوسط. وأنّ الدول الأوروبية تضمر الشر ضدّهم. وقد جاء في إحدى الوثائق العثمانية وهي عبارة عن رسالة بعث بها عمر باشا إلى السلطان العثماني بتاريخ 05 رجب 1231هـ/ 01 جوان 1816م: " لقد علم أوجاقنا من مالطة أنّ الدول المسيحية قد تحالفت على إنشاء أسطول مشترك بينها، وقوّة مدفعية لمحاربتنا، ومن الواضح أنّهم يضمرون لنا النوايا السيئة تجاهنا..."[2]

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ اللورد إكسموث وفون كابلان أميرا البحر الإنجليزي والهولندي، كانا على علم بالتحصينات ونقاط دفاعات مدينة الجزائر قبل أن يغادر الأسطول جبل طارق، بفضل النقيب وارد (warde) والضابط زيغل (Zeiwgel). اللذين مكنا رئيسيهما من معلومات هامّة حول الاستراتيجية الدفاعية لمدينة الجزائر.[3] بعد معاينتهما الرصيف وتحصينات مدينة الجزائر.

ولّما وصل الأسطول المتحالف بالقرب من ميناء الجزائر، وجه " إكسموث " إنذارا إلى الداي، وقد ورد في تقرير الداي عمر الذي سلمه رئيس ميناء الجزائر القبطان علي إلى الباب العالي، أنّه رغم أنّنا أبرمنا اتفاقا مع الإنجليز والفلامينك (الهولنديين)، نص على انتظار مدّة ستّة أشهر لإعادة النظر في مسألة الأسرى، فإنّهم قدموا إلى الجزائر بأسطول ضخم يتكون من ثلاثين قطعة، وكان ذلك يوم 15 أوت عام 1816م[4]، قبل أن تنتهي المدة التي اتفقنا عليها من قبل.

---

[1]- Arnault Chabau : **Attaque des batteries Algériennes par Lord Exmouth en 1816**,in, R.A, N 19,1875,P.195.

[2] – خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ.

[3]- Play Fair : **Episode de l'histoire des relations…, OP. Cit**, PP 462 - 463

[4] - جاء في 15 Mi 14, vol. 13 A.O.M النص التالي: " وصل الإنجليز اعداء الدين أمام ميناء الجزائر بتاريخ يوم الثلاثاء 3 شوال 1231هـ – 27 أوت 1816م، ومعهم 27 باخرة بين صغيرة وكبيرة، ويصحبهم الهولنديون، إن عدد بواخر الأسطولين بلغ 33 باخرة، لقد أرسلوا إلينا باخرة رافعة علما أبيضا، واقتربوا من الميناء، لقد اندلعت الحرب ودامت ثماني ساعات، ونتج عن ذلك أن ثماني من بواخرنا قد أحرقت، لقد تم إطلاق سراح المسيحيين بدون فدية، وبما أننا أصبحنا مغلوبين، فإن شروطهم قد قبلت ليذهبوا إلى الجحيم..."

وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض، رمز الصلح والسلام، أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم، والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر، طبقا لما جاء في مقررات مؤتمر فيينا بتقريره إلغاء الرق والقرصنة ونرد على رسالتهم خلال ساعة واحدة فقط. لقد كان الداي والديوان كلاهما غاضبين من هذا الموقف: كيف يمكن للدول الأوروبية أن تعطي لنفسها حق التدخل في نظام قائم منذ أمد طويل على عادات وقوانين بلادهم.

يتأكد من خلال إحدى الوثائق أنّ الداي عمر أرسل تقريرا مفصلا عن حالة الحصار والحملة، جاء فيها ما يلي: " صاحب الشوكة والعظمة والمهابة، حضرة سلطاننا أخلد الله ملكه إلى يوم الدين، ويديم تأثير سياسته في البر والبحر.

إن جنودكم الانكشاريين المظفرين أينما كانوا واقفون لمحاربة الأعداء لينصرهم الله على قهر أعداءهم وهلاكهم، آمين، إن جميع الأوجاق وعبدكم الحقير يقدمون إلى حضرة سلطاننا ظل الله على الأرض، الأسباب التي دفعتنا إلى إرسال عرض حالنا هذا[1]. إن الجزائر دار الجهاد، تقع على حدود إمبراطورية حامي الحرمين الشريفين، وهيبة أوجاق هذا البلد وعلمائه وشرفائه وباياته وأعيانه وأغنائه ومجاهديه، قد قوضت ونالت منها الأحداث، فبتاريخ جمادى الأولى 1230 هـ، عقدت الدول المسيحية اتفاقا بينها، وعهدت إلى الجنرال اللورد إكسموث قيادة أسطوله اللعين ضد أوجاقكم، وعندما وصل إلى الجزائر طلب إلينا عقد الصلح مع الدول الأعداء والكف عن مطالبتهم بالأموال التي كانوا يدفعونها إلينا، غير أن أوجاقكم بالجزائر قد عبروا عن عدم رضائهم بتلك الشروط، كما ورفضوا تسريح الأسرى المسيحيين بدون فدية، كما طالب بذلك اللورد إكسموث.

وعليه قمنا بعقد اجتماع مع المسؤولين في الديوان والانكشاريين المسنين بدرس الوضعية، وقد خلصنا إلى القول: " إننا بأسرنا المسيحيين قد اقتدينا بسلوك النبي والسلاطين، إذ بعض الأسرى كانوا يستخدمون في كثير من الأعمال، والبعض الآخر يعملون في الترسانة، غير أن الإنجليز رفضوا قبول هذا الأمر ". ومنذ ستة أشهر، أمضينا معاهدة مع الإنجليز الذين طلبوا إلينا إعادة إمضائها، وقد وجد الأوجاق أنفسهم في ضيق شديد نتيجة خرق هاته المعاهدة. إننا نطلب من حضرة سلطاننا إصدار فرمانه، ومدنا بدون تأخير كبير بالذخائر والعساكر، ذلك أن الكفار

[1] - وجه عمر باشا رسائل أخرى بنفس المضمون إلى عدة شخصيات عثمانية وتحمل الأرقام التالية:
B.A. HH. 22486 , B.A. HH. 31210, B.A. HH. 22486.

الغير الأمناء قد ضايقوا أوجاقكم بعدم احترامهم بنود المعاهدة المعقودة. وعليه فقد وصل الأسطول الإنجليزي الهولندي اللعين إلى ميناء الجزائر بتاريخ 3 شوال. لقد استعمل الإنجليز الحيلة برفعهم علما أبيضا، كما وجهوا إلينا رسالة طالبين منا الرد عليهم خلال ظرف ساعة واحدة، وعندما لم يستلموا أي رد، دخلوا الميناء مجابهين قلاعنا وبواخرنا، ويتركب أسطولهم من أربع بواخر كبيرة ذات ثلاثة جسور، وباخرتين وبارجتين وأربع بواخر مدفعية. وبعد برهة من الزمن اندلعت الحرب. إن الجزائريين على استعداد لمتابعة الحرب دفاعا عن الدين والدولة. إن هاته الحرب كانت رهيبة بحيث أن تاريخ الإنسانية لم يسجل مثيلا لها.

لقد كانت معركة حامية الوطيس دامت إحدى عشرة ساعة وثلاث وعشرين دقيقة، أحرقت خلالها كل بواخرنا وسفن تجارتنا، ولم نر دقيقة راحة واحدة، إذ أخذت تتهاطل علينا في كل لحظة سيلا وافرا من القنابل الصغيرة والكبيرة الحجم، بحيث أن تحصيناتنا وميناءنا قد تحطمت خلال ظرف ساعة واحدة، لقد حفت بنا النار، فكانت كالقذائف تقع في كل مكان، وأدى ذلك إلى خراب كثير من الأمكنة، وضباع أملاكنا وثرواتنا[1]. لقد استشهد كثير من الأوجاق الشجعان، دفاعا عن دينهم وسلطانهم، إن مآلهم الجنة مثوى لهم، ليتغمدهم الله برحمته. إن عدد موتى الكفار كان أربع مرات عدد المسلمين، بالإضافة إلى أن عدد الجرحى كان مرتفعا، أما بواخر الكفار فقد أصابتها النيران واحترقت اثنان منها. ومن الخسائر التي لحقت أوجاقكم عدم أخذهم فدية الأسرى التي بلغت مليونين من الريالات الفرنسية. ومن الغد، بعدما دفنا شهداءنا أرسل إلينا الكافر مبعوثه ومترجمة وكرر ما قاله سابقا حول عقد الصلح مخلصا إلى القول: " أنه إذا رفضتم ذلك فإن الحرب ستندلع من جديد". ونظرا إلى أن قلاعنا قد تهدمت، وذخائرنا قد نفذت خلال هاته الحرب، وأن عدد جنودنا أصبح غير كاف، فقد اضطررنا إلى قبول شروطهم وإمضاء الاتفاقية من جديد، لقد عرضنا على حضرة سلطاننا تقرير وضعيتنا المؤسفة. إن أوجاقنا البواسل والعلماء ورجال الدين والأهالي والديوان يرفعون لحضرة سلطاننا مشاعر الولاء والوفاء. إن أوجاقنا يدعون حضرة السلطان أن يعمل للدفاع عن الدين والبلد، كما أننا في حاجة إلى آراءكم السديدة التي ستضيئ لنا الطريق.

أرسلنا تقريرنا بواسطة قائد الميناء علي، وسوف يشرح لكم لدى وصوله، معطيات الوضعيات، ولنا الأمل في تحقيق ما طلبناه منكم.

---

[1] – في رسالة أخرى وجهها عمر إلى السلطان ذكر: " أن عددا من المغازات والمساجد قد تهدمت أيضا ".

أيها السلطان ليجازيكم الله.

عمر باشا داي الجزائر، 19 شوال 1231 هـــ الموافق لـــ 12 سبتمبر 1816م.

يلي ختم عمر باشا، أختام وزراءه وكبار الموظفين.

وفي رسالة أخرى من عمر داي الجزائر إلى السلطان حملها قائد ميناء الجزائر أيضا الوزير علي رايس بتاريخ 25 ذي القعدة 1231 هـــ الموافق لـــ 17 ديسمبر 1817م[1]: " منذ ستة عشر شهرا عقدنا الصلح مع الإنجليز والهولنديين الذين بتاريخ 3 شوال قد ظهروا أمام ميناء الجزائر بأسطول يتألف من ثلاثين إلى أربعين باخرة. وقد دخلوا إلى الميناء رافعين علما أبيضا، وسلموا إلينا رسالة طالبين إثرها الرد خلال ظرف ساعة واحدة، مع إطلاق الأسرى المسيحيين. إلا أن الداي وكل كبار الديوان اجتمعوا لدراسة طلباتهم وقرروا رفض ذلك. أما الإنجليز فقد استعملوا الحيلة واستفادوا من ساعة الانتظار تلك، فدخلوا الميناء وانتصبوا تجاه القلاع، ثم أحضروا المدافع والأسلحة، وبدأوا المعركة التي استمرت من الثامنة صباحا حتى منتصف الليل[2]، تلك المعركة التي اندفع فيها الطرفان بكل عنف وقوة. إن التقارير التي وجهها الوالي إلى الباب العالي تشرح ذلك بوضوح، لقد كان الطقس ثقيلا في تلك الليلة، فصوت المدافع كان شديدا كالرعد والقنابل تتساقط على أوجاقكم البواسل، وتسبب ذلك في مقتل وجرح ثلاثمائة شخص. أما الكفار فيتراوح عدد قتلاهم وجرحاهم ما بين ألفين وثلاث آلاف بالإضافة إلى مقتل ما بين ثمانية وعشرة ربابنة[3]. في تلك الليلة أحرق الأعداء أربع (كذا) من بوارجنا وأربع (كذا) حراقة أخرى، أما أسطول العدو فقد أحرقت اثنان من سفنه واثنان ذات ثلاث جسور وأغلبية سفنه قد تضررت. ومن الغد في الصباح سادت البلبلة في كلا الصفين، وقد أرسل إلينا العدو مبعوثه ومترجمه[4] وأخبرنا: " لقد لحقتنا كثير من الخسائر في كلا الجانبين، غير أن هذا لا يصرفنا مطلقا عن متابعة الحرب.

---

[1] - HH / 22486 h ; B.A.

[2] – م.م.و: " تقرير الداي عمر إلى السلطان العثماني محمود الثاني عن حملة إنجلترا عام 1816" رقم الوثيقة 22486/ 1231 هـــ. (باللغة العثمانية).

[3] – شالر: **المصدر السابق**، ص 366، يذكر أن اللورد إكسموث كتب إلى وزيره قائلا: " لا أخشى فقدان عدد كبير من الضباط العساكر، لقد سال الدم بغزارة في هاته المعركة".

[4] - هو إبراهيم سلامة مؤلف كتاب A, Narrative .. نفس المصدر، والده قنصل إنجلترا بالقاهرة في أواخر القرن الثامن عشر، أما أمه فقاهرية، يتكلم إبراهيم العربية والإنجليزية والتركية.

إن الدول قد اتفقت على محاربتكم، وسيجبرونكم على عقد الصلح، وإذا رفضتم ذلك فإننا قررنا إعلان الحرب من جديد ". وعندما اجتمع الداي والديوان لدراسة الوضعية، أخلصا إلى القول: " إذا استمرينا في الحرب وقاومنا العدو، فإن ذلك لا يكون إلا بإعانة من الله ثم بوصول الذخائر الحربية من قبل سلطاننا، إن الكفار قد اتحدوا ضدنا، وهم يضمرون النوايا السيئة تجاهنا، ومن المؤكد أنهم سيتابعون الحرب، حتى لو تمكنا من تحطيم أسطولهم، فإنهم قادرون على إرسال أسطول جديد. ومن الجلي أن الباب العالي سيكون عاجزا عن مجابهة هاته الوضعية، وعليه ونتيجة للمحادثات السرية، فإن الديوان والداي قررا إعادة إمضاء الصلح ". وبذلك أطلق سراح 1500 أسير[1].

إن قسما من قلعتنا قد أصابه الضرر، أما سفن الأعداء اللعينة التي كانت بالميناء فقد أضرمت النار في سفننا، وقد كنا مشغولين أيضا خارج ترسانتنا بمراقبة خزائن ذخائرنا ومواردنا وحدودنا. ومن حسن الحظ أن كل ذلك لم يصب بأذى. أما أهالي المدينة ومن كانوا بداخل القلعة، فقد أقاموا حريقا من الحطب لعرقلة العدو، وتسبب ذلك في حريق هائل أنقذهم من ويلات الحرب. إننا يا حضرة السلطان ظل الله على الأرض، نتيجة لفقدان أسطولنا وذخائرنا، نطلب منكم مدنا بالأسلحة والبارود الأسود، وبالسفن ذات الحمولة الضعيفة. لقد كانت تلك المعركة فريدة، بحيث أن تاريخ الولاية لم يعرف مثيلا لها. إن أوجاقكم المظفرين يتحملون المسؤولية كاملة، وهم يعرضون الآن الوضعية على حضرة السلطان طالبين منه مدنا بالمساعدة بإرساله لنا قوة عسكرية تسمح لنا بالانتقام من أعداء ديننا ولنحيي ذكرى شهدائنا. ليكن الله في عوننا ويهبنا النصر والنجاح[2].

---

[1] - ذكر علي رايس في تقريره الموجه إلى السلطان أن عدد المسيحيين الذين أطلق سراحهم بلغ 1500، أما القنصل دوفال فذكر الرقم 1083، راجع E.A المراسلات القنصلية، ملف الجزائر، عدد 42.

[2] – **HH / 22486 c ; B.A. ، ذكر علي رايس إلى السلطان في تقرير آخر:** " إنه بدار الجهاد، الجزائر ليست لنا الإمكانيات لبناء باخرة في ظرف سنة أو سنتين، أما هاته المرة، فبالنظر إلى قلة ذخائرنا سوف لا نتمكن من القيام بذلك خصوصا وأن جهودنا سوف تنصرف إلى إصلاح مينائنا وقلاعنا، والتي هي الآن في حالة خراب، نرجو من حضرة سلطاننا مدنا بعدد من البواخر.

لقد جابه الجزائريون نيران العدو ببطولة، الشيء الذي جعل إكسموث يكتب: " لم أر في حياتي أعداء يحاربون بإيمان وثبات وجأش كهؤلاء[1].

وقد أشار المؤرخ الجزائري مولاي بلحميسي في دراسته عن البحرية الجزائرية، أنّ الذخيرة الحربية الانجليزية والهولندية قد بلغت أربعمائة وخمسين مدفعا من عيارات X2،32 أوW، 18، أما تحصينات مدينة الجزائر فتوزعت على الشكل التالي: المنطقة الشمالية أربعة وأربعين قطعة مدفعية. وفي برج الفنار ثمانية وأربعين مدفعا، وفي البرج الشرقي ستون مدفعا، وفي برج السردين خمسة عشر مدفعا.[2]

كما يذهب قرامن إلى أنّ عدد الكرات الحديدية التي أطلقتها المدافع على التحصينات الجزائرية بلغت نصف مليون، أمّا القنابل النارية فبلغت 980[3].

وقد علق شالر على هذه الأحداث، فقال: " تصرف الداي تصرفا يتسم بقلة التصميم والحزم ولا يليق بشخصيته. فإنه لم يكتف بأن يعيد رسول القائد البريطاني بدون جواب على إنذاره، بل إنه سمح في نفس الوقت أيضا للأسطول المشترك بأن يختار المواقع الملائمة لقصف المدينة، دون أن تخطر في باله مقاومته.[4]

وأضاف " شالر " في بيان تعليقه عن الأحداث أنّ الجزائريين اعترفوا بعجزهم عن المزيد من المقاومة، في الوقت الذي كان فيه الأسطول المشترك يبدو على استعداد لاستئناف الهجوم، فقبلوا الشروط المهينة التي قدمها إليهم المنتصرون. بينما ورد في كتاب " وولف " أنّه عندما سكتت المدفعية، سارع الداي عمر بعقد السلام بالشروط الإنجليزية الهولندية، وهو لم يكن يدري أنّ السفن المتحالفة قد استنفذت عمليا جميع ما عندها من بارود وقذائف، وكانت غير قادرة على القيام بهجوم آخر.

---

[1] - بلايفاير: **نفس المصدر**، ص 33.

[2]- Belhamissi, M : **Marine et marins d'Alger a l'époque Ottomane 1518. 1830** Thèse de Doctorat d'état, université de bordeaux 3, 1986,T3, P366.

[3] - غرامن: **نفس المرجع**، ص 378.

[4] – شالر: **المصدر السابق**، ص 156.

حددت بعض الكتابات سرّ هزيمة الجزائريين إلى عامل تضييع الوقت بخصوص الدفاع عن المدينة، لأنّ الجيش كان ينتظر أوامر الداي، فلو تمكن المدافعون من إشعال النار وقصف الأسطول الانجليزي الهولندي لكان النصر حليفهم.[1]

ويرجح القنصل الفرنسي دوفال (1814 ــ 1827م) سر نجاح حملة 1816م على الجزائر إلى عاملين أساسيين:

1 ــ الأيام التي قضاها الأميرال البريطاني بالجزائر، ففي خلال سنة واحدة زار الجزائر ثلاث مرّات من أجل المفاوضات تمكن من خلالها معرفة مواقع القوّة والضعف في تحصينات مدينة الجزائر[2].

2 ــ سرعة الداي عمر من أجل التفاوض، فلو أخر ذلك، لما تمكن الإنجليز من إحراز النصر، لأنّه في اليوم الثاني نفدت الذخيرة الحربية لديهم، وكان حجم الخسائر كبيرا لدى الأسطول المشترك. وهو ما ذهب إليه شالر عندما ذكر باعتراف الجزائريين بعجزهم عن المزيد من المقاومة، ثمّ قبلوا الشروط المهينة التي فرضها المنتصرون.[3]أمّا المؤرخ الأمريكي وولف فيقول: " عندما سكنت المدفعية سارع الداي عمر بعقد السلام بالشروط الإنجليزية الهولندية عمليا جميع ما عندها من بارود وقذائف. وكانت غير قادرة على القيام بهجوم آخر.[4]

---

[1]- Chabaud : **op.cit,** 1875,P.196

وأيضا Grammont : **Histoire..., op**. **cit**, P.377

[2] - Balhamissi : **Marine et marins…, op. cit**, T3, P372.

[3] – شالر: **المصدر السابق**، ص 292.

[4] – جون (ب) وولف: **المرجع السابق**، ص 446.

لقد كانت شروط المعاهدة[1] التي فرضها المنتصرون على الجزائر قاسية، إذ نصت على: إلغاء نظام الرق، وتحرير الأرقاء المسيحيين الموجودين في الجزائر بمختلف جنسياتهم. ودفع تعويض حربي مقداره خمسمائة ألف فرنك، واعتذار الداي علانية عمّا جرى للقنصل الانجليزي.[2]

ومن مجموع 3000 أسير كان موجودا بالجزائر تمّ تحرير نصف هذا العدد وهم يتوزعون على النحو التالي:[3]

نابولي ـــــ صقلية: 1110.

سردينيا ـــــ جنوة: 62.

بيدمونت: 06.

روماني: 174.

توسكانيا: 06.

إسبانيا: 226.

البرتغال: 07.

اليونان: 07.

هولندا: 28.

---

[1] – حررت الاتفاقية بتاريخ 04 شوال 1231هـ / 28 أوت 1816م، وهي أوّل معاهدة جزائرية مع دولة أجنبية تحرر باللغة العربية في العهد العثماني. انظر: عبد الجليل، التميمي: **بحوث...، المصدر السابق**، ص 148.

[2] – شالر: **المصدر السابق**، ص 307

وأيضا: محمّد العربي، الزبيري:" **مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال**"، مجلة الأصالة، العدد 12، الجزائر 1973م، ص 124..

[3]- Play Fair : **op. cit**, P.32.

انجلترا: 18.

فرنسا: 02.

النمسا: 02.

المجموع: 1642 أسيرا.

وقد وردت نص المعاهدة العربي[1] التي عقدت بين عمر باشا واللورد إكسموث على النحو الآتي:

الحمد لله

العهد والشروط التي صارت وتمت فيما بين حضرة الجناب العلي عمر باشا متاع أي صاحب (كذا) المدينة المجاهدة وبلاد الجزائر وبين حضرة الجناب العلي إدوارد بارون إكسموث كواليز (كذا) عي الكلمة الفرنسية (Cavalier) أي فارس وهو رتبة شرفية.

علامة الصليب الكبير متاع (كذا) باشا المنسوب لأهل الغزو وقبطان باشا على عمارة بيرق الانكلترة الأزرق، ورأس حاكم على كل السفاين (كذا) والشقوف متاع دولة الإنكليز العلية الموجودين في بحر الشرق، وهذا اعتبار (كذا) لعظم المنافع والفائدة التي اشتهرت من طرف حضرة الجناب العلي الأمير الفاعل المفوض والوكيل السلطاني متاع دولة الإنكليز العلية في انتها (كذا) وعدم إسار أي عدم أسر (كذا) النصارى حضرة الجناب العلي عمر باشا متاع الجزائر علامة لصدق إرادته بدوام صحبته مع دولة الإنكليز العلية واشتهار المودة وعظم اعتباره لطرف دول الأوروبية (كذا) قد يشهر ويبين على أنّه إذا مكنت وظهرت عداوة مع أيّ دولة كانت من الدول الأوروبية لم يكون (كذا) أحد من الأسار (كذا) معدود تحت العبودية، ولكن يكونوا مسجونين لأجل العداوة وينظر والهم بكل حنان بحال إسارات الحرب، إلى أن يكونوا بالبدل كالعادة الجارية في الأوروبة في ذلك الأمر، وبعد انتهاء العداة (كذا) يرسلوهم إلى بلادهم من غير فداء. والعادة الأولى التي كانت تنص على إسارات (كـــذا) النصارى متوع الحرب، أنّهم

---

[1] ــ C. O / 2 , F. O. نص هاته الوثيقة بالعربية والإنجليزية، ولعل هاته الاتفاقية هي أوّل معاهدة جزائرية مع دول أجنبية تحرر باللغة العربية في عهد الأتراك ــ العثمانيين !

يكونوا عبيدا، فمن اليوم وقدام أي وصاعدا تلك العادة المذكورة تكون باطلة ومنكورة إلى الأبد وعلى مادام والحق سبحانه وتعالى عالم وشاهد بذلك وهو خير الشاهدين.

هذا العهد قد تحر (كذا) نسختين في المدينة المجاهدة محروس بلاد الجزائر يوم الإثنين المبارك يوم رابع من شهر شوال سنة 1231 من الهجرة النبوية موافقا إلى 28 من شهر أجوصت هي الكلمة الإنجليزية أغسطس أي شهر أوت سنة ألف وثمانمائة وستة عشر مسيحية، يلي ذلك ختم عمر باشا واللورد إكسموث وإمضائهما.

والملاحظ أن هولندا هي أيضا عقدت معاهدة مع الجزائر، أورد الزهار نصها: " وكذلك عقد الصلح مع الفلامينك (الهولنديين)، ولم يدفعوا شيئا ممّا كانوا يطلبونه منهم، وهو غرامة سبع سنين. وكان الفلامينك يعتزمون أن يدفعوا غرامة ثلاث سنين ثمنا للصلح، تدفع في أجل معلوم"[1]

لقد اختلفت الكتابات في تقدير حجم الخسائر المادّية والبشرية لكلا الطرفين خلال هذه المواجهة العنيفة. كما اختلفت أيضا في تحديد عدد السفن الإنجليزية الهولندية التي شاركت في المعركة، فإن كان هناك نوع من التقارب بين المصادر الأجنبية على عدد الجرحى والقتلى في القوات الإنجليزية الهولندية المتحالفة، فإنّ هناك فرقا شاسعا بين الأرقام التي وردت في تقرير الداي والأرقام التي وردت في المصادر الأجنبية، فبخصوص عدد الجرحى والقتلى فإنّ الوثائق الجزائرية تشير إلى 300 قتيل في صفوف الجزائريين و 03 آلاف انجليزي وهولندي[2]، بينما يذكر شالر أنّ حوالي 600 قتيل وجريح جزائري و 138 قتيلا و90 جريحا انجليزيا و13 قتيلا و25 جريحا هولنديا[3]، أما ماك كاربي فقد قدر القتلى والجرحى في صفوف الجزائريين بـــ: 600 قتيل وجريح. و 73 قتيلا و 744 جريحا هولنديا وانجليزيا[4].

---

[1] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 125.

[2] – خط همايون، عدد: 22486، تاريخ 1231هـــ.

[3] – شالر: **المصدر السابق**، ص 312.

[4]- Shaw : **op. cit**.

وتفيدنا وثيقة بمعلومات في غاية الأهمية، هي عبارة عن تقرير من القبطان باشا قائد الأسطول العثماني، يخبره فيها السلطان بأنّ هناك حصار عنيف على الجزائر فرضه الانجليز والهولنديين كما أبلغه بتقرير القبطان الأمريكي سومر، الذي تحدث عن مقتل ثلاثة آلاف جزائري من جراء القصف، وتعرض نصف المدينة للهدم وإحراق الأسطول الجزائري.[1]

كان حجم الخسائر المادّية كبيرا، إذ تحطمت معظم السفن الانجليزية من جراء المدفعية الجزائرية،[2]ويشير دوفال بأنّ هناك حوالي ثلاثة آلاف قتيل عن الجانب الجزائري، كما تضرر الميناء والتحصينات ومخازن الأسلحة والبارود من القصف المدفعي، كما تحطمت معظم بنايات مدينة الجزائر[3].

لقد كتب القنصل الفرنسي دوفال إلى وزير خارجيته متحدثا عن وضعية الجزائر بعد هاته الهزيمة: " لقد ذكرت هذه الأيام كل أنواع المصائب التي حلت بالبلاد منذ تولي عمر باشا مقاليد الحكم هزيمة الأسطول الجزائري على يد الأمريكيين والسلم المخجلة التي تلت ذلك، ثم جيش من الجراد قدم من الصحراء وانتشر صيف 1815م في كامل أنحاء الولاية متلفا القسم الأكبر من منتوجات البلاد الزراعية، وتسبب ذلك في مجاعة عمت البلاد، واخيرا تحطيم الأسطول الجزائري والخسارة[4].

وقد حمل الجيش الجزائري الداي عمر مسؤولية الأضرار والمصائب التي تعرضت لها الجزائر، لذا تمّ اغتياله من طرف عناصر الانكشارية في شهر سبتمبر عام 1817م، ونستشف تاريخ حكم عمر باشا من خلال رواية الزهار: " كانت دولته وأيامه كلها مصائب: الجراد، والغلاء، ومصيبة حميدو ومصيبة الانجليز".[5]

---

[1] – خط همايون، عدد 22556، تاريخ 1231هـ.

[2] – Chabaud : **op. cit**, P.201.

[3]- Tachrifat : **Recueil de notices historiques…, Op. Cit**,P.14

[4] - Salam Ibrahim : **A narrative of the expédition to Algies in the 1816**, under the command of Lord Exmouth Bey, London, 1819.

[5] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 127.

ومن البديهي أن تكون للحملة نتائج خطيرة على نشاط البحرية الجزائرية منذ مطلع القرن التاسع عشر، فبتحرير الأسرى المسيحيين دون فدية، ضيع على الجزائر فرصة انتعاش الخزينة بحوالي مليونين من الريالات الفرنسية، والملاحظ أنّ الحملة الانجليزية الهولندية لعام 1816م، قد أسهمت بإنهاء الحكم العثماني في الجزائر.[1]

واغتنم القنصل الفرنسي هذا الحادث، فاتصل بالداي وذكره بانتهاء مدّة العشر سنوات لامتياز الإنجليز في صيد المرجان بساحل القالة وعنّابة، وتحصل بسهولة على إعادة تلك المؤسسات إلى فرنسا يوم 26 أبريل 1817م مقابل 60 ألف فرنك، فحضر إلى الساحل الشرقي للجزائر ما يربو عن 240 مركبا لصيد المرجان والتجارة. وعاد اليهودي إيسكوديرو إلى تلاعبه، فاتصل سريا بالقنصل الإنجليزي وتعاون معه لمنع الفرنسيين من الاتصال بدار عنّابة للمرجان التي يديرها هو، ولكن دوفال أبلغ الداي بهذا التواطئ ليقف في وجهه غير أنّ القنصل الإنجليزي ماكدونال Mac - Donnel طلب من الداي أن يترك الأمر ليعالج بين الدولتين فرنسا والجزائر في لندن، فبقي إيسكوديرو يحتفظ بتلك الدار لممارسة نشاطاته المريبة[2].

[1] – عبد الجليل: التميمي، **بحوث...، المرجع السابق**، ص 148

[2] -Garrot : **OP. CIT**, pp 633 – 637.

المبحث الثاني

الإصرار البريطاني على تقويض إيالة الجزائر

1 ــ مؤتمر إكس لاشابيل (Aix La chapelle) 1818م:

كان من نتائج مؤتمر فينا 1815م تكوين انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا الحلف المقدس بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار عدوى الثورة الفرنسية وظهور نابليون جديد يهدد الأمن والاستقرار لأوروبا. كما امتد نشاط هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية فأصبح وكأنّ له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته.[1]

ولّما كانت مسألة أمن البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا الساخنة التي نالت اهتمام الدول المسيحية بزعامة انجلترا منذ عقد مؤتمر لندن 1816م، غير أنّها لم تؤدّ في الواقع إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي عموما، والجزائري خاصة، رغم تراجعه بصورة واضحة، فالجزائر استطاعت إعادة بناء أسطولها وتجدد نشاطه من جديد، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر إكس لاشابيل في جنوب ألمانيا 1818م، حيث انضمت هذه المرة فرنسا إلى " الحكومة العالمية الفعلية " التي أصبحت تضم انجلترا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا، واتفقت هذه الدول على تفتيت الإمبراطورية العثمانية.[2]

وكان مؤتمر إكس لاشابيل المنعقد بتاريخ 30 سبتمبر 1818م، آخر المؤتمرات التي ناقشت مسألة" القرصنة". خاصة بعدما هاجم الجزائريون باخرة الحظ السعيد La Fortuné في مياه عنّابة وحطموها، وقد تمكن مندوبو الدول الأوروبية بعد مشاورات متعددة من توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818م، جاء فيه:" اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكولي على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن النظر في المقترحات لإلغاء الــقرصنة التي تمارسها الــدول البربرية

---

[1] – إبراهيم أحمد: **مبادئ القانون الدولي العام**، الرياض: دار المجمع العلمي، 1990م، ص 50.

[2] – **نفسه.**

(المغربية) بطريقة فعالة... وقد طلبوا إلى مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفها ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكون لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه الإيالات، أن يوجها إليها إنذارات جديدة بأنّ استمرارها على نظام القرصنة التي يقلق التجارة السلمية ستكون له آثار تحسن الإيالات المغاربية صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه... وتحتفظ البلاطات الخمس بحقها في تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودّية من الأخطار التي قد تتعرض لها الإيالات البربرية، نتيجة لاستمرارها في ممارسة القرصنة من حيث أنّها ستكون سببا في قيام الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات حاسمة".[1]

وبدأ هذا المخطط بالقضاء على النشاط البحري المغربي لأنّه يمثل آخر مظاهر القوة الإسلامية، وذلك بتكوين أسطولين: الأوّل انجليزي والثاني فرنسي لإرغام المغاربة على التخلي عن ممارسة هذا النشاط وبالفعل تكونت هذه الفرقة البحرية خلال النصف الثاني من سنة 1819م، وكان الأسطول الانجليزي بقيادة نائب الأميرال الإنجليزي توماس فريمانتل (T.Fremantl)، والأسطول الفرنسي بقيادة الكونت أميرال جوريان دي لاغرافيير (La Gravier) في البحر الأبيض المتوسط، حيث توجها رأسا إلى الجزائر، بعد أن التقيا في ماهون خلال شهر جويلية 1819م، وقد خصص لهما الداي حسين لقاءين يومي 5 و9 سبتمبر عام 1819م، استمع خلالهما إلى قرارات ومطالب الدول الأوروبية التي أنذرت البلدان المغاربية بضرورة وضع حدّ لأعمال القرصنة.[2]

وبعد محادثات طويلة مع الداي حسين (1818 ــ 1830م)، رفض الامتثال لهذه المطالب وقال للوفد الأوروبي أنّه لا يخضع لأوامر الملوك الأوروبيين، وأنّ دولته حرّة في أن تحارب من تشاء وتسالم من تشاء، وأنّه يرفض رفضا باتا أن يسمح للأساطيل الأوروبية بتفتيش المراكب الجزائرية، ما عدا التي تتبع للبلدان الصديقة التي لها علاقة حسنة معها، وأنّه سيواصل الحرب مع الذين يرفضون إقامة العلاقات الطيبة والحسنة معها، وأنّه سيتولى تفتيش جميع السفن الأجنبية[3] ليتأكد من الصديق والعدو. ولم يكتف الداي حسين بهذا الرد، بل أمر بتكثيف النشاط الحربي،

---

[1] – شالر: **مذكرات وليام شالر** ... ، **المرجع السابق**، ص 323 ــ 324.

[2] – **نفسه**: ص 326.

[3] - Garrot (H) : **op. cit**, P 641.

كما أنذر جميع القناصل الأوروبيين المعتمدين بالجزائر، بأنّه في حالة ما إذا رفضوا دفع الإتاوات المقررة عليهم يعتبرون أعداء.[1]

وأبحر الوفد الأوروبي بعد تلك المحاولات الفاشلة إلى تونس التي وافقت على احترام كلّ المعاهدات المعقودة مع الدول الأوروبية والإجماع الأوروبي على إنهاء الحملات البحرية[2]، وعلى الرغم من أنّ الجزائر هي التي تعرضت للقصف والتدمير من حملة إكسموث، فإنّ موقفها كان قويا وفيه تحد واضح للقوى الأوروبية مجتمعة على عكس طرابلس التي وصلتها الفرقة الانجلو فرنسية يومي 08 أكتوبر 1819م، حيث أبلغت يوسف باشا حاكم طرابلس (1795 ــ 1830م) بما أبلغت به إيالات المغرب، وقد كان ردّ يوسف باشا كما يلي:" صاحب السمو باشا طرابلس نشعر...بكل مشاعر الاحترام والصداقة لأصحاب الجلالة ملكا انجلترا وفرنسا وإلى ملوك القوى الأوروبية الذين اجتمعوا في أكس لاشابيل فإنّنا لندين من هذا اليوم (09 أكتوبر) وإلى الأبد كلّ مظاهر القرصنة والنهب سواء بالبحر أم الأرض، وأيضا بعدم السماح لأيّ من سفننا التجارية بأن تدنو لتهاجم في البحر أيّ سفينة أو مركب تابعة للقوى المشار إليها أعلى.[3]

ويستشف موقف المغرب الأقصى من قرارات مؤتمر أكس لاشابيل من خلال قول أبي العباس الناصري: " وفي هذه السنة 1233هـ / 1818م أبطل السلطان[4] الجهاد في البحر ومنع رؤساءه من القرصنة به على الأجناس، وفرق بعض قراصنته على الإيالات المجاورة مثل الجزائر وطرابلس، وما

---

[1] – محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية...، المرجع السابق**، ص 42. حنيفي هلايلي: **العلاقات الجزائرية الأوروبية ...، المرجع السابق**، ص 17.

[2] ـ يذكر المؤرخ لومارشون أنّ باي تونس رفض هو الآخر الامتثال لمطالب الوفد،

أنظر: LE MARCHAND : Op , Cit, P 42

[3] – محمّد الهادي أبو عجيل: **النشاط الليبي في البحر المتوسط (1711 ــ 1835م)، وأثره على علاقاتها يالدول الأجنبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 1984، ص605 ــ 610.

[4] – السلطان المغربي سليمان بن محمد بن عبد الله حكم ما بين (1792 ــ 1822م)

بقي منها أنزل منها المدافع وغيرها من آلة الحرب وأعرض عن أمر البحر راسيا بعد أن كانت قراصنة المغرب أكثر وأحسن من قراصنة صاحب الجزائر وتونس.[1]

يقول يحي بوعزيز معلقا على قرار الداي: ولقد كان من حق الداي حسين، ومن واجبه، أن يرفض التهديد، ولكن كان عليه أن يستعد لنتائج ذلك، وعواقبه، وذلك بتجهيز قواته البرية والبحرية وتطويرها، وتعبئة الرأي العام، وتجنيده حوله غير أنّ الذي لوحظ هو غير ذلك. فالمراكب البحرية التي هي أداة الحرب، لم يكن لديه منها آنذاك سوى ثلاثين. ثمانية منها وجهت إلى شرق البحر المتوسط لتشارك في حروب الدولة العثمانية باليونان عام 1821م مع أربعة آلاف جندي وبحار، فكيف يمكن بهذا العدد القليل من المراكب والجنود، أن يواجه تحالفا أوروبيا متفوقا في العدّة والعدد ؟ وكيف يمكن له أن يكسب المعركة إذا لم يستعمل الحيل الدبلوماسية والنظرة البعيدة إلى الأمور ؟ قد تكشف وثائق جديدة في المستقبل تبرير ذلك[2].

وممّا يلفت النظر، أنّه بعد هذا المؤتمر، تأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، التي أضحت تتدخل في شؤون الجزائر الداخلية عن طريق قنصلياتها، خاصة القنصلية الفرنسية في مدينة عنّابة التي كانت تستورد الأسلحة وتبيعها للقبائل الجزائرية لإثارة القلاقل في البلاد.[3]، وكان رد فعل الحكومة الجزائرية إزاء هذه العملية هو فرض رقابة صارمة على الهيئات الأجنبية، كما أنّها اضطرت إلى تفتيش منزل القنصل الفرنسي في عنابة.

وعلى أيّة حال يعتبر مؤتمر أكس لاشابيل بداية المرحلة الأولى لتقويض الإمبراطورية العثمانية وتقسيم البلاد العربية بين القوى الاستعمارية، الانجليزية والفرنسية، وأن هذا المؤتمر لم يؤد إلى تدني النشاط المغاربي فحسب، بل أدّى في النهاية إلى احتلال الجزائر عام 1830م. حيث كانت البداية الفعلية لهذا المخطط الاستعماري الزاحف تحت ستار القضاء على ما يعرف في أدبياته بـــ " القرصنة " وحرصا من هذه الدول على إنجاح مخططها، لجأت إلى إضعاف القدرات الحربية لإيالات المغرب وذلك من خلال عدم تزويدها بالمواد الاستراتيجية والأسلحة والسفن بعد هذا

---

[1] – الناصري أبو العباس أحمد: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، (تحقيق وتعليق: جعفر مصطفى ومحمد الناصري) الدار البيضاء: دار الكتب، 1954 ــ 1956، ج3، ص 133.

[2] - يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر... المرجع السابق**، ص 126.

[3] – محمّد العربي الزبيري: **التجارة الخارجة ...، المرجع السابق**، ص 127.

المؤتمر، وهي المواد التي كانت تقدم في السابق كهدايا من طرف دول أوروبية، وحتّى إتاوات سنوية التي تدفعها الدول الصغرى أصبحت في تراجع مستمر نتيجة لحصول بعض الدول على حماية انجلترا وفرنسا.

2 ــ سفارة علي رايس إلى لندن سنة 1819م:

برز علي رايس في النشاط البحري حيث كان يشغل وظيفة " ليمان ريس " المتمثلة في مراقبة وتفتيش السفن الداخلة والخارجة، وهي وظيفة سمحت له بجمع الأخبار عمّا كان يجري في أوروبا عن طريق التجار والقباطنة، وقد كان يستلم الرسائل، كما تمكن من الاستيلاء على سفينةنابوليتانية وأخرى مالطية وأسر 17 أسيرا باعهم في البادستان كما اشترك في الكثير من العمليات البحرية[1]

أرسل الريس علي على رأس سفارة إلى لندن سنة 1819م في عهد الداي حسين باشا[2]

وقد سافر معه 12 شخصا وهم كاتبان أحدهما تركي والآخر أوروبي أمين المالية للإشراف على النفقات، حمّال لنقل الأمتعة وحلاّق وقهواجي، رئيس الخدم طبّاخ، خادمان أوروبيان وسائسان للعناية بالخيول التي حملها علي ريّس[3]

يقول شالر أنّ هذه السفارة حملت معها حسب الأعراف الدبلوماسية هدايا قيمة[4]

تتمثل في ستّة أحصنة منها اثنين لاستعمال المبعوث وأربعة أحصنة مع نعامتين للملك.

لقد جاءت هذه السفارة في ظل تلك التغيرات التي كانت تعرفها الساحة الدولية وبروز مسألة القرصنة والاسترقاق وما تمّ إقراره خلال مؤتمر فينا سنة 1815م، ثمّ مؤتمر إكس لا شبيل

---

[1] – خليفة حماش: **سفارة علي رئيس إلى لندن عام 1819م: نموذج للدبلوماسية الجزائرية في العهد العثماني من خلال وثائق جديدة**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 87 ــ 88، سنة 1997م، ص 509.

[2] – خليفة حماش: **سفارة علي رئيس ...، المرجع السابق**، ص 509.

[3] – **نفسه**، ص 510.

[4] – شالر: **المصدر السابق**، ص 178.

سنة 1818م، لذلك عملت هذه السفارة على توطيد العلاقات الجزائرية الإنجليزية وذلك بالتركيز على نقاط أساسية هي:

ـــ عدم تدخل القنصل الإنجليزي في الشؤون الداخلية للإيالة، وكذا عدم تداخل مهامه مع مهام مصالح دول أخرى.

ـــ إعادة السفن التي استولى عليها الإنجليز (عددها اثني عشر سفينة).

ـــ الحديث عن المعاملة السيئة التي يتعرض لها الجزائريون في جبل طارق، مالطا، وطلب السماح لهم بالنزول على البر وتحسين معاملتهم واحترامهم.

ـــ تعيين القنصل الإنجليزي نواب له من غير الإنجليز في عنّابة ووهران.[1]

حسب شالر كانت هذه السفارة ناجحة لأنّها استطاعت تدعيم العلاقات الجزائرية الإنجليزية،[2]

والذي تجسد من خلال إرسال الهدية السلطانية السنوية إلى استنبول، وهو أمر أو طلب يتعلق بالدول الصديقة، لكن من جهة أخرى وحسب التطورات الدولية فإنّ انجلترا بقيت مع التحالفات الأوروبية والدولية ضدّ الجزائر من خلال قيادتها لحملة سنة 1824م التي كانت بقيادة الأميرال هاري نيل (Harry Nil) والتي انتهت بعقد الصلح بين الطرفين وتعيين قنصل جديد بعد طلب رحيل القنصل الذي تسبب في مشاكل داخلية.

---

[1] – خليفة حماش: **سفارة علي رئيس...، المرجع السابق**، ص 516.

[2] – شالر: **المصدر السابق**، ص 150.

3 ــ الحملة الإنجليزية 1824م:

كانت العلاقات الجزائرية الانجليزية ما بين 1816 و 1824م حسنة، حيث لم تسجل حملة 1816م النتائج التي كان يتوخاها الرأي العام الأوروبي، حيث بدا التحدّي الجزائري واضحا من خلال استمرار النشاط البحري منذ 1817م، وهذا بفضل العوامل التالية:

إعادة تجديد الأسطول الحربي:

تمكنت الجزائر من تجديد أسطولها البحري بواسطة الصناعة المحلية، والمساعدات العسكرية التي تلقتها من بعض الدول الإسلامية، وقد أورد الزهار نصا للمساعدة المغربية إذ كتب الداي عمر باشا إلى مولاي سليمان يطلب إعانة عسكرية لتجديد الجيش والعمارة البحرية:" وعينه السيد الحاج محمد العنابي قاضي السادة الحنفية رسولا... أمر السلطان باستضافته... وأحسن إليه، وأعطاه مركبين من نوع كروفيت، وبلادنرة وأعطاه أموالا وأمره بتسليمها للمجاهدين ورجع إلى الجزائر".[1]

أمّا يوسف باشا طرابلس[2]، فبعث بسفينة من نوع بلاكرة لإعانة الجزائر، بالإضافة إلى المعدات العسكرية التي أرسلها الباب العالي للجزائر سنة 1232هـ (1817م)، ويذكر الزهار أنّه في هذه السنة ثار الانكشارية على الداي عمر وخنقوه بدار الإمارة.

---

[1] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 127.

[2] – يطلعنا الدفتر M.14, Vol. 13 ; A.O.M ص 63 أن طرابلس الغرب كانت تقدم بعض الهدايا إلى الجزائر، فبتاريخ 30 جوان 1815 أرسل باشا طرابلس الغرب عددا من السفن إلى الجزائر، ثم بتاريخ 28 ماي 1817م، ذكر أن هدية طرابلس الغرب قد وصلت إلى ميناء الجزائر.

أما بيار بواي (Pierre Boyer) فيذكر في كتابه:

La vie quotidienne à Alger à la ville de l'intervention française, p 86, Paris, 1963

من أن السلطان العثماني قد أرسل سنة 1817م كهدية إلى الجزائر بارجة حربية وباخرتين صغيرتين، وذلك مساهمة منه في إعادة بناء أسطول الجزائر البحري، والذي تحطم على إثر قذف المدينة سنة 1816م.

استمرار النشاط البحري:

منذ شهر سبتمبر 1817م، بدأ الأسطول الجزائري بشن غاراته على السفن الأوروبية، حيث تمكن من تسجيل عدّة غنائم على سفن كل من بروسيا، وهولندا، وهامبورج، وانجلترا.[1]

وفي نفس الفترة، ثارت قبائل ضواحي بجاية ــ كان أفراد لها يعملون خدما في القنصليات الأجنبية بمدينة الجزائر ــ على السلطة المركزية، ممّا جعل الداي حسين يوجه مذكرة إلى القناصل المقيمين في مدينة الجزائر، يطالبهم بأن يسلموا له الأشخاص الذين يشتغلون لديهم وينتمون إلى القبائل الثائرة[2]، إلاّ أنّ القناصل رفضوا الامتثال لتلك الأوامر، خاصة القنصل الإنجليزي ماك دونال (Mac Donell) الذي اعتبر ذلك الإجراء تدخلا صريحا في شؤون القنصليات الأوروبية. وفي شؤونه الخاصة. وبسبب القبض على خدم القنصليات باستعمال القوة توترت العلاقات بين الجزائر وانجلترا.[3]

وأورد الزهار في كتابه معلومات دقيقة عن أسباب توتر العلاقات بين البلدين، فأرجعها إلى تورط بعض الخدم في القنصلية الانجليزية في الهجوم على إحدى السفن الأمريكية ونهبها عندما قدمت بها أمواج العواصف إلى سواحل بجاية، ورفض القنصل تسليم المتهمين في الحادثة إلى الداي لمعاقبتهم.[4]

واستبعد بعض المؤرخين أن يكون هذا الحادث هو السبب الرئيسي الذي أدّى إلى انفجار الأزمة بين الجزائر وانجلترا، لأنّ الحادثة التي أشار إليها الزهار وقعت في شهر سبتمبر 1824م.[5] أي بعد نهاية الحرب الإنجليزية الجزائرية بحوالي شهرين.

---

[1]- Belhamissi **: Marine et marins…, op. cit,** T3, P.375.

[2] - شالر: **المصدر السابق**، ص 193.

[3]- Grammont : Histoire..., **op. cit**, P.385.

[4] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 151.

[5] – الزهار: **المصدر السابق**، ص ص 153 ــ 154.

قام القناصل الأجانب المقيمون في الجزائر بعقد اجتماع في دار القنصل الأمريكي يوم 02 ديسمبر 1823م، وحرّروا مذكرة احتجاج ضدّ أعمال الحكومة الجزائرية التي وقعت في شهر أكتوبر عام 1823م، بخصوص التدخل في شؤونها الدّاخلية.[1]

وقد ردّ الداي حسين على هذا الاحتجاج بأن بلاده حرّة في تصرفاتها مع رعاياها كما هو شأن سائر البلدان المتحضرة.[2]

وبغض النظر عن جهود القناصل الأوروبيين في فض النزاع، وصلت البارجة الانجليزية بقيادة القبطان سبنسر(Spencer) إلى المياه الإقليمية للجزائر في يناير 1824م، تحمل معها تعليمات الحكومة الانجليزية إلى قنصلها ماك دونال عن الأحداث التي جرت في أكتوبر 1823م.

كما اشتملت على بنود إضافية للمعاهدة التي أبرمت بين البلدين بعد حملة اللورد إكسموث عام 1816م، ولكن الداي رفض التفاوض مع الانجليز واعتبر المعاهدة التي أبرمت معهم لمدّة ثلاث سنوات قد انتهى أجلها المحدد، كما رفض التوقيع على البنود الإضافية للمعاهدة التي عرضت عليه بحجة أنّها لا تحمل الختم الحقيقي للحكومة الانجليزية.[3]

وبعد هذه الحادثة أرغم ماك دونال في أواخر يناير من نفس السنة على الانسحاب من الجزائر. ولجأ إلى البارجة الانجليزية الراسية في ميناء الجزائر.[4] ليتخذها بعد ذلك مقرا له يملي منها شروطه على الداي وعلى الحكومة الجزائرية ، والدليل على ذلك ما أورده القنصل الأمريكي شالر في رسالة وجهها إليه ماك دونال من البارجة يقول فيها: " بأنّه سيواصل مفاوضاته بعد الآن من البارجة من أجل التوقيع على البنود التي وجهتها حكومته إلى الداي، دون أن يتنازل عن شيء من مضمونها".[5]

---

[1] – شالر: **المصدر السابق**، ص 200.

[2] – محمد العربي الزبيري: " **مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي...**، **المرجع السابق**، ص 128.

[3] – شالر: **المصدر السابق**، ص 202.

[4]- Grammont, Histoire..., **op.cit**, P.385.

[5] – شالر: **المصدر السابق**، ص 203.=

وقد ورد في رسالتين أرسلهما الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني (1808 ــ 1839م) يخبره فيها عن الخلافات التي نشبت بين الجزائر وانجلترا: " رغم الصلح الذي أبرم بين البلدين بعد حرب 1816م، فإنّ الانجليز ما زالوا ينظرون إلى القضية نظرة غالب ومغلوب، ويعتبرون أنفسهم غالبين والجزائريين مغلوبين، وعلى هذا الأساس يتصرفون بما لا يتفق مع الصلح المبرم بين البلدين حيث يأتون بسفنهم إلى واجهة الميناء، ويظهرون قوتهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم. ولّما أرست سفنهم بالغرب من المدينة، خرج القنصل الانجليزي من قصره، وذهب إليها، ثمّ بعد ذلك أرسل شخصا إلى أمير الأوجاق يعرض عليه شروطا قاسية. وذكر القنصل أنّه لا يرجع إلى قصره إلاّ إذا وافق الأمير على شروطه. وبعد أن تلقى الأمير تلك التهديدات، عقد اجتماعا مع ديوانه للنظر في شروط القنصل الإنجليزي، واتفق المجتمعون على رفض الشروط المعروضة عليهم.[1]

ولّما تلقى ماك دونال ردّ الحكومة الجزائرية، انسحب الأسطول الانجليزي من ميناء الجزائر. وبدأ في شن هجمات خاطفة على السفن الجزائرية الداخلة أو الخارجة من الميناء. وقد أدّت هذه المناوشات والاستفزازات إلى اشتباك إحدى السفن الجزائرية بقيادة الرايس قدّور باصون بالأسطول الانجليزي في بداية شهر يناير عام 1824م، ممّا أسفر على إغراق السفينة الجزائرية واستشهاد الكثير من بحارتها، كما أنّه ألقى القبض على سفينة للحجاج وذهب بها إلى مالطة قاعدة الإنجليز العسكرية.[2] ولقد أشاد " شالر " بالمقاومة الباسلة للجزائريين في ذلك الاشتباك.

= وأيضا:

Sir Harry Neal et Berbrugger (A),**Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterre**, in, R.A.N 8, 1864,P.203.

[1] – خط همايون، عدد: 22550، تاريخ: 1240هـ.

[2] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 152 ــ 153.

حاول الانجليز الدخول في مفاوضات مع الداي حسين بغرض الصلح، ولكنه رفض وطلب منهم استبدال القنصل ماك دونال، كما تدخل بعض القناصل المحايدين لتسوية النزاع القائم بين البلدين، إلاّ أنّ المحاولة باءت بالفشل.[1]

وعندما عجزت الحكومة الإنجليزية عن فرض شروطها على الحكومة الجزائرية، أرسلت أسطولا حربيا، ففي 23 فبراير 1824م، وصل الأميرال هاري نيل(Harry Neal) أمام سواحل مدينة الجزائر، حاملا معه تعليمات مفادها أن انجلترا تعتبر نفسها في الوقت الحاضر في حالة حرب مع الجزائر، وكأقوى دولة في البحار فإنّه لا يحمل أيّة تعليمات خاصة، ولكنّه أمر بفرض حصار شديد على الجزائر حتّى يوافق الداي على التوقيع على التصريح الذي عرضه عليه القنصل الإنجليزي.[2] كما طلبت من الداي الاعتذار لها رسميا عمّا جرى من إهانته بالجزائر.

تمثلت مطالب القنصل الانجليزي في توسيع الحصانة الدبلوماسية إلى دار القنصل الريفي، وحق رفع العلم الإنجليزي فوق مبنى الدارين، الريفي والحضري، والاعتراف بالقنصل الانجليزي كعمدة للقناصل المسيحيين، وإعطائه جميع الامتيازات المترتبة على ذلك، وإعفاء الأهالي الذين يعملون في مصالح القنصلية الانجليزية من الضرائب مع عدم مراقبة نشاط الدبلوماسيين الانجليز.[3]

وقد أدرك الداي أنّ الأوضاع ازدادت تفاقما، وأنّ الحرب على وشك الانفجار، لذا قرّر أن يتخذ كلّ التدابير اللازمة لمواجهة التطورات الخطيرة، فأخبر السلطان العثماني بالأوضاع في الجزائر، وبالاعتداءات الإنجليزية.

وقد ظل الإنجليز يحاصرون السواحل الجزائرية، ويعززون أسطولهم بقطع أخرى يوما بعد يوم، ورغم ذلك فإنّهم لم يتمكنوا من تحقيق أيّة نتيجة.

ولّما يئسوا من الحصار البحري، طلب الأميرال " هاري نيل " مقابلة الداي حسين، والدخول معه في مفاوضات جدّية بتاريخ 28 مارس 1824م، ثمّ توصل الطرفان في النهاية إلى الاتفاق على

---

[1] – محمد العربي الزبيري: **مقاومة الجزائر...، المرجع السابق**، ص 128.

[2] – شالر: **المصدر السابق**، ص 215.

[3] – **نفسه**: ص 227 ــ 228.

بنود السلم والصلح، ولكن الداي أعاد من جديد طلبه بعدم عودة القنصل ماك دونال إلى الجزائر[1]، ولّما عاد الأميرال إلى بارجته وجه رسالة إلى الداي أعرب له فيها عن أسفه حيث أنّه لم يستطع عقد الصلح، وأنّ رفضه لاستقبال القنصل الإنجليزي الأخير، يعتبر إهانة لحكومته.

وقد ردّ الداي على رسالة الأميرال برسالة مماثلة قال له فيها: " إنّه لم يعلن الحرب على انجلترا، ولا يعتقد أنّه توجد أسباب لإعلان الحرب عليها، وأنّه يرغب في استقرار السلام الذي يقبله بالشروط التي عرضها عليه الأميرال، ولكنّه لن يقبل أبدا بعودة السيد " ماك دونال " ، وأنّه قد أبلغ في الحال خبرا مفاده أنّ بارجتين بريطانيتين قد قامتا بقصف ميناء عنّابة، وأنّهما قد أسرتا سفينة محايدة، وأحدثتا أضرارا كبيرة، وأنّ عددا من رعاياه قتلوا وجرحوا، وأنّ هذه التصرفات لا تتعلق مع اللهجة التي استعملها الأميرال مع الداي بالأمس ".

وفي هذه الظروف الحرجة، طلب الداي حسين من السلطان العثماني إمداده بالمساعدات العسكرية من خلال السماح بالتجنيد ومرورهم عن طريق تونس وطرابلس.[2]وبالرغم من طول مدّة الحصار الذي دام ستّة أشهر، أجرى الانجليز خلالها عدّة مفاوضات مع الجزائر، باءت كلّها بالفشل. وذلك بسبب تعنت الموقف الجزائري الذي صمم على عدم عودة القنصل ماك دونال، ودفع الانجليز للإتاوة كبقية الدول الأوروبية.[3] ولّما رأى الإنجليز أن لا أمل في إرغام الحكومة الجزائرية على قبول شروطهم، قرّروا شن حملة عسكرية ضدّ الجزائر، فقد ورد في إحدى الرسائل التي وجهها القنصل الفرنسي في الجزائر " دوفال " إلى وزير خارجيته: " أنّ الأسطول الإنجليزي تقدم من جديد إلى الجزائر يوم 11 جويلية، وهو يتكون من ستّ سفن شراعية، منها مركب كبير وثلاث بوارج وحراقتين بينما بقيت عشر سفن أخرى متوسطة الحجم، تبحر بعيدا عن الميناء، وفي اليوم التّالي اقتربت إحدى السفن من الميناء وقصفت التحصينات، وعندئذ صدرت الأوامر للأسطول الجزائري لمطاردتها وإرغامها على الابتعاد عن الميناء. وفي 13 جويلية، انسحبت السفن الإنجليزية لتلتحق ببقية الأسطول الموجود في عرض البحر.

---

[1] – شالر: **المصدر السابق**، ص 223.

[2] – خط همايون، عدد: 22550، تاريخ 1240هـ.

[3] – الزهار **المصدر السابق**، ص 153 ــ 154.

وبتاريخ 24 جويلية، أعاد الانجليز هجومهم من جديد بقوة بحرية تمثلت في اثنين وعشرين سفينة. ولكنهم حينما اقتربوا من الميناء وجدوا المدفعية والأسطول الجزائري لهم بالمرصاد.[1]

ويشير تقرير شهيندر ممثل الدولة العثمانية في مدينة لفورنة بإيطاليا إلى الباب العالي: " أنّ الجزائريين لم يتضرروا من الهجوم الانجليزي لأنّهم تمكنوا من إبعاد الأسطول الإنجليزي عن الميناء، إلا أنّ الإنجليز لم يقفوا عند هذا الحد، بل أعادوا الهجوم على الجزائر في اليوم التالي، الأمر الذي جعل جميع أهالي مدينة الجزائر يغادرون المدينة، ويصعدون إلى المرتفعات المحيطة بها. ولم يبق في المدينة إلاّ الجنود المجاهدون الذين دافعوا عن البلاد دفاع الأبطال، وصمدوا أمام الهجوم الانجليزي ثلاث ساعات.[2]، وقد اضطر الإنجليز نتيجة المقاومة الشديدة التي أبداها الجزائريون إلى الانسحاب من ميدان المعركة.

وممّا يلفت الانتباه أنّ هناك معلومات قيمة وردت في نص وثيقة مفادها أنّ الداي حسين قد أرسل 2000 جندي لمساعدة الدولة العثمانية في حرب اليونان، وأنّ هناك تحضيرات أوروبية لعقد اجتماع للتباحث بخصوص المسألة اليونانية.[3]

بعد هذه المعركة أرسل الأميرال الانجليزي سفينة، رفع عليها العلم الأبيض ليتفاوض مع الحكومة الجزائرية، حيث توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية سلم بين الداي حسين والملك البريطاني جورج الرابع (1720 ــ 1830م) بتاريخ 26 جويلية 1824م، وقد قبل الداي حسين بمقتضاها جميع شروط الإنجليز بعد استبدال القنصل ماك دونال.[4]

والملاحظ أنّه في سنة 1825م ألغى الداي حسين هذه المعاهدة وطرد القنصل العام الانجليزي أودونيل(ODonnel).[5]

---

[1] – شالر: **المصدر السابق**، ص 236. .

[2] – خط همايون، عدد: 46324، تاريخ 1240هـ.

[3] – **نفسه**.

[4] – الزهار: **المصدر السابق**، ص 154.

[5]- Cat, (E) : **Petite histoire de l'Algérie…, Op. Cit,** P.337.

وقد تسبب الحصار الذي فرضه الانجليز على الجزائر في عام 1824م في إحداث انعكاسات سلبية على التجارة الجزائرية الخارجية، حيث تغير خط التجارة نحو البر عن طريق تونس والمغرب.[1]

لقد قامت بريطانيا وحدها بضرب هذا الحصار الذي دام حوالي نصف عام ، وكان الهدف منه إشعار سلطات الإيالة بالتفوق الإنجليزي، فتستسلم وتساعد على القضاء على نفوذ فرنسا التي كانت تسعى للبقاء في مركزها الممتاز والتسلل إلى القارة السمراء لتوسيع تجارتها، كما أنّه كان يرمي إلى تدعيم نفوذ بريطانيا التي كانت قد فقدت مستعمراتها في القارة الأمريكية وصار عليها أن تضع خطة جديدة تمكنها من إيجاد أسواق عديدة تبيع فيها مصنوعاتها، وتأخذ منها كلّ ما تحتاج إليه من اليد العاملة والمواد الأولية.

وممّا نودّ التأكيد عليه في الأخير هو اعتبار الزهار أنّ حملة هاري نيل كانت استبدادا منه، ومن غير استشارة لحكومته، حيث يقول: " ولّما اطلعت دولته على حقيقة الأمر قالت: بأنّ الحق مع الجزائر ولا مدخل لنا في رعيتهم ولا نجعل معهم عداوة فنخسر أموالا ولا نحصل على طائل ولا بد أن تجعلوا الصلح مع الجزائر... "[2]

---

[1] – محمد العربي، الزبيري: **مقاومة الجزائر....، المرجع السابق**، ص 129.

[2] - الزهار: **المصدر السابق**، ص ص 151 ــ 154.

المبحث الثالث

بريطانيا والاحتلال الفرنسي للجزائر

1 ــ مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر:

كانت فرنسا تسعى منذ وقت مبكر إلى إنشاء محطات تجارية على سواحل إفريقيا لحماية طرقها التجارية، وفي نفس الوقت القضاء على " القرصنة المغاربية ". وقد ورد في الدراسات التاريخية أنّ المخططات الفرنسية الخاصة باحتلال الجزائر وبقية البلدان المغاربية لم تكن حديثة العهد، وإنّما ترجع إلى عهد لويس التاسع عشر (1226 ــ 1270م)[1]. ولم تتوقف فرنسا منذ ذلك التاريخ عن رسم خططها لغزو الجزائر. وقد زاد اهتمام فرنسا بالجزائر عندما حصلت على امتيازات تجارية على السواحل الجزائرية في القرن السادس عشر. فقامت بإبرام عدّة اتفاقيات مع الجزائر للحفاظ عليها. ولكن في بعض الأحيان كانت فرنسا تلجأ إلى استعمال القوة العسكرية. وقد تجلى ذلك في الحملات العديدة التي شنتها على الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[2].

ومن أهم المشاريع الفرنسية التي تم إعدادها لغزو الجزائر ذلك المشروع الذي أعده القنصل الفرنسي في الجزائر " دوكيرسي DEKERCY" في عام 1791م[3]، والذي ضمنه معلومات عن تحصينات مدينة الجزائر، وعن مدفعية الحصون، وعدد القوات البرية والبحرية التي تتوفر عليها الجزائر في تلك الفترة. ورغم أهمية ذلك المشروع فإن الحكومة الفرنسية لم تتمكن من تنفيذه آنذاك، نظرا لانشغالها بأمورها الداخلية (تبعات الثورة الفرنسية).

---

[1] -(A) BERTHIER : **l'Algérie et son passé** ,ed. A. et Picard, Paris 1951, P.81.

[2] - "**Précis des traites entre la France et Alger et des expéditions entreprises contre cette Régence par DESGRANGER, copie 89, Paris, 10 Juin 1827**". AEBIII322, Traités divers pays d'Europe.

[3] - DEKERCY : **Mémoire sur Alger 1791**, Pub par G. Esquer, Champion, Paris, 1927, p 118.

وفي عهد نابليون بدأ في إعداد مشروع غزو، تلخصت أهدافه في احتلال دول المغرب، وجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية والقضاء على التفوق الإنجليزي، وتحقيق حملة عسكرية جديدة ضد مصر والمشرق[1]. وقد طلب نابليون لتحقيق هذا المشروع من المواطنين الفرنسيين الذين عاشوا أو كانوا أسرى في الجزائر تزويده بمعلومات عنها. كما أرسل عدة بعثات إلى الجزائر لاستكشاف أحوال البلاد، ورسم خرائط جغرافية، وجمع الأخبار. واستجابة لطلب نابليون، أعد القنصل الفرنسي السابق في الجزائر: (جون بون سان أندري **J. B. ST. ANDRE**) في عام **1799**م، مشروعا لغزو الجزائر، تحتل فرنسا الجزائر فيه في خلال ثمانية أيام بعد ضربها ضربة قوية وسريعة[2]. كذلك قدم (تيدانا **M'THEDENAT**)، نائب مفوض العلاقات التجارية مشروعا لنفس الغرض في عام **1802**م، اقترح فيه على الحكومة الفرنسية إنزال قواتها بضواحي مدينة تنس، لتزحف بعد ذلك على مدينة الجزائر عبر سهل ومرتفعات مليانة[3].

ورغم أهمية تلك المشاريع فإن نابليون لم يسرع إلى تنفيذها نظرا لانشغاله بمناطق أخرى كالهند وسان دومينق **ST. DOMINGUE** . إلا أن هذا لم يمنعه من إرسال بعض قطع أسطوله الحربي في أوت عام **1802**م إلى الجزائر بقيادة الأميرال ليسيغ **LES SEGUES** ، لمحاصرة الجزائر ومطالبة الداي مصطفى بالتعويضات عن السفينتين الفرنسيتين اللتين استولى عليهما الجزائريون، وعن الخسائر التي ألحقوها بتجارة فرنسا[4]. وبعد أيام معدودة التحق بالأسطول الفرنسي القبطان بيرج **BERGE** الذي حمل معه رسالة إنذار وتهديد لنابليون إلى الداي مصطفى[5]. فانتهز القبطان بيرج فرصة وجوده في الجزائر لجمع معلومات عنها.

وفي سياق الاستعدادات العسكرية أعد الضابط بيير هولان (**P.Holane**) في أكتوبر **1802**م، تقريرا مفصلا عن الجزائر، يتضمن معلومات تاريخية، فحدد سكان العاصمة بنحو **90** ألف نسمة، والقوات العسكرية تضم قرابة **14** ألف جندي مشاة، وما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف فارس، وبإمكان الحكومة تعبئة ما بين **50** إلى **60** ألف جندي في حالة حرب، غير أن الجيوش

---

[1] - BERJAUD : **BOUTIN agent secret de Napoléon on précurseur de l'Algérie Française**, Paris : Ed. Fédéric chambiand, 1950, pp 85 – 86.

[2] - Esquer (G) : **les commencement d'un Empire …, Op. Cit**, P 31.

[3] " -**Mémoire de M'THEDENAT, Fructidor an 10** " M. et D. Algérie 1790 – 1827, T 14, AR. M.R.E. France.

[4] - BERJAU : **Op. C**it, P 91.

[5] - PLANTET (E) : **Op. cit,** pp 502 – 504.

تشكو من مدفعية الميدان، أما القوات البحرية فهي تتشكل من 16 سفينة إلى جانب 50 زورقا مخصصة للدفاع عن الميناء، ويتوفر الأسطول في مجموعه على 423 فوهة مدفعية[1].

وبمجرد أن أبرم نابليون معاهدة تلسيت (Tilsit) للسلام مع روسيا عام 1807م، حتى وجه أنظاره من جديد إلى الأقطار المغاربية[2]، وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهها في 18 أفريل 1808م إلى الميرال دوكري DECRES وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية، حيث طلب منه بأن يعد خطة مفصلة ودقيقة لغزو الجزائر. وتنفيذا لأوامر نابليون، جمع دوكري كل التقارير والدراسات والمذكرات التي أعدها القناصل وبعض المواطنين الفرنسيين حول البلدان المغاربية، وبعد أن أنهى (دوكري) هذه الترتيبات لم يبق له إلا اختيار ضابط مؤهل لإرساله إلى الجزائر قصد دراسة الأرضية، وإعداد مشروع محكم للغزو، وقد وقع اختياره على المهندس العسكري بوتان (BOUTIN).

نموذج لتفكير فرنسا في احتلال الجزائر (مهمة الجاسوس بوتان):

بوتان 1808م:

هو فانسون إيفس بوتان (Vincen Yves Boutin) ولد في جانفي 1772م بلورو بورتو (Loroux Bottereau) بضواحي نونت (Nantes) وفي 1791م تحصل على شهادة معلم في الفنون وفي 17 سبتمبر بعث دوبان (Doupin) كاتب وزارة الحربية رسالة إلى بوتان يخبره فيها: "تستحقون أن تكونوا ضمن عدد الذين قرر المجلس التنفيذي المؤقت قبولهم في الجيش" وهكذا دخل بوتان المدرسة العسكرية للهندسة بمزيار (Mézières) برتبة ملازم[3]، في سنة 1794م ارتقى إلى رتبة ملازم أول، وفي 15 مارس 1795م عيّن نقيبا وكان على اطلاع واسع بفن نحت الحجارة وتقنية البناء، كما كان مهندسا بارعا في التحصينات وهو على دراية في القيام باستطلاعاته العسكرية وكذلك في رسم المخططات والخرائط ونظرا لذلك كتب دوشاسلو لوبات (Chasse loup laubt) من برسية (Brescia) في 14 أوت 1802م: " إنني أطلب منكم اقتراح المواطن بوتان كقائد للكتيبة وهذا للواجب الذي قام به ..." وفي ديسمبر 1807م عيّن بوتان قائد للكتيبة،

---

[1] - جمال قنان: **العلاقات...**، **المرجع السابق**، ص 153 – 154.

[2] - BERJAU : **Op. Cit**, P 95.

[3] - Commandant chlmine: : **le colonel Boutin une mission en Algérie en 1808**, in Revue historique de l'armée 9eme année, N°2, p7.

وفي 30 أفريل عيّن قائدا بوزارة البحرية، وفي 18 أفريل 1808م بعث نابليون من بايون رسالة على ديكري (Decres) وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية أمره فيها بالتفكير الجيد في القيام بحملة ضد الجزائر وإعداد خطة مفصلة للغزو[1] كما أمره بجمع المعلومات الضرورية عن التموين وطبيعة الأرض ومكان وزمان الحملة، وتنفيذا لأوامر نابليون جمع ديكري كل التقارير والدراسات والمذكرات التي أعدها القناصل وبعض المواطنين الفرنسيين حول البلدان المغربية وبعد أن أنهى ديكري هذه الترتيبات لم يبق له سوى اختيار ضابط مؤهل لإرساله إلى الجزائر قصد دراسة الأرضية وإعداد مشروع محكم للغزو وقد وقع اختياره على الضابط المهندس بوتان وفي 3 ماي 1808م، غادر بوتان باريس واتصل بديكري الذي أبلغه بمهمته وقام بإرساله إلى طولون، حيث يتواجد قائد البحرية غونتوم (Ganteaume) من أجل الإبحار نحو إفريقيا اتفق الضابطان على كيفية الإبحار إذ ذهب بوتان على متن باخرة الروكين فكان ذلك في 9 ماي و 24 ماي وصل بوتان إلى الجزائر العاصمة، وهنا بدأت مهمته[2]، عندما وصل بوتان استقبله ديبوا تانفيل بحفاوة بالغة على أساس أنه أحد أقاربه جاء لزيارته وشرع بوتان في توّه في تنفيذ التعليمات التي زود بها من قبل الوزارات البحرية، هذا بعد التسهيلات التي قدمها له القنصل لإنجاز عمليته التجسسية، ذلك أن استطلاع مدينة الجزائر أمر صعب لأن الجزائريين يشكّون في كل أوروبي يكثر من الحركة، وقد كان بوتان يتجول في ضواحي المدينة ويجوب الشوارع، ويمشي في الرصيف البحري وقد تظاهر أحيانا أنه يتسلى بصيد السمك ولكنه يستعمل في نهاية الخيط الذي يصطاد به المرجاس (الرصاص المسبر) بدل الصنارة خفية فيسبر المرفأ والميناء ويقيس عمق الخليج من شرقه وغربه وكان يحتفظ في ذاكرته بالمسافات وعندما يعود إلى مقر إقامته بالقنصلية الفرنسية يسجل كل شيء دون أن يخطئ في الحسابات وأحيانا أخرى يتذرع بحجة القنص فيتسلق المنحدرات أو يصعد الجبال والتلال والروابي حتى يصل إلى قمم المرتفعات الجنوبية بمدينة الجزائر، ومن العلو يقوم بوضع رسومات أولية وإعدادية للمخططات ويخزن في ذهنه كل ما يلاحظه في طبيعة الأرض والطرق الرئيسية ونقاط توفر المياه، والأماكن التي توجد بها المؤن وفي الليل يسهر على إعداد رسم مخططاته بكل دقة نظرا لخبرته في هذا الميدان[3].

---

[1] - L. Bejaud: **Boutin agent secret…**, **Op**. **Cit**, p 85.

[2] - Chlmine: **Op**. **Cit**, p 13.

[3] - Chlmine: **Op**. **Cit**, p 16.

وفي القيلولة عندما تشتد حرارة الشمس وتقل حركة سكان المدينة يستلقي تحت ظل الحصون والقلاع يتأمل ارتفاعها ويقيس بعينه سمكها ويعدّ فتحات رمي المدافع، وفي المساء يرسم الأبراج ويصفها وصفا كاملا، وقد واصل مهمته غربا فاستكشف شبه جزية سيدي فرج وتأكد أن ساحلها هو الأنسب للنزول.

هذه المهمة قابلتها تهديدات الداي له وأخيرا أمره بالرحيل نهائيا وقبل، ذلك كان قد وصف ساحل سيدي فرج وصفا طبوغرافيا فقال: "تشكل نقطة سيدي فرج رأسا من 300 إلى 1000 متر ولم أتمكن من بلوغ نهايته لأن حارس الضريح يقوم بترصد ذلك المكان المقدس، لذلك يتحتم الخضوع لأوامره لاسيما وأنه من غير المعتاد رؤية المسيحيين في هذا المكان ..." ويضيف أن البرج لا يستحق أن يوضع في الاعتبار فهو مربع الشكل ويبلغ ارتفاعه من 16 إلى 20 متر على أكثر تقدير وعرضه من جوانبه يتراوح ما بين 3 إلى 5 أمتار، وهذا البرج مسلح بمدفع صغير كما أنه قديم ولا يستطيع الصمود أمام مدافعنا[1]، وفي 17 جويلية غادر بوتان المدينة[2] وكان قد أبحر على نفس السفينة الروكين، لكن هذه الأخيرة تعرضت للهجوم الإنجليزي فاضطر بوتان إلى تمزيق كل الوثائق الكبيرة الحجم وأخذ الوثائق الصغيرة وقد سجن من طرف الإنجليز وقادوه إلى مالطة، لكنه تمكن من الفرار متنكرا في لباس بحري وأخفى هويته وانتحل اسم نيكولا لاجو فاتو فيتش (Nicola Juvatavitch) وكان يتكلم مزيجا بين الإيطالية والمالطية وأبحر من مالطة في مركب راغوسي (مدينة بجزيرة صقلية) ونزل في آزمير ثم اتجه نحو القسطنطينية ومنها عاد إلى فرنسا برا، وفي 29 أكتوبر 1808م وصل إلى باريس، ورغم أنه فقد معظم ما سجله في تقريره إلا أنه بفضل ذكاءه الحاد أعاد كتابة كل التقارير بكل التفاصيل وسلم المشروع إلى ديكري، لكن الإمبراطور نابليون لم يكن بوسعه تنفيذ المشروع بسبب الحرب الإئتلافية الخامسة فأجل الأمر ريثما تستقر الأوضاع بأوروبا ووضع مشروع بوتان في مصلحة الأرشيف بوزارة الحربية[3].

---

[1] – جمال قنان: **نصوص ووثائق ...، المرجع السابق**، ص 247.

[2] – عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1962)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 40.

[3] - Chlmine: **Op. Cit**, p 16.

لقد تضمن مشروع بوتان خرائط ورسومات لسواحل الجزائر وتحصينها وعدد القوات الفرنسية الضرورية لاحتلالها، ومكان إنزالها والفترة المناسبة للغزو[1]، ركز بوتان في بداية مهمته على استطلاع المدن والحصون وبطاريات المدينة كما ركز في إعداد مشروعه على عنصرين أساسيين وهما: مكان الإنزال والمقاومة التي يتحتم التغلب عليها بعد ذلك، أي تطرق لدراسة طبيعة الأرض ثم وصف الحصون والبطاريات ثم انتقل لاستعراض الأماكن القابلة للإنزال في شرق مدينة الجزائر، أما عن ترتيبات الهجوم العامة الأخرى تتمثل في إرسال مفرزة من القوات أمام مدينة وهران والعمل على أن يكون باي قسطينة في حالة حرب مع باي تونس، وقيام بحريتها أثناء عملية الإنزال عند سيدي فرج في حالة توفر سفن كافية، باستعراضات متحرشة أمام مرسى مدينة الجزائر لأجل تثبيت الجزائريين وهو شيء يعجبهم كثيرا[2]، أما عن قوات الداي فقد ركز أنها تتكون من المشاة وهم من الأتراك، وفي حالة الحرب فإن عدد الجيش يصل إلى 80 ألف جندي، لكن بوتان يعتبر أن الجزائريين ويذكرهم لهذا العدد أنهم يتفاخرون فقال أن القوات لم يصل عددها في الحقيقة إلى 60 ألف، وهو أقصى ما يمكن للداي جمعه، كما تحدث عن صادرات الجزائر فقال أنها لا تصدر شيئا من المنتوجات المصنوعة ما عدا السلع الترفيهية، وتصدر على الخصوص القمح والشعير وغيرها من المحاصيل وأشار إلى العملة.

من خلال مشروع بوتان فإنه يرى أن أفضل مكان للإنزال هو ساحل سيدي فرج مع إبرازه عيوب ومخاطر الإنزال في شرق العاصمة، لأن ناحية الغرب خالية من التحصينات وبرج سيدي فرج الصغير الذي لا يزيد علوه عن 15 أو 20 قدما لا يستحق أي اهتمام لكونه قديما وشبه مهترئ من جهة، ولأنه لا يوجد به سوى قطعة مدفع واحدة من جهة أخرى فهو بذلك لا يستطيع الصمود أمام قصف مدفعي مركز.

ويرى بوتان أن العمليات العسكرية ضد العاصمة لن تستغرق أكثر من شهر كما حدد الوقت الملائم للإنزال في ما بين شهري ماي وأكتوبر، ولكن أفضل فترة هي التي تقع بين 10 ماي و 10 جوان، وكان نابليون قد أوفد في الفتر التي سافر فيها بوتان إلى الجزائر القبطان بورل

---

[1] - Boutin: **reconnaissances des villes…**, **Op**. **cit**, p89.

[2] – جمال قنان: **نصوص ووثائق** ...، **المرجع السابق**، ص 247.

(Burel) في مهمة دبلوماسية إلى سلطان المغرب الأقصى، وكلفه في نفس الوقت برسم الطريق المؤدي إلى فاس[1].

رغم الدراسة الوافية التي قام بها بوتان إلا أن مشروعه لم يستثمر إلا في حملة 1830م لأن نابليون كان منشغلا بحروب أوروبا، كما أن العلاقات الجزائرية الفرنسية كانت قد عادت إلى مجراها الطبيعي نتيجة الحملة الإنجليزية ضد الجزائر سنة 1816م، وكان ذلك في صالح فرنسا التي ستعرف كيف سترجع إمتيازاتها التجارية في السواحل الجزائرية سنة 1817م[2]، لكن هذا التقارب لن يستمر طويلا إذ ستطرح قضية الديون التي ستكون سببا في الخلاف بين الجزائر وفرنسا.

مساهمة بريطانيا في تحطيم الأسطول الجزائري (معركة نافرين 1827م):

ظهرت بأرض اليونان حركة تكتل شعبية ترمي إلى التخلص من وطأة الحكم الأجنبي متخذة في ذلك مظهرا خفيا يتشكل في تنظيم هيئات ثقافية ومنظمات سياسية وجمعيات سرية وأهمها كان تلك الجمعية السرية المسماة (هيتيري) وهي كلمة يونانية معناها الجمعية اليونانية الوطنية أو جمعية أخوية أسسها المهيجون من اليونان في بلاد الروسيا بمساعدة القيصر إسكندر الأول والتي كان غرضها وغايتها استقلال اليونان ومناهضة الإسلام، وأخذ الكثير من أعضائها يقتلون ويسلبون باسمها وبدعوى المطالبة باستقلال اليونان، واستمرت هذه الخلايا السرية منها والعلانية تعمل على تحقيق هدفها سرا إلى سنة 1236 هـ / 1821م حيث احتدمت الثورة اليونانية ضد النفوذ العثماني وعاضدها في ذلك كل من الدول الثلاث: روسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وتشكلت في مختلف بلاد أوروبا عدة منظمات تسمت باسم جمعيات محبي اليونان فجمعت هذه كثيرا من الأموال بالإضافة إلى كميات وافرة من الأسلحة والذخائر وتطوع كثير من رجالها في عداد المحاربين وأرسلت بذلك كله إلى اليونان الثائرة واتفق كل من هؤلاء الحلفاء الثلاث بمقتضى توقيع معاهدة سرية انعقدت بينهم في سان بطر سبورق وأخرى في لندن بتاريخ 11 ذي الحجة 1242هـ/1826/6/6م على اغرام الدولة العثمانية بالقوة لمنح بلاد اليونان استقلالها الإداري أو الداخلي على أن يقدم اليونان في مقابلة ذلك جزية يقدر مبلغها فيما بعد، كما أنه لم يقع اتفاق ما بين الطرفين على تحديد التخوم بين أقطار الفريقين ... ولكن الدولة العثمانية لم تحفل بذلك كله.

---

[1] - Esquer: **Op. Cit**, P 37.

[2] - Garrot: **Op. Cit**, P 636.

ويومئذ أصدرت كل من الدول الثلاث أوامرها إلى قادة أساطيلها بالتوجه إلى سواحل اليونان وفي اليوم الثامن والعشرين من ربيع الأول سنة 1243هـ/1827/1/20م تكامل اجتماع سفن هؤلاء الدول المتحالفة ضد العثمانيين بمرسى مدينة ناوارين "نافاريسنو" الواقعة بالجنوب الغربي من شبه جزيرة (موري) مطلة على البحر الأيوني[1].

وبينما الأسطول العثماني المتكون من سفن جزائرية وتونسية ومصرية مرابط ببحر يونان للحراسة إذا بأسطول الحلفاء المنضوي يومئذ تحت قيادة الأميرال (كودربجتون) الإنجليزي مقتحما المراكب الإسلامية مخادعا بنشره لأعلام السلم حتى إذا تمكن منها أطلق عليها النيران من جميع الجهات غدرا من غير إشعار ولا إنذار بالحرب فغرقت أساطيل المسلمين كلها دفعة واحدة ماعدا مركبين جزائريين سلما من الغرق وقد كان يبلغ عدد مراكب الجزائر في هذه الوقعة ستة عشر مركبا من بينها ثمان بوارج، والكل يحمل نحو أربعة آلاف نسمة فانسحب المركبان الجزائريان إلى مرسى الإسكندرية ولم يزالا هنالك إلى سنة 1245هـ/1830م ثم لا ندري ما كان مصيرهما بعد ذلك؟ ... وبالفور أعلنت الروسيا الحرب ضد الدولة العثمانية فوجدت هذه نفسها عند الأمر المقضي فاضطرت إلى الاعتراف باستقلال اليونان.

الفكرة البديلة (الاستعانة بمحمد علي):

ظهرت فكرة الاستعانة بمحمد علي، حاكم مصر، لسيطرة فرنسا على الجزائر، بل احتلالها إن أمكن مع طرابلس وتونس، عندما اقترح القنصل الفرنسي في مصر " دروفتي **Drovetti** " على حكومته في عام 1826م، أنه بإمكان محمد علي القيام بالحملة بدلا من فرنسا، بينما تقتصر مهمة فرنسا على مساعدته ماليا ودبلوماسيا. وكان دروفتي يعتقد أن هذه الوسيلة ناجعة لتحويل أنظار محمد علي عن سوريا، وربطه بعلاقات معقدة مع البلدان المغاربية[2]. وقد رفض محمد علي في بداية الأمر المشروع المقترح عليه، لأن اهتماماته كانت مصوبة نحو سوريا، ولكنه في النهاية اقتنع بالفكرة، بعد أن شرح له دروفتي الفوائد التي يمكن جنيها من تنفيذ المشروع.

---

[1] - راجع **تاريخ الدولة العلية** لمحمد فريد ص 206 – 218 ط مصر 1314هـ/1896م. و**صفوة الاعتبار** لمحمد بيرم الخامس ج 4 ص 43 و ج 5 ص 55 ، ط3 مصر، 1303 – 1311هـ و**المسألة الشرقية** لمصطفى كامل باشا ج 1، القاهرة 1326هـ/1909م، ص 71 – 125.

[2]- (G) Guemard : **Les réformes en Egypt d'Ali BEY EL Kabir à Méhemed Ali 1760 – 1840**, imp. Barbey, Le Caire 1936, p 116.

أما الحكومة الفرنسية فلم تأخذ هذه الفكرة بجدية حينما عرضها عليها دروفتي، فأبدت خوفها مما سوف يحدث مستقبلا[1].

ورغم فشل دروفتي في إقناع حكومته، فإن ذلك لم يمنعه من مواصلة جهوده، لعرض فكرته عليها من جديد في عام 1829م في شكل مشروع مفصل، بين فيه طريقة التخلص من الأقطار المغاربية بترك مهمة غزو الأقطار المغاربية لمحمد علي، الذي كان يتمتع بكل الإمكانات المادية والبشرية التي تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة[2]. ورحب "بولينياك" رئيس وزراء فرنسا بتلك الاقتراحات لتطابقها مع المشروع الذي كان قد أعده هو الآخر عام 1814م، والذي كان يهدف إلى ربط مسألة البلدان المغاربية بمسألة مصر. وكان يرى في ذلك وسيلة لنشر تأثير فرنسا المادي والمعنوي في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط[3]. فلذا وجه "بولينياك" مذكرة إلى المجلس الملكي الفرنسي في شهر سبتمبر عام 1829م، شرح له فيها فوائد المشروع المشترك بين فرنسا ومحمد علي[4]. ثم كتب بولينياك إلى قنصله في مصر السيد "ميمو Mimaut" طالبا منه مواصلة المفاوضات التي كان دروفتي قد بدأها مع محمد علي، وبحث سبل تنفيذ المشروع، وتحديد شروط كل طرف. كما أوفد بولينياك الضابط "هودر Huder" إلى مصر لمساعدة "ميمو" في مهمته، وقد اختير هذا الأخير لإتقانه اللغة التركية، بالإضافة إلى علاقاته الطيبة مع محمد علي، إذ سبق له أن تعرف عليه في عام 1827م[5].

وفي الوقت الذي فتحت فيه الحكومة الفرنسية باب المفاوضات مع محمد علي وجه بولينياك رسالة في 10 أكتوبر عام 1829م إلى سفيره في اسطنبول "جييومينو Guillominot"، أخبره فيها بتفاصيل المشروع والفوائد المنتظرة منه، كما كلفه بأن يحاول الحصول على فرمان من السلطان العثماني، يوافق فيه على حملة محمد علي، وذلك بعد إقناعه بفوائد المشروع التي ستجنيها الدولة العثمانية[6]. إلا أن الباب العالي رفض الاقتراحات التي عرضت عليه، وأوضح رئيس الديوان

---

[1] - **Ibid,** p 116.

[2]- (G) DOUIN : **Mohamed Aly et l'expédition d'Alger 1829 – 1830,** inst. Français d'arche, Orietale, Le Caire, 1930**,** p 14.

يحتوي كتاب دوين على كل المراسلات والوثائق المتعلقة بمشروع غزو البلدان المغربية التي كانت الحكومة الفرنسية تتبادلها مع مبعوثها في مصر ومحمد علي وسفيرها جيومينو في اسطنبول.

[3]- DOUIN : Op. cit , IX.

[4]- **Ibid**, p 7 – 9.

[5]- **Ibid,** p 10 – 11.

[6]- **Ibid,** p 9 – 13.

العثماني "بيتروف أفندي" لمترجم "جييومينو" أسباب رفض اقتراحاته، فذكر " إن الباب العالي لا يفكر في الظروف الراهنة على تنفيذ هذه الاقتراحات لأن القوات الروسية قد احتلت أراضيه، وأن التكاليف التي فرضتها معاهدة "أدرنة" عام 1829م[1] على الدولة العثمانية، استهلكت كل مواردها، كما أن المشروع يتناقض مع تعاليم الدين الإسلامي، وأن كل ما يمكن القيام به هو إرسال مبعوث إلى الجزائر لتسوية الخلاف بين فرنسا والجزائر "[2]. أما " ميمو وهودر " فقد قاما بعرض شروط الحكومة الفرنسية على محمد علي[3]، ولما اطلع محمد علي على مضمونها، قام من جانبه بتقديم مجموعة من الشروط، تلخصت في تعهده بالقيام بحملة بقيادة ابنه إبراهيم لإخضاع البلدان المغاربية، والقضاء على القرصنة، على أن يتنازل ملك فرنسا لمحمد علي على أربع سفن حربية ذات 80 مدفعا، وأن يقرضه 20 مليونا من الفرنكات[4]. ويلاحظ أن بعض الشروط التي عرضها محمد علي كالسفن الحربية والقرض المالي كانت تتناقض مع التعليمات التي أصدرها "بولينياك" إلى مفاوضيه في مصر.

ولما قام بولينياك بعرض تلك الشروط على مجلس الوزراء للبت فيها اعتبرها بعض الوزراء إهانة لشرف فرنسا. وقد حاول بولينياك بعد ذلك تعديل المشروع، لكن دون جدوى. إذ رفض محمد علي كل التعديلات التي عرضت عليه[5].

ويرى أحد الدارسين أن السبب الحقيقي لفشل المشروع كان تدخل إنجلترا في القضية، إذ عارضت المشروع وعقدت العزم على تدمير الأسطول المصري بمجرد خروجه من ميناء الإسكندرية، كما هددت محمد علي بإبعاده عن الحكم إذ وافق على تنفيذ خطة فرنسا. كذلك يعزي فشل المشروع الذي تردد محمد علي في الأخذ به لأسباب أخلاقية ودينية، حيث قال للفرنسيين، بعد فشل المشروع: " ولكني أضيع ثمرة أعمالي كلها إذا قبلت حلفا كالذي تعرضونه عليّ. فأفقد شرفي أمام أبناء جلدتي وديني، فيحتقرونني، ولا تظنوا أنني أسلك هذا المسلك عن تعصب ديني، فإنني معروف بسموي على كل تعصب، وإني لم أبلغ ما بلغت إلا بسمعتي بين شعبي

---

[1] – وضعت معاهدة أدرنة التي أبرمت يوم 14 أكتوبر عام 1829م حدا للحرب التي نشبت بين روسيا والدولة العثمانية في عام 1828م، وكانت معظم بنودها في صالح روسيا. أنظر: محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية، المصدر السابق**، ص 428.

[2]- Douin : **Op. Cit**, p 53 – 57.

[3]- **Ibid,** pp 29 – 30.

[4]- Douin : **Op. Cit**, pp 30 – 31.

[5]- Le marchand : **l'Europe et la conquête d'Alger…, Op. cit,** p 57.

وبمشيئة شعبي، فالتعاون معكم معناه القضاء عليّ، معناه موتي، وإن كنت أخاطبكم بهذه اللهجة، فهناك أسباب تبعثني على ذلك، إن الأعرابي في الصحراء يعرف علة جمله أكثر من أكبر طبيب في فرنسا ". والأرجح أن سبب رفض محمد علي للقيام بتنفيذ المشروع المقترح عليه، هي تلك التعديلات الأخيرة التي قدمها بولينياك، إذ اقترح عليه أن يستولي على طرابلس وتونس ويترك الجزائر لفرنسا، وثمة أسباب أخرى ساهمت إلى حد كبير في فشل المشروع. فقد تدخلت روسيا والنمسا في القضية، وحاولتا إفشال المشروع مع أنهما كانتا تساندان فرنسا ظاهريا في خطتها.

وبعد فشل المشروع، أدركت الحكومة الفرنسية أن ذلك لم يكن في صالحها، إذ كانت تتوقع أن محمد علي سيقطع علاقاته معها، وبالتالي ستفقد فرنسا حلفا تقليديا في منطقة الشرق الأوسط، ويؤدي ذلك إلى فتح الطريق أمام إنجلترا، مما يمكنها من مد نفوذها إلى مصر. وهذا ما جعل بولينياك يوجه رسالة عاجلة إلى محمد علي جاء فيها: " رغم فشل المفاوضات بين البلدين، فإن ملك فرنسا يقدر مشاعر حاكم مصر، كما أن ذلك الفشل لا يؤثر في علاقات البلدين ".

وبعد فشل كل سبل المفاوضات، اتخذ مجلس الوزراء الفرنسي في جلسته المنعقدة في 30 يناير عام 1830م، قرارا نص على ضرورة القيام بحملة عسكرية ضد الجزائر، وحل الأزمة بصفة نهائية. وفي 7 فبراير، وافق الملك الفرنسي شارل العاشر على مشروع الغزو. فأصدر مرسوما ملكيا عين بموجبه قادة الحملة[1].

[1]- Grammont : **histoire d'Alger …, Op. Cit**, p 394.

الصراع بين فرنسا وبريطانيا بخصوص النفوذ على البحر الأبيض المتوسط:

تنازعت فرنسا وبريطانيا بخصوص النفوذ على البحر الأبيض المتوسط ولاسيما مراكزه الهامة، مثل جبل طارق، وإيطاليا، وإفريقية الشمالية، وتركيا. وكانت هذه الأخيرة أكثر أهمية نظرا لسلطتها على مضايق الدردنيل، فبريطانيا كانت تريد بسط نفوذها على هذه المضايق لتأمين مستعمراتها في الشرق الأقصى. ولكن فرنسا كانت لا ترى البحر الأبيض المتوسط بنفس النظرة التي تراه بها بريطانيا، فهي (فرنسا) تراه ميدانا لمغامراتها فقط. وبناء على ذلك فإن الحملة الفرنسية ضد الجزائر التي ابتدأت بحصار 1827م قد سجلت بداية سياسة فرنسا الاندفاعية في البحر الأبيض المتوسط التي لم تعرف منذ عهد نابليون[1].

موقف بريطانيا من الاحتلال:

عندما وقع الحصار الفرنسي على سواحل الإيالة سنة 1827م، قامت بريطانيا بمضاعفة جهودها لعرقلة جميع المشاريع الرامية لاستعمار هذا الجزء من شمال إفريقيا. وكان سفيرها السيد سان جوهن SAINT JOHN يحث الداي على عدم قبول التفاهم مع بعثات باريس[2]. حيث أنّ الداي رفض إعلان هدنة وإرسال وفد إلى فرنسا للاعتذار " بسبب حادثة المروحة " بعد اجتماع دام ساعتين مع المبعوث الفرنسي أندريا دونورسيا Andrea Denerciat، وذلك بتاريخ يوم 23 جويلية 1829م، وأشيع بأنّ وصول الباخرة الإنجليزية بيلوروس Pilorus إلى مياه المدينة، لها دخل في تصلبه، وانسحب الوفد الفرنسي على أن يتلقى الجواب النهائي يوم 02 أوت، وعندما مرّ يوم 03 أوت دون حصول جواب من الداي، غادر الوفد الفرنسي البر.

وفي يوم 01 فيفري 1830م صدر أمر الملك بتجهيز الحملة وإعدادها، وتم يوم 13 مارس تعيين الأميرال دوبيري De Perré قائدا للقوات البحرية، والجنرال كونت دوبرمون De Bourmont رئيسا وقائدا للحملة كلّها، وتجمعت القوات الفرنسية أواخر شهر أفريل في طولون، ومرسيليا وإكس، واشتملت على 37.331 شخصا و 4.000 حصانا و 701 سفينة من مختلف الأشكال والحجام منها 103 حربية و 333 تجارية للشحن و130 مركبا صغيرا، و35 شالاند Chaland و 30 مركبا مسطحا.

---

[1] - أبو القاسم سعد الله : **أبحاث وآراء ...، المرجع السابق**، ص 368.

[2] - العربي الزبيري: **التجارة الخارجية ... ، المرجع السابق**، ص 42.

وتم الاتفاق مع إسبانيا على تزويد هذه الحملة بالمؤمن والذخائر وإصلاح المراكب المعطوبة. وفتح مستشفيات ومخازن لها في ماهون بالبليار، وأعد فعلا مستشفى ذو طاقة **1.500** سريرا لعلاج الجرحى، ووافقت معظم الدول الأوروبية، ما عدا بريطانيا على هذه الحمولة وأهدافها. وفي الوقت الذي خرجت فيه الحملة من طولون يوم **25** ماي **1830**م وصل إلى الجزائر طاهر باشا القايجي، مبعوثا من السلطان العثماني بإعاز من بريطانيا لمفاوضة الداي والسعي معه لإيجاد حل سلمي فمنعه الضابط الفرنسي ماسيو دوكليرفا **Massieu De Clairva** من النزول إلى البر فاحتج على ذلك، وأخذ طريقه إلى فرنسا، والتقى بالحملة في عرض البحر واقتاده دوكليرا إلى طولون، ووضع في الحجر الصحي ففاته ما قدم من أجله.

بعد أن سيطر الجيش الفرنسي على المدينة كون لجنة لإحصاء أموال خزينة الدولة بالقصبة بعد أن تم نهب الكثير منها خلال الهجوم، وأحصت هذه اللجنة مبلغ **48.684.527** فرنك منها **24.700** نقود ذهبية، والباقي فضية.

وكان الداي حسين آخر دايات الجزائر قد سلم إلى القنصل الإنجليزي قبل تسليمه بيوم واحد مبلغا ماليا كبيرا تسلمه من الإنجليز خلال شهر أكتوبر بعد رحيله عن الجزائر، وقيل أنه يقدر بمبلغ **30** ألف سيكين (**270** ألف فرنك) واستولى الفرنسيون كذلك على عتاد حربي وذخائر ومؤن ومدافع وأسلحة وبضائع متنوعة[1].

غادر الداي حسين الجزائر يوم **20** جويلية مصحوبا بـــ **110** من أفراد عائلته وحاشيته بينهم **55** امرأة وطلبوا اللجوء إلى مالطة بإعاز من الإنجليز، ولكن دوبرمون رفض ذلك فاختار الداي مدينة نابولي الإيطالية.

وإذا كانت إنجلترا لم تنجح في إيقاف الحملة الفرنسية ولا في تعبئة الرأي العام الأوروبي لإدانتها، فإن حكومتها لم تعترف بشرعية الاحتلال العسكري، وظلت ترفضه إلى غاية عام **1851**م[2].

---

[1] - Garrot : **OP. Cit**, pp 681 – 682.

[2] - Darey Jean **: France et Angleterre,** Cent années de Rivalité Coloniale Perrin et Cie, Paris, 1904, p 47.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع علاقة إيالة الجزائر ببريطانيا تأكد لدينا صحة المعلومات حول المكانة التي كانت تحتلها الجزائر في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بفضل قوتها العسكرية التي تم بناؤها في عهد الأخوين عروج وخير الدين بربروس، حاملة لواء التصدي وتحدي كل من يحاول اختراق حدودها برا وبحرا، هذه القوة التي فرضت على الدول الأوروبية العمل على ربط علاقات معها والحفاظ على السلام معها، وكانت أقوى الدول الأوروبية تطلب صداقتها وتعقد معاهدات السلم معها، ومنها بريطانيا، إلا أن الشروط التي كانت تفرضها كانت كثيرا ما تزعج تلك الدول، لذلك سعوا إلى التحالف من أجل هزيمتها والقضاء عليها.

أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن حصرها في:

– كان طابع العلاقات بين البلدين يتأرجح بين السلم والحرب، ولكن الطابع الودي كان يغلب عليها خاصة طوال النصف الثاني تقريبا من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، ومنذ تأكد تفوق بريطانيا في البحار أصبحت سياستها تجاه الجزائر تقوم على الضغط المتواصل لسحب أسباب منعة وقوة الإيالة المتمثلة في الأسطول البحري.

– إن الجزائر في علاقتها مع بريطانيا لم تكن لها آلة دبلوماسية هادفة لتحقيق أهداف ومصالح سياسية واقتصادية والدفاع عن البلاد، بل كانت دبلوماسية تندرج ضمن منطق ما يراه الحاكم أو الداي.

– تنافس الدول الغربية خاصة الأوروبية على النفوذ إلى الجزائر من خلال تزايد نشاط قناصلها، وانفراد فرنسا وبريطانيا بالمنافسة.

– تزايد التنافس بين القناصل خاصة الإنجليز والفرنسيين بغرض توسيع النشاط التجاري ليشمل مختلف موانئ الإيالة للحصول على مكاسب استراتيجية واقتصادية.

– أثرت مسألة الأسرى وافتدائهم على العلاقات الدولية بين الجزائر وبريطانيا حيث سيطرت هذه القضية في كثير من الأحيان على بنود معاهدات السلم والتجارة.

– كانت الجزائر ضحية الصراع الذي اشتد بين الدول الأوروبية العظمى خاصة بريطانيا وفرنسا إذ لوحظ أن الحكام الجزائريين قد ركزوا جهودهم لمواجهة الأطماع الأوروبية الاستعمارية، وسخروا لذلك إمكانيات مادية وبشرية، وكان ذلك على حساب التنمية الداخلية، كما أن الأوضاع الخارجية قد أثرت بشكل مباشر في الاستقرار السياسي في الجزائر، فكان اغتيال الداي عمر، نتيجة للهزيمة التي مني بها الجزائريون في حربهم ضد الحملة الإنجليزية الهولندية المتحالفة.

– تعتبر هزيمة عام 1816م، بداية حقيقية لنهاية الحكم العثماني في الجزائر، إذ فقدت معظم قطع أسطولها الذي كان يمثل الدرع الواقي لأمنها وسلامتها في العهود السابقة. كما أن الدول الأوروبية ومنها بريطانيا التي طورت وسائلها الحربية قد عقدت العزم على التخلص من خطر البلدان المغاربية وخاصة الجزائر، فلهذا زادت من وتيرة تحرشاتها وأفصحت عن نواياها الحقيقية إزاء الأقطار المغاربية في مؤتمر فيينا المنعقد في عام 1815م، فقد استغلت الدول الأوروبية ضعف الدولة العثمانية والأوضاع الحرجة التي كانت تمر بها الجزائر، لتشديد قبضتها على السواحل الجزائرية.

– لم تحاول الجزائر أن تساير المناخ الحضاري الحديث الذي عاشته أوروبا، فاحتفظت بنظمها التقليدية المختلفة، وكانت النتيجة أنها لما اصطدمت بالقوة الأوروبية خاصة بريطانيا انهارت.

الملاحق

الملاحق

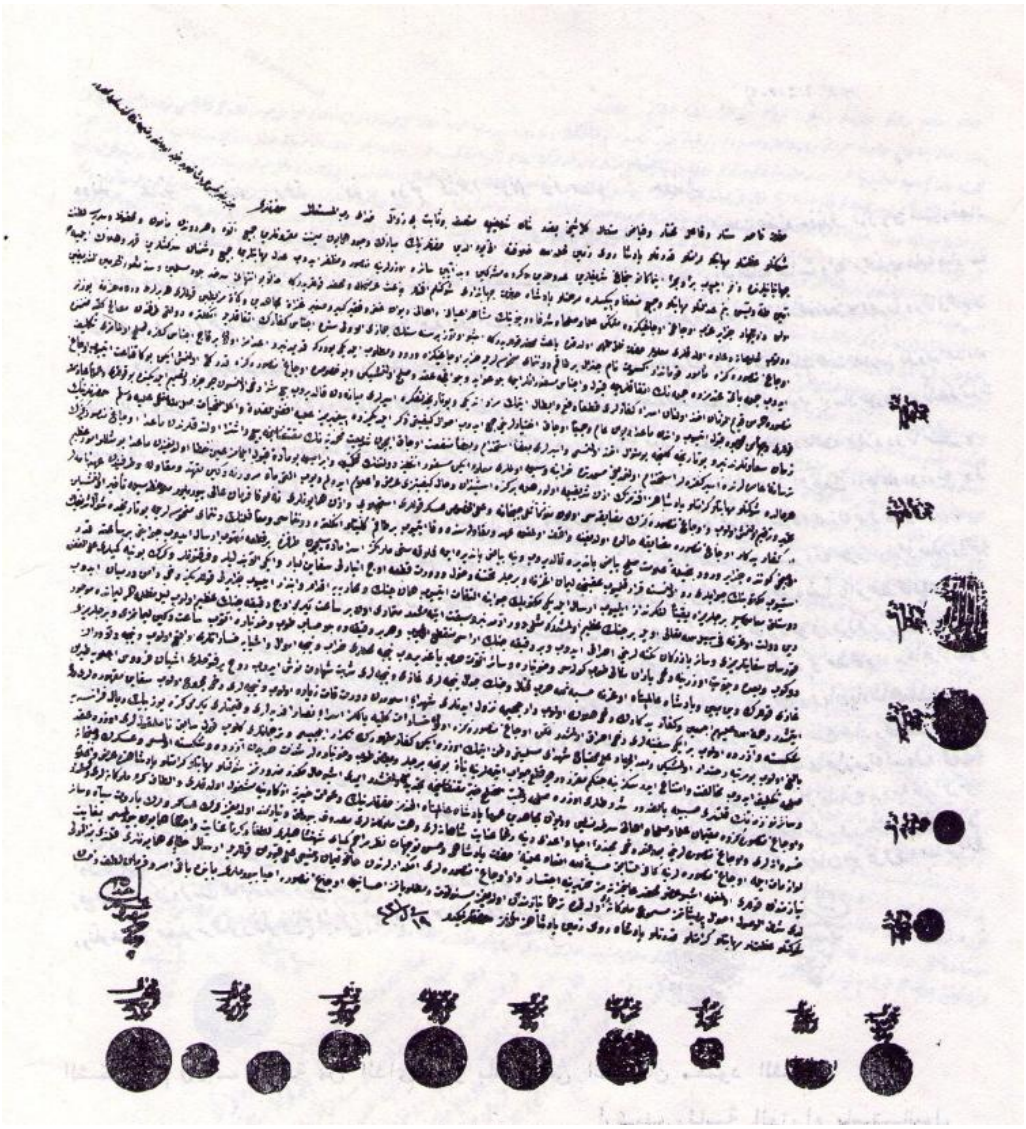

رسالة من عمر باشا إلى السلطان محمود الثاني

أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول

خط همايون: **22486**

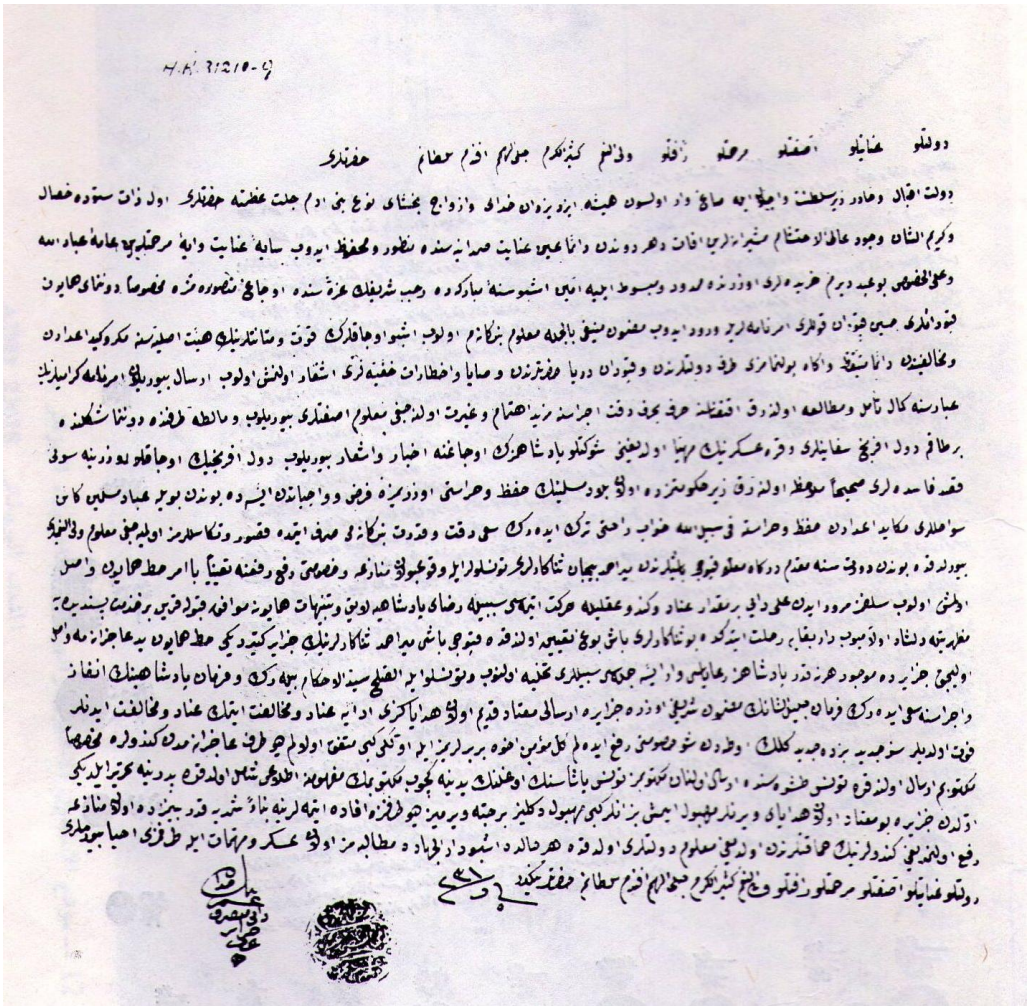

رسالة من عمر باشا إلى السلطان محمود الثاني

أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول

خط همايون: 32210

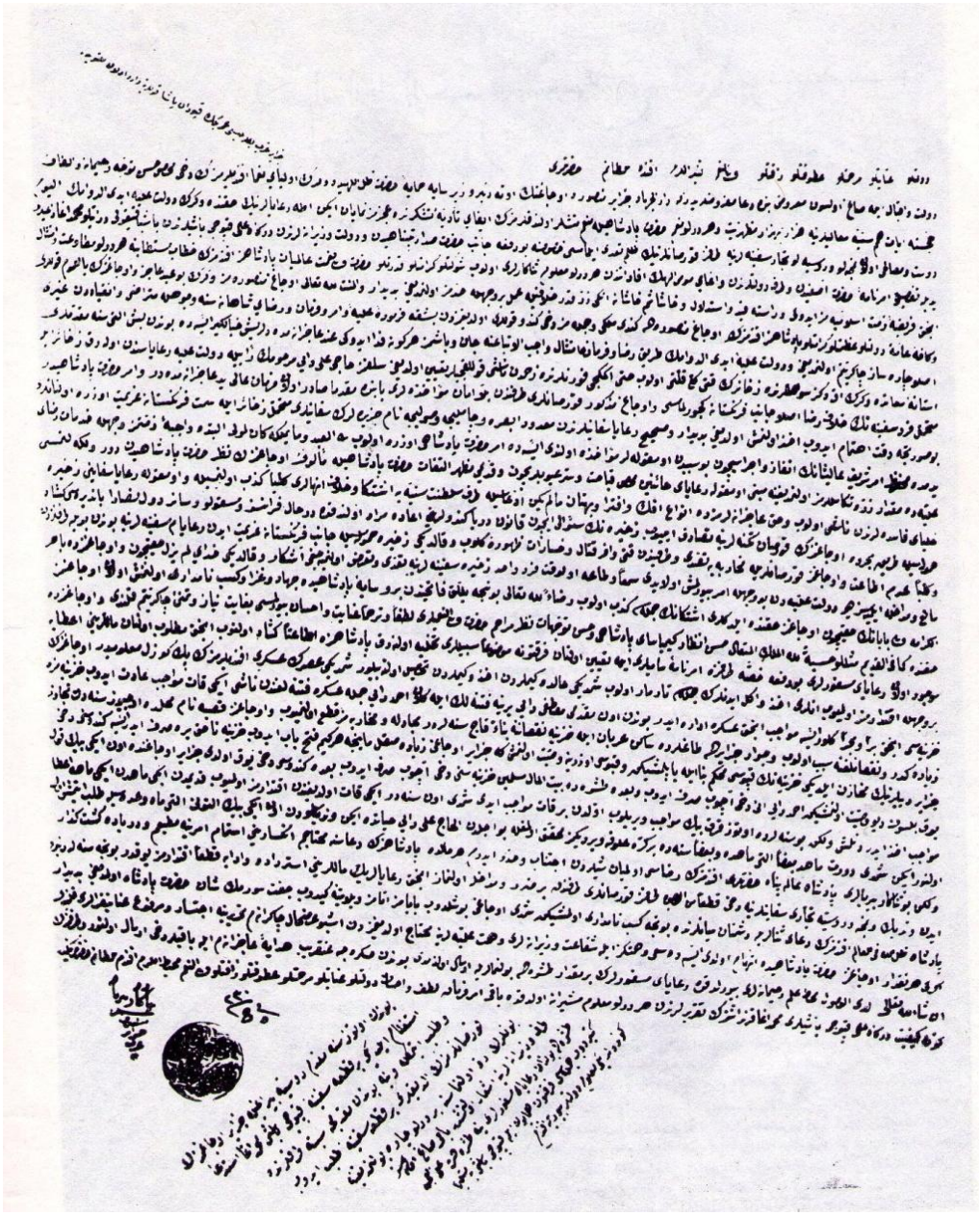

رسالة من عمر باشا إلى السلطان محمود الثاني

أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول

خط همايون: 49515

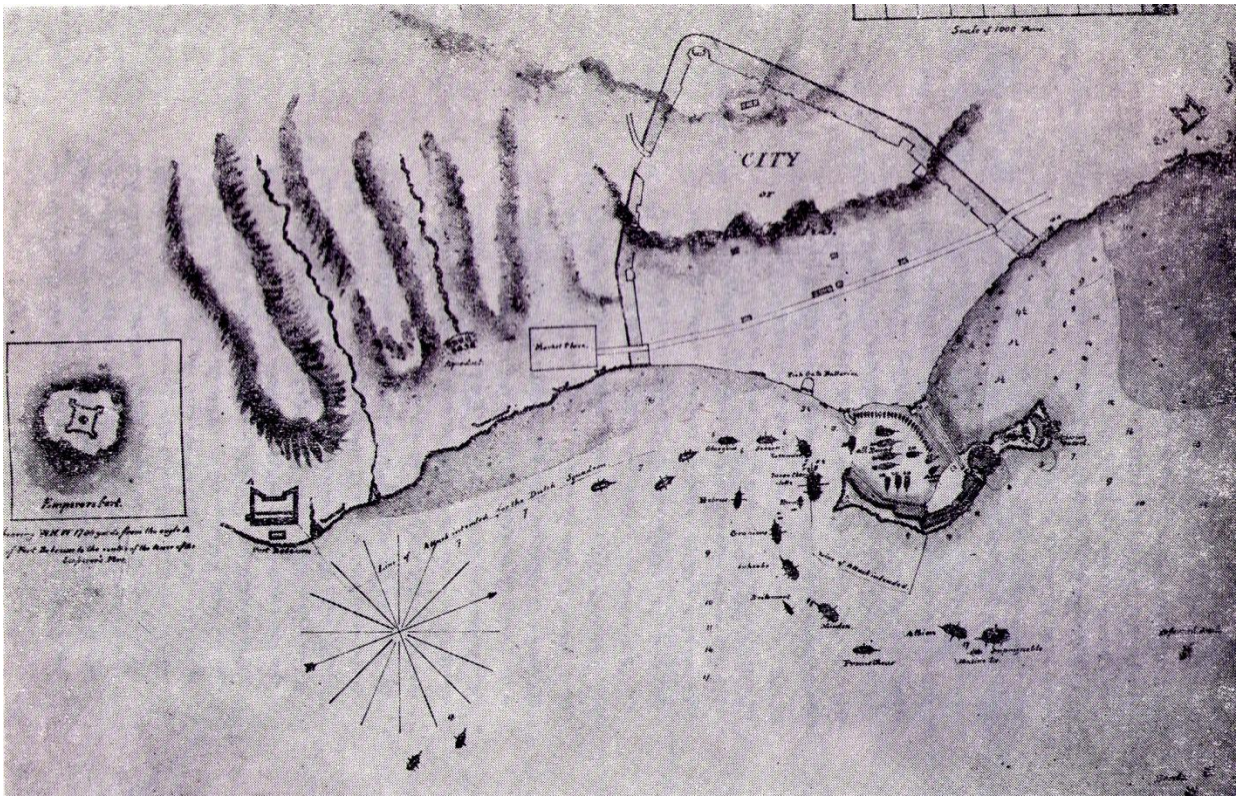

موقع الأسطول الإنجليزي والهولندي تجاه ميناء الجزائر

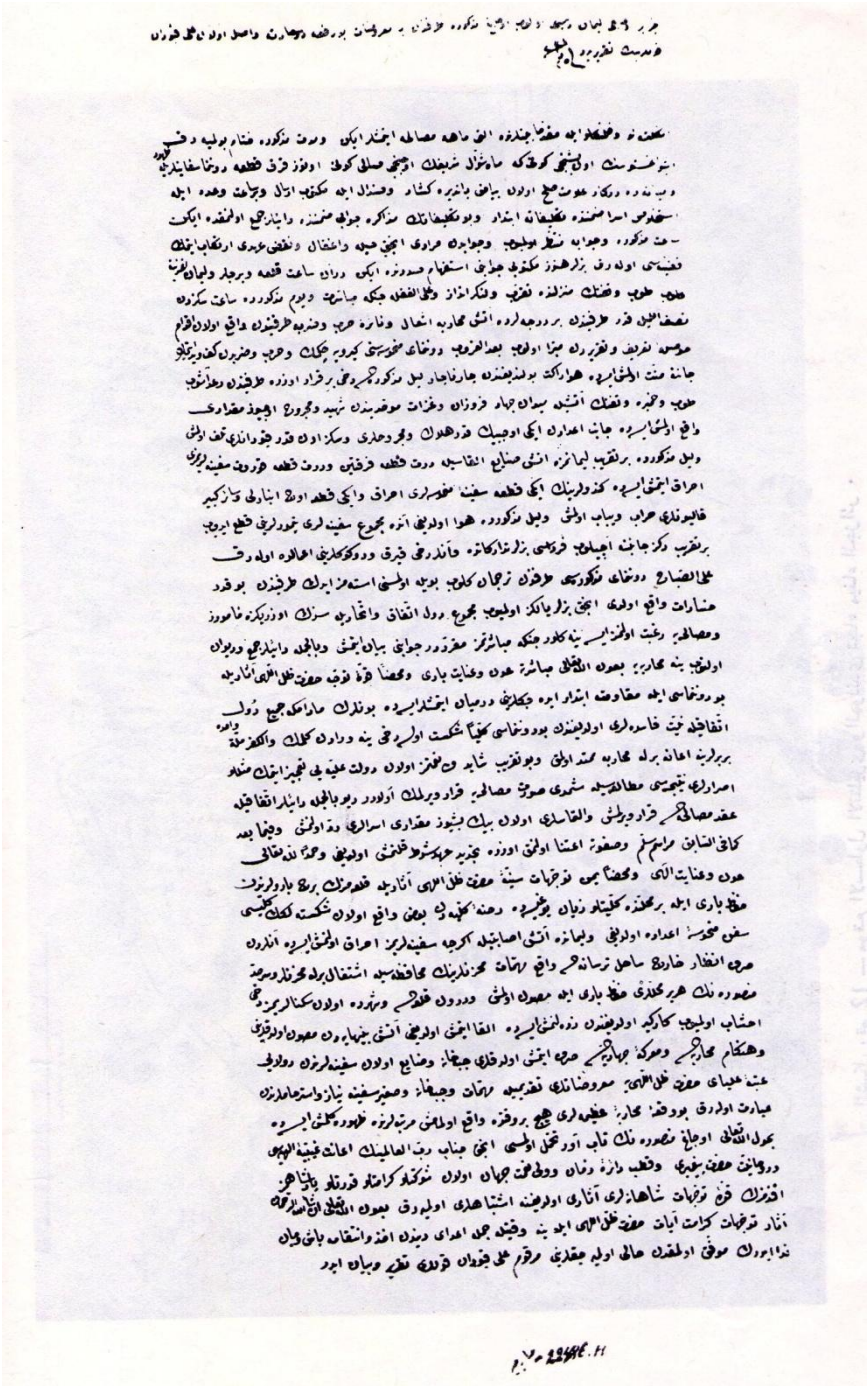

رسالة من وزير البحرية الجزائري إلى السلطان محمود الثاني

أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول

خط همايون: 22436

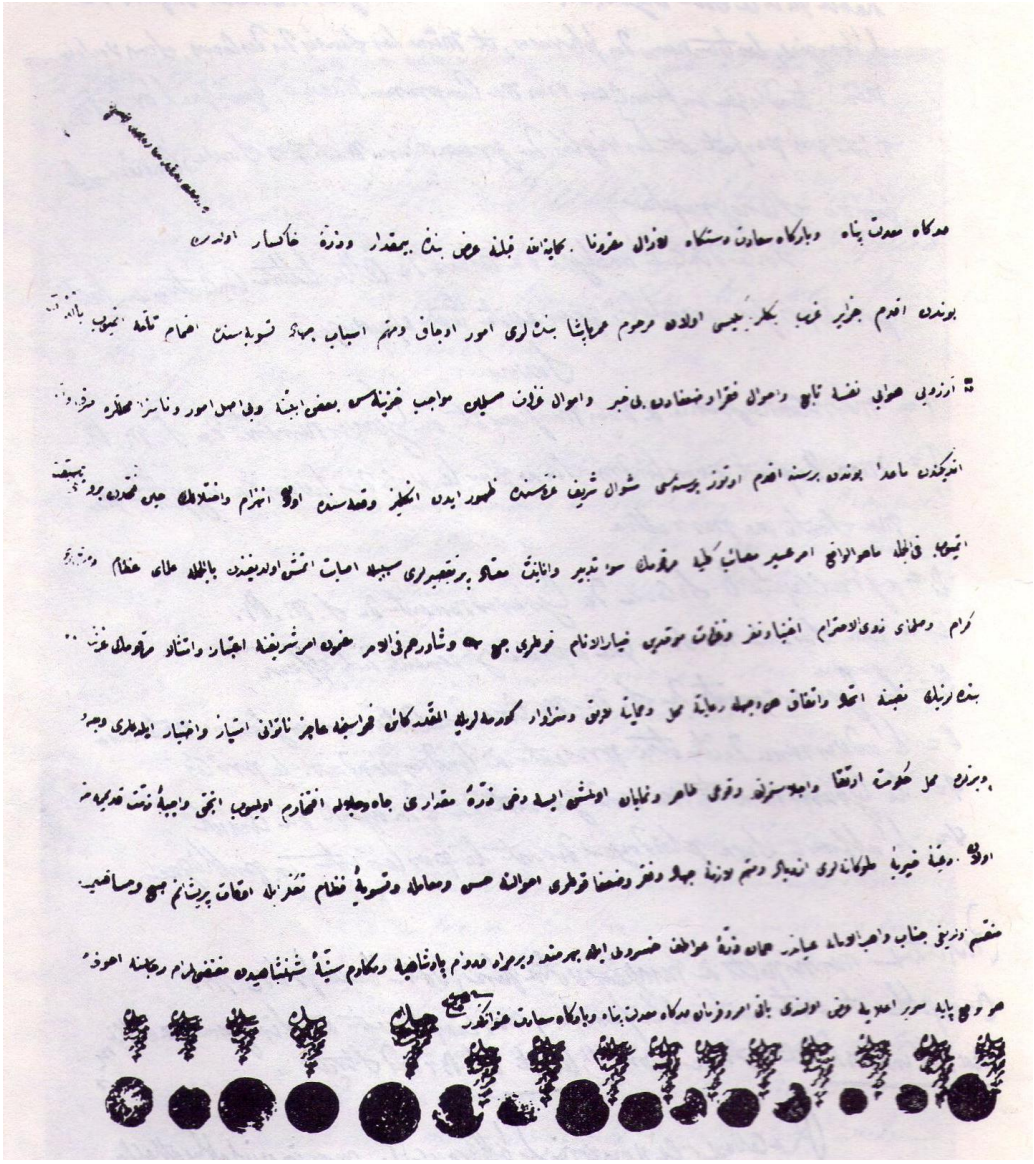

رسالة من الداي علي خوجة إلى السلطان محمود الثاني

أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول

خط همايون: 22474

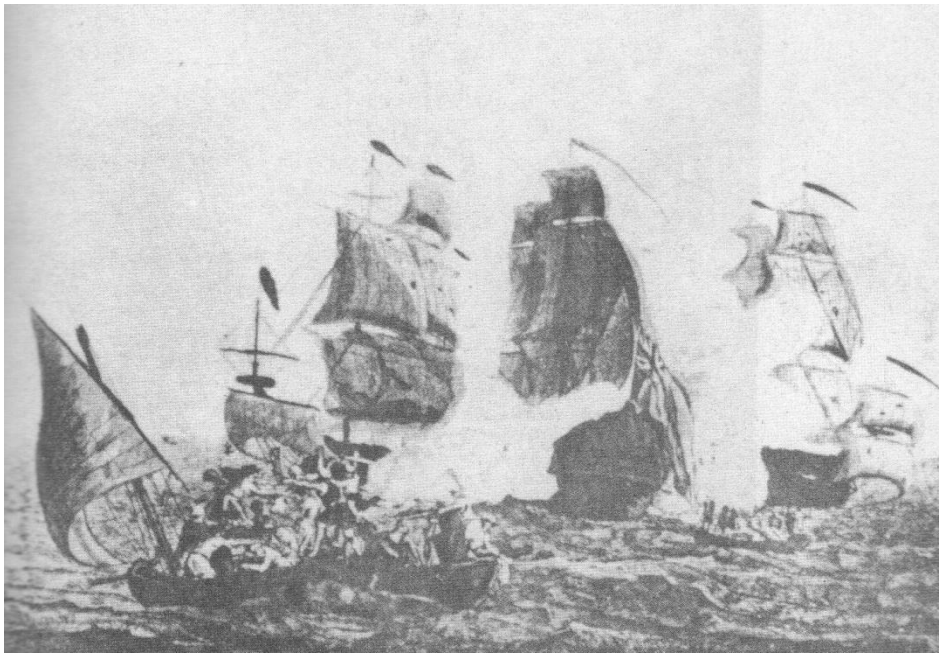

معركة بين سفينتين للقرصنة وسفينة تجارية إنجليزية

(مجموعة فيوليث – باريس)

الساحة الداخلية لأحد البانيوات (السجون) المخصصة للأرقاء

عن رسم معمول في أوائل القرن 18 أو أوائل القرن 19

(مجموعة فيوليث – باريس)

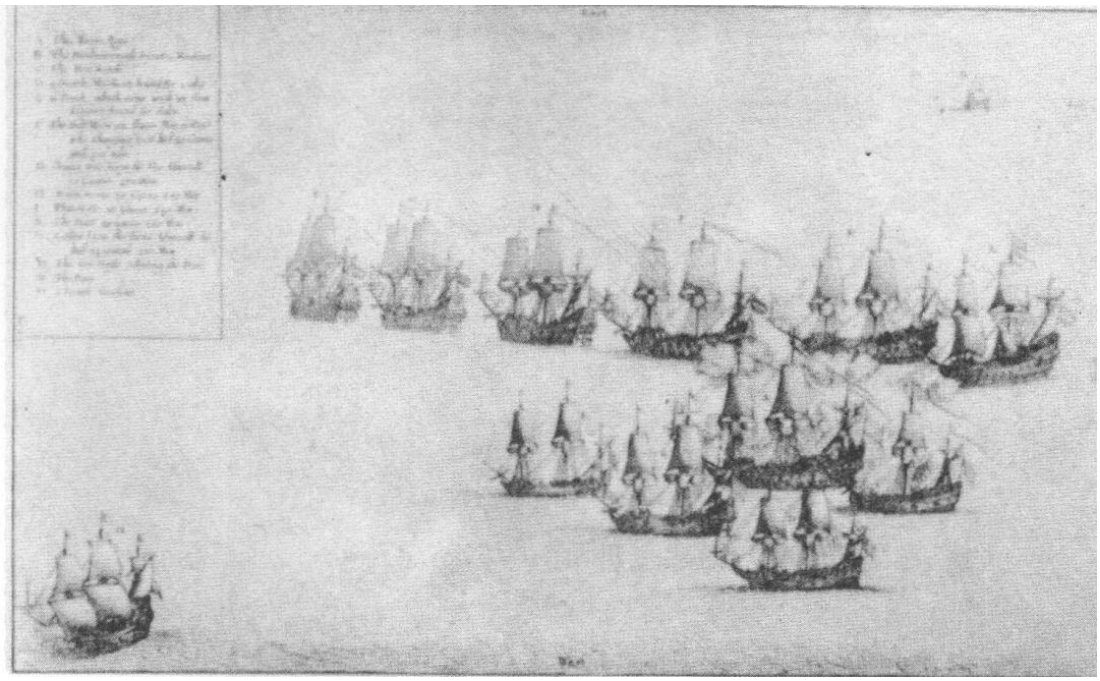

صورة تمثل المعركة التي جرت بين السفينة الإنجليزية (ماري روز) مع
أربع سفن إنجليزية أخرى صغيرة وبين ست سفن قرصنة جزائرية،
والنتيجة هزيمة سفن القرصنة التي كانت قوتها من 30 إلى 40 مدفعا.

مكتبة بيل – جامعة منيسوتا

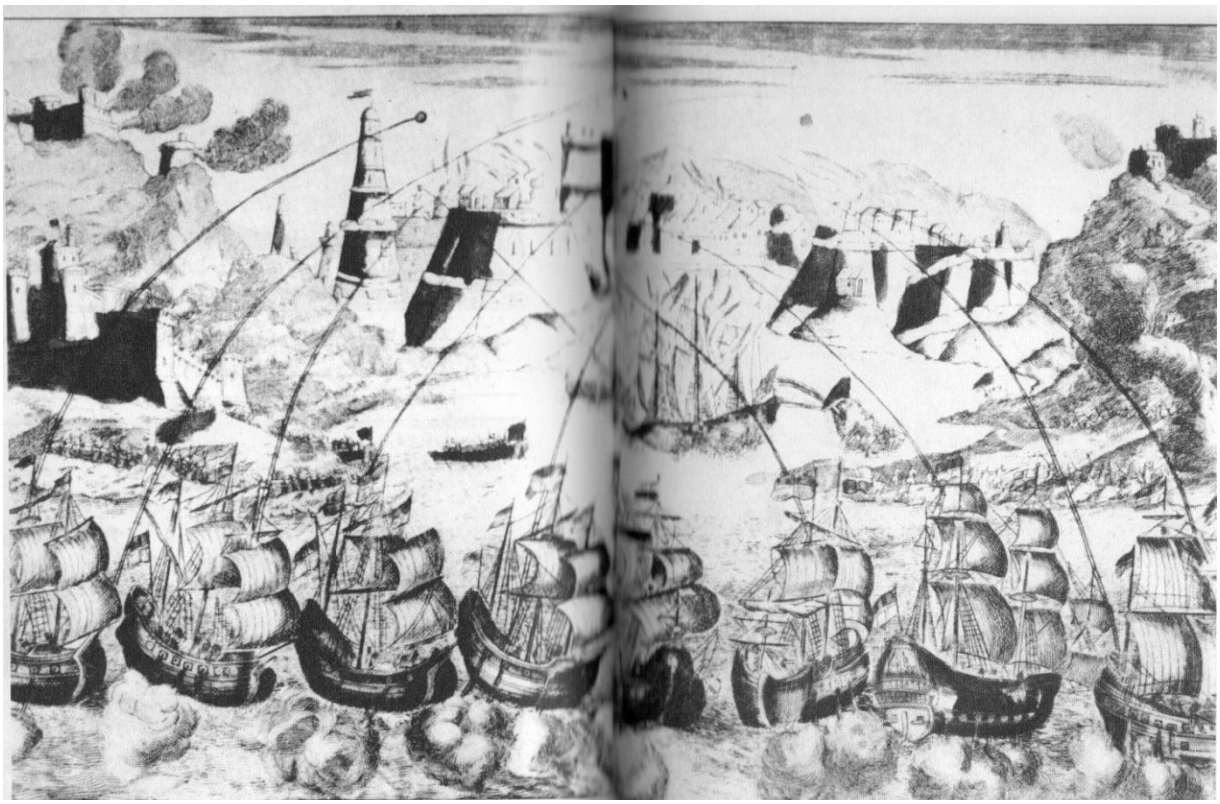

قصف اللورد إكسموث الإنجليزي مدينة الجزائر بالقنابل سنة 1816م

المكتبة الوطنية – باريس

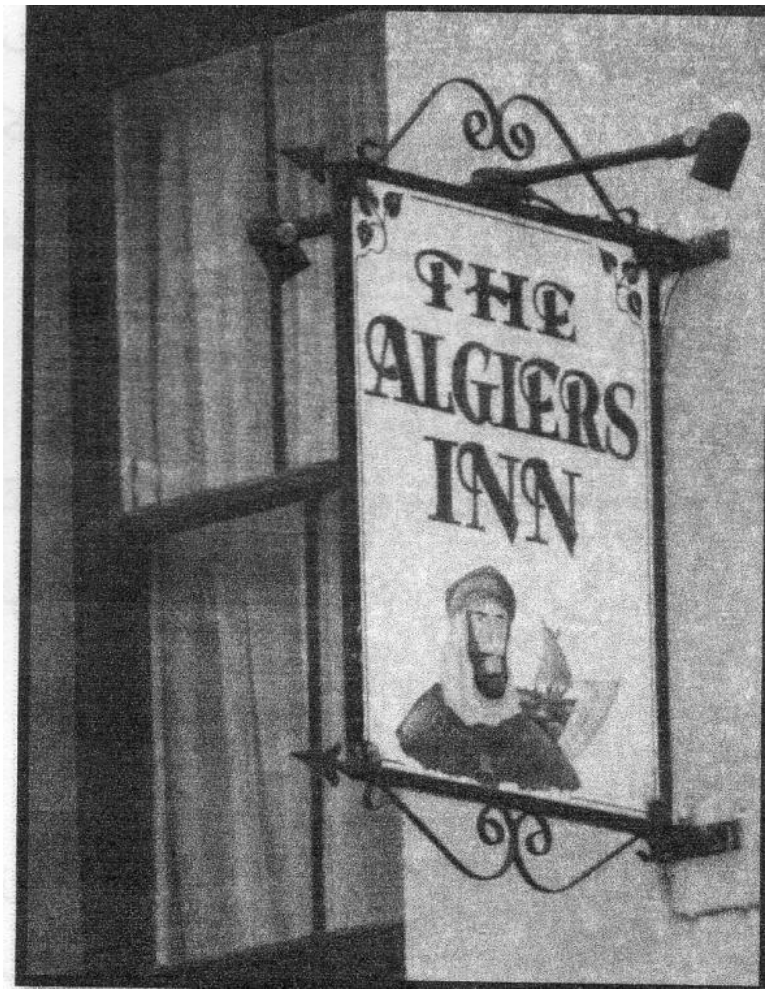

مقهى ونزل الجزائر ببالتيمور بإيرلندا

نقلا عن كتاب أمير البحر مراد رايس الأصغر الجزائري

من الجزائر إلى إيرلندا

لصاحبه عبد اللطيف بالطيب

المركز الوطني للدراسات التاريخية

الوثائق العثمانية	جمع وترتيب : أحمد توفيق المدني

رقم الوثيقة	الرقم العثماني
	22554 A 1

من دفتر حكمدارين

تاريخها : 1239 السلطان محمود الثاني

الوالي الجزائري حسين باشا

الموضوع

المعرب

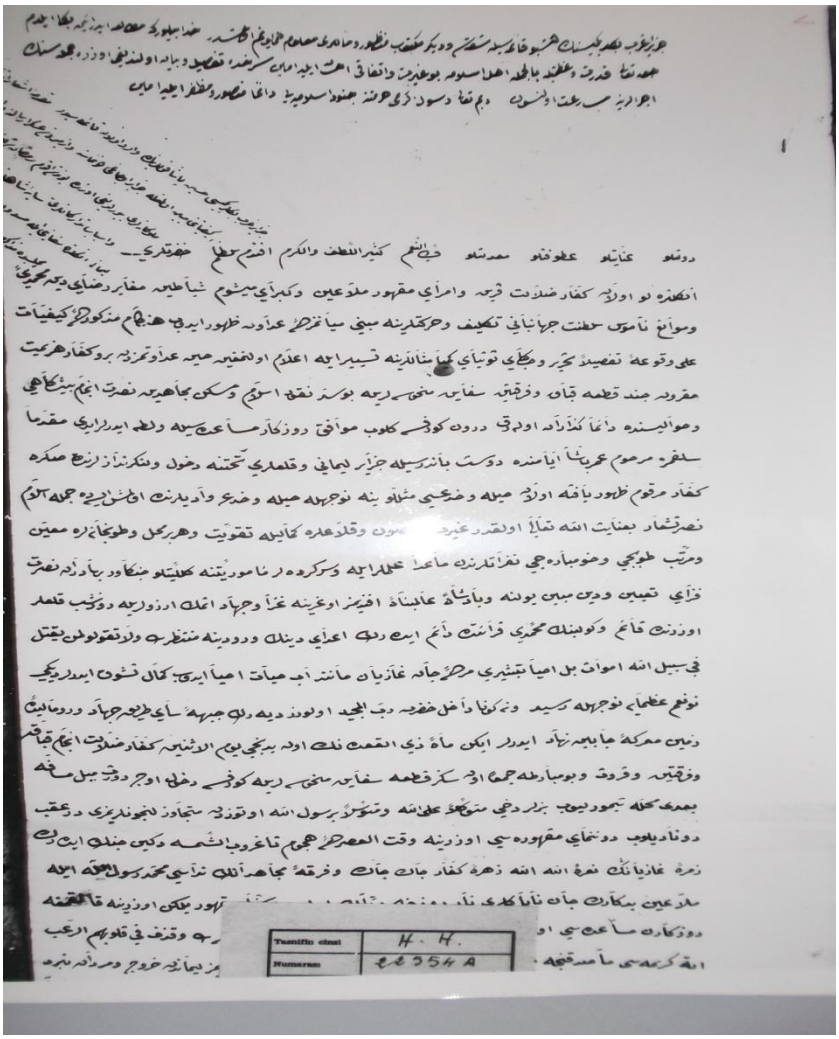

Tasnifin cinsi	H. H.
Numarası	22554 A

دفتر: خط الهايون
عدد: 22554
A 1
تاريخ: 1239

1

إنه التقرير الذي ورد
من حسين باشا أمير امداء
جزائر الغرب

صاحب الدولة والعناية وأزهة والحمة
ولي النعم وكثير الكرم سيدنا حضرة
السلطان المفخم،

للعلم الهمايوني أنه في الوقت الذي كانت العداوة مستحكمة
بيننا وبين الإنكليز - الكفرة الفجرة والملاعين الخرق - فيما يوضح
بشفتاني الميناء لما أصابها من خراب وعطب بسبب إجراء
النارية التي كانت تصل إليها من القذوفات المدفعية أثناء
المعارك التي جرت بين الطرفين المتخاصمين المتعاديين،
وذلك بعد أن جردناها من - العمات - أي العلامات
والنياشين وقلعنا عنها الأعمدة والتركيبات الفوقية
وأخرجنا منها المدافع الموجودة فيها وسائر الآلات
الحربية والميكانيكية ووضعناها كلها في المخازن
المحافظ عليها،

تلاحظ أيضا وفاة السفينة التي تبقى في الميناء والسفارة
على خاطر الثيران الملتزمة من جراء القذائف المدفعية التي
توجه إليها من طرف البحر بواسطة العاطرة البركانية
الصوفية المرتبطة بها بالمسامير.

لقد أثناء بدأنا بإخراج هذه السفينة من مخبأها
بعد إبرام الصلح والمعاهدة بيننا وبين الإنكليز
قصد تجريبها وتعميرها من جديد.

والجدير بالذكر أن قطعة الإصلاحات التي كانت
محتاجة إلى أكثر من أربعة أو خمسة
أشهر غير أننا كنا نريد الانتهاء منها في مدة أقل
من ذلك حتى تتمكن أسطولنا من العودة إلى
الجزائر قبل أي أسطول من الأساطيل
التي يمكنه أن تأتي لتفتيش العمارة، لولا
أننا قد منعنا من خلال بعض التحركات
المريبة للإنكليز ضدنا.

ولذلك لولا أن اضطررنا إلى إعداد وتجهيز قسم من سفننا
~~الحربية~~ الصغيرة ومنها وسفن غازي بأقصى سرعة وفي أقرب
وقت لما سمعنا أن القوم الذين هم من رعايا الدولة العلية
والذين هم في حالة التمرد والعصيان ضد الدولة إلا منذ
ثلاث أو أربع سنوات قد أرسلوا سفننا إلى واحرية
ميناء درنة وسفن غازي للقيام بحركات حربية
وجولات عدوانية ضد أهل الإسلام
حتى تقوم سفننا المذكورة بعمليات حربية مضادة
للسفن المعادية وتستمر في ملاحقتها ومتابعتها حتى
الاستيلاء عليها أو استئصالها من تلك الجرائم
وعلى الرؤساء فإننا سوف نبدل كل مجهوداتنا بتعداد
وتجهيز سفننا الكبيرة بأن لا تقل حتى تكون مجهزة
ومعدة تمام التجهيز والاستعداد ليتم إرسالها في الشتاء
إلى الجهات الواقعة في بحر السفيد لتأديب
أهاليها المتمردة وقمع واستئصال حركاتهم العصيانية

وبفضل العناية الباد شاهية العالية وتم بيعه فنال
ما يقلعه جانب الدولة العلية من نصرها وتلك القوة
الشقية الباغية.

ولهذا فان اسطولنا سوف يتجه وهو معد ومجهز تمام
الاعداد ومجهز أتم التجهيز نحو اسطول الحلفاء
للاتحاد به والعمل تحت قيادته في اوائل
الربيع القادم من هذه السنة الجديدة
وذلك اداء للواجب وخدمة للدولة العلية
وانقياداً للاوامر الشاهانية العالية
حتى تكون قد ابتغاء عبوديتنا الخالصة وطاعتنا
التامة واخلاصنا الكامل تجاه المقام الشاهاني
العالي الذي نحرص كل الحرص على نيل
رضاه وكسب عنايته والدخول في عموم
ألطافه وافضاله الهمايونية الكريمة.

بإذن الله تعالى والقيام بحركات حربية وعمليات
قمعية وقوية على حسب الطاقة والإمكانيات الموجودة
حتى يتم تطهير هذه الجهات من العناصر المفسدة والمخربة
بإذن الله وعنايته.

ونحن نعتبر هذه القضية أشد اهتمام ونتمنى من الله تعالى
أن يوفقنا في العمل لاقتلاع جذور هؤلاء الكفار المنشقين
عن الدولة العلية والواقفين ضدها، واعتقادنا
أن هذا العمل واجب علينا كما هو واجب على
كل مسلم يؤمن بالله ورسوله وعلى هذا أرسلنا
ثانيا وإن كنا قد أعددنا العدة اللازمة واستعددنا
الاستعداد كله لهذه القضية في هذه السنة المباركة
أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للسنوات
الماضية لقهر هؤلاء الأعداء واستئصال
جذورهم وشوكتهم ومراكز عداوتهم غير أنه
والحمد لله قد تم قهر وتذليل الشرذمة المتمردة
بعون الله تعالى وبفضله

وكلنا المرجو الآن من المقام الشامخ العالي الذي يأبى كل
أن تنقطع عنا أفضاله وألطافه هو التكرم والتفضل من
جديد كما هي العادة المتبعة من قديم الزمان بالسماح
لجمع بعض الجنود الإنكشارية من أزمير وضواحيها
وإرسالهم إلينا بواسطة بعض السفن التي يتم تأمينها
وتسخيرها هنالك.

وقال قلة عدد الإنكشارية بينهم جنودنا
المتلوسة من الوبار والقبائل وظنّا
في أن الإنكشارية بين هؤلاء بمثابة الملح
في الطعام حيث لا قوة حقيقية ولا أهمية
للجند بعد الإنكشارية ولذا فإننا نرجو
ونلتمس من حضرة مولانا المقام أن يتكرم ويتفضل
علينا بعد مزيد عفي فحيي قوة جندنا

وتعزز شوكتهم كي يصبحوا قادرين تمام القدرة
على تحمل المسؤولية الكبيرة التي هي منوطة بهم
في هذه الديار المجاورة تجاه الدولة العلية وزد
على ذلك ان ارسو الغمام في هذا الميناء
لمدة ارسو الغمام حضرة الپادشاه
المعظم

عبد الله
ذي الجزائر

دفتر: خط همايون
عدد : 22554
تاريخ : 1232

انه التقرير الذى ورد من حسين
باشا امير امراء جزائر الغرب.

صاحب الدولة العناية و الابهة و الرحمة ولي النعم
وكثير الكرم سيدى حضرة السلطان المعظم .

للعلم الهمايوني انه في الوقت الذى كانت العداوة مستحكمة بيننا و بين الانكليز الكفرة السفلة و الملاعين الفجرة ـ قمنا بوضع سفننا في الميناء لما اصابها من خراب و عطب بسبب الاجزاء النارية التي كانت تصل اليها من القذفات المدفعية اثناء ~~الحرب~~ المعارك التي جرت بين الطرفين المتخاصمين المتعاديين .

و ذلك بعد ان جردنا ها من . العرمان ـ اى العلامات و النياشين و قلعنا عنها الاعمدة و التركيبات الفوقية و اخرجنا منها المدافع الموجودة فيها و سائر الآلات الحربية و الميكانيكية و وضعناها كلها في المخزن للحفاظ عليها .

كما عزرنا ايضا وقاية السفن التي هي في الميناء و السنجاق عن مخاطر النيران الملتهبة من جزاء القذائف المدفعية التي تتجه اليها من طرف البحر بواسطة احاطتها بالاكياس الصوفية المربطة بها بالمسامير .

الا اننا بدأنا باخراج هذه السفن من مخبأها بعد ابرام الصلح و المعاهدة بيننا و بين الانكليز قصد تجهيزها و تعميدها من جديد .

و الجدير بالذكر ان قضية الاصلاحات هذه و ان كانت محتاجة الى اكثر من اربعة اوخمسة اشهر غير اننا كنا نريد الانتهاء منها في مدة اقل من ذلك حتى يتمكن اسطولنا من اللحاق بالاسطول الهمايوني الشريف قبل اى اسطول من الاساطيل التي يمكن ان تأتي لنفس العاية لولا اننا قد منعنا عن ذلك بسبب التحركات المريبة للانكليز ضدنا .

وكذلك لولا ان اضطرنا الى اعداد و تجهيز خمس قطع من سفائننا الصغيرة الى درنة و بن غازى باقصى سرعة و في اقرب وقت لما سمعنا ان الروم الذين هم من رعايا الدولة العلية و الذين هم في حالة التمرد و العصيان ضد الدولة الام منذ ثلاث او اربع سنوات قد ارسلوا سفنا الى واجهة ميناء درنة و بن غازى للقيام بحركات حربية وجولات عدوانية هنالك ضد اهل الاسلام حتى تقوم سفننا المذكورة بعمليات حربية مضادة ~~ل~~ للسفن المعادية و تستمر في ملاحقتها و ~~مت~~ متابعتها حتى الاستيلاء عليها ~~ا~~ او استئصالها من تلك الجهات و على هذا الاساس فاننا نبذل كل مجهودتنا لاعداد و تجهيز سفننا الكبيرة باذن الله تعالى حتى تكون مجهزة و معدة تمام التجهيز و الاستعداد ليتم

ارسالها في الشتاء الى الجزر الواقعة في بحر السفيد لتأديب اهاليها المتمردة وقمع واستئصال حركاتهم العصيانية باذن الله تعالى وللقيام بحركات حربية وجولات قمعية وقهرية على حسب الطاقة والامكانيات الموجودة حتى يتم تطهير هذه الجهات من العناصر المفسدة والفخربة باذن الله وعنايته.

لاننا هنا مهتم بهذه القضية اشد الاهتمام ونتمنى من الله تعالى ان يوفقنا في العمل لاقتلاع داير هؤلاء الكفار المنشقين عن الدولة العلية والواقفين لها بالمرصاد لاعتقادنا بان هذا العمل واجب علينا كما هو واجب على كل مسلم يؤمن بالله ورسوله وعلى هذا الاساس فاننا وان كنا قد اعددنا العدة اللازمة واستعددنا الاستعداد بكله لهذه القضية في هذه السنة المباركة اكثر من اى وقت مضي بالنسبة للسنوات المنصرمة لقهر هؤلاء الاعداء واستئصال جذور شوكتهم وركائز عداوتهم غير انه والحمد الله قد تم قهر وتنكيل الشرذمة المتمردة بعون الله تعالى وبفضل العناية البادشاهية العلية ولم يبق هنالك ما يقلق جانب الدولة العلية لانقهار تلك القوة الشقية الباقية.

ولهذا فان اسطولنا سوف يتجه وهو معد اتم الاعداد ومجهز اتم التجهيز نحو الاسطول الهمايوني للالتحاق به والعمل تحت قيادته في اوائل الربيع القادم من هذه السنة الجديدة وذلك اداء للواجب وخدمة للدولة العلية وانقيادا للاوامر الشاهانية العلية حتى نكون قد اثبتنا عبوديتنا الخالصة وطاعتنا التامة واخلاصنا الكامل تجاه المقام الشاهاني العالي الذى نحرص كل الحرص على نيل رضاه وكسب عنايته والدخول في عموم الطافه وافضاله الهمايونية الكريمة.

ولكن المركوالآن من المقام الشاهاني العالي الذى لا يمكن ان تنقطع عنا افضاله والطافه هو التكرم والتفضل من جديد كما هي العادة المتبعة من قديم الزمان بالسماح لجميع بعض الجنود الانكشاريين من ازمير وضواحيها وارسالهم الينا بواسطة بعض السفن التي يتم تأمينها وتسخيرها هنالك.

وذلك نظرا الى قلة عدد الانكشاريين بين جنودها المتكونين من العربان والقبائل ونظرا الى ان الانكشاريين بين هؤلاء بمثابة الملح في الطعام حيث لا قوة حقيقية ولا هيبة للجند بدون الانكشاريين ولذا فاننا نرجو ونلتمس من حضرة مولانا المعظم ان يتكرم ويتفضل علينا بعدد منهم حتى نحي قوة جندنا.

ونعزز شوكتهم كي يصبحوا قادرين تمام القدرة على تحمل المسؤولية الكبيرة التي هي منوطة تهم في هذه الديار المجاهدة تجاه الدولة العلية ولا شك ان الامر والفرمان في هذا الخصوص الميدان لمن له الامر والفرمان حضرة البادشاه المعظم

دفتر: فط همايون
عدد: 22554/A1
تاريخ: 1839

[1 1]

لقد تم الاطلاع مدطرفي على القائمة والشفة والرسالة التي وردت مدطرف أمير امراء جزائر الغرب وأصبحت مضامينها معلومة لدي، يعلم الله أنني لما كنت أطالع رسالتك نفسي قبلت مدرشفة الحزن والألم، أتمنى مدالله تعالى المتصف بالقدرة والعظمة ان يرزق كل العالم الإسلامي صنف الغيرة الدينية ولهذا الاتفاق آمين.

لتتم المبادرة وبكل سرعة لتنفيذ الأمور المطلوبة حسب التفاصيل والبيانات التي جاءتنا عن التقارير المذكورة آنفا.

رب سبحانه وتعالى ينصر دوماً جنود الإسلام والمسلمين بجاه سيدنا محمد ويجعل النصر حليفنا لهم كيفما كانوا وحيثما وجدوا آمين.

الخط الهمايوني

?

أيها القائمة - أي القرير - التي وردت إلينا من طرف
حضرة صبيه باشا أمير أمراء جزائر الغرب
وكما توضحت لنا الكيفية من البيانات والإشعارات
السابقة في المقدمة فإن الإمدادات المطلوبة من أجل
استئصال الوهابية الجزائرية وإرسال الجنود
البرية من مدينة أزمير سوف يتم في أقرب وقت
ممكن وخاصة بعد صدور الفرمان الشاهاني
اللازم بهذا الشأن
كما يتم تنفيذ ذلك حسب الطرق والوسائل
المبينة في الفرمان الشاهاني أيضا
نعم وقد بدأت المذاكرة في هذا الشأن
أيضا في إيجاد الوسائل الناجعة لتوصيل الإمدادات
لتلك الوجاقات المنصورة ،

صاحب الدولة والعناية والمعدلة والمعطوفة
وذي الشهم وكثير اللطف والكرم سيدي وسلطاني
مضة الباد شاه المعظم.

العلم الشاهاني أنه قد وقعت بيننا وبينه الانكابز الكفار والملاعينه
أرباب الشيطان وأصحاب الذل والضلالات وذلك
بناء على تحركاتهم المخالفة للشريعة المحمدية وتكليفاتهم الواقعة
ضد نواميس السلطنة العلية والقوانين المطيفة والمتبعة
من طرفنا.

ولما نحن نبادرنا سرد هذه الحوادث بالتفاصيل
من وقت وقوعها حتى اليوم مع بيان الكيفية التي وقعت
فيها في تحرير تم ضبطه من طرفنا لارساله الى
المقام الشاهاني العالي قصد التبليغ والاعلام.
كانت العادة التي تبعرها العدو من وقت نشوء العداوة
بيننا وبينه الى يوم الحادثة هي أن يأتي بخنوده وسفائنه
المشحونة الى قرب هذا السد الاسلامي المنيع ومقر المجاهدين
الكرام - ضرغام الدعاة الدوام - ~~ويظهر عضلاته~~ ليقوم بحركات

[illegible] أو يعرض عضلاته
[illegible] خاصة عندما تكون الرياح ساعدة على ذلك كان يدخل
[illegible] فاشة في داخل الخليج - الخليج - ويبقى مرابطا معه الزمن
[illegible] كما كان يلجأ الى الحيل والخدعة أيضا يدخل في داخل الميناء
[illegible] فاعل ذلك في وقت وامارة سلفنا عمر باشا حيث
[illegible] دخل العدو الى الميناء فاعاع الساع واشارة الامارة
[illegible] الكبير بمجرد ان استقر تحت الاذاع (أي سفنه
[illegible] وغير علمه وبدأ يهدد وينذر، وهكذا كانت
[illegible] محاولاته دائما فيما مضى منذ أن نشأت العداوة
[illegible] بينه وبين الأفين وأراد كذلك أن يخادعنا ويحتال علينا
[illegible] فعلها هذه المرة أيضا كما كان يفعل ذلك في الماضي
[illegible] ولكن الموقف الصارم الذي اتخذه المجاهدون الكرام من جميع
[illegible] النواحي، حيث أظهر المسلمون ~~جميعهم~~ في الروحاوة
[illegible] المنصورة الشجاعة والبسالة والحزم في وقفتهم أمام
[illegible] العدو وشرعوا في تقوية الحصون والقلاع والتغور
[illegible] كما وضع المدفعيون والمقبلون والرماة

في أماكنهم للمعركة ليلة وجهز المجاهدون الشعار للدفاع
والقتال أكمل التجهيز وأخذ كل واحد منهم مكانه اما في الصفوف
أو فوق القلاع أو عند الثغور وإما كلمة الاستراتيجية
منتظرين ظهور العدو المزمع بإذن الله تعالى لينقضوا عليه
والتصدي له جهاداً في سبيل الله وإرضاء للمقام الشاهاني
الكريم ولم يرددوا الأدعية المحمدية المأثورة
ويتلوها بعضهم البعض بقوله تعالى: ولا تقولوا
لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء. ويطلبون القاء
العدو حتى يرزقوا الشهادة ويجدوا بها أنفسهم أمام
الحضرة الإلهية.

وبينما هم في هذه الحالة من الشوق والحماسي والاستعداد
الكامل للاستشهاد في سبيل اعلاء كلمة الله والدفاع
عن الديانة المبينة والحصول على رضى المقام الهمايوني
الكريم إذا بالعدو المشؤوم يظهر لنا

في يوم الإثنين 17 من شهر رمضان في الجهة يسفنه من نوع
قباطه والقرقنيه وقروت وبوميارطة الواصل عددها
18 سفينة ع دخل الخليج ورابطه من مسافة
ثلاثة أو أربعة ميل من أماكننا.
أما من جهتنا فقد جهزنا أيضاً سفينا المتكونه من ثلاثين
قطعة من نوع - اللونجات - متوكلين على الله ومتوسلين
بالرسول، وبعد تمام التجهيز للهجوم والقتال، وبدأ هجومنا
فعلاً على اسطول العدو (المشرك) عند العصر واستمرت
الحرب والقتال في حالة التلاحم والتواجه حتى
غروب الشمس وكانت الصيحات - الله الله
ومحمد رسول الله - التي تصدر دوماً من أفواه الغزاة والمجاهدين
تخترق الأجواء وتثير الفزع الكفار وتلقي الرعب
في قلوبهم كلما كانت ضرباتهم القوية المؤمنة
تحصد رؤوسهم وتزهق أرواحهم الشريرة الى الجحيم
جزاء بما كانوا يفعلون.

وكانت أوبئة صعوبة كبيرة ~~عدم~~ إلى النسبة لنا
من عدم تمكنه العدو من الخروج إلى المراكب وذلك
لعدم سماح الرياح بذلك. ولكن هذا فقد ألقى الله
الرعب في قلوبهم تصديقا لقوله تعالى: وقذف في
قلوبهم الرعب ولقد قد أخرجنا اللوجات
من الميناء لما رأيناهم في هذه الحالة النفسية السيئة
وهاجمناهم سفن في اليوم الثاني وفي وقت
الصباح تماما وبدأنا القتال مفرح كالأسود
وبكل سرعة وضراوة ان أنهم لما رأونا
قد هاجمناهم بهجوم شديد على فريستها
لم يقدروا على الثبات أمامنا بل فروا
من ميدان المعركة فزار الرياح من
الصياح وابتعدوا من ميدان الوغى
الى عرض البحر وقد ساعدتهم
الرياح الموافقة لهم

وقد ساعدهم على الفرار هذا الشكل ظهور
رياح موافقة لهذا الاتجاه فقرروا مواصلة الابحار
لأنهم عادوا البنا أيضاً في 26 يوم السبت
من نفس الشهر المذكور أي بعد خمسة أيام
باسطول يتكون من - قباده وقرقنيه وقرون واربعة
وبومية اندفتة أي مركب القنبلة ومركب آخر
للنيران الواصل عددها ثلاث 23 وتقدم اسطول
هذه السفن الحربية القوية دخل الخليج حتى
اذا أصبح قريباً منا ابرأينا توقف مراكبها
محاولة ضرب ابرأينا وأماكننا القريبة الهم
بالمدافع اذ ان جنودنا المجاهدين تصدوا
لهم بالمدافع والنيران وهاجموا موضع ابطال
وهزموهم قبل ان يتمكنوا العدو من استعمال
المدافع والمراكب النيرانية.

ورحل أسطول العدو مذعورا ومنهزما بعد انتصار أهل الإسلام عليه في معركة البحر أرسى بعيدا ورفع العلم الأبيض كإشارة للمسالمة والمصالحة وأرسل فلوكة تحمل رسالة إلينا وكان قائد الأسطول الذي بعث إلينا الرسالة يطلب منا الرد على رسالته في أقرب ما يمكن، وكانت الرسالة تحتوي على ما تجلى لنا محتواها بعد القراءة. ما يلي: إذا قبلتم البالبوز - نوع من السفن القديم وشروطنا السابقة تبقى أصدقاء كما كنا فيما مضى وإلا فإذا رفضتم ذلك فما يكون بيننا إلا الحرب، وتراجعنا بدورنا قائلين: إننا نقبل منك إنشاء يمكنه أن تقبل ذلك البالبوز الذي كان منبع الفتنة والفساد ونقبل أيضا أن يبدو لي بعد الآن زينة وطننا المجاهد فإذا كنت تريد الحرب فنحن مستعدون لذلك على أتم الاستعداد لدينا بأس الله ونصرته سوف نطيعه القبة السماوية الخضراء على رؤوسكم:

وبعد أن كان رمزا لهذه القوة والشجاعة والصرامة
رحلت الفلوكة إلى الأسطول المرابط في المياه المحروسة
بعيدا عنا.

وكان لرحيلها وقع شديد على العدو حيث أصبح يرتعد
ويضطرب وخاصة بعد أن أيقن باستعداد أوطاننا
المنصورة كل الاستعداد للقتال والحرب والمواجهة
وقد قرأت جميع الاحتياطات حتى لا تقع
صدمة أخرى في الفخ والخديعة الغفلة وحسن النية
ولذا فقد رحلت الفلوكة قرب الغروب
من نفس اليوم لتخبرنا بأنهم يريدون التحدث
إلى إخواننا وقادتنا الأتراك بخصوص مسألة لونجاتنا
ولذا فهم يريدون منا أن نرسل ممثلة عنا لإجراء
المحادثة بينهم وقد استجبنا لهم وأعطيناهم
المهلة المطلوبة منا بعد إجراء المشاورة بيننا استنادا
إلى القاعدة الشاهانية والحكمة الهمايونية العظمى

وهذه هذه الحالة رأينا خاطر فتح تتقدم نحو الميناء وقت
الفجر اليوم الثاني في ساعة وعملة عارضة البنا انهم
أي الأعداء يجنحون ويلجون على المصالحة والمفاصلة
فرسنا ان ذلك وحمدنا الله الذي وفقنا لهذا النصر المبين
الذي تحقق بعونه وبقوة المقام السامي الملك العالمي
كما ارتفع بذلك إرضاء شأن الدولة العلية وهيبة
الغزاة والمجاهدين في ذرنا المجاهدة
وكان لهذا النصر نحو مصاوة حول نصر
- نصره الله وفتح قريب وبشر المؤمنين -
حيث اعتبره أهل الإسلام كما ذل به
أهل الكفر والذل والإلحاد وكان
سبا لفتح عدة جديدة العثمانية
بموجب اتفاقية جديدة حسب المصالحة
والمفاصلة وفي الطوارئ وتنا رضعه مطالبنا المشروعة

حيث تم بموجب اتفاقية الهدنة بين الطرفين تبديل الباليوز
القديم - السفينة القديمة من نوع خاص - بباليوز جديد من نفس
الباليوزية كما تم تعيين وتوجيه المصالح بكل دقة وترتيب
ضمن المصالحة العامة وبهذه الحالة فقد تحققت بصفة
مؤكدة النصر المبين والفوز العظيم بعون الله تعالى وبفضل
ولي نعمتنا حضرة الپادشاه المعظم على براوحاتنا المنصورة
المظفرة فارتفع شأنها وطار صيتها بين البلدان
كما أدى هذا النصر العظيم الى انهيار الكفار وانحلال
وانقطاع امرهم في جميع العالم وخاصة
عند اهل الكفر والضلال وحكامه بمثابة زلزال
يهز اركانه الكفر ويرعب بلدان الضلال
أينما كانت وبناء على ما تقدم الراحة
والهدوء كليهما أصبحت وحيثما التجرت
شاكرا الله على هذه النعمة الكبرى التي
اسبغها علينا من نعمه الكثيرة الوافرة

في ظل حماية الدولة العلية 13 وتحت ظلها الوارفة
ومساعدتها الكبيرة حيث رأيت بها جديرة بأن
ترفعنا إلى الشكر والتصريح أمام الملأ تحدثنا
له وتقريرا لبوبيته واستزادة في ظلها الرحمة
والبركة والفيوضات الصمدانية العظمى
كما بادرنا ذبح الغرابية احتفالا
بالدعوة الكبرى واحتفاء بالنظر الميمون
واغتنمنا ورغبنا جميع المجاهدين الكرام
حضر الجنود والإنشاد بينهم وملأنا المساجد
كلها بالعلماء والصلحاء والمتقين لتقديم الدعوات
الصالحة لجانب ~~الدولة~~ الشكر والثناء
عليه وتوجيه الدعوات الصالحة إليه
الدائمة

من أجل أن يحمي الدولة العلية ويديم سلطانها
بين الأمم ويزيد في عمر حضرة السلطان
المعظم الذي هو ظل الله في أرضه نظر بما
يدل تعلقنا الشديد بالعتبة الملوكانية
الظاهرة وصدقنا وإخلاصنا في الثبات
على عبوديتنا الخالصة للمقام الشاهاني
الكريم، قاموا بكتابة هذه القرعة التي
تحتوي على البشارة من أجل الانتصار الخالد
لبنم رفرفان المقام الهمايوني الكريم
قواعد التبليغ والإحاطة بما يحدث عندنا
في الروجاوا المنصورة من أفراح وأعياد
ودعوات صالحة لله تعالى بسبب النظر المبيد

ولا شك أنها إذا وصلت إلى سدة الحماية
وألقى الحضرة الملوكانية نظرته الحانية
على محتواها تكون سبباً لفرحته ومسرته
كما تكون مشمولة العطف الخاص
والعناية الحمايونية والوسيلة في الالتفاتة
الحمايونية نحونا ونحو أوقافنا المنصورة
بالعاطفة السلطانية المباركة وأفضاله
الحمايونية المنيفة والتوجهات
السلطانية الناصحة المفيدة

ولا شك أن الأمر والفرمان
في هذا الميدان لصاحب القوة والفرمان
بحضرة السلطان المعظم، 29/2 عبدالله

دفتر: خط همايون
عدد: 1 / 22554
تاريخ: 1239
المعرب: فكرى طونا

لقد تم الاطلاع من طرف علي القائمة و الشقة و الرسالة التي وردت من طرف امير امراء جزائر الغرب و اصبحت مضامينها معلومة لدى ، يعلم الله انني لما كنت اطالعها لم اتمالك نفسي فبكيت من شدة الحزن و الالم ، اتمنى من الله تعالى المتصف بالقدرة و العظمة ان يرزق كل العالم الاسلامي هذه الغبطة الدينية و هذا الاتفاق آمين .

لتتم المبادرة و بكل سرعة لتنفيذ الامور المطلوبة حسب التفصيلات و البيانات التي جائتنا في التقارير المذكورة آنفا .

ربي سبحانه و تعالى ينصر دوما جنود الاسلام و المسلمين بجاه سيدنا محمد و يجعل حليفا لهم كيفما كانوا و حيثما وجودا آمين .

الخط الهمايوني

انها القائمة ـ اى التقرير ـ التي وردت الينا من طرف حضرة حسين باشا امير امراء جزائر الغرب و كما توضحت لنا الكيفية من البيانات و الاشعارات السابقة في المقدمة فان الامدادات المطلوبة من اجل اسطول الاوجاق الجزائرية و ارسال الجنود اليها من مدينة ازمير سوف يتم في اقرب وقت ممكن و خاصة بعد صدور الفرمان الشاهاني الكريم الشان .

كما يتم تنفيذ ذلك حسب الطرف و الوسائل المبينة في الفرمان الشاهاني ايضا و قد بدأت المذاكرة في هذا الشأن اى في ايجاد الوسائل الناجعة لتوصيل الامدادات الى الاوجاق المنصورة .

صاحب الدولة و العناية و المعدلة و العطوفة ولي النعم و كثير اللطف و الكرام سيدى و سلطاني حضرة البادشاه المعظم .

للعلم الشاهاني انه قد وقعت عداوة بيننا و بين الانكليز الكفار و الملاعين ارباب الشيطان و اصحاب الذل و الضلالات و ذلك بناء على تحركاتهم المخالفة للشريعة المحمدية و تكليفاتهم الواقعة ضد نواميس السلطنة العلية و القوانين المطبقة و المتبعة من طرفها .

و هانحن نبادر الى سرد هذه الحوادث بالتفصيل من وقت وقوعها حتى اليوم مع بيان الكيفية التي وقعت فيها في تحرير يتم ضبط من طرفنا لا رساله الى المقام الشاهاني العالي قصد التبليغ و الاحاطة .

كانت العادة التي يتبعها العدو من وقت نشوء العداوة بيننا و بينه الى يوم الحادثة هي ان يأتي بجنوده و سفائنه المنحوسة الى قرب هذا السد الاسلامي المنيع و مقر المجاهدين الكرام ـ نصرهم الله على الدوام ـ ليقوم بحركات تهديدية او ليعرض عضلاته على المجاهدين و في بعض الاحيان و خاصة عندما تكون الرياح مساعدة على ذلك كان يدخل بسفائنه الى داخل ـ الخليج ـ و يبقى مرابطا مدة من الزمن .

كما كان يلجأ الى الحيل و الخدعة ايضا ليدخل الى داخل الميناء كما حصل ذلك في وقت و امارة سلفنا عمر باشا حيث دخل العدو الى الميناء رافعا على السلم و اشارة الامان و لكن بمجرد ان استقر تحت القلاع ارسى سفنه و غير قلمه و بدأ يهدد و ينذر ، و هكذا كانت محاولاته دائما فيما مضي منذ ان نشأت العداوة بين الطرفين و اراد كذلك ان يخادعنا و يحتال علينا هذه المرة ايضا كما كان يفعل ذلك في الماضي لولا الموقف الصادم الذى اتخذه المجاهدون الكرام من جميع النواحي ، حيث اظهر المسلمون في الاوجاق المنصورة الشجاعة و البسالة و الحزم في وقفتهم امام العدو و شرعوا في تقوية الحصون و القلاع و التفور كما وضع المدفعيون و المقتيلون و الرماة في اماكنهم المعدة لهم و جهز المجاهدون الشجعان للدفاع و القتال اكمل التجهيز و اخذ كل واحد منهم مكانه اما في الحصون او فوق القلاع او عند الثغور و الاماكن الاستراتيجية منتظرين ظهور العدو و المنهزم باذن الله تعالى للانقضاض عليه و التصدى له جهادا في سبيل الله و ارضاء للمقام الشاهاني الكريم و هم يرددون الادعية المحمدية المأثورة و يبشرون بعضهم البعض بقوله تعالى : ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله اموات بل احياء الخ ـ و يطلبون اللقاء بالعدو حتى يرزقوا الشهادة و يجدوا بها انفسهم امام الحضرة الالهية .

و بينما هم في هذه الحالة من الشوق و الحماس و الاستعداد الكامل للاستشهاد في سبيل اعلاء كلمة الله و الدفاع عن الدين المبين و الحصول على رضى المقام الهمايوني الكريم اذا بالعدو و المشؤوم يظهر لنا في يوم الاثنين 17 من شهر ذى الحجة بسفنه من نوع قباق و الفرقتين و قروت و بومبارطة الواصل عددها الى 18 سفينة ثم دخل الى الخليج و رابطة من مسافة ثلاثة او اربعة ميل من اماكننا .

اما من طرفنا فقد جهزنا ايضا سفننا المتكونة من ثلاثين قطعة من نوع ـ اللونجات ـ متوكلين على الله و متوسلين بالرسول الاعظم تمام التجهيز للهجوم و القتال ، و بدأ هجومنا فعلا على الاسطول العدو المنحوسى عند العصر و استمرت الحرب و القتال في الحالة التلاحم و التوالجه حتى غروب الشمس و كانت الصيحات ـ الله و محمد رسول الله ـ التي تصدر دوما من افواه و الغزاة و المجاهدين تخترق الاكوان و تهز افئدة الكفار و تلقي الرعب في قلوبهم كما كانت ضرباتهم القوية المؤمنة تحصد رؤوسهم و تزهق ارواحهم الشريرة الى الجحيم جزء بما كانوا يفعلون .

و هكذا و بما ان صعوبة كبيرة قد انشأت بالنسبة لنا من عدم تمكن العدو من الخروج الى المراكب و ذلك لعدم سماح الرياح بذلك ، ولكن مع هذا فقد القى الله الرعب في قلوبهم تصديقا

لقوله تعالى : وقذف في قلوبهم الرعب ونحن قد اخرجنا اللونجات من الميناء لما راينا هم في هذه الحالة النفسية التعسة وهاجمنا على سفنهم في اليوم التالي وفي وقت الصباح تماما وبدانا القتال معهم كالاسود وبكل شدة وضراوة الا انهم لما راونا قد هاجمنا هاجمنا عليهم هجوم الاسود على فريستها لم يقدروا على الثبات امامنا بل فروا من ميدان المعركة فرار الروباة من الصياد وابتعدوا من ميدان الوغى الى اعماق البحر وقد ساعدهم على الفرار بهذا الشكل ظهور رياح موافقة لهذا الاتجاه ففروا مولين الادبار الا انهم عادوا الينا ايضا في 26 يوم السبت من نفس الشهر المذكور اى شهر ذى الحجة .

باسطول يتكون من ــ قباق وفرقتين وقرون وابريق وبوميه اندختة اى مركب للقنبلة ومركب آخر للتيران الواصل عددها الى 23 وتقدم الاسطول بهذه السفن الحربية القوية الى داخل الخليج حتى اذا اصبح قريبا من ابراجنا توقف مرابطا محاولا ضرب ابراجنا وامالنا القريبة اليهم بالمدافع الا ان جنودنا المجاهدين تصدوا لهم بالمدافع والنيران وهاجموا هوجم الابطال رافعين الصيحات المتمثلة في كلمة الله الله وهزموهم قبل ان يتمكن العدو من استعمال المدافع والمراكب النيرانية .

ورجع اسطول العدو مقهورا ومنهزما بعد انتصار اهل الاسلام عليه الى اعماق البحر ثم ارسى بعيدا ورفع العلم الابيض كألشارة للمسالمة والمصالحة وارسل فلوقة تحمل رسالة الينا وكان قائد الاسطول الذى بعث الينا الرسالة يطلب منا الرد على رسالته في ظرف ساعتين اثنتين ، وكانت الرسالة تحتوى ــ حسبما تجلى لنا محتواها بعد القراءة ــ مايلي : اذا قبلتم الباليوز ــ نوع من السفن ــ القديم وشروطنا السابقة نبقى اصدقاء كما كنا فيما مضى والا اى اذا رفضتم ذلك فما يكون بيننا الا الحرب .

وقد اجبنا بدورنا قائلين : اننا فضلا من اننا لا يمكن ان تقبل ذلك الباليور الذى كان منبع الغدر والخيانة والعداوة

لا تقبل ايضا ان يدرس بعد الآن تربة وطننا المجاهد فاذا كنت تريد الحرب فنحن مستعدون لذلك على اتم الاستعداد لاننا باذن الله تعالى وبنصرته سوف نطبق القبة السماوية الخضراء على رؤسكم : وبعد ان كان ردنا اليه بهذه القوة والشجاعة والصرامة رجعت الفلوقة الى الاسطول المرابط في المياه المكشوفة بعيدا عنا .

وكان لردنا وقع شديد على العدو حيث اصبح يرتعد ويضطرب وخاصة بعد ان ايقن باستعداد اوجاقنا المنصورة كل الاستعداد للقتال والحرب والمواجهة وهي قد اخذت جميع الاحتياطات حتى لا تقع مرة اخرى في الفخ والخديعة بالغفلة وحسن النية ولذا فقد ارجعت الفلوقة قرب الغروب من نفس اليوم لتخبرنا باتهم يريدون التحدث الى كبرائنا وقادتنا الا انهم يخافون من لونجاتنا ولذا فهم يرجون منا ان نمهلهم لمدة انتهاء المحادثة بين الطرفين ، وقد استجبنا لهم واعطيناهم المهلة المطلوبة منا بعد اجراء المشاورة بيننا استناد الى العاصفة الشاهانية والرحمة الهمايونية العظمى .

ونحن في هذه الحالة راينا فلوقتهم تتقدم نحو الميناء وقت الفجر لليوم الثاني في سرعة وعجلة عارضة الينا انهم اى الاعداء يرجون ويلحون على المصالحة والمفاهمة فردنا لذلك وحمدنا

الله الذى وفقنا لهذا النصر المبين الذى تحقق بعونه و بقوة المقام الشاهاني القاهرة كما ارتفع بذلك ايضا شأن الدولة العلية و صيت الغزاة و المجاهدين في دارنا المجاهدة .

وكان هذا النصر بحق مصداق قوله تعالى ـ نصر من الله و فتح قريب و بشر المؤمنين ـ حيث اعتزبه اهل الاسلام كما ذل به اهل الكفر و الذل و الالحاد وكان سببا لفتح عهد جديد بين الطرفين بموجب اتفاقية جديدة حسب المصالحة و المفاهمة و في اطار ادتنا و ضمن مطالبنا المطروحة حيث تم بموجب الاتفاقية الجديدة بين الطرفين تبديل الباليوز القديم ـ السفينة القديمة من نوع خاص ـ بباليوز جديد من سفنهم الباليوزية كما تم تعيين و توجيه المصالح بكل دقة و ترتيب ضمن المصالحة العامة و بهذه الحالة فقد تحقق بصفة مؤكدة النصر المبيق و الفوز العظيم بعون الله تعالى و بفضل ولي نعمتنا حضرة البادشاه المعظم على يد اوجاقنا المنصورة المظفرة فارتفع شأنها و طار صيتها بين البلدان كما ادى هذا النصر العظيم الى انقهار الكفار و انخذا لهم و انفضاح امرهم في جميع العالم و خاصة عند اهل الكفر و النصارا وكان بمثابة زلزال يهز اركان الكفر و يرعب بلدان النصارا اينما كانت، و يستأصل من افئدتهم الراحة و الهدوء كيفما اضحت و حيثما اتجهت فشكرا لله على هذه النعمة الكبرى التي اسبغهما علينا من نعمة الكثيرة الوافرة .

في ظل حماية الدولة العلية و نفضل الطافها الوافرة و مساعداتها الكبيرة حيث انها جديدة بان تدفعنا الى الشكر و الخضوع امام الله تعالى تمجيدا له و تذ (بوبيته و استزادة في طلب الرحمة و البركة و الفيوضات الصمدانية العظمى كما بادرنا الى ربح القرابين احتفالا بالفرحة الكبرى و احتفاء بالنصر المبين و رقينا جميع المجاهدين الكرام من الجنود و الانكشاريين و ملأنا المساجد كلها بالعلماء و الصلحاء و المتقين لتقديم الشكر و الثناء و توجيه الدعوات الصالحة الى الله تعالى .

من اجل ان يحمى الدولة العلية و سيربح سلطانها بين الامم و يزيد في عمر حضرة السلطان المعظم الذى هو ظل الله في الارض مظهرين بذلك تعلقنا الشديد بالعتبة المكوكانية الطاهرة و صدقنا و اخلاصنا في الثبات على عبوديتنا الخالصة للمقام الشاهاني الكريم ، كما قمنا بكتابة هذه القريضة التي تحتوى على البشارة من اجل الانتصار الخالد ليتم رفعها الى المقام الهمايوني الكريم قصد التبليغ و الاحاطة بما يجرى عندنا في الاوجاق المنصورة من افراح و اعياد و دعوات صالحة لله تعالى بسبب النصر المبين .

ولا شك انها اذا وصلت الى سدة الهمايونية و القى الحضرة الملوكانية نظرته الشاهانية على محتواها تكون سببا لفرحته و مسرته لما تكون مشمولة العطف الشاهاني و الرعاية الهمايونية و الوسيلة في الالتفاتة الهمايونية نحوها و نحو اوجاقنا المنصورة بالطاقة الشاهانية المباركة و افضاله الهمايونية المكثفة و الوجيهات السلطانية التاصحة للك المفيدة .

ولا شك ان الامر و الفرمان في هذا الميدان لصاحب القوة و الفرمان سيدى و حضرة السلطان المعظم .

قائمة قناصل بريطانيا بالجزائر من 1584 إلى 1830م

الاسم	السنة
جون تيبتون (John Tipton)	1584
جون أودلاي (John Audlay)	1605 - 1600
ريتشارد آلان (Richard Allen)	1609 - 1606
جيمس فريزل (James Frizell)	1620 - 1611
ريتشارد فورد (Ford Richard)	1622 - 1620
جيمس فريزل (James Frizell)	1626 - 1622
كاسن (Cassen)	1651 - 1646
إدمون كاسو (Edmon Caso)	1654 - 1653
روبير براون (Rober Brown)	1664 - 1655
نيكولا باركر (Nicolas Parker)	1666 - 1664
جون وارد (John Ward)	1673 -1666
صامويل مارتان (Samuel Martin)	1680 - 1673
جون نيفيل (John Nevill)	1684 - 1683
إيرلسمان جون (Erlisman John)	1690 - 1689
باركر توماس (Thomas Barker)	1694 - 1690
روبير كول (Robert Cole)	1712 - 1694
شارل هيدسون (Charles Hudson)	1728 - 1720
شارل بلاك (Charles Blacke)	1739 - 1729
ستانفورد آمبروس (Stanyford Ambrose)	1752 - 1741
آسبينال ستانهوب (Aspinall Stanhope)	1761 - 1754
جيمس بروس (James Bruce)	1765 - 1762
فالكون (Falcon)	1802 - 1800
هنري بلانكلاي (Henri Blancklay)	1812 - 1806
ماك دونيل (Mc Donnel)	1825
جون روبير وليام (Jean Robert William)	1830 - 1827

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

1 – خط همايرون:

خط همايون، عدد: 22486 / 1231هـ.

خط همايون، عدد: 22550 / 1240هـ.

خط همايون، عدد: 22556 / 1231هـ.

خط همايون، عدد: 3374 / 1219 هـ.

خط همايون، عدد: 39544 / 1239 هـ.

خط همايون، عدد: 46324 / 1240هـ.

خط همايون، عدد: 4887 / 1230هـ

خط همايون، عدد: 48979 / 1231 هـ.

2 – محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر:

– رسالة الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني حول استعدادات الدول الأوروبي للهجوم على الجزائر ومحاولة الجزائر تسوية خلافاتها مع تونس) عثماني. رقم الوثيقة 31210 / 1231هـ.

– تقرير الداي عمر إلى السلطان العثماني محمود الثاني عن حملة إنجلترا عام 1816 (عثماني). رقم الوثيقة 22486/ 1231 هـ.

– تقرير الحج عبد الله آغا التشريفات ومبعوث الداي عمر إلى الباب العالي، حول حملة إنجلترا عام 1816م (عثماني) رقم الوثيقة 48979 / 1231 هـ.

– رسالة الداي حسين إلى السلطان العثماني (عثماني). رقم الوثيقة 22556 / 1232 هـ

3 – مجموعة وثائق تاريخ الجزائر العثماني بالمكتبة الوطنية الجزائرية:

جائزة أحسن مؤلف من أكاديمية الآثار في عام 1870م، تحت رقم 286 بقسم المخطوطات.

رسائل بايات الجزائر رقم 1642 و 1903

السجل رقم 3180: سجلات رواتب الجيش الانكشاري رقم 1960

4 – الأرشيف:

– رسائل حسين باشا باي بتونس، رقم 9/8، 76/28، 71/31، 84/80 بالملف الأوّل من المجموعة 223 بالأرشيف الوطني التونسي، دار الباي، تونس

– رسالة حسن باشا إلى الملك الإنجليزي عام 1208 هـ / 1794م في: F .O.95، مجلد 19/ 3، ورقة 192، بدار المحفوظات البريطانية (P. R. O) بلندن.

– معاهدات سلم و تجارة بين الجزائر والقوات المسيحية خلال العهد العثماني، الأرشيف الوطني الجزائري.

- ACCM, série J Art 1365,objet, consulat d'Alger : journal des nouvelles tenu par le consul André Alexander Lemaire et par le chancelier Germain (1749 – 1756).

5 – محفوظات المركز الوطني بباريس A.N.P

- A.N.P: Archives Nationales (France)

- ANP, AE B3 301, Mémoires sur la Compagnie d'Afrique, S.D.

- A.N.P / A E .B[1] 523

- ANP, F80, 1670, 1, "Les causes du blocus".

- Etat des Français et protégés résident en Levant et Barbarie 1756 – 1830, AEBIII, A.N.P. France.

- Copie du manifeste des marchandises envoyé par M. D. Thainville, chargé d'Aff.à Alger à M. le Ministre du commerce", Rapports des Consuls, dossier Alger, F.12, A.N.P. France.

- Rapports des consuls :"Notice sur l'état de la santé en Egypte depuis le mois de novembre1812 jusqu' au 26 Juin 1813, Rapport du vice Consul GL.DROVETT" A.N.P. F12, 1848.

- Rapport, lettre du citoyen Algérien Ibrahim au ministre de la marine Fr; 28:01/1793, C.C. AEB1 38, A.N.P. France.

- Traités divers pays d'Europ, " Mémoire sur la Cie d'Afrique, par JULES GOUTIER, Banquier de Marseile ", AEBIII 322 , A.N.P. France.

- Traités divers pays d'Europe, précise des traités entre la France et Alger et des expéditions entreprise centre cette Régence, par Desgranges, copie N89, Paris 10 Juin 1827, AEBIII322, A.N.P. France.

6 – محفوظات وزراه العلاقات الخارجية الفرنسية بباريس (AR. M. R. E)

Mémoires et documents, Algérie

- Bulletin D'Alger du 27 Juin au 1ER Juillet 1815 , C.C. Alger 1815 – 1816, T.42, AR. M.R.E. France.

- Lettre de M.DEVAL au Duc De Richelieu C.C. Alger 1817 - 1818, 43, AR. M.R.E France.

- Le Moniteur universel, Mardi 20 AVRIL 1830 , M. et D. Algérie 1825 - 1830, T.11, AR.M.R.E. France.

- Mémoire de BOUTIN 1808.

- Mémoire du GL HULIN M. et D. Algérie 1790.1827.T14.AR.M.R.E .FRANCE.

- Mémoire de M.D Thainville , 1809. Mémoire de M'thedenat sous commissaire des relation commerciales , Algérie 1790.1827. T14. AR. M.R.E .FRANCE.

- Rapport de M. DEVAL, C.C. Alger, 1817 - 1818, T.43, AR. M.R.E. France.

- Rapport du 28 pluviôse an 3 (janvier), présenté par Cambacérès, J. P CHAZAL, MERLIN, LACOMBE, M. et D. Algérie 1790 - 1827, T.14, AR. M.R.E. France.

ثانيا – المصادر والمراجع:

_ باللغة العربية:

ـــ إبراهيم أحمد: مبادئ القانون الدولي العام، الرياض: دار المجمع العلمي، **1990**م.

ـــ إبراهيم حركات: التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، المغرب، مطبعة الدار البيضاء، **1985**.

ـــ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1405هـ / 1984م، ط1، ج2.

ـــ أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ط2، ج2.

ـــ أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م.

ـــ أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 – 1771م وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المكتبة المصرية بالجزائر، 1356 هـ

ـــ أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492–1492، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ط3.

ـــ أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800 ـــ 1830م، الجزائر: دار الكتاب العربي ، 2011، ط2.

ـــ إروين (راي، و): العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة، 1776–1716، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978.

ـــ إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دولة البحار، ترجمة وتحقيق: عبد الوهاب بكر، مصر: دار الكتب والوثائق القومية ، 2010، ج1.

ـــ إسماعيل العربي: فصول في العلاقات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

ـــ ألتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، بيروت: دار النهضة العربية، 1989، ط1.

ـــ الأمير محمد الجزائري: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، شرح وتعليق: الدكتور ممدوح حقي، بيروت: دار اليقظة العربية، 1964، ط2.

ـــ أنيس محمد: الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، المكتبة الأنجلو ـــ مصرية، بدون تاريخ.

ـــ أو.هابنسترايت.ج: رحلة العالم الألماني ج. أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145 هـــ/1732م)، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، تونس: دار الغرب الإسلامي، 2007.

ـــ ابن أبي الضياف: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ،ج3، تونس، 1963.

ـــ بيير رينوفان و جان باتيستدوروزيل: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، تقديم: نور الدين حاطوم، ط2، منشورات بحر المتوسط، بيروت – باريس ومنشورات عويدات، بيروت – باريس، 1982م.

ـــ جون وولف ب: الجزائر وأوروبا 1500 ـــ 1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، الجزائر: عالم المعرفة، 2009م.

ـــ جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500 – 1830)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.

ـــ جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790 – 1830م)، الجزائر: منشورات متحف المجاهد، 1999.

ـــ جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619 – 1830م، الجزائر: دار هوما، دون طبع، 2012.

ـــ جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1983.

ـــ الحاج أحمد المبارك: تاريخ حاضرة قسنطينة، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1952.

ـــ الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي): وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد ـــ الأخضر، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1983، الجزء الثاني.

ـــ حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، تونس: دار الجنوب للنشر، 2001.

ـــ حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982،ط2.

ـــ حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، الجزائر: دار الهدى، 2007، ط1.

ـــ حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الجزائر: دار الهدى، 2008م. ط1.

ـــ حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة، الجزائر: دار هومة، 2007

ـــ ديفو ألبير: الرايس حميدو، ترجمة: محمد العربي الزبيري، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1972.

ـــ رزق لبيب يونان: محاضرات في تاريخ أوروبا في القرن الثامن عشر، كلية الآداب، جامعة سيد محمد بن عبد الله، فاس، 1981.

ـــ زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، بيروت: دار النهضة العربية، 1975.

ـــ ستودارت لوثروب: حاضر العالم الإسلامي، تعريب: عجاج نويهض، ط4، المجلد الثاني، بيروت: دار الفكر، 1972.

ـــ السيد سيد محمد: دراسات في التاريخ العثماني، ط1، القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع ، 1996.

ـــ شاكر محمود: التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، ط2، ج8، بيروت: المكتب الإسلامي، 1991.

ـــ شايو لوسيان: نصوص خاصة بتاريخ الجزائر في القرن الثامن عشر (بالفرنسية)، طولون، 1979م.

ـــ صالح عبّاد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514– 1830م، ط2، الجزائر: دار هومة، 2007.

ـــ صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مصر: مكتبة الأنجلومصرية، 1993.

ـــ عبد الجليل التميمي: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، 1983.

ـــ عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي (1816 ـــ 1871م)، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، تونس: مركز البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1985.

ـــ عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ط7، ج3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ـــ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، 1980م

ـــ عبد القادر نور الدين: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، قسنطينة، مطبعة البعث، نشر كلية الآداب الجزائرية، 1965 .

ـــ عبد اللطيف بالطيب: أمير البحر مراد رايس الأصغر الجزائري من الجزائر إلى إيرلندا، ط1، الجزائر: دار النعمان للنشر والتوزيع.

ـــ عبد الله شريط، مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الاجتماعي، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م.

ـــ عمّار بوحوش: التاريخ السياسي منذ البداية ولغاية1962، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

ـــ عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1962)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

ـــ عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516 ـــ 1922م، ط1، مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

ـــ فرغلي علي تسن: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002.

ـــ قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 1994م.

ـــ كاثكارث: مذكرات أسير الداي كاثكارث قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

ـــ مارسيل أجريتو: الوطن الجزائري، ترجمة: عبد الله نور، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1959.

ـــ ماتيو أندرسون: تاريخ القرن الثامن عشر في أوربا، تعريب: نور الدين حاطوم، ط1، دمشق: دار الفكر، 1977

ـــ مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964.

ـــ محمد بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأحبار الجزائر، شرح وتعليق: ممدوح حقي، الإسكندرية: المطبعة التجارية، 1903.

ـــ محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ـــ محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم : المهدي البوعبدلي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ـــ محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار ج 4 ج 5 3 ط3، مصر 1303 – 1311هـ

ـــ محمد خير فارس،تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق: مطابع ألف باء الأديب، 1969.

ـــ محمد رزق: الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16و 17م ، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991.

ـــ محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

ـــ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبيل الاحتلال (1792 –1830)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972.

ـــ محمد علي عامر: تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة دمشق، دمشق، 2007.

ـــ محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان عباس حقي، ط5، بيروت: دار النفائس، 1986م.

ـــ محمّد الهادي أبو عجيل: النشاط الليبي في البحر المتوسط (1711 ـــ 1835م)، وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 1984.

ـــ مصطفى كامل باشا: المسألة الشرقية، ج 1، ط القاهرة 1326هـ/ 1909م.

ـــ مولاي بلحميسي: سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني، أعمال الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء الأوّل، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م

ـــ مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط1، ج1، قسنطينة: دار البعث، 1405 هـ / 1985.

ـــ ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

ـــ ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

ـــ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي في الفترة العثمانية 1800 ـــ 1830م، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م.

ـــ ناصر الدين سعيدوني: ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف، أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء الأول، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

ــ الناصري أبو العباس أحمد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، (تحقيق وتعليق: جعفر مصطفى ومحمد الناصري) الدار البيضاء: دار الكتب، 1954 ــ 1956، ج3.

ــ نوار عبد العزيز سليمان و نعنعي عبد المجيد: أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، درا النهضة العربية، بيروت، 2000.

ــ نوشي وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب: رابح سطنبولي وآخرون، الجزائر: مكتب قصر المنشورات الجامعية، 1984.

ــ هربرت جورج ولز: معالم تاريخ الإنسانية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، ط1، مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1994.

ــ وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824م) ، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، 1982.

ــ ويليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1980 .

ــ يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

ــ يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500 – 1830م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980م.

ــ يحي جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة: دار المعرفة، 1960.

ــ يحي جلال: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتّى الحرب العالمية الأولى، الجزء الثاني، دار المكتب الجامعي الحديث، د ط، د ت ط.

– باللغة الأجنبية:

- BARNBY (H.G) :The Prisoners of Algiers, An Account of the forgotten American-Algerian War 1789- 1797, Oxford UniversityPress, 1966.

- Bejaud (L): Boutin agent secret de napoléon on précurseur de l'Algérie française, Paris: Ed. Frédéric chambiand, 1950.

- Belhamissi Moulay : Histoire de la marine Algérienne 1516 – 1830 , Alger, 1983, T2.

- BERTHIER (A) : l'Algérie et son passé ,ed. A. et J. Picard, Paris 1951.

- BOUABBA: Les Turcs au Maghreb central du 16es du 19es S.N.E.D, Alger 1972.

- BOUTIN (Colonel): Reconnaissance des villes, forts et batteris d'Alger. Pub par G.Esquer, Paris, Champion, 1927.

- BOYER: La vie quotidienne à Alger à la ville de l'intervention Française, Hachette, Paris, 1962.

- BUNDY, (Antony): The constitutional WarPowers of the President, Baruch College, University of New York, 1989.

- CARRTTE (M.E): Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états Barbaresques, imp. Du Roi, Paris, 1844.

- Carette et Warnier : Description et division de l'Algérie, Hachette, Paris, 1847.

- Charle Roux : la France et l'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête. Paris, F.Alcan, 1832.

- CAT (E) : Petite histoire de l'Algérie , Tunisie, Maroc, Adolphe Jourdan, Alger, 1889.

- CLOT André : Soliman le magnifique, Fayard, paris, 1983.

- Clowes Wm Laird : The Royal Navy , Vols ,2 and 3, London, 1898.

- Corronslova: (Alejandra) :La métamorphose de l'Europe, Fondation du roi Abdeul-Aziz, Colloque 07-09-12-1989.

- Darey Jean : France et Angleterre, Cent années de Rivalité Coloniale Perrin et Cie, Paris, 1904.

- Dayer Florence E : The Life of Admiral sir John Narbrough, London, 1931.

- DECOSSE BRISAC (PH) : les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête d'Alger 1830 - 1837, La Rose, paris, 1931.

- DEKERCY : Mémoire sur Alger 1791, Pub par G. Esquer, Champion, Paris, 1927.

- DE PARADIS. Venture: Tunis et Alger au 18^{em} siècle, présenté par Joseoh Cuoq, Paris, Sindbad, 1983.

- DESPOIS :l'Afrique du nord, T1, P. U. F, Paris, 1964.
- DESTRY (S): Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Edit.3: Toursadmame et cie, imprimeuse, Libraires, 1845.

- DETASSY (L): Histoire du Royaume D'Algérie, Henri dusouzet, Amsterdam 1725.

- DEVOULX (A): Les archives du consulat général de France à Alger, Alger, 1865.

- DEVOULX: Les registre des prises maritimes, Alger, Jourdan, 1872.

- DOUIN (G) : Mohamed Ali et l'expédition d'Alger 1829 – 1830, inst. Français d'arche. Orientale, Le Caire, 1930.

- DUVAL(J): l'Algérie, tableau historique, descriptif et statistique, Hachette, Paris, 1859.

- EMERIT (E): LES LIAISONS terrestres entre le Soudan et l'Afrique du nord au XVIIIé s. extrait des travaux de l'institut de recherches Sahariens, T. XI.

- ESQUER (G) : Les Commencement d'un Empire, La prise d'Alger, lib. La Rose, Paris, 1929.

- Eugène Plantet : Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1700 – 1833), T2, Ed. Bouslama, Tunis, 1981.

- Farkous (s) : Aperçu de l'histoire de l'Algerie des phénicien a l'intendance 814 AVJC/ 1962 , traduit par Benamor Salah, Dar El-Ouloum , Alger, 2007.

- Feraud, Histoire de la Calle, Alger 1877.

- Feraud: Histoire de Jigelli, Alger 1873.

- FREEWALT (Jason Andrew) :The Barbary Corsairs, Marion, University Indiana, 1998.

- Feylon : Histoire d'Oran avant pendant et après la domination espagnole, Oran, 1858.

- Files (T) : un secotoDi Rapporti 1734 -1835, Tra, Napolli, 1983.

- Fillias(Achilles):Notices sur les produits maritimes de littoral Algérien, ALGER 1878.

- Fisher sir Godfrey : Légende Barbaresque , Traduit par : Hallal Farida : O.P.U , Alger, 2000.

- GAFFAREL (P): L'Algérie histoire conquête et colonisation, imp. de l'institut, Paris, 1883.

- Gaïd Mouloud : l'Algérie sous les Turcs, Alger, éd, Mimouni, 1991.

- Galibert ,(Léon) :l'Algérie ancienne et moderne , éd , Furue et Cie, Paris ,1844.

- Garrot Henri: Histoire générale de l'Algérie , imp. P. Crescenzo Voutes, (Alger – 1910).

- Gent de Bussy:De l'établissement des français dans la régence d'Alger; T2; 2Ed; Paris 1839.

- George Washington papers, Barbary Pirates 1790.

- George Washington Papersat the Library of congress, 1741- 1799: SeriesLetterbooks. On Barbary States, 1791.

- Grammont Henri- Delmas : Histoire d'Alger sous la domination turque 1515 – 1830, Paris, 1887.

- Guemard (G) : Les réformes en Egypt d'Ali BEY EL Kabir à Méhemed Ali 1760 – 1840, imp. Barbey, Le Caire 1936.

- Helie de la Primandaire : Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Paris, 1861.

- JULIEN (CH.A) :Histoire de L'Algérie contemporaine, T1, (la conquête et les débuts de la colonisation) 1827 – 1871, P.U.F, Paris, 1964.

- Labat, R.P.J-B : Mémoire du chevalier d'Avrieux, envoyé extraordinaire du Roy à la porte, consul d'Alep d'Alger de tripoli et autres échelles du levant T IV-IV. (S.L),(S.D).

- LAMOUCHE Colonel : Histoire de la Turquie, Payot, Paris, 1953.

- Le Baron de testa : Recueil des traites de la porte ottomane. Paris.1864. T2

- Le Marchand(E) : l'Europe et la conquête d'Alger d'après des documents originaux tirés des archives de l'état, Paris, Perrin et Cie, 1913.

- LESPES (R) : Alger étude géographie et d'histoire urbaines, lib. F. Alcan, Paris, 1930.

- LORD B.H, (Sheffield) :Observations on the commerce of the American States, 2nd edition, London, 1783.

- MARCHIKA (J): la peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, (thèse de doctorat en médecine), A. Jourdan, Alger, 1927.

- MARIA, (Anna FL), America Fought Terrorism 200 yearsagoagainst the Barbary states, X Press U.S, Nov. 29, 2001.

- Mascarenahas de Jao : esclave à Alger, récit de capivité(1621 – 1626) traduit du portugais et présenté par Paul Tessier, Paris, Ed Chandignè, 1993.

- Mercier Ernest: Histoire de l'Afrique Septemtrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'a la conquête française (1830), tome second : Ernest Leroux Editeur, Paris, 1888.

- Mercier : Histoire de CONSTANTINE , CNE, 1903

- MERSIOL (E): la Régence d'Alger vue par un Allemand a la fin du XVIIIes, 2é congrès national des sciences historique, pub. Société hist. Algerienne, 1930

- MILLER (Hunter) :Treaties and Other International Acts of the United States of America, Vol.2, Documents 1-40: 1776- 1818, Government Printing Office, 1931, Washington.

- Miquel (André) : L'islam et sa civilisation (15 - 17 siècle); E: Armand Colin; Paris 1977.

- Morgan: A completehistory of Algiers.

- Nevis Allanet Steele Henry :Histoire des Etats-Unis, Economica, paris, 8éme Ed. 1989.

- NETTEMENT Alfred : histoire de la conquête d'Alger, nouvelle édition :Librairie Jaques le coffre, 1867.

- PEAN (P): Main basse sur Alger Enquête sur un pillage, Juillet 1830.

- Père DAN :Histoire de Barbarie et de ses corsaires des royaumes des villes d'Alger ; de Tunis ; de Sali et de Tripoli , 2emme édition, Paris ,P.Rocdet, 1637.

- PETERS Richard.F : Histoire des Turcs de l'empire à la démocratie, traduit del'Allemand par Lucien Piau, Payot, paris, 1966.

- Plantet : Les consuls de la France à Alger, avant la conquête, 1579 – 1830, Paris,Hachrtte, 1930.

- Playfair : The Scourge of Christendoum, Annales of Britsh relation withAlgiers, prior to the French Conquest, LONDON 1884.

- RAYMOND André : Histoire de l'empire Ottoman, les provinces des Arabes XVIe-XVIIe. Lib. Arthème Fayard, Lille, 1989.

- Raynal (Abbe G. T) : histoire philosophique et politique des établissement et du commerce des européens dans l'Afrique septentrionale. Paris, P. Maurus et Cie.1826.

- Robert Mantant : Histoire de la Turquie, (Paris : PUF, 1975).

- ROUX Jean Paul : Histoire des Turcs, Fayard, paris, 1984.

- ROY (J.J.E) : Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus recules jusqu'à nos jours, AD. Mame et Cie.., Tours 1859.

- Salam Ibrahim : A narrative of the expédition to Algies in the 1816, under the command of Lord Exmouth Bey, London, 1819.

- SHAW (Dr) : Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc., et de cet état, Trad, de l'Anglais avec des nombreuses augmentation par J.M Cathy, Paris, Malin, 1830, 2 vol.

- Signor Pananti: Narrative of a residenceAlgiers, London, 1830.

- Tachrifat : Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub. Par A. Devoulx , Alger imp. Du gouvernement, 1852.

- THAINVILLE: Mémoire sur Alger 1809. Pub. par G. ESQUER, lib Champion, Paris, 1929.

- Tournier Jules : Jean Le vacher, prêtre consul de France et marty(1647 – 1683), rabat, Fd la porte, 1947.

- Venture de Paradis (Jean-Michel) : Tunis et Alger au 18^{em} siècle, Mémoires et observations rassemblés et présenté par Joseph Cuoq, Edit : Sindbad, Paris, 1983.

- Weissman :Les janissaires, études de l'organisation militaire des Ottomans, imp. Orient, Paris, 1964.

- Wood (A.C): history of the Levant Company, London, 1953.

ثالثا – الدوريات:

– باللغة العربية:

ـــ أبو القاسم سعد الله: " عن النشاط العسكري والتجاري للجزائر في القرن 18م / 12هـ " المجلة المغربية، السنة 11 العدد 34، تونس 1984.

ـــ إسماعيل العربي: بجاية من خلال النصوص العربية، مجلة الأصالة ، عدد 13، 1972، قسنطينة.

ـــ بروديل فيرناند: الإسبان وشمال إفريقيا من 1492 إلى 1577م، المجلة الإفريقية، عدد 69، 1928م.

ـــ خطاب الرئيس البرتغالي ماريو شواريس: مجلة مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 5، مايو 1995.

ــ خليفة حماش: سفارة علي رئيس إلى لندن عام 1819م: نموذج للدبلوماسية الجزائرية في العهد العثماني من خلال وثائق جديدة، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 87 ــ 88، سنة 1997م.

دلفان: تاريخ باشوات الجزائر من 1515 إلى 1745، جورنال آزياتيك (المجلة الأسيوية)، أبريل ــ جوان 1922، (بالفرنسية)

ــ سلفاتور بونو: العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد العثماني، ترجمة: أبي القاسم بن تومي، مجلة الأصالة، تصدر عن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، العدد: 6 ــ 7، الجزائر، 1972.

ــ صلاح العقاد: الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية، العدد 0.

ــ العربي الزبيري : تأسيس شركة بكري وبوجناح، مجلة " الأصالة "، عدد مارس ــ أبريل، 1975.

ــ العربي الزبيري: " مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال، مجلة الأصالة، العدد 12، الجزائر، 1973.

ــ عبد الحميد زوزو: " هدنة 1810م ومعاهدة 1813م بين الجزائر والبرتغال"، مجلة التاريخ، العدد 11، جامعة الجزائر، 1981م.

ــ علي تابليت: الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، حوليات جامعة الجزائر، العدد 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988-1989.

ــ غرامون: العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر في القرن السابع عشر ، المجلة الإفريقية، عدد 23، 1879.

ــ ناصر الدين سعيدوني: الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي،مجلة الثقافة، العدد 92، سنة 1986.

ــ يحي بوعزيز: الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة الثقافة، العدد 80، السنة 1984.

– باللغة الأجنبية:

- Albert Berburgger :Un consul à Alger au 18éme siècle "Bruce" ", in R.A, 1862.

- American State Papers, House of Representatives, Foreign Relations, 1stcongress, 3rd Session, Volume 1.

- Arnault Chabau : Attaque des batteries Algériennes par Lord Exmouth en 1816,in, R.A, N 19,1875.

- BERBRUGGER (A): mémoire sur la peste in exploration scientifique en Algérie, T.2.

- BERBRUGGGER Andrien : la régence d'Alger sous le consultat et l'empire, in R.A N°19, 1875.

- BERBRUGGER.(Q) :Notes relatives à la révolte de Ben Sakhri. Revue Africaine. N°.10 (1886).

- Boston, Crobert, Joel Barlow and the Treatywith Tripoli, Church and States Magazine, 1997.

- BOYER (p) : Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger XVI XIV,R.O.M.M. N 1, 1966.

- BOYER: le problème KOULOUGHLI dans la régence d'Alger, R.O.M.M. N°Spécial, 1970.

- COLOMBE (M) : Contribution a l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence,R.A. N 86 . 87.

- Commandant chlmine: le colonel Boutin une mission en Algérie en 1808, in Revue historique de l'armée 9eme année, N°2.

- Deny, (J) : Les registres de solde des janissaires conservés à la B.N.A, in R.A, N° 61.

- De paradis (V) :Alger aux 18eme siècle, R.A, 1889.

- Despatches, Algiers, III, O'Brien, April 28, 1787.

- DEVOULX (A) :Le registre des prises maritimes. Revue Africaine. N°15 et N°16.

- Devoulx.A: "Un incident diplomatique a Alger en 1750", in R.A, 1872.

- DUPY, (Emile) :Americans et Barbaresques 1776- 1824, R- Royer, paris, 1910, Journals continental Congress, Thursday, October 20, 1785.

- Emerit ,(M) : L'essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIIe siècle, in, C.T, N°11,3é, Tunis, 1955.

- Emerit Marcel : Le voyage de la condamine à Aller (1731), in R.A, N°98 ; 1954.

- ERNEST WATBLED:Paches-paches deys, in R.A, A17, N° 99, mai 1873.

- ESENBETH: les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque (1516 – 1830), in R.A, N°96 , 1952.

- Federmann Henri et AucapitaineL.Baron Henri : Notices sur l'histoire et l'administration Beylik de Titri, Revue Africaine N°9 (1865) et 11(1867)

- FERAUD (L) : Un Vœu D'ussein Bey. Revue Africaine. N°.7(1863).

- FERAUD Châles :Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805,Revue Africaine N° 18 (1874).

- Feraud(L. Charles) : Cause de l'abandon du comptoire de Collo par la Compagnie française en 179,R.A , N°21, 1877.

- Gallissot,(R) : Le Maghreb précolonial, mode de production archaïque ou mode de production féodal, in, la pensée, N°142, 1968.

- GALLISOT (R): l'Algérie précoloniale, centre d'études et de recherches Marxiste, Paris, 1968.

- Jean CAZENAVE : Les Gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole de cette ville, Revue Africaine N°71 (1930).

- Julien, "La question d'Alger devant les chambres sous la Restauration", R.A., Tom 63, 1992.

- Naval Documents Related to the U.S vol.I, Journals continental of Congress. Thursday, October 20, 1785.

- Pavy (Mrg) : La piraterie barbaresque, in R.A, (N2), 1857 – 1858.

- PLYFAIR (R.L) :Episodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les Etats Barbaresques. Avant la conquête française. Revue Africaine N°.22 (1878).

- RIN (L): " Le royaume d'Alger sous les derniers deys" R. A. 41 année, 1897.

- Robin (N) : Notes historiques sur la grande Kabylie,R.A , 1876.

- ROBIN (N): Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la Grande Kabylie, R.A, N°17.1873.

- Sir Harry Neal et Berbrugger (A),Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterre, in, R.A. N° 8, 1864.

- Temimi (A) : Document turc inédits sur le bombardement d'Alger 1816, R. O. M. M. N°5, 1968, p 122.

- The Columbia Encyclopedia, Fifth Edition copyright 1994- 1995, Columbia University Press.

- THOMAS Jefferson to House of Representatives, December.10, 1787, Journals Continental of Congress, DispatchesAlgiers April 28, 1787m p.

- Tubert Defof (G) :un état présent du royaume d'Alger en 1648, in, R.H.C.M, N°6-7 , 1969.

- U.N.E.S.C.O : Histoire de l'humanité, Tom V, 19em Siècle, Robert Laffont, Paris, 1969.

- VAYSSETTES ES, (E) : Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj-Ahmed,Revue Africaine N° 3 (1859 –59).

رابعا – الأطروحات:

ـــ حفيظة خشمون: مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة شهادة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، إشراف: د. كمال فيلالي، جامعة منتوري بقسنطينة،2006– 2007.

ـــ خليفة حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 1988م.

ـــ درعي فاطمة: القناصل والقنصليات الأجنبية في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء المصادر الغربية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2014 –2015.

ـــ رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2010 – 2011، ص ص75 – 76.

ـــ صحراوي عبد القادر ، التصوف والمتصوفة في الجزائر العثمانية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2008 _ 2009م.

ـــ علي تابليت: العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776 – 1830)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2006 –2007.

ـــ محمد بوشنافي: الجيش الانكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1700 ـــ 1830)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2000 ـــ 2001.

ـــ يوسف بن حيدة: الطرق الصوفية في الجزائر وبلاد المغرب ودورها في نشر الوعي والإخاء والتضامن الاجتماعي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2010 ـــ 2011م.

- Belhamissi M : Marine et marins d'Alger a l'époque Ottomane 1518. 1830 Thèse de Doctorat d'état, université de bordeaux 3, 1986,T3.

خامسا – دائرة المعارف:

ـــ دائرة المعارف الإسلامية، (مادّة دوشرمة)، نشر جهان تمران بودر جمبري ، بدون تاريخ، المجلد 9.

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

المختصرات

المقدمة

المدخل.....14

الفصل الأول

أوضاع الجزائر الداخلية في أواخر القرن 18 ومطلع القرن 19

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.....43

المبحث الثاني: الأوضاع العسكرية.....66

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية.....80

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية.....104

الفصل الثاني

العلاقة بين إيالة الجزائر وبريطانيا من منتصف القرن الثامن عشر إلى مؤتمر فيينا 1815م

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية البريطانية بين التمثيل الدبلوماسي وقضايا الخلاف والمعاهدات (العلاقات السياسية).....113

المبحث الثاني: التنافس البريطاني الفرنسي على الامتيازات في الجزائر (العلاقات الاقتصادية) 143

المبحث الثالث: أزمات عالمية وتداعياتها على علاقة بريطانيا بإيالة الجزائر.....164

الفصل الثالث

العلاقة بين إيالة الجزائر وبريطانيا من مؤتمر فيينا 1815م إلى الاحتلال الفرنسي 1830م

المبحث الأول: الوفاق الأوروبي وانعكاساته على إيالة الجزائر.....180

المبحث الثاني: الإصرار البريطاني على تقويض إيالة الجزائر.....213

المبحث الثالث: بريطانيا والاحتلال الفرنسي للجزائر.....227

الخاتمة.....241

الملاحق.....244

البيبليوغرافيا.....285

الفهرس.....303